مبادىء
التحليل الاقتصادي الكلى

د. عزت قناوى
دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد
والعلوم السياسية

د. نيرة سليمان
أستاذ الاقتصاد المساعد
بالمركز القومي للبحوث

دار العلم للنشر
٢٠٠٤

أسم الناشر : دار العلم للنشر والتوزيع – الفيوم

الترقيم الدولى : X – ٩٧٧-٣٦٢-٠٢٨

رقم الإيداع :٢٠٠٤/١١١٣١

تاريخ النشر : ٢٠٠٤

بسم الله الرحمن الرحيم

"وقل ربى زدنى علماً "

صدق الله العظيم

مقـــــــدمـــه

تحظى دراسة الاقتصاد الكلى بدرجة كبيرة من الأهمية في إطار النظرية الاقتصادية وذلك لارتباطها بالقرارات المصيرية في المجتمع . وقد يتصور البعض أن علم الاقتصاد يعالج الأمور بطريقة جافة ومعقدة ، وهذا أمر منطقى نتيجة عدم التعمق في دراسة هذا العلم بصورة سليمة تمكن القارئ من الاستيعاب الجيد والفهم السليم لمنطقية وتسلسل الأفكار الاقتصادية وضرورة الترابط الوثيق بينها . وعندما نستطيع الإلمام بالأفكار العلمية تدريجياً لهذه المادة العلمية وعرضها بأسلوب مبسط بعيداً عن الإسهاب الممل أو الاختصار المخل فإننا نكون في الاتجاه الصحيح للهدف المنشود .

ويهدف هذا الكتاب إلى الخوض في غمار النظرية الاقتصادية الكلية من خلال إستعراض المفاهيم والمبادئ والمتغيرات الاقتصادية الكلية ، بجانب التركيز على أدوات وآليات التحليل الاقتصادي الكلى وذلك لتفسير بعض الظواهر الاقتصادية الكلية مثل الدخل القومى ، النقود والتوظف والأسعار ، الاستهلاك والاستثمار ، البطالة والتضخم وكذلك التقلبات في مستوى النشاط الاقتصادى وكيفية تحقيق التوازن الكلى في الاقتصاد القومى .

وقد راعيت في هذا الكتاب البساطة والوضوح دون الإخلال بالمعنى المزمع توضيحه ، لذلك فإن على القارئ بذل قصارى جهده في الفهم والتحليل بعيداً عن الحفظ والتلقين . وفى النهاية أرجو من الله تعالى أن أكون قد وفقت في عرض المادة العلمية بصورة واضحة وفى إطار من المزيد والتنقيح للدارسين لموضوعات هذا الكتاب .

والله ولـــى التـــوفيق ،،،

المـــؤلفان

د/ عـــزت قناوى   د/ نيرة سليمان

فهـــرس المحتويات

الباب الأول : الإطار العام للتحليل الاقتصادي الكلى

الباب الثاني : الدخل القومى والناتج القومى - المفهوم والقياس

الباب الثالث : النظرية الكلاسيكية

الباب الرابع : النظرية الكينزية

الباب الأول : الإطار العام للتحليل الاقتصادي الكلى

الفصل الأول : مفاهيم أساسية فى الاقتصاد الكلى

المبحث الأول : طبيعة ومفهوم علم الاقتصاد

ينبثق علم الاقتصاد من مجموعة العلوم الاجتماعية **Social Sciences** المعنية بدراسة نوع معين من النشاط والسلوك الانسانى مثله فى ذلك كمثل العلوم الإنسانية الآخرى (القانون- الاجتماع- السياسة- علم النفس) ، وهو الأمر الذى يخالف العلوم الآخرى الطبيعية مثل الكيمياء والطبيعة التى تختص بدراسة الظواهر المختلفة دون الأخذ فى الاعتبار علاقتها بالإنسان .

هذا النوع من النشاط الانسانى الذى يختص بدراسته علم الاقتصاد يسمى بالنشاط الاقتصادي الذى يتصل بإنتاج وتبادل واستهلاك السلع والخدمات وهى أنشطة ليست منفصلة عن باقى النواحى الأخرى للسلوك الانسانى .

وقد يقصد بهذا النشاط التصرفات التى يقوم بها الإنسان من أجل إشباع رغباته وحاجاته المتعددة التى لم تقف عند حد معين لأنها سابقة لإمكانيات الإنسان المادية وما تصفه الطبيعة تحت تصرفه من موارد لإشباع حاجاته .حيث يجب على الإنسان أن يسعى للحصول على هذه الموارد والعمل على تشكيلها بالشكل الذى يتلائم مع حاجاته من اجل تحقيق التوازن بين حاجاته المتعددة وموارده المحدودة .

ولا يجب على رجل الاقتصاد الا ينظر للناحية الاقتصادية كأساس للمشكلة فقط دون الآخذ فى الاعتبار الجوانب الأخرى للمشكلة مثل الأبعاد السياسية والاجتماعية والنفسية وغير ذلك من الفروع ذات الارتباط الوثيق بالعلوم الاجتماعية .

وتشير الادبيات الاقتصادية إلى أن أصل كلمة " علم الاقتصاد " من الناحية اللفظية **Economics** " مشتقة من اللغة اليونانية حيث يقصد بها الإدارة المنزلية **Household Management** ومع زيادة استخدام هذا لمصطلح أصبح يعبر عن الإنفاق المنزلى أى أنفاق الأفراد لدخولهم بعناية فائقة أو بمعنى أخر الاقتصاد فى الإنفاق .

ومع تطور استخدام هذا اللفظ أصبح بعد ذلك معبراً عن الإدارة بصفة عامة سواء كانت تتصل بالأمور المنزلية أو بشئون الحياة الأخرى ، ثم تطور بصورة شاملة ليصبح معبراً عن إدارة الدولة لشئونها وهو التطور الذى تم من خلاله أستحداث ما يسمى بمصطلح " الاقتصاد السياسى" الذى أستخدم لأول مرة فى فرنسا عام ١٦١٥ ، على يد الكاتب الفرنسى انطوان دى مونتكريستان **Antonie de Montchristen** الذى ألف كتاباً أستهدف فيه إسداء النصيحة إلى الأمير فى إدارة الأموال العامة فى المدينة ، ثم ظهر لاحقا الاقتصاد معبراً السياسية الواجبة الإتباع لزيادة رفاهية الدولة وحل المشكلات العملية التى تعترى الحكام .

وما لبث هذا العلم على مواجهة الانتقادات الموجهة إليه والهادفة إلى تحريره من التبعية السياسية لاستيعاب ودراسة وتحليل الأنشطة الإنسانية ليس فقط فى المجال السياسى ولكن في كافة المجالات الأخرى . والواقع أن علم الاقتصاد لم يتبلور كعلم إلا على يد الفيزوقراط (الطبيعين) فى فرنسا ثم على يد التقليديين (الكلاسيك) فى انجلترا بعد ذلك ، حيث رأى هؤلاء الاقتصاديون ضرورة استقلالية علم الاقتصاد من اجل تفادى وتجنب الخلط بين مبادئ نمو الثروة

والمبادئ التى يتطلبها إدارة نظم الحكم الصالح ، وهو الأمر الذى استمر شائكاً ولم يتم تفاديه إلا بعد أن كتب ادم اسميث كتابه المشهور (ثروة الأمم) عام ١٧٧٦ .

وفيما يتعلق بالأصل فى نشأة علم الاقتصاد من الناحية الموضوعية فقد كان لزاما وحتماً ضرورة التفرقة بين الفكر الاقتصادى من ناحية وعلم الاقتصاد من ناحية أخرى . حيث أن الفكر الاقتصادي يعتبر مديناً بنشأته الأولى للمحاولات الإنسانية التى استطاعت تذليل الصعوبات الناشئة عن عدم كفاءة وسائل الإشباع وتحديات الطبيعة التى أستطاع الإنسان استخدام عقلة فى تطويع موارده المحدودة لخدمة حاجاته المحدودة فى تلك الفترة التى قام فيها باكتشاف واختراع الوسائل المختلفة لتلطلباته مما يعد من أهم الأحداث وليدة الفكر الاقتصادي عبر الحضارة الإنسانية .

ومع تطور الحضارة وتعدد الحاجات أصبح من الصعوبة ضرورة التميز بين ما هو أساسى وما هو كمالى ، لذا كانت اهتمامات الفكر الاقتصادي فى تلك الفترة منصبة على محاولات التوفيق بين هذه الحاجات المتعددة والموارد المحدودة المتاحة .

أما بالنسبة لعلم الاقتصاد فقد نشأ نتيجة تجميع الفكر الاقتصادي وتبويبة وتدوينة فى صورة علمية فى إطار قوانين ونظريات اقتصادية حيث يعتبر حديث نسبياً وذات تداخل مع الفكر الاقتصادي لفترات طويلة قبل القرن السابع عشر الميلادى الذى شهد العديد من المحاولات للكتاب والفلاسفة والمفكرون اللذين أسدوا أراء وملاحظات عن العديد من المشكلات التى تدخل فى صميم علم الاقتصاد الذى ندرسه اليوم .

ومن أمثال هؤلاء أرسطو ٤٠٤ .م) الذى فاضل بين الملكية الخاصة والعامة ، وآراؤه حول مزايا وعيوب إستخدم النقود . ثم جاء الإسلام بالعديد من الأحكام التى شكلت صميم علم الاقتصاد وبخاصة فيما يتعلق بالملكية والأثمان والعمل والفائدة وغير ذلك من الأحكام الفقهية التى تعرض لها الفقهاء

بالشرح والتحليل والتأصيل والتبويب مما أدى إلى أستحداث نظرية خاصة فى هذا الاطار تسمى (نظرية الاقتصاد الاسلامى) .

ثم جاء العديد من علماء الإسلام ومنهم أبن خلدون وهو أكثر شهرة فى العالم العربى فى القرن الرابع عشر الميلادى ، والذى يعتبر أول من ساهم فى وضع الركائز الأساسية لعلم الاقتصاد ومؤسسة الحقيقى . ثم تبعه فى القرون الوسطى علماء أخرون أمثال توماس الاكوينى وغيره من معلمى اللاهوت اللذين أشاروا إلى مدى الشرعية فى الفائدة على القروض بالنسبة للديانة المسيحية .

ثم برزت كتابات التجاريين فى القرن السادس عشر الميلادى والتى ارتكزت على ضرورة البحث عن وسائل تحقيق زهو الدولة ومجدها من خلال الحصول على المعادن النفيسة ومدى تدفقها من أمريكا إلى أوروبا وهى الفترة التى تولدت عنها ما يسمى بالنظرية الكمية للنقود .

وفى هذا الإطار يمكن القول بأن التداخل بين علم الاقتصاد والفكر الاقتصادي يرجع لفترة طويلة من الصعب تحديدها بدقة ، وما يعنينا فى هذا الأمر ليس التحديد التاريخى ولكن الأهمية النظرية والفائدة العملية لهذا العلم أو الفكر وبخاصة بعد أن تعددت فروعة فى شتى المجالات ،وأصبح يحتل مكاناً بارزاً بين مختلف العلوم الإنسانية .

ومع بداية النصف الثانى من القرن التاسع وتحت تأثير الفكر التجريبى اتجه العديد من المفكرين الاقتصاديين إلى ضرورة الفصل بين الاقتصاد والسياسة الأمر الذى أدى إلى صعوبة الفصل بينهما نظراً لارتباط كل منهما بالآخر مؤثراً وتأثراً .

وخلاصة القول أن مفهوم علم الاقتصاد قد تبلور من خلال مراحل ثلاث يمكن إيجازها على النحو التالى :-

أ- المفهوم التوفيقى :- وهو الذى يصور علم الاقتصاد بأنه العلم الذى يهتم بدراسة الظواهر الإنسانية من خلال ضرورة التوفيق بين الحاجات المراد إشباعها والوسائل المتاحة لعملية الإشباع . ويرى أنصار هذا المفهوم ضرورة وضع سلم لأولويات إشباع الحاجات بين الموارد الإنتاجية والسلع الموجهة لتحقيق الإشباع المرغوب .

ومع نهاية القرن الثامن عشر لم يستمر هذا المفهوم طويلاً حيث تعرض للعديد من الانتقادات على أيدي أنصار المدرسة التقليدية ، ومن أهمها .

- بساطة المفهوم حيث لا يأخذ فى إعتباره العوامل الاجتماعية والسياسية متأثراً بالمفهوم الروبانسى نسبة إلى الاقتصادي روبنسن كوروزو .
- سلبية هذا المفهوم لتركيزة على أهداف معينة للنشاط الاقتصادي مستنداً فقط على المعرفة والفهم للظواهر الاقتصادية المرتبطة بسلوك الحياة البدائية وبساطة أنماط المعيشة والاستهلاك

ب-المفهوم التنظيمى :- حيث يرى أنصار هذا المفهوم أن علم الاقتصاد هو العلم الذى يهتم بالمبادلات ذات القيمة الاقتصادية . بمعنى أخر تحديد النظام الذى يحكم العلاقات التبادلية بين الأفراد . وقد ساد هذا المفهوم الفضول الايدلوجى وفى إطار هذا المفهوم كان هناك اهتماماً بالجانب العقائدى أو المذهبى (المذهب الاشتراكى – الليبرالى) حيث تأثر الاقتصاديون فى تحليلاتهم بالعديد من العلوم الاجتماعية والأدوات التحليلة المشتقة من العلوم الطبيعية البحتة مثل الرياضة والإحصاء ، مثلما حدث بالنسبة لمدرسة التحليل الحدى التقليدية الجديدة .

جـ- المفهوم العلاجى :- وهو المفهوم الذى أهتم بتحديد الأهداف الاقتصادية فى أطار محدد من القياس والتحكم ، بمعنى أخر أن هذا المفهوم يضفى على علم الاقتصاد الصفة الحيادية فى

المجالات المتعددة والأدوات التحليلة التى تجعل من هذا العلم كياناً حيوياً وديناميكياً وبخاصة فى الآونة الأخيرة التى ينصب الاهتمام فيها على الاستخدام الامثل لموارد المجتمع النادرة للحصول على أفضل الوسائل اللازمة لإشباع الحاجات وزيادة الرفاهية الاقتصادية وكفاءة وفعالية عمل الأجهزة والمؤسسات .

وبالرجوع إلى الأدبيات الاقتصادية فقد تعددت المفاهيم المختلفة لعلم الاقتصاد وتباينت حسب اختلاف الوسائل ومناهج البحث العلمى فيه ، وكذلك حسب اختلاف الزواية التى ينظر منها لهذا العلم .

- فقد عرفه الاقتصاديون التقليديون الأوائل خلال عصر الرأسمالية الحرة بأنه علم الثروة وكان رائدهم الاقتصادي الانجليزى أدم أسميث **Adam Smith** ١٧٧٦ الذى كتب مؤلفاً قيماً فى طبيعة وأسباب " ثروة الأمم " حيث يرى أن علم الاقتصاد هو علم الثروة الذى يهتم بدراسة الوسائل التى يمكن أن تزيد من ثروة الأمم . وقد أرتكز هذا التعريف على تجسيم المصلحة الفردية بغض النظر عن الاعتبارات الأخلاقية أو الإنسانية لذلك لم يكن غريباً أن ينتقد هذا التعريف لأنه جعل من علم الاقتصاد علماً تشوبه الأنانية والقيم الفردية البحتة وكل ما يهم الإنسان فقط هو تجميع اكبر قدر من الثروات .
- فى حين يرى الفريد مارشال **Al Fred Marshall** أن علم الاقتصاد هو العلم الذى يهتم بدراسة النشاط الانسانى فى المجتمع من أجل الحصول على الدخل اللازم لمتطلبات الحياة اليومية . وهذا ما ورد فى كتابه الشهير (المبادئ الاقتصادية عام ١٨٩٠) وهذا التعريف انتقل من مجال دراسة الثروة والإنتاج إلى دراسة الدخل والتوزيع . ويعاب عليه أغفالة بجانب الخدمات نظراً لأن قياس الرفاهية الإنسانية لا يمكن أن تقاس بمعايير مادية مثل الحب ، الكراهية ، الحقد ، الحسد ولكنها أمور لا يمكن أن تدخل فى دراسة الاقتصاد على الرغم من أهميتها لمفهوم ورفاهية الفرد ومعيشته السعيدة .

- بينما يرى الاقتصادي الانجليزى روبنر **Lord Robbins** إن علم الاقتصاد هو العلم الذى يهتم بدراسة النشاط الانسانى فى سعيه لإشباع الحاجات المتعددة والمتزايدة بواسطة موارده المحدودة .

- بينما يرى نيفن **Nevin** إن علم الاقتصاد هو علم اجتماعي يهتم بالنشاط البشرى .

- فى حين يعرف سامولسون **Samuelson** علم الاقتصاد بأنه دراسة كيفية اختيار الأفراد والمجتمع لغايتهم وتحقيقها باستخدام النقود أو بدونها من أجل تشغيل الموارد الإنتاجية النادرة التى تتميز باستخدامات بديلة ولإنتاج سلع مختلفة وتوزيعها من أجل الاستهلاك فى الحاضر أو المستقبل على مختلف الأفراد فى المجتمع .

- كما يرى تروشى **Truchy** أن علم الاقتصاد هو العلم الذى يدرس نشاط الفرد فى المجتمع من اجل الحصول على الأموال والخدمات .

- فى حين يرى البعض أن علم الاقتصاد هو علم الاختيار العفوى المتعلق بتعظيم الدخل الحقيقى فى إطار من التوزيع القائم على خيارات معينة تتضمن تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع .

لذلك يمكنا تصنيف هذه المفاهيم السابقة إلى ثلاثة أقسام يختص الأول منها بالنظر إلى علم الاقتصاد من زاوية الغاية سواء كانت هذه الغاية خاصة بإشباع الحاجات أو تكوين الثروات . فى حين يختص القسم الثاني منها بالنظر إلى علم الاقتصاد من زاوية الوسيلة حيث يركز أنصار هذه الزاوية على المبادلات التى تتم بين الأفراد بقصد الربط بين إنتاج الثروات وإشباع الحاجات .

وهذا الاتجاه يعاب عليه إهماله لبعض جوانب النشاط الاقتصادي مثل الإنتاج والاستهلاك والتوزيع فضلاً عن قصوره عن احتواء الأنشطة الاقتصادية فى ظل جميع النظم الاقتصادية المختلفة، وبخاصة نظام المبادلات حيث يتم الإنتاج والتوزيع بمعرفة الدولة وبعيداً عن المبادلات بين الأفراد .

وأخيراً فأن القسم الثالث من هذه المفاهيم ينظر إلى علم الاقتصاد من زاوية الغاية والوسيلة معاً ، حيث يهدف إلى تحقيق أقصى إشباع ممكن للحاجات باستخدام الموارد المحدودة وهو الأمر الذى يجعل هذا العلم يفتقر إلى الطابع الواقعى وقصوره عن احتواء كثير من الأنشطة الاقتصادية مثل أنشطة التنمية والتخطيط .

ومن الواضح أن غالبية المفاهيم السابقة يشوبها القصور حيث يركز البعض منها على المفهوم الضيق أو الواسع المدى دون أن يبرز المضمون الأساسى لعلم الاقتصاد والمقصود به . كما إن غالبية هذه المفاهيم لم تفرق بين المقصود بالثروة هل هى الثروة المادية فقط أم الثروة المادية والغير مادية .

وكذلك الحال بالنسبة للنقد الموجه للحاجات هل هى الحاجات التى تشبع بالوسائل المادية مثل الطعام والشراب والمسكن والملبس ، أم الحاجات التى تشبع بالوسائل الغير مادية على مثل التذوق الموسيقى والقيم الدينية والخلقية .

ونظراً لآن غالبية المفاهيم السابقة قد تعرضت للنقد ، لذلك فإننا نفضل تعريفاً شاملاً يتجنب غالبية الانتقادات حيث نتفق مع كافة الآراء فى أن علم الاقتصاد " هو العلم الاجتماعي الذى يختص بدراسة النشاط الانسانى فى ضوء مجموعة من الحقائق والآراء والمذاهب والقوانين والنظريات التى يتم على أساسها إنتاج السلع والخدمات الاقتصادية وتوزيعها وتداولها واستهلاكها بهدف إشباع القدر الأكبر من الحاجات المتعددة باستخدام الموارد المحدودة " .

المبحث الثانى : الأهداف الرئيسية لعلم الاقتصاد .

بدون شك أن سمات العصر الحديث واتجاه التفكير من جوانبه المختلفة لدراسة الاقتصاد وبخاصة من الزوايا الاقتصادية البحتة يرجع إلى سببين أساسين :-

السبب الأول : هو زيادة حدة الأزمات الاقتصادية المتلاحقة وبخاصة بعد الاتجاه إلى العولمة الاقتصادية الدولية فى إطار النظام العالمى الجديد والتى تعتبر امتداد موروثاً للفكر الاقتصادي التقليدى ، ولكن مع اختلاف توجهات النظم الاقتصادية من فترة إلى أخرى حسب المصالح المثلى التى ينظر إليها كل نظام .

السبب الثاني : فقد يعزى إلى ارتفاع درجة المستوى الثقافى بين شعوب العالم ، وهو الأمر الذى أدى إلى أهمية النظر فى التفكير الاقتصادي ومكانته الحقيقية بين العلوم الاجتماعية الأخرى كعلم مستقل له قوا نينة ونظرياته ومبادئه التى تشكل الركيزة الأساسية لدراسة هذا العلم .

وتتعدد الإغراض الرئيسية لدراسة علم الاقتصاد وبخاصة بعد زيادة الحاجات البشرية من يوم إلى أخر ومحدودية الموارد المتاحة فى المجتمع وكذلك العلاقات التى تربط بين الإنتاج والاستهلاك والتوزيع للسلع والخدمات المختلفة والعمل على إمكانية إيجاد حلول لهذه المشاكل الناجمة عن تنامى هذه العلاقات ومدى اتصالها بالسلوك البشرى .

ويحاول على الاقتصاد أن يطرح مجموعة من الأهداف الرامية إلى إمكانيات تعظيم الدخل الحقيقى للجماعة سواء كانت إقليم أو دولة أو تكتل أقتصادى يشمل مجموعة من الدول وما يترتب على ذلك من تعظيم كمية الإشباع التى يحصل عليها الأفراد . حيث يتم تعظيم الدخل من خلال العمل على تحقيق الكفاءة فى تخصيص الموارد الاقتصادية للوصول إلى الأهداف المحددة .

كما أن علم الاقتصاد يهدف إلى العمل على توزيع الدخل الحقيقى بين الأفراد فى إطار مجموعة من المعايير الموضوعية مع الأخذ فى الاعتبار ضرورة تلبية الحاجات الضرورية ذات الطابع الانسانى والاجتماعي بجانب ذلك فان هذا العلم يستهدف دراسة تحقيق الرفاهية لافراد المجتمع عن طريق تنظيم وتدبير موارد الثروة الإنسانية والطبيعية المحدودة لإشباع الرغبات والحاجات الإنسانية للسلع والخدمات الاقتصادية المختلفة .

وفى هذا الإطار تتبلور الأهداف الرئيسية لعلم الاقتصاد فى النقاط التالية :

١- تنظيم العملية الإنتاجية :

ويقصد بها اتخاذ قرارين رئيسيين الأول يتمثل فى منع الموارد من الانتقال من صناعات تنتج سلع تتسم بندرة الطلب عليها من جانب المستهلكين وتحويل هذه الموارد إلى الصناعات التى تتسم بزيادة الطلب عليها

أما القرار الثاني فيتمثل فى تشغيل الوحدات الإنتاجية للموارد الاستخدام الأمثل بما يحقق فى نهاية المطاف العمل على تحقيق أقصى ربحية مع تدنية التكاليف وهو الأمر الذى يؤدى فى النهاية إلى زيادة الإنتاجية طبقاً لمبدأ الجدارة الاقتصادية الذى يرتكز على اختيار توليفة الموارد بالأسلوب الامثل الهادف لتعظيم الإرباح .

٢- زيادة الدخل القومى :

حيث يقصد به قيم السلع والخدمات التى ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة تقدر فى العادة بسنه واحدة ومقومه بالأسعار الجارية . ويشير هدف زيادة الدخل القومى بصورة طبيعية إلى زيادة السلع والخدمات وليس الأسعار لأن العبرة بالناتج الحقيقى من الكميات الإضافية وليس بالأسعار .

فعندما تظل الأسعار ثابتة يكون التعبير عن الدخل القومي بمنظور التغير فى الكميات وليس السعر فهذا ما يسمى بالدخل الحقيقى . أما إذا كانت التغيرات فى الدخل شاملة التغير فى الكمية والأسعار ففى هذه الحالة نتحدث عن الدخل النقدى وليس الحقيقى لأن التغيير فى الأسعار يجعلنا لا نلمس مدى التغير فى الكميات . وتهدف كافة المجتمعات حسب النظام الاقتصادي السائد بها إلى العمل على رفع معدل نمو الدخل بها لأنه يعتبر أحد معايير رفاهية المجتمع الاقتصادية ، هذا بالإضافة إلى مدى الاستقرار الذى تتمتع به معدلات النمو الاقتصادي، وكذلك حالة الأمن الاقتصادي المتمثلة فى استقرار النظام الاجتماعي وتحقيق التوظف الكامل للأيدى العاملة وتقدم نشاط المشروعات وتحقيق التوازن الاقليمى فى النمو والتنمية .

ويعتمد معدل نمو الدخل القومى على مجموعة من العوامل التى يصعب تحقيقها بدقة نظراً لتفاعل كافة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والأخلاقية فى تحديد هذا المعدل . أما العوامل ذات الأثر الفعال فى العمل على زيادة معدل نمو الدخل القومى فهى كما جرت العادة تتلخص فى الموارد البشرية– الموارد الطبيعية ، بجانب مستويات الطلب على السلع والخدمات .

٣- تعيين الاحتياجات وتقييم السلع والخدمات الاقتصادية . تختلف احتياجات الفرد عن احتياجات المجتمع حيث أن الأول تتمثل حاجاته فى البساطة وتزداد المشكلة تعقيداً فى حالة المجتمع نتيجة اختلاف القوى الإنتاجية وتعدد الاحتياجات الواجب أشباعها بالإضافة إلى المدى الذى يمكن فيه إشباع رغبات معينة على حسا ب رغبات أخرى وهو الأمر الذى يتطلب تحديد هذه الاحتياجات بدقة متناهية ووضعها فى أطار سلم الافضليات وذلك تفادياً للمشاكل التى قد تترتب على ذلك والعمل على ضرورة تحقيق مستوى معيشة أفضل للمجتمع ويتم ذلك من خلال قياس الميزان القيمى (الأسعار) .

٤- توزيع الناتج الكلى :

من الطبيعى فى النظام الاقتصادي ان يتم تقسيم الناتج الكلى من السلع والخدمات بين أفراد المجتمع اللذين ساهموا فى هذا الإنتاج . وتتعدد أشكال هذا التقسيم سواء فى شكل أرصدة نقدية موزعة مثل الأجور التى يتقاضاها العمال ، والفوائد التى يتقاضاها أصحاب رءوس الأموال ، الربح الذى يحققه المنظمون للوحدات الإنتاجية فى كل صناعة ، وكذلك الريع الذى يتقاضاه ملاك الاراضى.

أما تركيبة السلع والخدمات التى تدخل فى نصيب كل فرد فتعود الى التفضيلات المختلفة التى يحصل عليها الأفراد من الناتج الكلى فى صورة عوائد نقدية (أجر – ربح- فائدة) ،وهذا ما يشكل القوى الشرائية العامة التى يمكن توجيهها لشراء السلع والخدمات ، حيث أن هذا يكمن فى ما يسمى بالاقتصاد النقدى الذى عرفته المجتمعات الحديثة .

أما فى الاقتصاد الطبيعى الذى عرفته المجتمعات التقليدية والتى لا تستخدم فيها النقود كأداة لتحديد القيم النسبية للسلع والخدمات الإنتاجية فتوزع الأنصبة فى شكل كميات محددة من كل سلعة لكل فرد من أفراد المجتمع .

وفى هذا الإطار فأن التقدم الاجتماعي للشعوب يقاس بمدى التحسن الذى يطرأ على طريقة توزيع الدخل القومى وكذلك الناتج الكلى وكذلك الأسلوب الامثل الذى تستند علية هذه الطريقة .

٥- زيادة توظيف العمالة :

يهدف علم الاقتصاد إلى زيادة فرص العمل لأفراد المجتمع وذلك بغرض إما اقتصادي يهدف إلى زيادة العمالة وتوفير فرص العمل بما يؤدى إلى زيادة الدخل القومى وزيادة الرفاهية الاقتصادية للمجتمع .

وهذا الغرض فيما يتعلق بالعمالة ينظر إليه من منظور مادى بحت ومبرر ذلك أن العمل يعتبر أحد أدوات العملية الإنتاجية فمع زيادة الاستخدام فان ذلك يتبعه زيادة فى الإنتاج .

أما الغرض الثاني فقد يكون اجتماعيا يهدف إلى تحقيق الكيان الاجتماعي والشعور النفسى بتحقيق الذات من أجل تحقيق السلام الاجتماعي ، على عكس الشخص الذى لا يجد فرصة عمل وشعوره بأنه عنصر غير انتاجى أو يفيد المجتمع . وعندما يستمر هذا الوضع طويلاً يحدث ما يسمى بجيوش البطالة التى من شانها أن تهدد كيان المجتمع من الجوانب المختلفة .
وقد تتعارض سياسة التوظيف من الناحية الاقتصادية مع سياسة التوظيف من الناحية الاجتماعية ويظهر هذا التعارض حالياً ، فى أن الاتجاه الاقتصادي هدفه خفض التكاليف مع تقليل عدد العاملين وذلك من أجل تحقيق ربحية عالية . أما الهدف الاجتماعي فلا ينظر إلى الربحية كمعيار بقدر ما ينظر إلى المسئولية فى تحقيق الأهداف الاجتماعية بغض النظر عن زيادة التكلفة وهو الأمر الذى يختلف من نظام اقتصادي إلى أخر .

وفى هذا الإطار فان مصطلح العمالة الكاملة فى الاقتصاد القومى يشير إلى أن كل شخص لدية القدرة والرغبة والبحث عن وظيفة يجب أن يجد فرصة العمل المناسبة ، وفى حالة العكس فأن العمالة فى هذه الحالة تكون غير كاملة . وارتباطاً بهذا المفهوم تتعدد أنواع البطالة وفقاً لهذا المنطلق ما بين بطالة هيكلية وبطالة موسمية وبطالة مقنعة وبطالة فنية وبطالة اختيارية وبطالة إجبارية وهو ما سنراه فى الأجزاء التالية .

٦- تنظيم الاستهلاك :

أى الاستنفاذ فى المدى القصير (إشباع حاجات الإنسان كمنتج ومستهلك) بدون شك أن الوسيلة الوحيدة للثمن إشباع الرغبات حيث أن المهندس والطبيب والعامل والمزارع يحصلون على دخول نتاج مساهمتهم فى العملية الإنتاجية أو الخدمية ، حيث يعتبر كل فرد منهم منتج ومستهلك فى نفس الوقت مثل الطبيب الذى يقدم خدماته ويحصل على أجر ليشترى به مستلزماته الغذائية وغيرها .

حيث أن أجر العامل يمثل فى حقيقة الأمر ثمناً لعملة ، وكذلك فائدة راس المال تمثل ثمن استغلاك هذا المال ، أى انه يمكنا القول بأن انخفاض أو ارتفاع أجور العمال يلعب دوراً هاماً فى تحديد عملية الاستفادة ، فقد يؤدى انخفاض الأجور إلى انخفاض حجم المنافع والخدمات التى كان من الممكن للأفراد الاستفادة بها وحرمانهم منها بهذا الشكل قد يكون سبب فى حدوث مشكلة اقتصادية نظراً لعدم توافر أثمان السلع والخدمات لديهم .

٧- استقرار مستوى الأسعار -:

تتجه رغبة كافة المجتمعات إلى العمل على ثبات مستوى الأسعار واستقرارها بما يحقق الأمان والطمأنينة للمستهلكين . ويرى البعض أن هذا الهدف لا يتسم بالواقعية وذلك لان الأذواق والدخول والفنون الإنتاجية تتغير بصورة مستمرة وكذلك أختفاء صناعات وظهور صناعات أخرى لا يمكن معه تثبيت مستويات الأسعار لأن هذا معناه القضاء على حوافز المنتجين فى العملية الإنتاجية .

حيث أن هدف المنتج الاساسى هو الربحية فى زيادة السعر وتحقيق المزيد من الإرباح فى ظل العمل على زيادة إنتاجه ، وكذلك فأن سياسة رفع أسعار العمل (الأجور) يؤدى إلى ارتفاع أسعار السلع مع

زيادة الإنتاج . الأمر الذى يؤدى فى نهاية المطاف إلى موجه من التضخم قد يكون الضحية فيها المستهلك نظراً لما يترتب عليه من أثار سلبية على المجتمع كما سنرى فى الفصول القادمة . ويرى فريق أخر فى هذا الشأن أن مستويات الأسعار يجب أن تنخفض مع مرور الوقت ومبررات ذلك أن الأسعار تعكس التكلفة ومن المفروض أن التكلفة فى الأجل الطويل لا بد وان يصاحبها انخفاض نتيجة للتقدم الفنى الحديث . حيث أن انخفاض التكاليف يترتب عليه انخفاض الأسعار . وعلى الرغم من أن هذا الرأى مفيداً للمستهلك إلا انه لا يحفز معنويات المنتجين نتيجة تخوفهم لانخفاض الأسعار وبالتالى وانخفاض الأرباح التى ستترتب عليها .

٨- التنظيم الاقتصادي وتشجيع التنمية الاقتصادية :-

حيث ترتبط هذه الوظيفة ارتباطاً مباشراً بكل من وظائف توزيع الناتج الكلى وتنظيم العملية الإنتاجية وتقييم السلع والعمليات الإنتاجية ، كما تتصل بقياس القيم وكذلك إلى أى مدى يمكن للتقدم الاقتصادي أن يستمر على حساب الظروف الاقتصادية الجارية .

وهذا معناه أن النظام الاقتصادي لا بد أن يكون قابلاً للتغير وسعياً للنمو بما يتلائم مع حاجات المجتمع المتعددة ومثال ذلك مع تزايد السكان بمعدل سريع يجب أن يكون النظام الاقتصادي قادراً على إنتاج سلعاً جديدة وإتباع أساليب فنية جديدة وغزو للأسواق الجديدة ، وإيجاد موارد إنتاجية جديدة تتواكب مع النمو السريع فى السكان هذا بالإضافة إلى مرونة النظام الاقتصادي حتى يستطيع التكيف مع كل ما يطرأ من تغيرات اقتصادية جديدة ومواجهة الظروف التى قد تطرأ فى حالات الكساد . كما أن هذا الهدف مرتبط بالتغيرات الايجابية والسلبية المؤثرة على التنمية الاقتصادية الشاملة .

٩- العدالة فى توزيع الدخل :

تتسم فكرة العدالة بالنسبية وتختلف وجهات النظر بشأن هذه الفكرة حيث ينظر إليها البعض من منظورة الخاص ، وقد يتعارض هذا المنظور مع وجهة نظر الآخرين . ويتبلور المفهوم المادى للعدالة طبقاً للأداء والكفاءة والتميز أى أن كل فرد يحصل على الدخل الذى يتناسب مع امكاناته وقدراته . ولكن ماذا بشأن الأفراد اللذين لم تتوافر لهم هذه المقومات ؟ من الطبيعى أن نصيبهم فى الدخل يقل عن غيرهم ، ومن هنا يحدث التعاون الكبير فى توزيع الدخول بين الأفراد .

وقد أرتبط هذا المفهوم مؤخراً بشعار ربط الأجر بالإنتاجية وهو ما ينادى به الكثير من الاقتصاديين فى المجتمع الرأسمالي . أما المفهوم الثانى للعدالة فيرتبط بالبعد الاخلاقى والانسانى بين أفراد المجتمع من اجل تضييق الفجوة بين أصحاب الدخول المرتفعة وأصحاب الدخول المنخفضة وذلك تحقيقاً للتكامل الاجتماعي والتعايش السلمى بين طبقات المجتمع .

وهذا المفهوم يسود فى النظم الاشتراكية ومن وجهة نظرنا فأن غالبية المجتمعات بغض النظر عن طبيعة النظام الاقتصادي السائد بها تجمع بين كلا المفهومين ، الأمر الذى يؤدى إلى سيادة مفهوم على الأخر حسب الايدلوجية المتبعة فى المجتمع . فنجد الدول الرأسمالية تضع حد أدنى للأجور حتى تحافظ على البعد الاخلاقى لأصحاب الفئات محدودة الدخل كما تفرض ضرائب تصاعدية على ذوى الدخول المرتفعة .

١٠- تحقيق التوازن فى ميزان المدفوعات :

يقصد بميزان المدفوعات السجل السنوى الذى توضح فيه التزامات وحقوق الدولة مع المتعاملين معها فى الدول الأخرى ، ويشتمل الميزان على الجانب الدائن والجانب المدين فإذا حقق الجانب الدائن

زيادة عن المدين كان هناك فائضاً فى الميزان . وذلك على عكس الجانب الأخر فأن الجانب المدين عن الدائن كان هناك عجز فى الميزان .

ويسعى علم الاقتصاد من خلال نظرياته الفرعية المتخصصة (نظرية التجارة الخارجية وغيرها من النظريات السائدة) إلى العمل على تحقيق التوازن بين الجانبين من خلال أتباع حزمه من السياسات الاقتصادية و المالية الرامية لتحقيق هذا الغرض .

ولكن السؤال الذى يطرح نفسه على بساط البحث هو :- هل يمكن تحقيق كل هذه الأهداف مجتمعة وفى آن واحد ؟ نجد الإجابة يكتنفها الغموض وعدم الواقعية وذلك لأن غالبية هذه الأهداف لا يمكن تحقيقها دفعة واحدة حيث أن ذلك لا يجد مبرراً فى الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى ، هذا بالإضافة إلى التعارض الواضح بين مجمل هذه الأهداف ، فقد يتحقق هدف على حساب أهداف أخرى وهنا تبرز ضرورة وضع الأهداف فى قائمة أولويات حسب الحاجة الملحة وما يترتب عليها من نتائج فى ضوء معيار العائد والتكلفة .

ومن أوجه التعارض بين هذه الأهداف هدف زيادة التوظيف وزيادة الدخل ، وكذلك الحال بالنسبة لهدفى استقرار مستوى الأسعار وزيادة الإنتاج .

المبحث الثالث : المصطلحات الأساسية فى التحليل الاقتصادي الكلى

من الضرورى والمهم أن يبدأ كتاب علم الاقتصاد بتوضيح بعض الاصطلاحات الأساسية التى يشيع استخدامها سواء بالنسبة للاقتصاديين او بين عامة الناس والتى قد تكون مفيدة لمن يرغب مواصلة التعمق فى هذا العلم. كما أن هذه الاصطلاحات تمثل أهمية كثيرة على تفهم الموضوعات التى سوف نقوم بعرضها فى هذا الكتاب.

ويختلف مدلول هذه المعانى من شخص إلى أخر حسب ما يعنيه البعض عند استخدامها فهى تختلف من قارىء متخصص إلى قارىء عادى وكذلك بالنسبة للغة العادية بين عامة الناس . لذلك فمن المهم ألا يكون تعريف هذه المصطلحات مجرد أداة للحفظ والترداد دون الفهم والتفكير فهى تعتبر أموراً مجرده قد يصعب فهمها على الشخص المبتدئ .

وفيما يلى عرضاً موجزا لأهم هذه المصطلحات :-

١ - الاستثمار : Investment

يقصد به إضافة جديدة إلى الأصول الإنتاجية الموجودة فى المجتمع ، وحيث أن حجم الإنتاج وبالتالى الدخل الذى يحصل عليه المجتمع يعتمد على الطاقات الإنتاجية الموجودة فيه وكفاءة تشغيلها ، فيكون الاستثمار من العوامل الأساسية المحددة لمستوى الإنتاج والدخل . أى

الاستثمار هو خلق أصول رأسمالية جديدة تزيد من قدرة الاقتصاد القومى على إنتاج السلع الاستهلاكية .

ويلعب الإنفاق الاستثماري دوراً بارزاً فى تحديد مستوى النشاط الاقتصادي وسرعة نموه . ويعتبر الادخار من أهم مصادر الاستثمار . وتتوقف فرص الاستثمار على الابتكار ومدى التوسع فى حجم الأسواق الموجودة وعدد المستهلكين وزيادة الدخول وزيادة الاستهلاك . بالإضافة لذلك فقد يتأثر الاستثمار بعوامل غير اقتصادية مثل الظروف السياسية وكذلك التشريعات والقوانين فى الدولة .

٢- الادخار : Saving

ويقصد به الامتناع عن الاستهلاك من السلع المنتجة ، أى أنه جزء من الدخل الذى لا ينفقه الأفراد على الأغراض الاستهلاكية ، لذلك فان الادخار يرتبط ارتباطا مباشراً بالاستهلاك حيث أن الدخل يساوى الاستهلاك + الادخار . ومن الملاحظ أن الأصل فى الادخار هو ادخار عوامل الإنتاج لإنتاج سلع استثمارية وليس لإنتاج سلع استهلاكية ، لذلك يكون الادخار أمر ضرورى ولازم لحدوث الاستثمار .

٣- الرفاهية الاقتصادية : Economic Welfare

هى مجموع ما يحصل عليه الفرد من إشباع من سلع وخدمات وما يستهدفه الفرد وما تستهدفه الجماعة فى الحصول على أكبر قدر من الموارد الإنتاجية المتاحة . ونظراً لأن إشباع الحاجات يختلف من فرد لأخر لذلك فإن مصطلح الرفاهية الاقتصادية يختلف بأختلاف الأفراد واختلاف البيئة وكذلك الزمن .

ومن هنا فإن المصطلح المشار اليه مرتبط بالإشباع من السلع والخدمات التى يمكن قياس قيمتها مادياً أو بثمن معين ، وبالتالى لا يدخل فى الاعتبار الرفاهية الاجتماعية التى يحصل عليها الأفراد دون أن يكون لها معيار نقدى مثل الرفاهية الروحية أو المعنوية أو مشاهدة المناظر الطبيعية أو الراحة أو الهدوء .

٤- مستوى المعيشة : Level of Living

قد يخلط البعض بين مستوى المعيشة والرفاهية الاقتصادية بأعتبارهما مترادفان ، الا أن الفرق بين المصطلحين واضح ، حيث أن مستوى المعيشة يستخدم للدلالة على وضع قائم فعلاً أى تعبير عن نصيب الفرد فى فترة زمنية معينة من السلع والخدمات التى يحصل منها على الإشباع . فالبعض يعيش فى مستوى منخفض أى أن مقدار ما يحصلون عليه من إشباع يعتبر قليل بالمقارنة بغيرهم ممن يعتبرون فى مستوى معيشة مرتفع .

وفى العادة يقاس مستوى المعيشة فى المجتمع بقسمة مجموع الثروة المنتجة فى فترة معينة على عدد السكان وهو ما يسمى بمتوسط نصيب الفرد من الثروة المنتجة . وهذا المتوسط الحسابى لا يعبر عن حقيقة الأوضاع الأجتماعية وبخاصة في المجتمعات التى يوجد فيها تباين بين طبقة الأغنياء والفقراء.

كما أن متوسط دخل الفرد لا يعبر عن حقيقة مستواه المعيشى وذلك لأن مستواه المعيشى لا يمكن معرفته إلا فى ضوء أسعار السلع والخدمات التى يشتريها بهذا الدخل النقدى . فقد يبلغ متوسط الدخل النقدى للفرد فى بلد ما ألف جنيه فى العام وتكون أسعار الحاجات الضرورية مرتفعة عن هذا الدخل وهو الأمر الذى لا يؤدى للإنفاق على الضروريات فقط .

٥- التصرف الاقتصادي :

يقصد به تفضيل لأحد أستعمالات الموارد على الاستعمالات الأخرى في سبيل الحصول على منفعة اقتصادية ، ويقوم هذا التفضيل على الموازنة بين منافع هذه الموارد في الاستعمالات المختلفة ، أي أن كل تصرف أقتصادي يهدف إلى تحقيق منفعة ولكنه يسبب ضرراً للفرد .

ولتحقيق أكبر منفعة ممكنة يجب الموازنة بين المنفعة الحدية والضرر الحدي للتصرف وعندما تتساوى المنفعة الحدية مع الضرر الحدي يحقق الفرد الاقتصادي أكبر منفعة ممكنة ولا يكون في صالحه تغيير هذا التصرف .

٦- الأرقام القياسية للأسعار :Price Index

ويقصد بها التغير في المستوى العام للأسعار الخاصة بالسلع والخدمات التي يستهلك أفراد المجتمع خلال فترة زمنية معينة (الرقم القياسي لأسعار المستهلكين) ، كما يوجد أيضاً (الرقم القياسي للأسعار الجملة ، الرقم القياسي لأسعار التجزئة) وكلها تهدف إلى رصد التغيرات في أسعار السلع المختلفة وتقدير تلك التغيرات في المتوسط خلال فترة زمنية معينة . ويوجد من هذه الأرقام ، الرقم القياسي البسيط وكذلك الرقم القياسي المرجح .

وتستخدم الأرقام القياسية للأسعار للحصول على القيمة الحقيقية للناتج المحلي ، وهنا تستخدم رقم قياسي يسمى مخفض الناتج المحلي (CDP deflator) وهو يختلف عن الرقم القياسي لأسعار المستهلكين حيث يأخذ في حسابه جميع السلع النهائية والخدمات التي تدخل في الناتج المحلي

٧- القيمة المضافة :Added Value

يقصد بها الفرق بين قيمة الإنتاج وقيمة مستلزمات الإنتاج فيما عدا الأجور . ومجموع القيم المضافة للمشروعات تمثل قيمة أنتاج السلع والخدمات النهائية أى تساوى الناتج القومى الاجمالى وتستخدم طريقة القيمة المضافة من أجل تفادى الازدواجية فى حساب السلع الوسيطة .

٨- الازدواج الحسابى :-

ويقصد به تكرار قيمة بعض السلع والخدمات عند تقدير الناتج القومى الاجمالى والذى يتضمن فقط قيم السلع والخدمات النهائية ، ويقصد بالسلع النهائية التى تتجه إلى المستهلك النهائى ولا يعاد بيعها مرة أخرى ، وهذا ما يميزها عن السلع الوسيطة أو المستلزمات الإنتاجية التى تستخدم كمدخلات فى أنتاج سلع أخرى .

٩- الوفورات المالية :-

ويقصد بها ما يتحقق من وفر فى نفقة الإنتاج نتيجة تمتع المشروعات الكبيرة بمزايا مالية مثل القدرة على الاقتراض من البنوك بسهولة وبأسعار فائدة منخفضة نسبياً على عكس المشروعات الصغيرة التى تعانى من مشاكل فى سبيل الحصول على القروض .

١٠- الوفورات التجارية :-

وهى التى تؤدى إلى تحقيق وفر أقتصادى فى نفقات الإنتاج بسبب حصول المشروعات الكبيرة على مزايا تجاريه من قبل المتعاملين معها سواء مؤسسات أو أفراد مثال (تخفيضات أجور النقل والشحن وأسعار المواد الخام) .

١١- الوفورات الفنية :-

ويقصد بها الوفر فى نفقات الإنتاج الذى يحققه المشروع نتيجة تقدمه فى النواحى الفنية ، وما تحققه هذه المزايا للإنتاج الكبير من وفرة فى النفقات .

١٢- التدفق والرصيد :- Stocks and Flows

التدفق يمثل تغيراً خلال فترة معينة ، فى حين يمثل الرصيد كمية ثابتة فى وقت معين . والتمييز بينهما ليس عملية صعبة ولكن الصعوبة تنشأ من سوء الفهم أو سوء الاستخدام فكلاهما متغيرات كمية ، قد ترتفع أو تنخفض على مدار الزمن .

مثال :- عندما يقال أن الدخل القومى يساوى ١٠٠٠ وحدة نقدية فهذا القول لا معنى له إلا إذا أرتبط بفترة زمنية معينة ، أى تحديد الفترة خلال شهر أو ثلاثة شهور أو سنة .

كما أن التفرقة بين المدخرات المجمعة وما يدخره الفرد من راتبه الشهرى يظهر الفرق بين الرصيد والتدفق . فالرصيد من المدخرات يسمى رصيد فى فترة زمنية معينة ، بينما ما يتم إدخاره شهرياً يسمى تدفق .

١٣- البطالة : Unemployment

هي البحث عن فرصة عمل وتتخذ عدة أنواع من أهمها :-

أ- البطالة الموسمية :- ويقصد بها أن العمال لا يعملون إلا فى مواسم معينة وباقي العام لا يعملون ويرجع ذلك إلى التقلبات الموسمية فى الطلب على العمال وينتشر هذا الطلب من البطالة في البلاد الزراعية .

ب- البطالة المقنعة :- ويقصد بها تضخم الجهاز الإداري للدولة بما يسبب تبديد جزء من مجهود الأيدى العاملة دون زيادة في القيمة الإنتاجية . ويزداد هذا النوع من البطالة في الدول التي يزداد فيها معدل النمو السكاني .

ج- البطالة البنيانية :- وهى البطالة التي تتولد عن اختلال التوازن بين العلاقات السائدة بين مختلف عناصر العملية الإنتاجية وبخاصة عنصر العمل . ويرجع انتشار هذا النوع من البطالة إلى ظاهرة توافر الأيدي العاملة الغير مدربة بالقياس إلى عوامل الإنتاج الأخرى (الموارد الطبيعية ورأس المال والتنظيم) .

١٤- التضخم : Inflation

يقصد به الارتفاع المستمر في الأسعار وكذلك الزيادة فى عرض النقود بالإضافة إلى الزيادة فى الطلب الكلى عن العرض الكلى . ويوجد عدة أنواع من التضخم تختلف باختلاف الدرجة فهناك التضخم البطيء ، والتضخم الجامح. أما من حيث الظهور فهناك التضخم الصريح والمكبوت . وأما من حيث السبب فهناك تضخم بسبب الطلب ، وتضخم بسبب التكاليف . أما من حيث التوقع فهناك التضخم المتوقع والتضخم الغير متوقع .

١٥-السياسة الاقتصادية : Economic Policy

تتمثل السياسة الاقتصادية فى قيام الدولة بخطوات وإجـراءات تـؤدى إلى تحقيـق أهـداف اقتصـادية محدده . وفى هذه الحالة يتعين على المسئولين عند اتخاذ قرارات بشأن السياسة الاقتصادية التأكد من توافق الأهداف بعضها مع بعـض بجانـب ضـرورة التأكـد مـن تـوافر الوسـائل اللازمـة لتحقيـق هـذه الأهداف . كما ينبغى تحديد كافة الأهداف والوسائل بدقة مة حتى لا يكون هناك خلط بينها من اجل تناسق السياسة الاقتصادية المراد إتباعها

١٦- السياسة النقدية : Monetary Policy

يقصد بها مجموعة الممارسات التي يقوم بها البنك المركـزي لإدارة كميـة النقـود وأسـعار الفائـدة فـى الاقتصاد لتحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية . وتساهم السياسة النقدية فـى تحقيـق أهـداف التوظف الكامل واستقرار المستوى العـام للأسـعار وذلـك مـن خـلال تأثيرهـا علـى الطلـب الكلـى فـى الاقتصاد ، وكذلك التأثير علـى مسـتوى الـدخل النقـدي . وتقـع مسـئولية هـذه السياسـة علـى البنـك المركزي الذي يستخدم أدوات مختلفة بشأن السياسة النقدية للتأثير على عرض النقود واسعار الفائـدة لتحقيق هذه الأهداف .

١٧- السياسة المالية : Financial Policy

يقصد بها استخدام الحكومة للضرائب والأنفاق الحكومي والدين العام لمحاربة التضخم والانكمـاش . فعندما يواجه الاقتصاد فترات تضخم فإن الحكومة تقوم بزيادة الضرائب وتخفيض إنفاقها على شـراء السلع والخدمات ، أي تحقيق فائض في الموازنة العامة مما يترتـب علـى ذلـك انخفـاض دالـة الإنفـاق الكلى في المجتمع .

أي أن أفضل طريقة لمواجهة الفجوة التضخمية هو إتباع الحكومة لسياسة مالية انكماشية ، آي تخفيض الأنفاق الحكومي وزيادة صافى الضرائب . والعكس في حالة مواجهة الكساد أو الانكماش فان سلوك الحكومة سوف يتغير في الاتجاه العكسي ،أي أتباع سياسة مالية توسعية . بمعنى زيادة أنفاق الحكومة والأفراد على شراء السلع والخدمات وتخفيض الضرائب.

١٨- التمويل بالعجز :Deficit Finance

حيث يطلق هذا التعبير عندما تلجأ الحكومة إلى طبع أوراق نقدية جديدة لتمويل العجز فى الميزانية دون زيادة حقيقية فى الإنتاج .وتعتبر هذه الوسيلة من أخطر الوسائل التي تلجأ إليها الحكومة لمعالجة العجز فى الميزانية مما يؤدى إلى أثار تضخمية ضارة بالاقتصاد .

حيث أن زيادة كمية النقود دون حدوث زيادة مقابلة فى السلع والخدمات تؤدى إلى التضخم وارتفاع الأسعار وتصبح الطبقات الفقيرة ضحايا هذه السياسة . هذا بجانب ضعف الحافز على الادخار الاختياري وضعف القدرة على التصدير وانخفاض معدلات الاستثمار الأجنبي نتيجة ضعف الثقة فى سلامة اقتصاد الدولة.

١٩- الدخل القومى : National Income

يعرف الدخل القومي بأنه أجمالي قيمة ما ينتج من سلع وخدمات خلال فترة زمنية معينة عادة ما تقدر بسنه بالأسعار الجارية .وعندما يتم استبعاد قيمة الإهلاك لطاقة الأصول الرأسمالية فأننا نحصل على صافى الدخل القومي .

٢٠- مضاعف الاستثمار : Investment Multiplier

يعبر عن الزيادة النهائية في الدخل الناشئة عن زيادة مبدئية في الاستثمار . فعندما نرمز للزيادة في الدخل بالرمز (Δ د) والزيادة في الاستثمار بالرمز (Δ ر) وإلى مضاعف الاستثمار بالرمز (م) فإن قيمته مضاعف الاستثمار م = $\frac{\Delta \text{ د}}{\Delta \text{ ر}}$

كما أن قيمة مضاعف الاستثمار تتوقف على قيمة الميل الحدى للاستهلاك لذلك فإن التعبير عن قيمة المضاعف = $\frac{1}{\text{١- الميل الحدى للاستهلاك}}$

٢١- متغيرات الاقتصاد الكلى : Macro economic Variables

هى المتغيرات الكلية مثل الناتج القومى ، الدخل القومى ، الإنفاق القومى ، المستوى العام للأجور ، المستوى العام للأسعار ، معدل النمو الاقتصادى ، سعر الفائدة .

٢٢- الأجور : Wages

يستخدم هذا التعبير عن الدخول الصافية التى يحصل عليها الأفراد أو التى تستحق لأصحاب قوة العمل مقابل مساهمتهم في العملية الإنتاجية ويتكون الأجر لأصحاب خدمات العمل من

- الأجور النقدية للعاملين لدى الغير وأصحاب المشروعات .
- الأجور التكميلية النقدية مثل حوافز الإنتاج .

- الأجور العينية مثل الرعاية الصحية للعاملين والسلع والخدمات التى تقدمها المشروعات للعاملين .

٢٣- الصدمات الخارجية External Shocks .

ويقصد بها التغير في عوامل خارج النظام الاقتصادى مثل الحروب والأحداث السياسية أو أكتشاف موارد جديدة . وقد تؤدى إلى تقلبات دورية في مستوى النشاط الاقتصادى إما رواجاً أو كساداً وقد يعزز من هذا الاتجاه الآثار التراكمية للعوامل الداخلية في النشاط الاقتصادى .

٢٤- فجوة الناتج القومى الإجمالى :Gross National Product Gap

هى عبارة عن الفرق بين الناتج الاجمالى الممكن والناتج الاجمالى الفعلى . حيث أن الناتج الممكن هو ذلك المستوى من الناتج القومى الاجمالى الذى يتم تقديره على أساس ان كل عوامل الإنتاج في الاقتصاد تعمل عند مستوى التوظف الكامل .

المبحث الرابع : مناهج البحث في علم الاقتصاد

بدون شك أن أي علم من العلوم لابد وان يستخدم طريقة البحث العلمي للوصول إلى النتائج العلمية المختلفة ، وتفسير الظواهر المتعلقة بهذا العلم . حيث تهدف الدراسات الاقتصادية إلى معرفة القوانين التي تحكم العلاقات بين الظواهر الاقتصادية المختلفة . ومن اجل الوصول لهذه القوانين لابد من استخدام طرق بحثية ومنهجية علمية لتفسير هذه الظواهر وغيرها . ويستخدم علم الاقتصاد مجموعة من هذه الطرق من أهمها .

أ- الطريقة الاستقرائية :-

تقوم هذه الطريقة على أساس ملاحظة الواقع بالنسبة للعديد من الحالات التي تشكل الظاهرة موضوع البحث . وتتم هذه الملاحظة بقصد استخلاص الخصائص العامة للوصول الى القانون العام الذي يحكم هذه الحالات .

وتعتمد هذه الطريقة في التحليل من خلال الوصول إلى النتائج أنطلاقاً من الخاصة إلى العامة ، حيث أن الباحث في هذه الطريقة يقوم بالدراسة الدقيقة لجميع الحقائق الاقتصادية وربطها بعضها ببعض للوصول منها إلى القواعد العامة التي تحكم النشاط الاقتصادي . ويعاب على هذه الطريقة صعوبة تطبيقها في العلوم الاجتماعية وبالتالى علم الاقتصاد باعتباره احد فروعها . وذلك نتيجة التباين بين الظروف والظواهر الاقتصادية التي تحيط بكل جزئية من مفردات النظام الاقتصادي .

ب- الطريقة الاستنباطية :-

تقوم هذه الطريقة على أساس البداية بفروض أو مقدمات معينة ليس في حاجة إلى أقامة الدليل على صحتها لأنها تقوم على حقائق مسلم بها .وقد تكون مشتقة من علوم أخرى ، حيث أن التبرير عليها يدخل في إطار هذه العلوم الأخرى .

وتسمى هذه الطريقة في بعض الأحيان بالطريقة التجريدية أو التحليلية وهي عكس الطريقة الاستقرائية ، لأنها تعتمد على الانطلاق من العام إلى الخاص في الوصول إلى النتائج . كما تهتم هذه الطريقة بدراسة الظاهرة الاقتصادية من خلال العوامل المحيطة والمؤثرة عليها .
وتتضمن هذه الطريقة قدرا من الاستقراء كما أسلفنا، فهي تقوم على أساس فروض معينة وهو الأمر الذي يتطلب ملاحظة الواقع للوصول إلى هذه الفروض والمقدمات . هذا بالإضافة إلى أن القوانين الاقتصادية التي يمكن الوصول إليها من خلال هذه الطريقة تحتاج إلى اختبار واضح لمعرفة مدى اتفاقها مع الواقع ، وهو الأمر الذي يتطلب ملاحظة الواقع مرة أخرى .

وترتبط هذه الطريقة ارتباطا وثيقا بالطريقة الاستقرائية وقد يتم الاعتماد عليها في وقت واحد في غالب الأحيان للوصول إلى نتائج منطقية ولكن جوهر الاختلاف بين الطريقتين يتمثل في الأهمية النسبية لكل منها . وقد استخدمت الطريقة الاستنباطية على يد الاقتصاديون الكلاسيكسون مثل ريكاردوا ومالتس وجون سيتوارت ميل عندما قاموا بوضع نظريتهم الاقتصادية ذات الأهمية المعروفة مثل قوانين الطلب والعرض وتناقص الغلة . واهم ما يؤخذ على هذه الطريقة إنها تعتمد على وضع فروض تعوزها حقائق الأمر الذي يؤدي إلى الشك في صحتها وعدم مصداقية نتائجها . ورغم ذلك فان هذه الطريقة تعتبر من أكثر الطرق شيوعا في مجال الدراسات الاقتصادية .

جـ- الطريقة التاريخية :-

تقوم هذه الطريقة على دراسة الظواهر الاقتصادية المختلفة من خلال دراسة التاريخ والبحث منه عن قوانين تفسر هذه الظواهر وتحكمها . وقد كان من أنصار هذه الطريقة ليست list ، روشر Roscher في ألمانيا وليسلي Lislie في انجلترا .

ومن أهم مميزات هذه الطريقة إنها لا تعتمد على حقائق ثابتة لكل الأفراد وكل المجتمعات وكل الأزمنة مما يجعل تفسيراتها متطورة ومتناسقة مع الظروف السائدة في كل مجتمع وكل عصر . وفي ضوء هذه الطريقة ظهر مجال جديد من فروع علم الاقتصاد يسمى الاقتصاد السياسي وبدون شك فان هذه الطريقة تعتبر دقيقه في توضيحها للظواهر الاقتصادية بالمقارنة بغيرها من الطرق الأخرى .

د- الطريقة الإحصائية :-

نظرا لتطور علم الاقتصاد الحديث واستخدامه للأساليب العديه فكان لابد من استخدام الطرق الإحصائية لاحتساب وتقدير الظواهر الاقتصادية المختلفة ومحاولة ربط هذه الظواهر ببعضها للاستفادة بها في التنبوء المستقبلي من تفاعلات اقتصادية .

وقد تم استخدام هذه الطريقة في العلوم الاجتماعية وبخاصة في دراسة الحركة السكانية وبعد ذلك شاع استخدامها في الدراسات الاقتصادية ، ودراسة الاتجاهات والتغيرات المرتبطة بالنواحي الإنتاجية والاستهلاكية والسعرية ، ومحاولة ربط هذه الاتجاهات من خلال الأسباب والنتائج .
ومع اتساع دائرة البحث في المجال الاقتصادي انتشرت هذه الطريقة في الاونه الأخيرة وأصبحت من أهم الأدوات التي تبنى عليها غالبية الدراسات الاقتصادية . ونحن نرى أن هذه الطريقة يشوبها في بعض الأحيان بعض القصور المتمثل في :-

١- عدم دقة البيانات الإحصائية فقد لا تعبر عن الواقع أحيانا وذلك لأنها تعتمد على مجموعة من الأفراد لا تمثل المجموع (البيانات) . كما أنها تتعلق بدرجة وعى الشخص جامع البيانات وكذلك الشخص الذي يدلى بها . بالإضافة إلى ذلك فقد تكون البيانات غير متوفرة ومتحيزة ومتناقضة .

٢- لا تعتبر الاداه الإحصائية دليل قاطع على أن احد المتغيرات الاقتصادية يعتبر سبب او نتيجة لمتغير أخر من عدمه .

هـ- الطريقة التجريبية :- تستخدم هذه الطريقة بصفة أساسية في الدراسات الخاصة بالعلوم الطبيعية مثل الكمياء والطبيعة . فهي تقوم على وضع تجارب معملية أو حقلية أو ميدانية لتعرف على الظواهر الاقتصادية أو غيرها من العلوم الأخرى .

ومن الصعب استخدام هذه الطريقة في دراسة الاقتصاد وذلك لان الاقتصادي يدرس الظواهر الاقتصادية وما يتبعها من متغيرات من خلال قيامه بتسجيلها كما هي دون أن يغير فيها . وكل ما يمكن أن يقوم به هو التغير أو التعديل على الفروض من اجل الوصول إلى الهدف الاقتصادي المراد البحث عنه . ولهذا السبب تعتبر هذه الطريقة متعذرة في دراسة المشاكل الاقتصادية.

وهناك الطريقة المقارنة التجريبية غير المباشرة فهي تعتبر أكثر اتفاقا مع طبيعة العناصر الاقتصادية وهي عبارة عن تكرار ملاحظة تأثير العناصر الاقتصادية في بيئات متنوعة ويلاحظ في النهاية خواص كل حالة من هذه الحالات . ومع مقارنة نتائجها بعها ببعض يمكن الاستدلال على أهمية الأساليب التي كان لها اثر كبير في الأحوال الاقتصادية والاجتماعية . ومع فحص النتائج التي تم التوصل إليها يمكن صياغة القوانين والتشريعات التي تتناسب مع ظروف وإمكانيات كل مجتمع .

و- الطريقة الرياضية أو القياسية :-

يلجأ الاقتصاديون إلى استخدام هذه الطريقة عندما تتداخل وتتعقد الظواهر الاقتصادية بحيث يصعب التميز فيما بينها من خلال عدم بيان أي من هذه الظواهر يعد سبب و أي منها يعد نتيجة باستخدام التفكير المجرد وحده .

ويرى بعض الاقتصاديون أن جميع العلاقات الاقتصادية تتجه نحو التوازن بين القوى الاقتصادية كما يحدث في العلوم الطبيعية الأخرى وذلك من خلال وضع هذه العلاقة في صورة معادلات جبرية . وقد ظهر من خلال استخدام هذه الطريقة احد فروع العلوم الاقتصادية وهو الاقتصاد القياسي .

ومن أهم الأساليب المتبعة في هذه الطريقة تطبيق القواعد والأسس المستخدمة في العلوم الرياضية على الظواهر الاقتصادية وإيجاد نظريات اقتصادية تستخدم الأرقام الحسابية فيها مثل نظرية القيمة والأسعار والتوزيع . ويعاب على هذه الطريقة صعوبة تطبيقها بشكل سليم وعلى مدار واسع نظرا لما تضمنه هذه الطريقة من عوامل محددة من أهمها تثبيت كثير من العوامل المؤثرة في الظاهرة الاقتصادية وصعوبة قياسها بطريقة رياضية سليمة .

المبحث الخامس : المتغيرات والنمانج الاقتصادية وطبيعة التشابك بينها

أولاً : المتغيرات الاقتصادية –المفهوم – الأقسام

المتغير الاقتصادي هو مقدار أو حجم اقتصادي قابل للقياس ويتسم بالتغير والحركة حيث يكون لتغيره نتيجة مباشرة أو لأن تغيره يترك أثاراً أو نتائج على متغيرات أخرى . فحجم الاستثمارات متغير اقتصادي وأن أى تغير يؤثر على حجم هذه الاستثمارات لا بد وان يترك اثر على متغير أخر وهو حجم الدخل القومى .

وكثيراً ما يرد فى علم الاقتصاد (الاقتصاد الكلى) بعض المفاهيم الاقتصادية مثل متغير ثابت أو جامد Stock Variable ومتغير متدفق Flow Variable . حيث يشير النوع الأول إلى كمية قابلة للقياس فى لحظة معينة من الزمن أى ليس له مدى زمنى معين .

بينما النوع الثانى من هذه المتغيرات له مدى زمنى معين فهو يعبر عن كمية أيضاً ولكن لا يمكن قياسها إلا فى مدة زمنية معينة .

ولإيضاح التمييز بين هذين المتغيرين نسوق المثال التالى : عندما يقال أن حمولة السيارة هى عشرة أطنان فهذا يعنى أن الحجم ثابت ولا يتغير خلال فترة زمنية معينة ، ولكن الحمولة التى تنقلها السيارة خلال أسبوع أو شهر فهى تمثل متغير متدفق Flow.

وكذلك الحال عندما تكون حمولة السيارة سبعة أشخاص فهذا العدد ثابت ويمكن حسابه فى أى لحظة ومنية ، ولكن عدد الأشخاص الممكن أن تنقلهم السيارة خلال اليوم أو الأسبوع أو الشهر يمثل تغير متدفق .

وعلى الرغم من وضوح هذا التمييز بين هاتين المتغيرين إلا أن التطبيق على النظرية الاقتصادية لا يكون بنفس الدرجة من الوضوح . حيث أن النقود تعتبر من المتغيرات الثابتة (الموجودات) ولكن إنفاق النقود يعتبر من المتدفقات وهكذا الحال بالنسبة للثروة فأنها تعتبر موجودات ، فى حين إن الدخل يعتبر من التدفقات . كما أن المدخرات تغير من الموجودات فى حين أن الادخار يعتبر من التدفقات .

والسؤال المطروح الآن : هل السعر يعتبر من التدفقات أم من الموجودات ؟ وللإجابة على ذلك نجد إن السعر ليس له بعد زمنى لذلك فهو ليس من الموجودات ولكنه يعتبر تدفقات . وبجانب ذلك فأن هناك متغيرات نسبية أخرى يمكن أن توضح العلاقة بين الموجودات أو التدفقات أو بينهما معاً . على سبيل المثال مفهوم السيولة فهو يقاس عن طريق النسبة المئوية للموجودات السائلة إلى اجمالى الموجودات لشخص معين أو مؤسسة معينة .

وكذلك الحال بالنسبة للدخل والادخار حيث يعتبرا متغيرين بالنسبة للمتدفقات . ولضرورة تحديد اى متغير فلا بد من معرفة ما إذا كان هذا المتغير يمثل موجودات أو تدفقات أو نسبة معينة بينهما .
وتثير العلاقة بين المتغيرات الثابتة والمتغيرات المتدفقة فى النظرية الاقتصادية عدة مشاكل .

حيث أن هناك العديد من المتغيرات الثابتة لا يمكن أن تتغير إلا عن طريق المتغيرات المتدفقة على سبيل المثال زيادة الرصيد من السلع الرأسمالية عن طريق زيادة وإنشاء عدد من المصانع خلال فترة معينة ، كما أن المدخرات تتراكم وتتزايد من خلال زيادة الادخار .

وتنقسم المتغيرات الاقتصادية إلى :-

أ- **المتغيرات المستقلة :-** ويقصد بها المتغيرات التى تؤثر على المتغيرات الثابتة والتى يمكن من خلالها توجيه النشاط الاقتصادي وتحديد الآثار الناجمة من هذا النشاط على غيرها من الأنشطة الأخرى .

وتنقسم هذه المتغيرات إلى نوعين :- متغيرات مستقلة شخصية ذات طبيعة نفسية وهى التى تكون نتاج ميول طبيعية عند الأفراد مما تدفعهم للقيام باختيار سلوكى معين ومحدد . كما أنها تعبر عن السلوك العام للمجتمع وهى بعيدة عن التأثير المباشر للسلطات العامة وتتمثل هذه المتغيرات فى الميل للاستهلاك ، الكفاية الحدية لرأس المال ، حيث تتوقف على حجم رءوس الأموال الإنتاجية فى الدولة وعلى توقعات القائمين بتنظيم العملية الإنتاجية المتوقعة من راس المال مستقبلا" .

أما النوع الثانى من هذه المتغيرات المستقلة فهى المتغيرات الموضوعية والتى تشتمل على الكميات النقدية والتى لا تخضع للتفضيلات الشخصية ولكن تحدد من قبل السلطات النقدية (البنك المركزى) . وكذلك الحال بالنسبة للأجور .

ب- **المتغيرات الثابتة :-** وهى تلك المتغيرات التى تتأثر بغيرها من المتغيرات المستقلة على سبيل المثال التأثير على الاستهلاك حيث يتأثر من خلال المتغيرات المستقلة مثل الدخول والأسعار .

ج- المتغيرات الداخلية :- **endogenous** وهى تلك المتغيرات التى تأخذها النظرية الاقتصادية فى الاعتبار والتى تتمثل فى أطار علاقات نموذج أقتصادى معين . بمعنى أخر هى

المتغيرات التى تتحدد تغيراتها بعد التوصل لمعرفة قيم معالم النموذج الاقتصادي وقيم المتغيرات الأخرى فى النموذج .

على سبيل المثال يتحدد الإنتاج الزراعى بكميات ونوع عناصر الإنتاج من عمل وأرض ورأس مال وهذه تعتبر متغيرات داخلية . كما أن التغيرات فى الاستهلاك تتوقف على معرفة قيم الدخل القومى فى المجتمع .

د- المتغيرات الخارجية **exogenous** .

وتتحدد هذه المتغيرات بعوامل خارج إطار النظرية الاقتصادية أو عوامل مستقلة عن علاقات النموذج الاقتصادي ، وتؤثر هذه المتغيرات الخارجية على المتغيرات الداخلية . على سبيل المثال حدوث فيضان قد يؤدى إلى تدمير الإنتاج الزراعى خلال فترة معينة من الزمن ، كذلك الظروف الخارجية الأخرى مثل الزلازل وغيرها من الأحداث السياسية .

كما أن هناك متغيرات خارجية قد تؤثر على المتغيرات الداخلية ولكنها لا تتأثر بها مثل عرض النقود والضرائب فى النظرية الكينزية . وفى ضوء التحليل السابق فأن البعض من هذه المتغيرات قد يكتنفها الغموض نظراً للتدخل فيما بينها وبخاصة فى صعوبة التميز بين ما إذا كان المتغير يعتبر فى صورة موجودات أو تدفقات أو نسبة بين كل منهما أو نسبة من واحدة منهما .

ثانياً العلاقات الدالية : **Functional Relation Ships .**

فى ضوء استعراض المتغيرات الاقتصادية السابقة يمكننا تكوين فكرة واضحة عن كيفية عمل هذه المتغيرات ، فكما سبق وأن أوضحنا أن المتغيرات المستقلة تتفاعل فيما بينها للعمل على تحديد المتغيرات التابعة باعتبارها العناصر التى تملك القوة أو التأثير المباشر على المتغيرات الثابعة . وتشير

العلاقات الدالية بين متغيرين أو أكثر إلى ارتباط قيم هذه المتغيرات بعضها ببعض ارتباطاً معين . على سبيل المثال ، العلاقات (الدالية بين الكمية المطلوبة والسعر فى الاقتصاد الجزئى ومدى وجود ارتباط عكسى بين هذين المتغيرين . ويمكن تصوير هذه العلاقة فى صورة ثنائية كما يلى .

ك ط = د (س) . كما يمكن تصوير هذه العلاقة فى صورة متعددة من المتغيرات على سبيل المثال .

ك١ط = د (س١ ،س٢ ،س٣ ، ....س ن).

وتشمل العلاقات الدالية على أربعة أنواع أهمها :-

١- العلاقات السلوكية : Behavioral Relation Ship

وهى علاقات دالية مثل العلاقة بين الاستهلاك القومى والدخل القومى ، وكذلك العلاقة بين الطلب على النقود وسعر الفائدة .

٢- العلاقات التعريفية : Definitional Relation Ship

وهى توضح مكونات متغير معين وهى لا تعكس العلاقات الدالية على سبيل المثال الدخل يمثل الاستهلاك مضاف إليه الادخار .

٣- العلاقات الفنية :-

وتشتمل على الدوال الاجتماعية .

٤- القيود التنظيمية :-

وهى تشمل القوانين والقواعد المنظمة لسلوك المجتمع مثل الضرائب وسياسات التسعير الجبرية

ثالثاً : النماذج الاقتصادية :-

يتكون النموذج الاقتصادي من مجموعة متكاملة من المعادلات الرياضية التى تشرح العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية بحيث تتضمن كل علاقة من هذه العلاقات متغير واحد على الأقل يظهر أيضاً فى علاقة أخرى على الأقل وتكون هذه العلاقة جزءاً من النموذج . وذلك بغرض الحصول على تقدير لمعالم المعادلات من أجل تفسير سلوك الظاهرة الاقتصادية.

ويحتاج الاقتصادي عند التعرض لحل أى مشكلة من المشكلات الاقتصادية إلى استخدام بعض النماذج الاقتصادية التى تمثل تصويراً مبسطاً لمشكلة اقتصادية معينة فى أطار رياضى ، يشتمل على عدد من العلاقات الدالية .

ومهما تعددت العلاقات داخل النموذج فلا بد وأن تحتوى على متغير واحد أو أكثر لتحقيق وحدة النموذج وتماسكه المنطقى . وبدون ذلك فأن النموذج يصبح غير محدد ولا يمكن حله . وتستخدم النماذج الاقتصادية بكثرة فى البحوث والدراسات الاقتصادية الحديثة حيث تظهر علاقة الأسباب بالنتائج ، وتتوقع الشروط الاقتصادية المطلوبة لحل مشكلة معينة .

ومن النماذج البسيطة علاقات العرض والطلب من سلعة معينة لتحديد السعر وكمية تبادل السلعة ، حيث أن مثل هذا النموذج يتكون من ط =ع حيث أن ط = د (س) ، ع = د (س) حيث يمكن من خلال هذا النموذج التنبؤ بأن أى إجراء يؤدى إلى خفض السعر ، سوف يؤدى إلى ارتفاع الأسعار وأنخفاض الكميات المتبادلة للمشتريين بمقدار الضريبة مما يؤدى إلى انخفاض أيراد البائعين .

كما أن النموذج لا بد وأن يكون كاملاً بمعنى أن عدد المعادلات يساوى عدد المجاهيل ، حيث لا يمكن التنبؤ بالسعر والكمية باستخدام المعادلتين (١) ، (٢).

وتنقسم معادلات النموذج الاقتصادي إلى معادلات سلوكية ، وهى التى تعبر عن العلاقة الدالية بين المتغيرات الاقتصادية مثل الاستهلاك دالة فى الدخل القومى . بالإضافة إلى المعادلات التعريفية وهى التى يعبر عنها بالمتطابقات أى العلاقة غير المشروطة وهذا النوع من هذه المعادلات متفق عليها فى النظرية الاقتصادية مثل الإيراد الكلى الذى يساوى سعر البيع فى الكمية المباعة .

وتختلف أنواع النماذج الاقتصادية فى الحياة الاقتصادية حسب طريقة أستخدام النموذج . فهناك النماذج الاحتمالية ، وغير الاحتمالية . والتى يختص بها الاقتصاد الرياضى . وهناك النماذج الاستاتيكية ، والنماذج الديناميكية . حيث تشير الأولى إلى التغير الذى يظهر بالنسبة لنشاط فى لحظة معينة دون الآخذ فى الاعتبار عنصر الزمن . أما النوع الثانى يشير إلى تأثير الزمن بصورة واضحة ولا يكتفى بظهور الأثر النهائى للتغير .
وبصفة عامة فإن غالبية هذه النماذج الاقتصادية تستخدم فى تقدير التوقعات المستقبلية ، ونظراً لأن التنبؤ محاف بالمخاطر وعدم التأكد ، لذا يجب النظر إلى نتائج النماذج بحذر شديد فالنموذج لا يعتبر أساساً كافياً للتنبؤ الحقيقى .

ويمكن التعبير عن النموذج الاقتصادي فى شكل بيانى أو علاقات رياضية أو وصف نظرى . وحتى يمكن اختبار صلاحية النماذج فلا بد من اختبار الفروض التى تم البناء عليها ومدى منطقية تلك الفروض بجانب اختبار واقعية النموذج واستقرائه للواقع .

المبحث السادس : التوازن الاقتصادي

على الرغم من اختلاف الأنظمة الاقتصادية من مجتمع إلى أخر إلا أن هناك قوى اقتصادية تعمل على توجيه مسيرة الأمور الاقتصادية والتى تختلف من نظام إقتصادى إلى أخر حسب الطريقة التى تعمل من خلالها على توجيه تلك القوى .

حيث نجد أن الدول الرأسمالية يتم فيها ضبط حالات التوازن الاقتصادي من خلال التفاعل بين قوى السوق دون تدخل من الحكومة . أما فى النظم الاشتراكية فيتم ذلك من خلال تدخل الدولة أو أليات التخطيط القومى الشامل .

وجدير بالذكر إن حالة التوازن تعتبر ضرورية سواء بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية أو بالنسبة للحكومات وذلك ضماناً للاستمرارية . والتوازن يعبر فى حقيقته عن وضع استقرار تام يتحقق عندما لا تظهر متغيرات اقتصادية تؤدى إلى تغير اتجاهه .

وتختلف المفاهيم المتعلقة بالتوازن فى الأدبيات الاقتصادية ، فالبعض يعرفه على أنه مجموعة من المتغيرات المترابطة المختارة والتى يتم مواءمتها بحيث لا تظهر أى ميل للتغير فى النموذج الاقتصادي الذى يشتمل على هذه المتغيرات .

كما يعرفه الاقتصادي الشهير جان تنبرجن بأنه المركز الاقتصادي الذى يظل بدون تغير إلا إذا تحقق فيه تدخل من الخارج . كما يرى البعض أن التوازن هو حالة سكون ولا يوجد فيه أى باعث أو فرصة على الحركة . بالإضافة لذلك فإن البعض يرى أن هناك تعريفاً أو مفهوماً أكثر شمولاً للتوازن الاقتصادي ، حيث يعرف بأنه الحالة الاقتصادية والمالية التى تتعادل فيها قوى جزئية أو كلية أو كلاهما إذا ما توافرت ظروف أو شروط محددة حيث أن عدم استمرار أحداهما أو نقصه أو زيادته مع عدم ثبات غيرة يمكن أن يؤدى من خلال العلاقات والتأثيرات المترابطة من خلال الوحدات الاقتصادية فى الاقتصاد القومى إلى اختلال قد يستمر لفترة قصيرة أو طويلة إلى أن تحدث عوامل مضادة تعمل فى عكس الاتجاه المختل إلى أن يعود التوازن مرة أخرى .

ومع افتراض وجود وضع توازنى يساهم فى تحديد أفضل الأوضاع نسبياً وأكثرها استقراراً . وقد تعمل السياسة الاقتصادية إلى ضبط حالة الاختلال خلال الفترات الزمنية المتتابعة من خلال تبنى حزمة من الإجراءات المالية والنقدية.

وهناك عدة أنواع من التوازن لها أهميتها فى الدراسات الاقتصادية سواء على مستوى الاقتصاد الكلى أو الجزئي . ومنها التوازن التام وفيه تكون كل المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بالموجودات والتدفقات فى حالة استقرار . أى أن التدفقات الصافية المضافة إلى الموجودات مساوية للصفر ، ووهنا لن يتحقق التوازن التام إلا ذا كانت جميع المتغيرات مستقرة . كما إن هناك نوع أخر من التوازن وهو توازن الأجل القصير أو توازن التدفقات وفيه تكون التدفقات وليس الموجودات فى حالة استقرار وليس هناك اتجاه لتغير أخر بها ، بمعنى أخر أن المتغيرات من التدفقات فى حالة استقرار . وهناك نوع ثالث من التوازن يسمى بالتوازن المتحرك أو المتنقل وفيه تزيد الموجودات ولكن بنفس نسبة زيادة التدفقات ، حيث إن جميع نسب الموجودات إلى التدفقات تعتبر ثابتة ولن يكون لزيادة الموجودات تأثير معين على نسبة التدفقات وهو ما يسمى فى بعض الأحيان بالنمو التناسبى تمييزاً له عن وضع النمو الغير التناسبى .

ويهتم التحليل الاقتصادي بدراسة وضع معين من أوضاع التوازن وهو التحليل الاستاتيكى (التوازن الساكن) . وهناك تحليل أستاتيكى مقارن وهو الذى يركز فقط على وضع التوازن من خلال مقارنة وضعين أو أكثر من أوضاع التوازن الساكنة . كما يوضح ما يحدث للقيم التوازنية للمتغيرات الداخلية من أثار عندما يحدث تغير معين فى المتغيرات الخارجية أو فى العلاقات الدالية . ولا يختص التحليل الساكن بمشكلة الزمن على الإطلاق ، كما لا يهتم بتحديد المدى الزمنى اللازم لتحقيق حالة التوازن أو بتحديد المسار الذى تسلكه هذه المتغيرات للوصول لحالة التوازن. وعلى العكس التحليل الساكن نجد التحليل الديناميكى يهتم بتحديد كل من المدى الزمنى والمسار الذى تتخذه المتغيرات المختلفة للوصول إلى حالة التوازن ، بالإضافة إلى حركة المتغيرات المختلفة التى قد لا تصل إلى وضع التوازن ،إما نتيجة لأن حالة التوازن غير قائمة ، أو لآن حركة المتغيرات لا تسير في إتجاه تحقيق التوازن أو نتيجة للتغيرات فى الظروف الخارجية.

ومن الطبيعى أن الظروف الخارجية التى تحدد التوازن قد تتغير دائماً ، لذلك فإنه لا يمكن الوصول إلى حالة التوازن ومع ذلك فإنه من الضرورى معرفة اتجاهات هذه المتغيرات فى زمن معين ، وعما اذا كان من المنتظر ان يكون هذا الاتجاه فى طريقة للتوازن أو عكس ذلك .

بمعنى أخر أن التحليل الديناميكى يهتم أساساً بحالات عدم التوازن وحالات التغير . وهناك مجموعة من الظواهر تحتم علينا استخدام التحليل الديناميكى مثل الاستجابة المتأخرة لتأثير متغير معين ، حيث أن استثمار اليوم يتوقف على سعر الفائدة فى اليوم السابق ، وكذلك مدخرات اليوم ما هى إلا مجموع الادخار فى الأيام السابقة .

وفى هذه الحالة يقال أن النظام مستقر ديناميكياً إذا ما أخذت متغيراته اتجاها نحو قيم التوازن والعكس صحيح . وبالإشارة لما سبق نجد أن النظام الاقتصادي يمكن أن يمر بحالة سكون عندما يستقر مستوى الإنتاج والتوظف على حالة خلال فترة زمنية معينة أو قد يتجه مستوى الإنتاج والتوظف إلى النمو خلال تلك الفترة (حالة الحركة) .

المبحث السابع : النظرية الاقتصادية – الفروض والمكونات

٧-١ : مفهوم النظرية الاقتصادية :-

تختص النظرية الاقتصادية بشرح وتفسير الظواهر الاقتصادية والتنبؤ بسلوكها في المستقبل ، وذلك من خلال مجموعة من القواعد والأسس العلمية . فهي تعمل على المساعدة في حل المشاكل المختلفة .

وهذا لا يعنى صلاحيتها للتطبيق الحرفي على المواقف الواقعية وذلك لا يرجع إلى قصور في بناء النظرية ولكن نظرا لأنها تتسم بالتجريد المتمثل في الاستعانة بالافتراض الهام بقاء الأشياء الأخرى على حالها .

والظاهرة الاقتصادية هي في مضمونها ظاهرة اجتماعية تتناول حياة الإنسان وعلاقته مع الطبيعة ، وكذلك مع الأخرين . فهي لا تهتم بالعادات والتقاليد ولا تهتم بالقيم والمعارف ، كما في الظاهرة الثقافية .

ولكن الظاهرة الاقتصادية تختص بالجانب المادى في حياة الإنسان ، أي ما يتعلق بالإنتاج والتوزيع والتداول نتيجة العلاقات التي تنشأ بين الأفراد ، من خلال عملية الإنتاج الاجتماعي وما يرتبط به من أنشطة .

ورغم عمومية التجريد في كل النظريات العلمية إلا أن الحاجة إليه في العلوم الاجتماعية ومنها علم الاقتصاد أكثر منها في العلوم الطبيعية . والنظرية العلمية تعتبر إطارا فكريا يفسر مجموعة من الحقائق العلمية بشكل مترابط أو هي مجموعة متناسقة ومترابطة من المفاهيم والتعريفات والقضايا التي تكون رؤية منظمة للظواهر الاقتصادية عن طريق تحديد العلاقات المتشابكة بين المتغيرات بهدف تفسير هذه الظواهر والتنبوء بها .

ويساهم تفسير هذه المتغيرات الاقتصادية وكذلك العلاقات فيما بينها في وضع السياسات الاقتصادية لتوجيه الاقتصاد ومعالجة المشاكل الاقتصادية .وحتى تكون النظرية سليمة من الناحية العلمية فلابد وأن تشتمل على مجموعة من العناصر المتمثلة في المشاهدة والفرضية والاستقراء والاستنباط ثم الاختبار

٧-٢ : أساليب صياغة النظرية الاقتصادية :

يتم صياغة النظرية الاقتصادية والتعبير عنها بأسلوب أو أكثر من الأساليب الثلاثة الأتية :-

أ- الأسلوب الوصفي :-

ويتم من خلاله شرح الظاهرة الاقتصادية بسهولة على سبيل المثال إظهار العلاقة بين التغير في السعر وتأثيره على التغير في الكمية المطلوبة من سلعة ما ، من خلال أسلوب الملاحظة وقد تم استخدام هذا الأسلوب عند الاقتصاديين الكلاسيك . ويؤخذ عليه طول الوقت الذي يتطلبه .

ب-الأسلوب البياني :-

وفيه تستخدم الرسوم البيانية لشرح وتفسير النظرية باستخدام الفروض واستخلاص النتائج على سبيل المثال استخدام جدول الطلب لتوضيح العلاقة بين سعر السلعة والكمية المطلوبة منها وتمثيل ذلك بمنحنى الطلب على السلعة بيانياً . وقد استخدم هذا الأسلوب لدى الاقتصاديون النيوكلاسيك بجانب الأسلوب الأول .

جـ- الأسلوب الرياضي :-

ويتم من خلاله استخدام المقاييس الكمية للمتغيرات النوعية والبيانات الإحصائية . وهو أسلوب حديث نسبيا يتم استخدامه لتلافي عيوب الأسلوب البياني كما يعبر عن الجانب الحركي في النظرية الحديثة .

كما يهتم بدراسة الطلب والسعر على أساس متغيرات أصلية وتابعة ، مثل الدخل دالة في الاستهلاك . ويمتاز هذا الأسلوب بدقة التعبير ولكنه يعاب عليه قصورة في إيجاد قياس كمي للمتغيرات النوعية وما يتطلبه من بيانات إحصائية يصعب توافرها .

٧-٣ : الفروض الاقتصادية

تشتمل النظرية الاقتصادية على مجموعة من الفروض التي تختص بظواهر الحياة الاقتصادية بالإضافة إلى الفروض الحكمية المتعلقة بسلوك هذه الظواهر . وحتى تحقق النظرية الاقتصادية إطارا عاما يكون مقبولا من الناحية العلمية فلابد وان تبنى على أربعة أسس أو عناصر أساسية وهي :

أولا: مجموعة من التعريفات التي توضع بدقة المقصود بالتعبيرات المختلفة والتي يتم استخدامها في إطار النظرية الاقتصادية وذلك حتى لا يحدث غموض في معناها .

ثانيا : مجموعة من الفروض المبسطة والتي تعتبر بمثابة شروط محدده لابد من توافرها لكى تنطبق النظرية . حيث تحتوى كل نظرية على عدد من الفروض الأساسية أو البديهية والمتعلقة بالسلوك الإنساني والمؤسسات التي تعمل في نطاق النشاط الاقتصادي .

حيث تمثل هذه الفروض تبسيطا عاما لواقع الأشياء و السلوك الاقتصادي مع استبعاد أية تصورات أخلاقية أو فلسفية أو موضوعية حتى لا يتم الوقوع في إطار الأحكام التقديرية .

ونظرا لارتباط النظرية العلمية بواقع الحياة وتفسير المشاكل التي تواجه الإنسان في حياته اليومية ، فقد يؤدي ذلك إلى حصر النظرية في إطار الواقع وعدم القدرة أو التمكن على تغيير المسار في المستقبل . لذلك تبدو الحاجة إلى مفهوم مثالي للنظرية يسمح بصياغة الفروض وفقا لما يجب أن يكون وليس ما هو كائن بالفعل .

وهذا يتطلب تغييرا هيكليا من خلال العمل على وضع تصورات عن السلوك الانساني في ضوء وضع فروض واقعية عن القدرة الإنسانية على التغيير ، حتى تصبح النظرية العلمية قادرة على إحداث التغيير إلى الأفضل.

ثالثا : الفرض المفسر ويختص بشرح الطريقة التي تتعلق بالظاهرة موضوع البحث . وقد تكون الافتراض المفسر رأيا للباحث قائما بذاته أو استنباطات منطقية مستخلصة من فروض النظرية .ويرتبط المفسر بالواقع من خلال الفروض الأساسية للنظرية .

رابعا : اختبار صحة النظرية وذلك من خلال اختبار الفرض المفسر حتى يمكن التأكد من قدرته على تفسير الواقع لان الفرض ما هو إلا مجرد توقعات نظرية أو تنبؤات علمية . وبعد عملية الاختبار قد تتفق التنبؤات مع البيانات الواقعية فتكون النظرية صحيحة ، ويجب الاعتماد عليها في وضع السياسات الاقتصادية .

أما في حالة اختلاف التنبؤات عن الواقع العملى للبيانات فهنا ترفض النظرية لعدم صحتها ويكون الرفض بشكل كلى أو تعديل الفروض ثم إعادة اختبارها مرة أخرى . ورفض النظرية لا يعنى اختفاء أثارها تماما ولكن قد ينتج عنها فكرة جديدة أو بداية نظرية جديدة تتلافى العيوب وتستفيد من الأخطاء السابقة في النظرية المرفوضة .

لذلك يجب على الباحث أن يكون فى موقف حيادى وعلى استعداد تام للتعديل أو الرفض للنظرية في حالة الاختبار . ونظرا لعدم توافر الإمكانيات أو نقص البيانات أو عدم دقتها قد لا يمكن إتمام عملية الاختبار فهنا يمكن إجراء تعديلات في النظرية وطرق الاختبار ، وان لم يمكن ذلك فتكون النظرية معلقة بين الرفض والقبول .

وفي ضوء ما سبق فان النظرية تتسم بصفة التحديد والعمومية ، حيث تعنى الصفة الأولى أن مجال انطباق النظرية محدد بتوفير الشروط التي تحتوى عليها والتي يتم على أساسها استخلاص النتائج . حيث أن قوة النظرية تتأسس بمقدار ما تفسره وما تتنبأ به ، كذلك فإنها ترتبط ارتباط طرديا مع درجة تبسيط الفروض التي تنبنى عليها .

في حين تعنى صفة العمومية للنظرية انه متى توفرت تلك الشروط فان نتائجها تصبح صالحة في كل زمان ومكان .

وفي هذا الإطار فان النظرية الاقتصادية تفترض فروضا معينة عن ظروف الاقتصاد المراد تحليله وهذه الفروض قد تكون ذات طبيعية عامة تتمثل في سلوك الإنسان وبيئته الطبيعية ومؤسساته الاجتماعية والاقتصادية .

حيث تمثل الفرضية الأولى والمتعلقة بسلوك الإنسان محور اهتمامات الاقتصاديون ، فعندما يحلل الاقتصاديون تصرف وأفعال المستهلكين فهم يفترضون إن المستهلك يتصرف بعقلانية ، على

سبيل المثال يفترضون إن المستهلك الذي يذهب لشراء الملابس لا يريد في حقيقة الأمر الذهاب إلى إحدى دار العرض السينمائي .

كما يفترض الاقتصاديون إن أذواق المستهلكين ثابتة تقريبا ، على سبيل المثال عدم تحول المستهلك من إنسان محب لأكل اللحوم إلى إنسان نباتي . كما يفترض الاقتصاديون بالنسبة لرجال الأعمال إن كل صاحب منشأة هدفه الحصول على اكبر قدر من المال أو الربح المادى ، أي أن هدف المستهلك الحصول على اكبر قدر من الإشباع ، في حين أن هدف أصحاب الأعمال الحصول على اكبر ربح مادي وهو ما يسمى بمبدأ الرشادة الاقتصادية .

أما الفرضية الثانية ، والتي تتعلق بالبيئة الطبيعية للإنسان فهى التي تتصل بالجغرافيا والمناخ الذي يعيش فيه وهى فرضية ضمنية .أي أن النظرية الاقتصادية لا تبحث في شيء غير ممكن طبيعيا على سبيل المثال فان الاقتصاد التحليلي يقبل الحقيقة القائلة بان عمال الصناعة بحاجة إلى فترة معينة من الراحة يوميا . وكذلك يعترف الاقتصاد التحليلي بان الأسباب الفنية هي التي تمنع أو تعوق الإنتاج الصناعي من أن يكون غير محدود الكمية .

أما الفرضية الثالثة والتي تقوم عليها النظرية الاقتصادية فهي التي تتعلق بالمؤسسات الاجتماعية .حيث يفترض التحليل إن هناك دولة ذات نظام سياسي مستقر نسبيا وان المستهلكين والمنتجين يتعاملون في السوق من أجل كسب حياة أفضل للمعيشة وذلك من خلال المعاملات التجارية والعمل باجر معين في حدود القانون واستبعاد الاحتمالات التي تفترض الخطف والسرقات والملاذ بالفرار .

كما أن مفهوم السوق يستخدم كمؤسسة من المؤسسات الاقتصادية ، حيث يعنى الاقتصاديون بهذا المفهوم وجود منظمة يكون فيها البائع والمشترى لسلعة معينة على درجة اتصال مباشر بعضهم بالبعض ولديهم القدرة على تحديد ثمن هذه السلعة .

وفي هذه الحالة فان تحديد سعر السلعة في السوق يشير إلى أن ثمن السلعة سوف يكون موحد في السوق كله ، على سبيل المثال إذا كان ثمن سلعة معينة مرتفعا في بعض الأماكن. وفي السوق بالمقارنة بالأماكن الأخرى ، ففي هذه الحالة فان المستهلكين يتصرفون بعقلانية (الرشد الاقتصادى) فيشترون السلع الرخيصة فقط ، مما يؤدى إلى أضرار لبائعى السلع المرتفعة الأثمان .

وفى هذه الحالة يلجأ أصحاب السلع المرتفعة الثمن إلى خفض الثمن للتخلص من المخزون . وبنفس الطريقة فان صاحب المنشأة يكون حريص على معرفة أسعار عوامل الإنتاج التي يستخدمها لإنتاج السلع المختلفة ، وكذلك أسعار منتجاته ما إذا كانت مرتفعة أو منخفضة .

٧-٤ : أقسام النظرية الاقتصادية :

تنقسم النظرية الاقتصادية إلى فرعين أساسيين وهما النظرية الاقتصادية الجزئية و النظرية الاقتصادية الكلية .

وتندرج تحت هاتين النظريتين الجزئية والكلية تقسيمات فرعية متعددة .

أ- **حيث تهتم النظرية الجزئية** بالطريقة التي تعمل بموجب المنشاة في كيفية التنسيق بين عوامل الإنتاج . فهي تهتم أساسا بقضايا العرض والطلب والإنتاج والاستهلاك والتسعير وعمالة الموارد على مستوى الوحدات الاقتصادية والأفراد .

كما تدرس على سبيل المثال إنتاج قطاع معين أو إنتاج صناعة معينة . كما تهتم بالكيفية التي تحدد المنشاة من خلالها الثمن الذي يحقق لها ربحا وفيرا . بالإضافة لذلك تهتم النظرية الجزئية بإنفاق العائلة وكيف توزع العائلة دخلها في الإنفاق على السلع المختلفة .

وتهدف هذه النظرية إلى كيفية تقسيم الموارد بين النواتج الفردية المختلفة وكيف يتم اتخاذ القرار بشان استخدام الفنون الإنتاجية المختلفة بجانب ذلك فهى تركز على كيفية تقسيم عوائد النشاط الاقتصادي على المساهمين في العمليات الإنتاجية . أي بمعنى أخر إن هدفها النهائي هو تحسين مستوى الرفاهية عن طريق الاستخدام أو الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة .

وجدير بالذكر أن غالبية الدراسات المتعلقة بالنظرية الاقتصادية كانت منذ حوالى نصف قرن تهتم أساسا بالاقتصاد الجزئي . فقد كانت نظرية الأسعار والقيمة ونظرية المنشاة الصناعية ومعظم نظريات الإنتاج والرفاهية تدرس في إطار الاقتصاد الجزئي .

ولكن واقع الأمر إن هناك بعض النظريات مثل النظرية النقدية ونظرية دورة الأعمال بمالها من تاريخ طويل يمكن اعتبارها من نظريات الاقتصاد الكلي . والتحليل الجزئي يتشابه مع التحليل الكلي في أن كلاهما يستمد من فكرة الطلب والعرض والتوازن الذي قد ينشأ بينهما ويعتبر أساسا للتحليل حيث يعتبر السعر أساس التوازن بين الطلب والعرض من سلعة معينة .

ب- **بينما تهتم النظرية الكلية** بدراسة الإنتاج الكلي مع عدم الاهتمام في بعض الأحيان بمكونات هذا الإنتاج . كما ينصب التحليل الكلي على معرفة كيفية عمل الاقتصاد القومي ككل من خلال استخدام المقاييس المختلفة للعوامل المؤثرة في مستويات الإنتاج الكلي والتوظف الكلي والأسعار بصفة عامة ومعدلات تغيرها على مر الوقت .

فعندما تنظر النظرية الجزئية إلى الناتج القومي باعتباره حجم أو فرضية مسلم بها ، ترى النظرية الكلية انه حجم قابل للتغير ويجب تحديده في فترة زمنية معينة . أما فيما يتعلق بالأسعار فترى النظرية الجزئية أن المستوى العام للأسعار فرضية ، في الوقت الذي تنظر إليه النظرية الكلية بأنه حجم متغير .

ونتيجة هذا الاختلاف نجد انه في الوقت الذي تحتل فيه نظرية الأثمان النسبية ، ونظرية القيمة ، الربح الفردي والتكلفة ، والعائد مكان رئيسة في الفكر الكلاسيكي (النظرية الجزئية) نجد ان دراسة تحديد حجم الاستخدام والبطالة والنمو والدورات الاقتصادية والنظرية النقدية والتضخم تحتل مكانة بارزة في الفكر الاقتصادي الحديث (النظرية الكلية) .

وتبرز أهمية التحليل الاقتصادي الكلي في دراسة المشاكل والسياسات الاقتصادية القومية والدولية وكذلك تخطيط السياسة الاقتصادية ، أي التأثير الحكومي على النظام الاقتصادي من خلال القوانين التي تصدرها الحكومة لابد وان تنطبق على المجموع الكلي للسكان وليس على فرد واحد . وهو الأمر الذي يوضح أهمية الاقتصاد القومي كأداة للسياسة الاقتصادية القومية .

ومن الطبيعي ان تحليل التوازن الكلي في الاقتصاد الكلي يتلافى العيوب التي نجدها في تحليل التوازن الجزئي . حيث انه في التحليل الكلي يعمل السوق الكلي من خلال العلاقة بين العرض الكلي والدخل الكلي والطلب الكلي .

وفي هذه الحالة لا تقوم التغيرات في المستوى العام للأسعار وحدها بمهمة تحقيق التوازن.

حيث أن الارتفاع في المستوى العام الأسعار لن يؤدي بالضرورة إلى الحد من الطلب الكلي . أي ان هذا التحليل الكلي ينطوي على نوع من الصعوبات بسبب كثرة المتغيرات التي تدخل على النماذج الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة في الوصول إلى حلول لمشكلة معينة .

الفصــل الثاني

النشاط الاقتصادي : مفهومه وأهدافه

١- مفهوم النشاط الاقتصادي

يعتبر النشاط الاقتصادي جزء من النشاط الانسانى الموجه نحو استغلال الموارد الاقتصادية الطبيعية والبشرية فى إنتاج السلع والخدمات الاقتصادية باستخدام مختلف الأساليب الإنتاجية مستهدفاً إشباع الرغبات البشرية . والنشاط الاقتصادي شأنه فى ذلك شأن أى نشاط بشرى أخر له دوافعه وأساليبه وميدانه الذى يتم فيه ، وهذه فى مجموعها تكون أركان أو عناصر النشاط الاقتصادي .

وعلى ذلك يمكن القول بأن للنشاط الاقتصادي أربعة عناصر هى **الأولى** : الدوافع ، وهى الرغبات البشرية و **الثانية** : الأهداف ، وهى إشباع الرغبات ، **والثالثة** : الميدان الذى يتم فيه هذا النشاط وهو البنيان الاقتصادي وأخيراً : الأساليب التى يمكن بها إتمام ذلك النشاط وهى الأساليب الإنتاجية أو التكنولوجية .

ويتوقف إشباع الرغبات البشرية إلى حد كبير على مدى توافر الموارد الاقتصادية الطبيعية والبشرية وعلى درجة التقدم العلمى وأثره على الأساليب التكنولوجية ، فكلما أزداد توافر الموارد الاقتصادية وكلما ازداد التقدم التكنولوجى كلما ازدادت القدرة على إشباع الرغبات البشرية .

وتختلف الدول عن بعضها البعض من حيث النشاط الاقتصادي وما يشتمل عليه من تقديم السلع والخدمات سواء من حيث النوع أو المستوى . فهناك دول تقدم القليل بنوعية ومستوى منخفض وهى الدول الفقيرة المختلفة اقتصاديا . وأخرى تقدم الكثير بما تمتلكه من جهاز إنتاجي متوسع ، بنوعية ومستوى أفضل وهى الدول الغنية أو المتقدمة اقتصاديا .

٢- أشكال النشاط الاقتصادي :

يتخذ النشاط الاقتصادي شكلين هما : علاقة الإنسان بالطبيعة ، وعلاقة الإنسان بالإنسان .

أولاً : النشاط الاقتصادي من خلال علاقة الإنسان بالطبيعة .

إن عملية الإنتاج عبارة عن عمل الإنسان لتحويل قوى الطبيعة إلى ما يمكنه من إشباع حاجاته ، حيث أن حاجة الإنسان كثيرة ومتعددة ومتجددة وبالتالى فإن الإنسان كائن يواجه الطبيعة يتكيف ويتفاعل معها لإشباع حاجاته المختلفة . وبالتالى لابد من بذلك الجهد فى سبيل تحويل الموارد الطيعية التى لا تصلح للاستخدام المباشر إلى موارد صالحة للاستخدام المباشر تشبع الحاجات الإنسانية .

ويتم ذلك بأستخدام أدوات العمل لتحويل الموارد الطبيعية إلى منتجات صالحة لإشباع حاجات الإنسان . فالمجهود الانسانى والطبيعة يكونان أساس عملية الإنتاج والتى تتطور بتطور الفكر الانسانى وزيادة الحاجات البشرية على مر العصور .

ثانياً : النشاط الاقتصادي من خلال علاقة الإنسان بالآخرين .

إن الإنسان لا يعيش بمفرده على الأرض بل يعيش فى جماعات ومجتمعات حيث لا يستطيع الإنسان حفظ وجوده إلا من خلال الأفراد الآخرين ، فأفراد المجتمع يكمل احدهم الآخر .

وبالتالى فإن عملية الإنتاج تعتبر عملية اجتماعية ، وهى عملية العمل الاجتماعي المستمر لتحويل الموارد الطبيعية إلى منتجات لازمة لإشباع حاجات الجماعات والأفراد وذلك عن طريق التعاون بين أفراد المجتمع ، وأن كل فرد يتخصص فى عمل معين بما يسمى تقسيم العمل .

وعلى النحو السابق يتبين أن الإنتاج لا يتمثل فقط فى العلاقة بين الإنسان والطبيعة ، وإنما فى ذات الوقت علاقة الإنسان بالآخرين ، الآمر الذى يتحدد بأنواع العلاقات المختلفة بين أفراد المجتمع فى صراعهم مع الطبيعة .

٣- أقسام العملية الإنتاجية .

طبقاً لذلك فإن عملية الإنتاج تنقسم فى أى مجتمع إلى :-

١- القوى العاملة : وهى مجموعة الأفراد الذين يساهمون فى النشاط الاقتصادي مزودين بخبرة فنية مكتسبة من خلال التجربة الاجتماعية المتوارثة عبر الأجيال .

٢- أدوات العمل : وهى الآلات المستخدمة فى عملية الإنتاج والتى تزيد من القدرة المنتجة للقوى العاملة .

٣- موضوع العمل : وهى الموارد التى يجرى تحويلها إلى منتجات صالحة للاستخدام المباشر بواسطة العمل وأدوات العمل .

ويتفرع النشاط الاقتصادي إلى عدة فروع رئيسية ، أهمها النشاط الاقتصادي الزراعى والنشاط الاقتصادي الصناعى ، والنشاط الاقتصادي التجارى ، والنشاط الاقتصادي السمكى ، والنشاط

الاقتصادي التعدينى ، وتتفق جميع فروع النشاط الاقتصادي فى دوافعها وأهدافها ، بمعنى أن الرغبات البشرية هى القوى المحركة لأي نشاط أقتصادى .

كما أن الهدف الذى يسعى إلى تحقيقه أى نوع من أنواع النشاط الاقتصادي هو إشباع هذه الرغبات البشرية إما بشكل مباشر باستهلاك السلع والخدمات الناتجة عن ذلك النوع من النشاط الاقتصادي أو عن طريق غير مباشر وذلك باستبدال هذه السلع والخدمات وغيرها من السلع والخدمات الناتجة من الأنشطة الاقتصادية الأخرى .

وتختلف فروع النشاط الاقتصادي فى أساليبها وفى الميادين التى يتم فيها حدوث ذلك النشاط . فهناك الأساليب الإنتاجية الزراعية والصناعية والتجارية وغيرها . فالبنيان الاقتصادي الصناعى مثلاً هو ذلك الفرع من البنيان الاقتصادي الذى يجرى فيه النشاط الاقتصادي الصناعى ، أو هو الجزء من البنيان الاقتصادي الذى يضم الموارد الاقتصادية الصناعية ، أى الموارد الاقتصادية البشرية وغير البشرية التى تستخدم فى إنتاج السلع والخدمات الصناعية . وعلى ذلك فإن البنيان الاقتصادي يتفرع طبقاً لتنوع النشاط الاقتصادي .

٤- خصائص النشاط الاقتصادى .

يتميز النشاط الاقتصادي بعدة خصائص منها :

١- أن ممارسة النشاط الاقتصادي له مقابل اقتصادي فى السوق فلا يعتبر نشاطاً اقتصادياً ما يقدم دون مقابل اقتصادي .

٢- أن زيادة المقابل الاقتصادي أو نقصانه يترتب عليه تغير النشاط الاقتصادي .

٣- أن النشاط الاقتصادي يترتب عليه ناتج قابل للتسويق .

٤- كل نشاط يقوم به الفرد هو نشاط اقتصادي .

كما إن هدف الدراسات الاقتصادية هو تنمية النشاط الاقتصادي والحد من التقلبات التى يمكن أن يتعرض لها هذا النشاط ، والعمل للوصول إلى أقصى رفاهة اقتصادية ممكنة توفر جميع احتياجات المجتمع . هذا ويهدف النشاط الاقتصادي إلى استخدام عوامل الإنتاج من العمل ورأس المال والأرض والتنظيم لتوفير حاجات الإنسان .

وتمتزج هذه العناصر السابقة لتشكيل الموارد الاقتصادية للدولة (الموارد البشرية والموارد الطبيعية) والتى تتسم بثلاث خصائص رئيسية هى :

أ- أن كميات هذه الموارد محدودة (ندرة الموارد) .

ب-تباين أوجه استخدام هذه الموارد .

ج- انه يلزم مزجها بنسب متباينة لإنتاج سلعة معينة .

وفى ضوء ذلك فإن قياس النشاط الاقتصادي يتم من خلال الإحصاءات والأرقام التقديرية المنشورة بصفة دورية عن حجم النشاط ومكوناته وذلك بالاعتماد على سجلات الوحدات الإنتاجية و الأنشطة المختلفة .

ومن الطرق المستخدمة فى ذلك القياس طريقة القيمة المضافة ، الدخول ، الناتج الصافى ، التدفق السلعى ، المبيعات النهائية ، موازنة الأسرة وغير ذلك من الطرق الأخرى حسب طبيعة النشاط وهدف قياسه .

وعن طريق التجميع على المستوى القومى لكل من الإنتاج والقيمة المضافة والدخل نحصل على الإجماليات القومية ، ونظراً لعدم توافر بيانات عن المفردات الخاصة بالإفراد تستخدم طرق إحصائية للتوصل إلى شمول البيانات ، ويجب عند حساب هذه البيانات مراعاة مشكلة الازدواج الحسابى مثل الدعم ، الضرائب ، الصادرات والواردات ، الاهلاكات إلى غير ذلك من العناصر التى لابد من حسابها عند محاولة التجميع على المستوى القومى واستخدام الطرق الإحصائية السليمة فى ذلك .

بجانب ذلك فإن أطراف النشاط الاقتصادي التى تتشكل من الوحدات الاقتصادية داخل المجتمع والمعنية باتخاذ القرارات الاقتصادية بهدف دعم وتسيير النشاط الاقتصادي تختلف من نظام اقتصادي إلى نظام إقتصادى أخر ، كما أنها تختلف داخل النظام الاقتصادي ذاته من فترة زمنية إلى أخرى .

فإذا كانت المشكلات الاقتصادية الرئيسية تكاد أن تكون واحدة فى كافة النظم الاقتصادية فإن طريقة حلها ، أى الكيفية التى يتم بها اتخاذ القرارات الاقتصادية تختلف بالضرورة من نظام اقتصادي إلى أخر .

وهكذا تختلف النظم الاقتصادية فيما بينها من حيث هيكل أو تركيب أو تكوين الأطراف التى تتخذ القرارات الاقتصادية وكذلك من حيث الأهمية النسبية لكل منها فى هذا المجال .

ويتميز النظام الاقتصادي الحديث بالتشابك المتبادل بين الوحدات الاقتصادية المختلفة والذى يتسم بدرجة كبيرة من التعقيد . ويتمثل هذا التشابك المتبادل فى العلاقات التى تقوم داخل النظام الاقتصادي بين المنتجين وبعضهم البعض . وبين المستهلكين وبعضهم البعض ، وبين كل من المنتجين والمستهلكين .

بالإضافة لذلك فإن الدولة تلعب دوراً بارزاً فى الحياة الاقتصادية للمجتمع ، حيث تقوم بوظيفة الإنتاج من خلال الصناعات والمشروعات الاستراتيجية (الكهرباء والطاقة) وتقدم الخدمات العامة (المستشفيات والمدارس) ، وكذلك وظيفة الرقابة والإشراف والتنظيم من خلال القوانين الاقتصادية وغيرها فى مجال الأنشطة الاقتصادية .

هذا بالإضافة لرسم السياسة المالية والنقدية التى تحدد مسار النشاط الاقتصادي والعمل على تحقيق استقراره . ومما سبق يتضح أن هناك علاقات تشارك بين المنتج والمستهلك والدولة كأطراف فاعلة فى النشاط الاقتصادي . كما أن الدول يختلف مستواها الاقتصادي باختلاف نشاطها الاقتصادي وما يتضمنه من حجم ونوع ومستوى السلع والخدمات التى تقدمها لأفراد المجتمع .

الفصـــــل الثالـــــث

مذاهب الفكر الاقتصادي

١- الفكر الاقتصادي والنشاط الاقتصادي

بالنظر فى تاريخ علم الاقتصاد نجد أن هناك العديد من الآراء ووجهات النظر الاقتصادية التى ساهمت فى صياغة مجموعة من المقالات والأفكار المتعلقة بالزمان والمكان والتى لعبت دوراً بـارزاً فـى تحليـل الأحداث الاقتصادية التاريخية والتى كانت ركيزة هامة لتفهم مجريات الأمور الاقتصادية فى الوقت الحاضر .

ونظراً لأن الأحداث الاقتصادية على مر الزمان والمكـان متباينـة ، لـذا كـان لكـل مرحلـة مـن مراحل تطور الفكر الاقتصادي وجهات نظر مختلفة فـى تفسـير الظـواهر الاقتصـادية بالاسـتناد علـى المعارف والخبرات التاريخية . ويرتبط الفكر الاقتصادي بالمشاكل الاقتصـادية التـى واجهـت الإنسـان وما زالت تواجهه فى أمور حياته الاقتصادية .

كما أن تفهم هذه الأفكار الاقتصادية لابد وأن يأخذ فى اعتباره الجوانب الأخرى السياسية والأخلاقية والقانونيـة والفلسـفية وغيرهـا . وقـد تماثلـت الحضـارات القديمـة الشـرقية والغربيـة واليونانيـة والرومانية فى الجانب الاخلاقى باعتباره النواة الأساسية لتفهم الأفكار الاقتصادية .

ويخـتص الفكـر الاقتصـادي بدراسـة الآراء الاقتصـادية التـى تهـدف إلى تحليـل الظـواهر الاقتصادية وتفسيرها باستخدام مجموعة من الأدوات لمعالجة المشاكل الاقتصادية .

كما يهتم الفكر الاقتصادي بدراسة المدارس الفكرية التى أسهمت فى بناء علم الاقتصاد وتطوره وإثرائه على مختلف العصور مع اختلاف وجهات نظر علماء ورواد هذه المدارس .

وبعيداً عن الخلط بين علم التطور الاقتصادي وتطور الفكر الاقتصادي ، فعلى الرغم من العلاقة التشابكية بين كل منهما ، إلا أن هناك اختلافا واضحاً فى التوجهات الاقتصادية ، حيث يختص الأول بالبحث فى دراسة وتسجيل الأحداث الاقتصادية فى شكل أفعال ردود أفعال مثل تحولات المجتمع من حالات الركود والكساد إلى حالات الرواج . وهذا الأمر يستلزم الصدق والحياد فى عمليات تسجيل الإحداث مع بيان ظروف وأسباب التحول الاقتصادي .

بينما يهتم علم تطور الفكر الاقتصادي بدراسة الآراء الاقتصادية التى ترتكز على تحليل وتفسير الظواهر الاقتصادية مع بيان الأدوات المستخدمة فى علاج المشاكل الاقتصادية وكيفية تطوير الاقتصاد لصالح خدمة المجتمع . كما إن الفكر الاقتصادي يعتبر انعكاس للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة ،و يعتبر فى الوقت نفسه جزءاً من تيار الفكر الانسانى العام ، ذلك أن هذا العلم قد ظهر بوضوح وجلاء فى صورة علمية سليمة فى القرن العشرين الميلادى ، رغم من أن البعض يؤرخه ببداية القرن الرابع قبل الميلاد على يد الإغريق ، حيث كان يدور حول تدبير الأحوال المعيشية للمدينة أو الدولة ، وهذا هو منشأ كلمة " اقتصاد سياسى " ، كما كان فكر مبنى على أساس التقسيم الطبقى للمجتمع وعلى قيم فلسفية معينة .

وفى ضوء ما سبق فأن المدارس الفكرية متعددة وما يهمنا فى هذا السياق مراحل تطور الفكر الاقتصادي مع التركيز على الفترات الزمنية لكل مرحلة وإطارها الفكرى العام مع ذكر بعض رواد هذه المدارس .

٢- مراحل تطور الفكر الاقتصادي .

حيث تعتبر العصور القديمة_ البداية فى نشأة الفكر الاقتصادي منذ خلق الإنسان على الأرض واهتمامه بالسعى لإشباع حاجاته ، وقد اعتمد التفكير الاقتصادي خلال هذه الفترة على فلسفة بسيطة تمثلت فى القواعد والقوانين الأخلاقية .

وقد أرتكز الفكر الاقتصادي فى هذه الفترة على أفكار الإغريق والرومان أمثال أفلاطون (القرن الخامس قبل الميلاد) . وقد تمثلت الأفكار الاقتصادية لأفلاطون من خلال دراسة كتاب الجمهورية الذى يبحث فيه موضوع الدولة (المدنية المثلى) .

والذى بدأ فى كتابه بالتساؤل عن معنى الحق والعدالة بالنسبة للفرد أو المدينة .
وقد نادى أفلاطون بتطبيق نوع من تقسيم العمل فى الدولة فكل فرد يجب أن يتخصص فى مهنة واحدة. وهكذا فقد ظهر مبدأ الملكية الفردية ، حيث زادت درجة الاعتماد على الزراعة ، كما انقسمت علاقات المجتمع إلى طبقة التجار والصناع والحراس والأرستقراطية والعبيد وتوالت الصراعات بين الطبقات وحاول أفلاطون وأرسطو الإصلاح الاجتماعي بين هذه الطبقات من خلال الفكر الخاص بكل منهم .
وخلال العصور الوسطى كان الطابع العام للفكر الاقتصادي الاوروبى أخلاقياً وأهتم بالعدل والأخلاق المسيحية . أما فى العصور الوسطى الإسلامية فنجد أن كتابات الفلاسفة المسلمين قد اشتملت على بعض الأفكار الاقتصادية من خلال تأثر هؤلاء بالفلسفة اليونانية .

وقد تناول هؤلاء الظاهرة الاقتصادية بعيداً عن الأحكام الدينية أو الأخلاقية مثل دراسات ابن خلدون عن الاجتماع وفلسفة التاريخ وما تشتمل عليه من أمور اقتصادية .

بالإضافة لدراسات المقريزى عن الغلاء وكذلك أفكار أحمد الدلجى عن الفقر . وهكذا بالنسبة للتفسير الاقتصادي لقيام الجماعة واستمرارها فى فكر الفارابى ، بجانب مناداة ابن سينا بألا يكون فى المدينة إنسان عاطل ، بل يجب أن يكون لكل شخص فى المدينة منفعة . وفى ضوء ذلك يمكن القول بان ابن خلدون أول من دفع بالدراسات الاقتصادية فى الطريق لتصبح علماً مستقلاً عن غيره من العلوم .
وفى إطار الأنشطة الاقتصادية كانت الزراعة تحتل المرتبة الأولى وساد نظام الإقطاعية ، أى أن المجتمع ينقسم إلى سادة وعبيد ، كما أن علم الاقتصاد فى رأى رجال الكنسية هو مجموعة من القوانين الأخلاقية التى يراد بها ضمان الإدارة الصالحة للنشاط الاقتصادي .

بالإضافة إلى ما حدث من تشكيك فى أساس قيام التجارة على يد رجال الكنسية على أساس أنها مصدر للجشع ، وعلاجه يتمثل فى القضاء على السبب أى على التجارة ، وان كان قد ظهر دور للدولة كما يراه غالبية فلاسفتها ويتمثل فى أن الدولة لها نظم اقتصادي خاص تباشر شئونها دون تدخل فى حياة الأفراد فى المجتمع إلا فى وقت الضرورة .
كما أن إيرادات الحاكم مصدرها ممتلكاته وأمتيازاتة وأن دور الدولة يتمثل فى رعاية الفقراء ، وبناء الطرق وحماية الموازين وما شابه ذلك ، وسك النقود ومنع تزويرها . ويمكن القول بان الحضارات القديمة والعصور الوسطى لم تتناول الفكر الاقتصادي إلا بشكل عارض فى إطار الأفكار الدينية أو الأخلاقية أو القانونية .

ومع نشأة الدولة الحديثة وبخاصة فى القرن السادس عشر بدأ الاهتمام بالسياسات الاقتصادية كما بدأ كذلك دور الدولة يختلف نتيجة ظهور عدة اتجاهات فكرية بشأن الأمور الاقتصادية ومنها مدرسة التجاريين ثم الطبيعيين .

٣- مدارس الفكر الاقتصادى

أ-تشمل مدرسة التجاريين (الميركانتيليين) على المفكرين الاقتصاديين من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر . ومن الطبيعى أن هذا التيار الفكرى لا يمكن أن ينسب بأكمله لشخص أو أكثر من الكتاب والمؤلفين وبخاصة من خلال هذه الفترة الطويلة .

كما أن مذهب التجاريين لم يتكون فقط على يد كتاب تخصصوا فى البحث الاقتصادي ولكن أشترك معهم رجال أعمال وسياسيون ، ولم يظهر هذا التيار دفعة واحدة بل تطور تدريجيا لوقت طويل . أى أن هذه المدرسة أو المذهب يرجع ظهوره إلى الاستجابة الطبيعية للحاجات العملية التى ظهرت على أثر تطور المجتمع عما كان عليه فى العصور الوسطى .
وقد تمثلت مبادئ رواد هذه المدرسة فى ضرورة أن تكون الدولة قوية موحدة تصد أى عدوان خارجى ، وبالتالى تتمكن من حماية المصالح التجارية وتحطيم الحواجز أمام التوسع التجارى ، ومن هنا أرتبط هذا الفكر بالاستعمار نتيجة رغبته فى الحصول على أرباح من وراء التجارة الخارجية ، وذلك من تأثير سيطرة التجار على الحكم ومساهمتهم فى وضع السياسة الاقتصادية لصالحهم .

إضافة إلى ذلك ، اعتبار الثروة من المعادن هى الدعامة الأساسية لتحقيق قوة الدولة ، وهو ما يتطلب سعيها على تنمية ثرواتها بكل الطرق ، وهذه الثروة تتمثل فى الذهب والفضة كما كانت النقود لها

قدرتها فى قياس غنى الدولة وقوتها وبالتالى ، فأن الحصول على الذهب والفضة يتم عن طريق وسيلة ألا وهى التجارة الخارجية وتشجيعها .

وقد نادى التجاريون دائماً بأن تتخذ الدولة من الوسائل ما يجعل ميزانها التجارى مع الخارج فى مصلحتها ، بأن يوجد به فائضاً ايجابياً فتحصل على قيمة الفائض بالذهب والفضة من البلاد الدينة فى الخارج .

ويمكن القول بأن المذهب التجارى هو مذهب فردى دولى ولكن ذلك لا يعنى أنه مذهب اشتراكى لأن التجاريين أبعد بكثير عن الاشتراكية ومبادئها .

وعلى الرغم من أن التجاريين قد أستطاعو تنقيح الأبحاث الاقتصادية نهائياً من الطابع الدينى أو الخلقى كما كان فى العصور الوسطى ، إلا أنهم لم يتوصلوا لإرساء علم الاقتصاد كعلم مستقل وذلك لربطهم بين هذا العلم وخدمة السياسة ، لكن على الأقل قد مهدوا الطريق لهذه المهمة.

ب- مدرسة الطبيعيين

مع بداية النصف الثانى من القرن الثامن عشر ظهرت مدرسة الطبيعيين فى فرنسا وكان على رأسها الدكتور كيناى طبيب لويس الخامس عشر ومن اتباعه الماركيز دى ميرابو والد خطيب الثورة الفرنسية المشهور وكذلك مرسيى دى لافير وغيرهم .

وعلى الرغم من أن لكل هؤلاء أسلوبه الخاص فى عرض أرائه ، إلا أن هناك اتفاق عام بينهم فى التفاصيل الدقيقة ، وهو الأمر الذى يستحق لفظ مدرسة واحدة . ويعتبر الدكتور كيناى المبدع الرئيسى لأفكار الطبيعيين وتبعه فى الآخذ بها باقى كتاب المدرسة .

وقد اهتم أنصار هذه المدرسة بدراسة الإنسان وعلاقاته بالعالم الطبيعى ورأوا أن الزراعة هى النشاط الوحيد المنتج لأنها تخلق الناتج الصافى . وتعرضوا لكيفية توزيع الناتج الصافى بين طبقات المجتمع

من خلال استخدام الجدول الاقتصادي الذى مثل أول بداية تحليلية لوضع نماذج للتوازن الشامل للاقتصاد القومى .

وأعتقد الطبيعيون فى ضرورة وجود نظام طبيعى بأعتبارة نظاما مثاليا يحقق التوافق بين المصالح المتعددة فى المجتمع ويتكون من مجموعة الأنظمة التى تحقق الرخاء للجماعة بما يساعد على ازدهار الزراعة ، ويستند هذا النظام إلى فكرة الملكية الشخصية أو المنقولة أو العقارية .

ج- المدرسة الكلاسيكية .

يمكن القول أن الحديث عن النظرية الاقتصادية كعلم مستقل واضح المعالم من حيث الموضوع والمنهج لم يبدأ بشكل متكامل إلا مع النظرية التقليدية (الكلاسيكية) فى نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر . حيث ظهر عدد من المفكرين أمثال أدم وسميث وريكاردو وستيوارت ميل ومالوس حيث قدموا بشكل متناثر مجموعة من الأفكار انسجمت وتناسقت فى بناء متكامل لنظرية اقتصادية واحدة. وقد حللت هذه المدرسة المبادئ التى تحكم النظام الرأسمالي وتابعت التطور التاريخى الذى أدى إلى نشأة هذا النظام وتنبأت بمستقبله ، وكان الاعتقاد لدى أنصار هذه المدرسة هو وجود قوانين تحكم الظاهرة الاجتماعية وكانوا يرون أن مستقبل الاقتصاد الرأسمالي هو الوصول إلى نوع من الركود . وقد احتلت فكرة المصلحة الخاصة للأفراد مكانا هاما من تفكير الكلاسيك حيث رأوا أن الباعث الشخصى كفيل بتحقيق نتائج نافعة للمجتمع .

وقد اهتم الفكر الكلاسيكى بخلق الثروة وليس بمجرد توزيعها ، ومن هنا فأن الثروة عند الكلاسيك لم تعد هى النقود من ذهب أو فضة وإنما هى زيادة الإنتاج من السلع والخدمات داخل كل دولة .

ولم يكن الفكر الكلاسيكى فكرا محافظا بل كان يمثل تمردا على الأوضاع القائمة حيث عارضوا ملاك الأراضى والاحتكار والاستعمار والعبودية . وقد كان الكلاسيك يرون أن الدافع الشخصى

هو أكبر ضمان للصالح العام ، حيث الدافع الشخصي هو مجرد وسيلة أو أداة . والصالح العام هو دائما الغاية والهدف .

وقد دافعوا عن نظام السوق كتنظيم اجتماعي لضبط سلوك الأفراد فى ميدان الإنتاج وإشباع الحاجات وحيث تتكفل المصالح الخاصة والدوافع الشخصية بتحقيق الصالح العام . ودولة السوق هى الدولة التى ترعى احتياجات السوق وغيرها وذلك بحماية الحقوق واحترام التعاقدات .

وذهب الكلاسيك إلى أهمية الدولة وضرورتها مع عدم تجاوز تدخل الدولة للحدود اللازمة حتى لا تلحق ضررا بالرفاهية العامة . وهم فى دفاعهم عن الحرية الاقتصادية ومعارضتهم التدخل المتزايد للدولة هاجموا فى الوقت نفسه القيود التى يمكن أن يفرضها التجار وأصحاب الحرف على حرية النشاط الاقتصادي .

وإذا كانت الفلسفة الاقتصادية للكلاسيك تقوم على الحرية الاقتصادية والقوانين الطبيعية والفردية وتوازن النشاط الاقتصادي ، فقد كانت لهم أفكارهم فى القيمة والتوزيع وفى تقسيم العمل ومزاياه وفى تصنيف العمل إلى منتج وغير منتج وفى تحرير التجارة الخارجية ومنافعها للدول الداخلة فيها والتخصص الدولى بناءً على النفقات النسبية . بالإضافة إلى نظرتهم المتشائمة تجاه المسألة السكانية والى اتجاه معدل الربح إلى الانخفاض فى المدة الطويلة وبالتالى يتناقص معدل تراكم رأس المال ومن ثم التقدم الاقتصادي ، أى أن اتجاه النظام الرأسمالى هو الاتجاه نحو الركود .

وقد استقر النظام الرأسمالي وثبتت أقدامه مع الثورة الصناعية . وفى خلال الثلاثين عاما الأولى من القرن التاسع عشر ظهرت تغييرات اقتصادية هامة أدت إلى انتصار مبدأ الحرية الاقتصادية فى كل مكان فى أوربا .

وقد ترتب على ذلك ظهور طبقة العمال من ناحية وتعدد الأزمات الاقتصادية من ناحية أخرى .

د- المدرسة الاشتراكية .

لهذه الأسباب التى سادت الفكر الكلاسيكى بزغ الفكر الاشتراكي على يد ماركس وانجلز فى منتصف القرن التاسع عشر ووجد تطبيقه فى الاتحاد السوفيتى وتلته دول أوروبا الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية .

حيث يهتم هذا الفكر بقضية التوزيع وتحديد نصيب القوى العاملة من العملية الإنتاجية ، ولهذا فهو لا يعترف بالملكية الخاصة لأنها أحد أسباب سيطرة الرأسماليين على الحكم والسبب فى الشر ونزعة السلطان .

وقد مهدت هذه الأفكار لنشأة الفكر الماركسى ، وذلك الفكر الذى أهتم ببيان التناقضات فى النظام الرأسمالي وتصوره لانهيار هذا النظام . ومن عناصر الفكر الماركسى فى هذا الصدد فكرة فائض القيمة وفكرة ميل معدل الربح إلى التناقص ، وفكرة تركز رأس المال ، وفكرة الفقر العام واستمرار الأجور عند حد الكفاف .

هـ- المدرسة الحديثة .

وفى الربع الأخير من القرن التاسع عشر والربع الأول من القرن العشرين ظهر الاتجاه الكلاسيكى المحدث الذى ركز على سلوك الوحدات الاقتصادية الأولية أو ما يسمى بنظرية الاقتصاد الجزئي وهى تتمحور حول نظرية القيمة أما التطورات الاقتصادية الإجمالية للنظام الاقتصادي فى مجموعة أو شكل الكميات الاقتصادية الإجمالية فقد توارت بعض الشيء .

وقد أهتم هذا الفكر بالاعتبارات الشخصية فى تحييد السلوك الاقتصادي ، كما اخذ بالتحليل الحدي الذى يمثل ثوره فكرية اقتصادية .

ومن أعلام هذه المدرسة جيفونز ومينجر ووالراس ومارشال وفيشر وباريتو . وبعد حدوث أزمة الكساد الكبير خلال الفترة ما بين ١٩٢٩-١٩٣٣ حدث تحولاً واضحاً فى علم الاقتصاد والفكر الاقتصادي والسياسة الاقتصادية على يد المفكر والاقتصادي جون مينارد كينز الذى أضاف إسهامات بالغة الأهمية إلى الفكر الاقتصادي وتبعه فى ذلك أنصاره " المدرسة الكينزيه " .

ويعتبر كينز رائد الاقتصاد التحليلى الكلى ، حيث أسهمت مدرسته الفكرية فى تعميق مفاهيم الاقتصاد والسياسات الاقتصادية ودور الدولة ومنذ ذلك الوقت أصبح الاقتصاد الكلى جزءاً هاماً فى النظرية الاقتصادية .

٤- أهمية دراسة تطور الفكر الاقتصادي .

خلاصة ما سبق فأن دراسة تطور الفكر الاقتصادي تعتبر هامة للأسباب التالية :

- محاولة فهم وتفسير وتحليل الظواهر الاقتصادية مثل ظاهرة الملكية الخاصة ، وظاهرة ندرة الموارد الاقتصادية وما هى أراء علماء الاقتصاد فى تفسير مثل هذه الظواهر على مختلف العصور .
- أن دراسة الظواهر الاقتصادية وأراء العلماء فيها يساهم فى بلورة الأفكار الاقتصادية السليمة وذلك عن طريق دراسة الآراء الاقتصادية وتكوين فكر جديد وتوسيع لمدارك الأفراد وخبراتهم.
- أن الاهتمام بعلم تطور الفكر الاقتصادي يساعد على إيجاد الوسائل والأدوات الملائمة للتطبيق الاقتصادي للآراء الاقتصادية .
- أن دراسة الآراء الاقتصادية كما يرتبها علم تطور الفكر الاقتصادي تساهم فى مراعاة الظروف الملائمة المكانية والزمنية فى أستخدم الأدوات الاقتصادية الملائمة .
- أن الاهتمام بالأراء السابقة والأفكار مصدر إلهام لحل الكثير من المشاكل الاقتصادية .

الفـــصل الرابع

تطور النظم الاقتصادية

١- مفهوم النظم الاقتصادية .

يعتمد النشاط الاقتصادي فى أى مجتمع من المجتمعات على طبيعـة العلاقـات الإنسـانية التـى تنشـأ بين أفراده من أجل السعى للوصول إلى أسلوب أو طريقة لاستخدام موارده فى إشباع حاجاته المتعـددة . كما يعتمد على بعض المؤسسات وعلى أنواع وطرق شتى مـن أدوات الإنتـاج التـى تقـوم علـى أسـاس التخصص وتقسيم العمل وفقاً لنشاط معين . وفى هذا الإطـار يمكـن تعريـف النظـام الاقتصـادي بأنـه الأسلوب أو الطريقة المتبعة لحل المشكلة الاقتصادية فى ظل الموارد المحدودة.

وقد يتغير النظام الاقتصادي من فترة إلى أخرى وفقاً لمتطلبات الحياة الإنسانية المتطـورة . وكمـا هـو معروف فإن النظم الاقتصادية ليست من صنع الطبيعة ولكنها تتأثر حسب العادات والتقاليد والأفكار السائدة فى المجتمع ويرى البعض أنها قد تتسم بقدر من الاستقرار النسبى فى المدى القصير .

وقد تتداخل مقومات النظام الاقتصادي المتمثلة فى العلاقات الاجتماعية والقانونيـة التـى تنشـأ بـين أفراد الجماعة بالإضافة إلى المؤسسات الاقتصادية وما تشتمل عليه من أدوات إنتاجية تمثل فى نهاية المطاف فلسفة النشاط الاقتصادي وذلك نظراً لوجود علاقة وثيقة بـين هـذه المقومـات بجانـب التوافـق والتلائم فيما بينها بحيث تشكل فى النهاية وحدة واحدة للنظام .

٢- تطور النظم الاقتصادية .

بالنظر فى التاريخ الاقتصادي واعتمادا على الأدبيات الاقتصادية يمكن تقسيم النظم الاقتصادية وفقاً لتطورها الزمنى إلى عدد من الأنظمة الاقتصادية التى تختلف فيما بينها اختلافا جوهرياً وهى كالتالى :-

أولاً :- النظام البدائي . حيث بدأ هذا النظام منذ ألاف السنين وذلك نتيجة للمواجهة بين الإنسان والطبيعة حيث كان عرضه للزلازل والبراكين والفيضانات فكان على الإنسان العمل على مواجهتها من خلال استخدام الأدوات البدائية لحمايته من هذه الأخطار الطبيعية . حيث استخدام الأحجار وفروع الأشجار فى عمليات الصيد والدفاع عن النفس وكذلك التطورات الإنتاجية فى هذه المرحلة والخاصة بنشاط الزراعة والصيد .

ويمكن القول بأن هذه المرحلة انتهت بظهور الحضارات القديمة مع اكتشاف الزراعة.ومن مميزات هذا النظام بدائية الأدوات المستخدمة ، والنزعة الفردية فى ملكية وسائل الإنتاج ومبدأ البقاء للأقوى وسيادة الملكية الشائعة .

ثانياً : نظام الرق . مع تطور الزراعة والتى أصبحت مجالاً واسعاً لاستخدام الكثير وظهور أعمال التعدين وبعض الصناعات الحرفية زادت النزعة فى تسخير الأفراد للعمل . حيث أصبح القوى يستغل الضعيف فى زيادة الإنتاج وبالتالى أصبح الضعيف فى حكم الرقيق . وعلى العكس أصبح كل قوى من طبقة السادة أو الأحرار .

وفى إطار هذا النظام قامت العديد من الحضارات القديمة مثل الحضارة الإغريقية والرومانية . ونتيجة للظروف السيئة التى عاشها الرقيق فى ذلك الوقت قامت العديد من الثورات من جانبهم للمطالبة لتحريرهم . الأمر الذى أضطر السادة أو الأحرار إلى تحريرهم وتوزيع مساحات صغيرة من الأرض عليهم حتى يزداد الإنتاج .

وقد شكل الرق في هذه الفترة جزء كبيراً من وسائل الإنتاج المستخدمة مثل الآلات والحيوانات والأرض . وقد كان الأحرار يمتلكون كل حصيلة الإنتاج ولا يبقى للرقيق سوى حد الكفاف أو أقل. ومع تحريرهم انتهى نظام الرق وبدأت حقبة جديدة فى التحول إلى نظام الإقطاع .

ثالثاً : نظام الإقطاع . لقد ساد هذا النظام في أوربا خلال المرحلة الأولى من العصور الوسطى وحتى النصف الأخر من القرن الثامن عشر حيث ظهرت الإقطاعيات التى يمتلكها ويحكمها الملوك والأمراء والنبلاء . وقد قام هؤلاء بتخصيص مساحة من الاراضى إلى من يدين لهم بالولاء مقابل توريد جزء من الإنتاج للسيد الذى يتنازل عن جزء من أرضه.

وتكون حيازة الأرض لهؤلاء السادة مقابل بعض الالتزامات مثل العمل فى مزرعته الخاصة لفترة من الأيام . وكذلك التزام من حصل على الأرض من الاقطاعى باستخدام التسهيلات التى يمتلكها الاقطاعى مقابل تقديم خدمات عينيه أو نقدية لهذه التسهيلات .

ولقد كان الاقتصاد الزراعى مغلق على الاقطاعيه التى تبلغ مئات إلى الأفدنة وذلك بهدف إشباع الحاجات الضرورية لسكانها دون الاعتماد على الخارج . وقد أشتهر هذا النظام بالنظام الحرفى نتيجة نمو الطوائف الحرفية .

وطبقة الصناع الأمر الذى أدى إلى تطور هذا النظام الحرفى حتى أصبحت كل طائفة تحتكر صناعتها الحرفية ومن مميزات هذا النظام نمو التجارة والمدن التجارية وخلق طبقة من كبار التجار الأغنياء داخل كل مدينة ، وقد أدى نمو هذه الطبقة من التجار إلى تحجيم نظام الإقطاع وظهور طبقة من الأثرياء فى المدينة الآمر الذى ساهم فى نشأة النظام الراسمالى .

رابعاً : النظام الراسمالى . ظهرت بذور الرأسمالية الحرة نتيجة للتوسع فى إنتاج السلع البسيطة وقد ساعد على ذلك مبدأ تملك المنتجين لوسائل الإنتاج وإمكانية تشغيل العمال .وقد وجد المنتجون أنفسهم حيال هذه المتغيرات وظهور الدولة وكذلك الأفكار الاقتصادية والسياسية الجديدة فى مجال تنافس مما أدى إلى تقسيمهم إلى أغنياء وفقراء وظهور طبقة من كبار منتجى السلع اللذين نجحوا فى القضاء على منافسيهم .

وقد نمت الرأسمالية عن طريق التجارة التى بدأت فى الازدهار واستحوذت على اهتمام المفكرين مما أدى إلى ازدهار الصناعة مؤخراً ، وقد كان راس المال فى بادئ الأمر مجرد وسيط فى مقايضة السلع التى ينتجها صغار المنتجين .

وهكذا ظهر النظام الرأسمالى تدريجياً خلال سيادة نظام الإقطاع متمثلاً فى طبقة التجار التى ساعدت الملوك ضد أمراء الاقطاع وظهرت الرأسمالية الحرة فى أول مراحلها وهى الرأسمالية التجارية .

ونتيجة للتطور الاقتصادي والاجتماعي فى هذه الفترة والتى كانت سبباً فى ظهور الثورة الصناعية فى أوربا وتطور أساليب الإنتاج وإحلال الآلات محل الجهد الانسانى كل ذلك ساهم فى ظهور المشروعات الصناعية الكبيرة وكذلك الطبقة الجديدة المالكة لهذه الثروات .

ولم تتجمد الرأسمالية عند الرأسمالية التجارية بل تطورت حتى وصلت فى القرن الثامن عشر إلى الرأسمالية الصناعية وقد ارتبطت بها نتيجة الحركة الضخمة من الاختراعات التى ظهرت فى منتصف القرن الثامن عشر والتى أدت إلى تغير الفنون الإنتاجية وعمليات الإحلال .

وقد ترتب على ذلك ظهور الكثير من المصانع الجديدة التى أصبحت مركزاً جاذب للاستثمارات ورؤوس الأموال . وأصبحت رؤوس الأموال توظف فى الصناعة وأصبح الجهاز الانتاجى ذو طاقة إنتاجية ضخمة للإنتاج السلع وأصبحت التجارة فى خدمة الصناعة . وأصبح رجل الصناعة هو الشخصية الرئيسية فى النظام الرأسمالى .

وقد اعترف النظام الرأسمالى بالملكية الفردية لعناصر الإنتاج وحرية العمل بالإضافة لذلك أصبح الدافع الاساسى للنشاط الاقتصادى هو تحقيق المصلحة الشخصية والحصول على أعلى ربحية للمنتج وأقصى دخل للمستهلك ، أى ان المصلحة الذاتية هى الدينامو المحرك للنظام الرأسمالى .

وقد لعب السوق دوراً بارز فى النظام الرأسمال حيث يتم الإنتاج للسوق وليس لعميل محدد ، وقد أختلف الإنتاج الراسمالى عن الإنتاج الحرفى فيما يتعلق بالطلب المستقبلى على السلع ومواصفات السلع الخاصة .

أ- عوامل نشأة النظام الرأسمالي :-

هناك عوامل عديدة مترابطة إلى حد ما ساهمت في تكوين النظام الرأسمالى البعض من هذه العوامل اقتصادية وبعضها الآخر غير اقتصادية ومنها ما يلى :-

١- **تراكم رأس المال** : كان نتيجة للثورة الصناعية وازدهار التجارة والتوسع فى الكشوف الجغرافية زيادة ثراء طبقة أصحاب المصانع ورجال التجارة، مما أدى إلى تراكم رأس المال كعامل من عوامل نشأة الرأسمالية . فنجد أن زيادة النشاط التجارى فى المرتبة الأولى تليها زيادة الاراضى الزراعية ثم المبانى . أى زيادة راس المال التجارى والمالى والعقارى .

٢- **الاختراعات العلمية** : لقد شهد النصف الثانى من القرن الثانى عشر ثورة عملية وتغييرا جوهريا فى طرق الإنتاج المتبعة وتتمثل فى إحلال الآلات محل المجهود البشرى والحيوانى مما أدى إلى تحول جذرى فى فنون الإنتاج . بالإضافة إلى ظهور مناجم الفحم والحديد كقاعدة مادية لا غنى عنها للنشاط الصناعى الجديد .

وقد واكبت هذه الفترة ظهور عقلية رجال الأعمال الإنجليز بتطبيق أساليب الإدارة الحديثة وتنظيم رأس المال وتنمية الأسواق مما أدى إلى إدارة جديدة للأعمال فى ظل اتساع الإنتاج الصناعى والزراعى والذى سمى بالإنتاج الكبير . وقد كان استخدام السفن التجارية والسكك الحديدية عاملاً مساعداً لاستيعاب الإنتاج الكبير للمشروعات فى الأسواق الداخلية والخارجية .

٣- **التحرر السياسى والدينى** : تميزت فترات القرن السابع والثامن عشر من بالتحرر السياسى والدينى مما أدى إلى التغيير فى قيم الأفراد لحد ما وكذلك انتشار أفكار الحرية وتواجد طبقة من المغامرين الذين أقدموا على المشروعات الصناعية دون خوف من القيم الاجتماعية السائدة ، وقد حقق هؤلاء المنظمين أرباحاً طائلة مما أدى إلى انتشار النظام الرأسمالى .

ب- خصائص النظام الرأسمالى .

يتميز النظام الرأسمالى بخصائص متعددة من أهمها :-

١- الملكية الفردية لوسائل الإنتاج :-

يؤمن أنصار الرأسمالية بحق الملكية الفردية واتخاذ كافة المقومات اللازمة لحمايتها سواء كانت سلع استهلاكية أو أدوات إنتاجية ، وسائل نقل أو مصانع . وتطبيقاً لذلك فلا يجب على الحكومات أن تعترض على هذا الحق أو تنزع الملكية إلا فى حالات خاصة جداً بغرض تحقيق منفعة عامة.

وفى هذه الحالة تكون الحكومة ملزمة بدفع تعويض كافى لمقابلة الضرر والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج تعنى ملكية الأشخاص سواء كان ذلك بشكل فردى أو شركات أشخاص تمتلك مقومات الإنتاج من أرض وموارد أولية وراس مال . وهؤلاء الأشخاص لهم مطلق الحرية فى استخدام ما يمتلكون بالطريقة التى تحقق مصالحهم دون تدخل الدولة .

وهذا يعنى أن الشكل القانونى والاجتماعي لهذا النظام يقوم على حق الملكية الخاصة وأن العقد شريعة المتعاقدين . ويدافع أصحاب هذا النظام عن حق الملكية الفردية فيقول البعض أن الملكية الفردية حقاً من الحقوق الطبيعية للإنسان منذ وجوده على الكرة الأرضية . وأن الملكية الخاصة تولد روح الابتكار والتجديد والاختراع وتتفق مع حب التملك عن الإنسان . وتؤدى الملكية الخاصة إلى توفير الباعث على الادخار فمن يملك يستهلك جزءاً مما يملك ويدخر الباقى وبذلك يكون هناك مدخرات تستخدم فى الإنتاج والاستثمار وزيادة الدخل .

٢- الإنتاج من أجل الربح :- ترتيباً على حق الملكية الفردية وحق الفرد فى التصرف فيما يملك من موارد يقوم الفرد باتخاذ قرار توزيع الموارد على فروع الإنتاج المختلفة ، أى أن دافع الحصول على الربح هو الذى يحكم قرار إنتاج سلعة دون أخرى .

أى أن الهدف المباشر من النشاط الاقتصادي هو تحقيق الكسب النقدى فى صورة دخل نقدى . هذا الدخل النقدى يتخذ أشكالاً متعددة مثل الأرباح ، الأجور ، المرتبات ، الفوائد ، ودخول الملكيات الفردية لإشباع الحاجات الإنسانية للأفراد المساهمين فى العملية الإنتاجية .
وقد يحقق المشروع ربحاً أو لا يحقق ربحاً وبالتالى يرتبط حافز الربح بروح المخاطرة وهى التى تجعل من شخصية مدير المشروع أو المنظم شخصية متميزة قادرة على التنسيق بين الموارد المادية للمشروع والموارد البشرية (العاملين) فى السعى للحصول على أقصى ربح .
فهدف تحقيق الربح فى النظام الرأسمالى يلعب دوراً مهماً فى تطور العملية الإنتاجية وتحسين أداء هذا النظام . فمن أجل هذا الهدف تتنافس المشروعات وتحدث تغيرات هيكلية ونوعية وتحاول أن تجدد فى نشاطها وتبتكر من أجل تحقيقه .

وقد أدى تحقيق هدف الربح إلى الاحتكار للسيطرة على السوق وتحقيق أكبر ربح ممكن . ولاشك أن لهذا السلوك جوانبه السيئة ، إذ قد يكون على حساب المشروعات الصغيرة بالاستيلاء عليها وشرائها . مثل هذه التحولات وغيرها قد لا يكون فى صالح المستهلكين .

٣- سيادة المستهلك :- تتأكد سيادة المستهلك فى النظام الراسمالى من منظورين أساسيين :-

المنظور الأول : حرية المستهلك فى استهلاك ما يشاء .

المنظور الثاني : فى تحديد ما يجب على المنتج إنتاجه . ووفقاً للحرية الاقتصادية فى إطار النظام الرأسمالى فالمشروع الرأسمالى حر فى تحديد نوع النشاط الاقتصادي الذى يقوم به وكذلك حرية المشروع فى استخدام عناصر الإنتاج المختلفة لتحقيق أقصى ربح بأقل قدر من التكاليف .

وتشتمل الحرية الاقتصادية على حرية التملك والاستهلاك والعمل والتعاقد . أى سيادة مبدأ الرشادة الاقتصادية بمعنى أن الفرد دائماً رشيد فى السعى الى تحقيق المصلحة الفردية والحصول على أقصى

ربحية . والمستهلك له حق التصرف فى عائد الموارد الاقتصادية التى يمتلكها وهو الذى يحدد مقدار ادخاره من هذا العائد ومقدار استهلاكه ، كما إن المستهلك هو الذى يحدد الطلب على السلع والخدمات المختلفة وفقاً لرغباته .

٤- جهاز الأثمان :-

وطبقاً لهذا النظام الرأسمالى فإن الأثمان تتحدد فيه حسب رغبات المشترى والبائع والقدرة على المساومة دون أى تدخل من جانب الحكومة ، أى أن الإنتاج الرأسمالى إنتاج تلقائى يتم عن طريق قوى السوق وجهاز الاثمان الذى يلعب دوراً حيوياً فى توزيع الموارد الإنتاجية بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة .

حيث تتوقف قدرة الفرد على إشباع حاجاته من السلع والخدمات المختلفة على ما يوجد لديه من قوى شرائية ، والتى تتوقف بدورها على ما يوجد لدى المستهلك من دخل وكذلك على أثمان ما يحتاج إليه من سلع وخدمات . وتكمن الميزة الأساسية لجهاز الثمن فى أن الأسعار وتحركاتها تعكس رغبات المستهلكين ، أى أن جهاز الثمن يعمل على تحقيق أكبر منفعة ممكنة للمستهلك وأكبر كفاءة ممكنة فى استخدام الموارد .

وبدون شك فإن جهاز الثمن يعتبر هو الأسلوب الذى يستعين به النظام الرأسمالى لمواجهة مشاكله الاقتصادية . وعندما يقوم المستهلك بتوزيع دخله على السلع الاستهلاكية فإنه يفضل السلع التى تحقق له أكبر إشباع من الدخل المنفق عليه . وهنا يكون العامل الحاسم فى معادلة النفع مع الإشباع هو الثمن المدفوع فى السلعة .

أما فيما يتعلق بالمنتج فعندما يقرر اختيار عوامل الإنتاج فهو يستعين أيضاً بجهاز الأسعار حيث يختار الأدوات الإنتاجية الأقل تكلفة طالما أنها تؤدى نفس الجودة .

بجانب ذلك فإن عملية توزيع الإنتاج تتم أيضاً من خلال قوى السوق والقدرة على دفع الثمن .

ويلعب جهاز الأثمان دوراً فاعلاً فى التنسيق بين القرارات الاقتصادية المختلفة التى تتخذ بعيداً عن بعضها بشكل يكاد يكون تلقائى .

والثمن الذى يتحدد فى النظام الاقتصادي الرأسمالى بقوى العرض والطلب يتطلب بطبيعة الحال أن تبتعد الحكومة عن أى تدخل فى السوق سواء بتطبيق نظام الضرائب المباشرة أو غير المباشرة ، والتدخل بنظام تسعير السلع وغير ذلك من وسائل التدخل الحكومى فى الاقتصاد القومى .

٥- المنافسة :-

إن النظام الاقتصادي الرأسمالى يعتمد على الحرية الاقتصادية والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج بما يضمن الحرية فى البيع والشراء لكلاً من المنتج والمستهلك ، فالمنتج أو البائع يسعى للحصول على أقصى ربح ويحاول بيع أكبر قدر ممكن من السلع منافسا بذلك غيره من منتجى السلعة المتماثلة عن طريقة خفض أثمان السلعة وتحسين جودتها .

وباستمرار المنافسة بين المنتجين فإن السوق يسوده سعر موحد للسلعة ويكون ذلك في مصلحة المستهلك . وهناك تنافس أخر بين المستهلكين بشراء السلع الاستهلاكية ذات الأسعار المناسبة .

ومع تزايد أعداد المنتجين والمشترين تتوافر شروط معينة للمنافسة مثل توافر المعلومات الكافية لكل من البائع والمستهلك عن ظروف السوق ومدى توافر بدائل جيدة للسلعة ، وأيضا استخدام أدوات الإنتاج الحديثة لزيادة الإنتاج . .

ج- مزايا النظام الرأسمالى :-

١- **الحرية الاقتصادية** : إن حرية الإنتاج والاستهلاك فى النظام الرأسمالى تعتبر ميزة هامة ، حيث تصاحب الحرية الاقتصادية حرية الفكر والديمقراطية السياسية والاقتصادية بما يتيح اتخاذ القرار الاقتصادي للمنتج والمستهلك .

والحرية الاقتصادية تعتبر أصدق تعبير عن رغبات المنتجين والمستهلكين إذ لا تفرض نوعاً من السلع أو تحدد الحاجات التى تشبع وتلك التى لا تشبع وبالتالى تعمل الحرية الاقتصادية على حسن توجيه استخدام الموارد الاقتصادية بين الاستخدامات المختلفة .

٢- **خلق دافع الابتكار والاختراع** : من خلال الحرية الاقتصادية وحرية التملك فإن ذلك يهيئ الظروف الملائمة لخلق الدافع للاختراع والابتكار والتجديد للتقدم والتطور الإنتاجي والاستهلاكى ، حيث أن الحرية الاقتصادية تجعل الإنتاج يقوم على أساس قانون السوق وتفاعل قوى العرض والطلب وبالتالى ظهور المنافسة ويكون البقاء للأفضل ، وهذا يعمل على ابتكار أفضل أساليب الإنتاج وتوفير التكاليف وتحسين أداء العمل فى العملية الإنتاجية وتوفير السلع والخدمات بأثمان مناسبة .

د- عيوب النظام الرأسمالي :-

١- الاحتكار : تلعب الأثمان دوراً هاماً فى الفكر الرأسمالى وهى التى يتم على أساسها تخصيص الموارد وتوزيعها ، وقد أدى العمل بالنظام الرأسمالى إلى المنافسة بتعدد المشروعات المختلفة إلا أنه فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر بدأت تحولات كبيرة نحو ظهور الاحتكار ومظاهر الاحتكار وسيطرة المشروعات الكبيرة على السوق والإنتاج.

وهو الأمر الذى أدى إلى تعطيل جهاز الآثمان والسوق ولو بشكل جزئى والسيطرة على أسواق المواد الأولية والمنتجات المختلفة . وقد أدى هذا الوضع إلى عدم قدرة المشروعات الصغيرة على العمل فى ظل المشروعات العملاقة خاصة التى تتوفر لديها التكنولوجيا الحديثة ، وأيضاً أدى الاحتكار إلى التحكم فى أسعار السلع الاستهلاكية والذى كان فى غير صالح المستهلكين .

٢- إهدار الموارد الاقتصاد : إن النظام الرأسمالى يعتبر الباعث على الربح وزيادة الإنتاج ، إلا أنه بزيادة أستخدام التكنولوجيا الحديثة واستبدال المجهود البشرى بالآلات والمعدات أدى ذلك إلى ظهور البطالة التى تعتبر من الأمراض الاجتماعية .

فضلاً عن ذلك أدى النظام الرأسمالى إلى التضخم وانخفاض القيمة الشرائية للنقود . كل ذلك أدى إلى تبديد الموارد الاقتصادية داخل الدولة وبخاصة الموارد البشرية .

٣- سوء توزيع الدخل والملكية :- فقد أدى انتشار النظام الرأسمالى وزيادة الأرباح المتراكمة لأصحاب المشروعات الكبرى وزيادة الاحتكار وحجم المدخرات الكبيرة إلى اختلال التوازن بين الغنى والفقير واختلاف فى توزيع الدخل والملكية ، الأمر الذى أدى الى حالة من التشرذم الأجتماعى وخلل فى علاقات المجتمع .

٤- التقلبات الاقتصادية :- حيث أن النظام الرأسمالى يعمل على حدة التقلبات الاقتصادية فقد يحدث خلال فترات الرواج الاقتصادي زيادة فى حجم النشاط التجارى والاقتصادي ويرتفع معدل الزيادة فى الدخل القومى وتزداد العمالة ويزيد حجم الصادرات .

والعكس صحيح فى حالات الكساد الاقتصادي ينخفض الإنتاج وتنتشر البطالة ويزيد التضخم وتعانى الصادرات من تدهور شديد وينخفض الدخل القومى .

ومما سبق يتبين أن أداء النظام الرأسمالى يؤثر على حدة التقلبات الاقتصادية الأمر الذى يتطلب التدخل الحكومى للحد من تلك الأثار الضارة للدورات والتقلبات الاقتصادية .

خامساً : النظام الاشتراكى :-

ظهر النظام الاشتراكى كرد فعل لمساوئ النظام الرأسمالى من حرية اقتصادية وسوء توزيع الدخل والملكية ، والاحتكار ، والتقلبات الاقتصادية. كذلك فقد كانت الأزمات الاقتصادية التى تعرض لها النظام الاقتصادي الرأسمالى شديدة القسوة على الطبقات الفقيرة العاملة. مما أدى إلى ظهور البطالة الجماعية ، ولذلك فقد قام تيار فكرى معارض للنظام الرأسمالى خلال الثلاثين عاماً من القرن التاسع عشر .

والاشتراكية هى إحدى صور التطور التاريخى للمجتمع البشرى ، حيث يتفق أنصار الاشتراكية على اختلاف مدارسهم على العداء للنظام الرأسمالى الحر ويرون ضرورة تدخل الدولة وإلغاء ملكية وسائل الإنتاج وينادون بضرورة تملك الدولة لها .

كما ترى الاشتراكية العلمية (الماركسية) إلغاء الملكية الفردية كاملة فى المجتمع وتملك الدولة لجميع وسائل الإنتاج . ويرى ماركس أن النظام الراسمالى ينطوى على مساوئ ومتناقضات ستؤدى إلى أن يهدم نفسه بنفسه وفى مقدمتها التناقض الموجود بين نظام الإنتاج والملكية .

أ- <u>مبادئ وخصائص النظام الاشتراكى :-</u>

يتسم النظام الاشتراكى بعدة مبادئ من أهمها :-

١- الملكية العاملة لوسائل الإنتاج .

وفى هذا الإطار ترى الاشتراكية العلمية أنه يجب أن تتملك الدولة جميع وسائل الإنتاج وأن تلغى الملكية الفردية من المجتمع وذلك لإزالة التناقض بين نظام الملكية ونظام الإنتاج الحديث . كما أن إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وتملك الدولة لها سوف يؤدى إلى إلغاء الفوارق بين الطبقات الاجتماعية .

كما إن الملكية الجماعية سوف تؤدى إلى القضاء على المشروعات الخاصة مما يؤدى إلى إلغاء نظام السوق ونظام المنافسة . كما أن ملكية الدولة لوسائل الإنتاج سوف يؤدى إلى توزيع الناتج القومى حسب كمية وطبيعة العمل الذى يبذله كل فرد فى العملية الإنتاجية .

٢- إشباع الحاجات الاجتماعية :-

تتسم طريقة الإنتاج الإشتراكى بأن الإنتاج يتم بقصد إشباع الحاجات العامة وليس بقصد تحقيق أقصى ربح ، فالملكية الجماعية لوسائل الإنتاج يترتب عليها أن يصبح الهدف هو إشباع الحاجات الاجتماعية .

والحاجات الاجتماعية هى الحاجة إلى الإنتاج لإشباع الحاجات التى يمكن من خلالها للموارد الاقتصادية أن تستخدم لصالح غالبية أفراد المجتمع بطريقة تضمن الإشباع الكامل للحاجات المادية والمعنوية المتزايدة لأفراد المجتمع عن طريق زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته باستمرار .

ومن ثم فإن الاقتصاد الاشتراكي يرفض أهداف الكسب النقدى والربح كغاية للنظام ويحل محله معيار إشباع الحاجات الاجتماعية . لكن لا يعنى هذا أن النظام يرفض الربح ، بل يعمل على تحقيقه ليقوم بدوره الاجتماعي كفائض يستخدم لزيادة الاستثمار ، وتحسين وسائل الإنتاج وتطويرها وتحسين مستوى الخدمات الاجتماعية . كذلك يستخدم الربح كأداة للمقارنة والحكم على كفاءة المشروع لتقييم أدائه بالنسبة لغيره أو بالنسبة لذات المشروع على فترات زمنية مختلفة .

٣- التخطيط الاقتصادي :-

حيث يبدأ التخطيط الاقتصادي ليشتمل على خطط اقتصادية جزئية للمشروعات الصناعية والزراعية ثم يتطور بعد ذلك إلى خطة اقتصادية شاملة . ويقصد بنظام الخطة أن يسير نشاط الجماعة وفقاً لخطة تهدف إلى تنمية اقتصاد المجتمع خلال فترة زمنية معينة .

ويهدف التخطيط إلى تحقيق أكبر قدر من الحاجات مع تفضيل الحاجات الأكثر أهمية وذلك من خلال الملائمة بين الإنتاج القومى والاستهلاك القومى ، مع المحافظة على تكوين رؤوس الأموال اللازمة لعملية الإنتاج . مع الأخذ فى الاعتبار خطة توزيع الناتج القومى وهو ما يستلزم تحديد الأجور والأثمان .

وهنا نلاحظ أن الخطة الاقتصادية فى النظام الاشتراكى هى البديل عن نظام السوق فى النظام الرأسمالى للتنسيق بين مختلف القرارات الاقتصادية . ومن خلال إحلال التخطيط الشامل والملكية الجماعية لوسائل الإنتاج تصبح الأفكار المتعلقة بالمنافسة والربح وجهاز الأثمان وقوى الطلب والعرض لا وجود لها فى النظام الاشتراكى .

٤- إقامة العدالة الاجتماعية :-

حيث يرتكز النظام الاشتراكي على إقامة العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع على أساس التدخل الحكومى لضمان الخدمات الأساسية فى المجتمع وإلغاء الملكية الفردية لوسائل الإنتاج . وتقوم الدولة بإدارة شئون الحياة الاقتصادية وإدارة عمليات الإنتاج والتوزيع بهدف تحقيق النفع للصالح العام وإحداث نمو اجتماعي تستفيد منه كافة فئات المجتمع .

وبمعنى أخر أن الخطة الشاملة فى ظل الاشتراكية تشتمل على كل جوانب الإنتاج والتوزيع والخدمات والاستهلاك بما يتفق ومصالح وأهداف المجتمع الاشتراكى .

ب- مزايا النظام الاشتراكي :-

١- المساعدة على تعبئة الموارد الاقتصادية خلال فترة معينة لإحداث تحولات اقتصادية واجتماعية فى مجال البنية الأساسية .

٢- إصلاح الخلل والتفاوت فى توزيع الدخول وخلق اليات جديدة مثل الضمان الاجتماعي .

٣- توفير السلع والخدمات الضرورية لأفراد المجتمع بأسعار مناسبة .

٤- توجيه الاستثمارات على القطاعات الإنتاجية الضعيفة بما يساهم فى تحمل أعباء التنمية الاقتصادية وتمويله .

ج- مساوئ النظام الاشتراكي :-

١- غياب المرونة فى طريقة الأداء الاشتراكى مما أصاب النظام بالجمود .

٢- إحلال التخطيط محل جهاز أثمان أفقد النظام القدرة على خلق الدافع والحافز لدى المنتجين على تطوير إنتاجهم وتحسين نوعيته .

٣- عدم تحقيق العدالة الاجتماعية كما يهدف النظام الاشتراكى وذلك لتحقيق مصالح الحزب الحاكم على حساب الطبقات الضعيفة .

٤- انخفاض جودة السلع الاستهلاكية المقدمة فى ظل النظام الاشتراكى نتيجة انخفاض أسعارها مما افقد المستهلك القدرة والحرية على الاختيار وتفضيله ما هو مستورد على الإنتاج المحلى .

٥- عدم مشاركة الأفراد فى صنع القرار الانتاجي وغياب الديمقراطية .

٦- إلغاء الحافز الشخصى على الابتكار والتجديد نتيجة الاتجاه الجماعى للملكية وعدم التوازن بين الروح الجماعية والفردية .

سادساً : وظائف النظم الاقتصادية :-

The Function of Economic System

تتباين الأنظمة الاقتصادية المختلفة فى الأساليب والوسائل التى تنتهجها والطرق التى تسلكها بغية تحقيق الرفاهية الاقتصادية القومية .إلا انه يمكن القول على الرغم من اختلاف أنواع تلك الأنظمة وإن كل نظام اقتصادي عليه القيام بالوظائف التالية :

١- تحديد ما يجب إنتاجه :-

Determination of What To Produced

بدون شك أن تحديد ما يجب إنتاجه يمثل أساس المشكلة الاقتصادية نظراً لتعدد الحاجات وندرة الموارد المتاحة وبالتالى فإن إشباع الحاجات لا يمكن أن يتم بصورة كاملة . وفى هذه الحالة لابد من نظام لتقييم الأولويات الضرورية التى تلبى رغبات الفئات العريضة من جمهور المستهلكين والتى يمكن للاقتصاد إنتاجها فى ظل ما هو متاح من موارد .

ويلعب جهاز الثمن دوراً واضحاً فى هذه الحالة مع الأخذ فى الاعتبار الدخول التى يحصل عليها الفرد فى المجتمع للإنفاق على السلع والخدمات .

٢- تنظيم الإنتاج :- . Organization of Production

ويتم ذلك من خلال الكيفية التى يتم بها تنظيم الموارد اللازمة لإنتاج السلع والخدمات بالكميات المناسبة . وهنا لابد من الاستخدام الأكثر كفاءة للموارد بواسطة المنشأت الفردية ، كما لابد من توجيه الموارد للصناعات التى تشبع حاجات الأغلبية من المستهلكين .

وفى هذه الحالة لابد من مقارنة العائد بالتكاليف التى يتم إنفاقها على إنتاج السلع والخدمات ومدى الربحية التى تحصل عليها المنشات الإنتاجية فى الاقتصاد الحر . بالإضافة إلى تجنب الإنتاج من السلع التى لا تشكل إقبالاً كافياً من المستهلكين حتى لا يتعرض الاقتصاد لخسائر وإهدار الموارد فيما لا ينفع .

والكفاءة الاقتصادية لعملية معينة عبارة عن نسبة مخرجات العملية الإنتاجية ونسبة مدخلاتها من الموارد . ويقاس مدى نفع المخرجات من المنتج أو قيمته فى المجتمع بوحدة النقود وكذلك أيضاً بالنسبة لنفع المدخلات من الموارد . وتتضمن الكفاءة الاقتصادية للمنشأة اختيار التوليفات الموردية التى تستخدم وأساليب استخدامها فى العملية الإنتاجية .

٣- توزيع المنتج : Product Distribution

يتم توزيع المنتج بواسطة جهاز الثمن أيضا فى الاقتصاد الحر وفى أن واحد مع تحديد ما يجب إنتاجه وتنظيم الإنتاج . ويعتمد توزيع المنتج على توزيع الدخل الفردى ، فالأفراد الذين لهم دخولا أكبر يحصلون على نصيب أكبر من الناتج الاقتصادي عن الأفراد الذين لهم دخولا أقل .

ويعتمد دخل الفرد على كل من كميات الموارد المختلفة التى يستطيع وضعها فى العملية الإنتاجية ، والأسعار التى يحصل كثمن لهذه الموارد . وعلى ذلك فإن توزيع الدخل يعتمد على ما إذا كان الأفراد يوجهون مواردهم لكى تعمل فى إنتاج السلع التى يرغب فيها المستهلكون بدرجة أكبر .

٤- توزيع الحصص فى المدى القصير جداً :-

وسوف يكون الثمن فى الاقتصاد الحر هو الوسيلة التى توزع العرض الثابت من السلعة على المستهلكين المختلفين فقلة عرض السلعة سوف تسبب ارتفاع الأسعار مما يؤدى إلى خفض الكمية التى يرغب أن يشتريها كل مستهلك .

وسوف تستمر الأسعار فى الارتفاع حتى يصبح جميع المستهلكين راغبين فقط فى شراء كمية العرض الثابت المتاح . ومن ناحية أخرى نجد أنه بزيادة المعروض سوف يجعل الأسعار تنخفض وتزداد بالتالى الكمية التى يرغب المستهلكون فى شرائها وسوف يكون الثمن أيضاً هو وسيلة توزيع السلع خلال الزمن .

٥- الحفاظ على الطاقة الإنتاجية وزيادتها :-

وذلك من خلال المحافظة على القوة الإنتاجية للوحدة الاقتصادية عن طريق الحيطة والحذر من التقادم والإهلاك والتلف . كما أن زيادة هذه الطاقة مرتبط بالزيادة فى أنواع وكميات الموارد الاقتصادية والتقدم المستمر فى استخدام أساليب الإنتاج الحديثة التى تؤدى إلى زيادة إمكانيات الإنتاج . وحتى يتم تجميع رأس المال فهنا لابد من تحويل بعض الموارد من أنتاج السلع الاستهلاكية إلى تحقيق فائض فى إنتاج السلع الرأسمالية .

الباب الثـانـى

الدخل القومي والناتج القومي

المفهوم والقياس

مقـدمة :-

يشير اصطلاح الدخل القومى باعتباره من أهم المفاهيم الاقتصادية إلى التعبير عن مستوى النشاط الاقتصادي ومستوى رفاهية المجتمع بصفة عامة . لذلك فمن الضرورى إستخدامه ومناقشة مضمونة عند تحليل أثار السياسات الاقتصادية المختلفة .

ولم تحظ دراسة الدخل القومى باهتمام كبير من الاقتصاديين إلا منذ فترة حديثة نسبياً اعتبارا من الثلاثينات من هذا القرن ، أثر الأزمة الاقتصادية العالمية .

وكان اللورد كينز صاحب المحاولة الرائدة فى هذا الاتجاه في مؤلفه الشهير " النظرية العامة فى العمالة والفائدة والنقود " وكان كينز يهدف أساساً إلى تلافى عيوب النظام الرأسمالى دون المساس بأركانه الرئيسية ، وذلك بإصلاحه من الداخل .

ثم أخذ الاهتمام بهذه الدراسة اتجاهاً جديداً فى بداية الخمسينات ، بهدف البحث عن الأساليب المثلى للتنمية الاقتصادية بالنسبة للمناطق المتخلفة من العالم . وأصبحت العوامل التى يتوقف عليها أحوال العمالة والتشغيل فى البلاد المتخلفة محوراً للاهتمام الجاد المكثف وفقاً لهذا الاتجاه .

وأخيراً وبعد أن تأكد لدى الاقتصاديين أهمية ضرورة هذه الدراسة بالنسبة لتخطيط وتنفيذ السياسات الاقتصادية من كافة جوانبها النقدية والمالية و السعرية و التجارية فقد أمتد الاهتمام بها ليشمل كافة البلاد المتخلفة والمتقدمة على حد سواء وذلك على الصعيدين النظرى والعملى .

وعند التعرض لدراسة الدخل القومى يكون من المفيد معرفه الكيفية التى يتم بها توزيع هذا الدخل بين الأجور والإرباح والفائدة والريع . وعند تحليل الإنفاق القومى ، يكون من الضرورى دراسة الإنفاق الاستهلاكى ، والإنفاق الاستثمارى ، والإنفاق على الصادرات والواردات ، والإنفاق الحكومى ، وذلك لمعرفة أثر التغير فى أى متغير من هذه المتغيرات على باقى المتغيرات الأخرى ، وعلى مستوى النشاط الاقتصادى ككل .

أولاً : مفهوم الناتج والدخل القومى :-

هو عبارة عن القيمة السوقية لكافة السلع والخدمات النهائية المنتجة بواسطة الاقتصاد القومى على مدى فترة محددة من الزمن عادة سنة . وأن قيمة السلع والخدمات المنتجة تكون متساوية بالضرورة للإنفاق على هذه المنتجات . ويستتبع ذلك أنه يمكن قياس إجمالى الناتج القومى (ج ن ق) بمجموع إنفاق قطاعات الاقتصاد القومى المختلفة على السلع والخدمات .

وللوصول إلى الإنفاق الكلى على المنتجات النهائية فإننا نطرح من مجموع المبيعات السلع الوسيطة والمواد الأولية المستخدمة فى إنتاج الناتج النهائى ، وإلا سيكون هناك إزدواج فى الحساب . وطرح مبيعات السلع الوسيطة والمواد الأولية من إجمالى المبيعات يكون مساوياً للقيمة

المضافة في إنتاج السلع والخدمات خلال جميع مراحل الإنتاج من مرحلة المواد الأولية إلى مرحلة الإنتاج التام الصنع .

أن القيمة المضافة بواسطة إحدى المنشأت عند مرحلة معينة من مراحل الإنتاج تكون مساوية للمقبوضات من مبيعات منتجاتها ناقصاً المدفوعات للمنشأت الأخرى عن المواد الأولية والمواد الأخرى .

ولتقدير " إجمالى الناتج القومى " كإنفاق على الناتج الجارى فإننا نقوم بتقسيم الاقتصاد القومى إلى أربعة قطاعات رئيسية : قطاع العائلات ، قطاع الأعمال ، قطاع الحكومة ، قطاع العالم الخارجى وأخذ مجموع إنفاق هذه القطاعات على السلع والخدمات النهائية وهكذا فإجمالى الناتج القومى هو مجموع الإنفاق الاستهلاكى الشخصى ، إجمالى الاستثمار الخاص المحلى ، الإنفاق الحكومى على السلع والخدمات ، وصافى الصادرات من السلع والخدمات أو ما يسمى " بصافى الاستثمار الأجنبى " .

١- الإنفاق الاستهلاكي الشخصى :-

هذا يمثل إنفاق العائلات على السلع الاستهلاكية معمرة وغير معمرة والخدمات ومن أمثلة السلع المعمرة : السيارات ، الثلاجات ، التليفزيونات ، والأثاث وما شابه ذلك . أما السلع غير المعمرة فتشمل المأكولات ، المشروبات ، الملابس ، السجائر، وغيرها من السلع التى تفنى بالاستعمال فى مدة أقل من سنة . ومن أمثلة الخدمات الإنفاق على المسكن ، التعليم ، الصحة ، والتسلية وما إلى ذلك . ويجب قياس جميع هذه النفقات بأسعار السوق .

٢- إجمالى الاستثمار الخاص المحلى :-

حيث يمثل أصول رأسمالية منتجة حديثاً يتم شراؤها بواسطة مؤسسات الأعمال والأفراد . وهذه تشتمل على الألات والمعدات المتحصل عليها بواسطة المنشأت ، فكما أن المستهلكين هم المستعملين النهائيين للسلع الاستهلاكية المعمرة وغير المعمرة ، فإن مؤسسات الأعمال هى المستعملة النهائية للسلع الرأسمالية .

كما أن التغير فى مخزون مؤسسات الأعمال يعتبر مكون أخر من مكونات إجمالي الاستثمار الخاص المحلى . حيث أن التغيرات فى المخزون قد تكون مقصودة أو غير مقصودة . و قد تتراكم ببساطة لأن الطلب الاستهلاكى يكون غير كاف لاستيعاب كافة السلع المنتجة بواسطة مؤسسات الأعمال .

بالإضافة إلى أن الزيادة فى مخزون مؤسسات الأعمال ، سواء كانت مخططة أم لا ، تعامل كإنفاق على سلع رأسمالية بينما الاستنزاف فى المخزون يعتبر استثمار سلبى .

٣- الإنفاق الحكومى :-

حيث يشمل المشتريات من السلع والخدمات بواسطة الهيئات الحكومية بجميع مستوياتها مركزية ، محلية . والسلع المنتجة حديثاً المباعة بواسطة مؤسسات الأعمال للحكومة تتفاوت من التوريدات المكتبية إلى الطائرات والسفن الحربية . وتدفع أجور ومرتبات لموظفى الحكومة مقابل خدماتهم فى مجالات الأمن والتعليم وما إلى ذلك .

٤- صافى الاستثمار الأجنبى :-

إن قيمة السلع والخدمات التى تشتريها الدولة من الخارج هى واردات ، وقيمة السلع والخدمات التى تبيعها الدولة إلى الخارج هى صادرات . والإنفاق على المنتجات المستوردة هو احد مكونات الإنفاق الكلى ، وأيضاً فإن المنتجات المصدرة للخارج تولد دخولاً إلى أولئك المشتغلين فى إنتاجها وبالتالى يجب طرح الإنفاق على الواردات من مجموع الإنفاق على السلع والخدمات وإضافة قيمة الصادرات للحصول على الدخل القومى .

والفرق بين الصادرات والواردات يسمى أحياناً صافى الاستثمار الأجنبى . وبطبيعة الحال قد يكون صافى الاستثمار الأجنبى موجباً أو سالباً على حسب قيمة الصادرات والواردات فى ميزان المدفوعات .

وإذا رمزنا للإنفاق الإستهلاكى الشخصى بالرمز(س)، ولإجمالى الاستثمار الخاص بالرمز(ث ج) ، والإنفاق الحكومى على السلع والخدمات بالرمز (ق)، وللصادرات من السلع والخدمات بالرمز (ص)، وللواردات من السلع والخدمات بالرمز(ت)، فإنه يمكننا أن تعبر عن إجمالى الناتج القومى بمعادلة بسيطة كالأتى : ج ن ق = س +ث ج + ق +ص — ت

إن إجمالى الناتج القومى يعكس مجموع السلع والخدمات الجديدة المنتجة فى السنة الجارية ، معبراً عنه بدلالة الأسعار التى تم من خلالها تقييم مثل هذه المنتجات . ومع ذلك فإن أى اقتصاد يستخدم سلع رأسمالية فى الإنتاج سوف يستهلك جزءا من رصيد رأسماله فى خلال فترة الإنتاج . وهكذا ، فليس كل السلع المنتجة حديثاً تضيف إلى رصيد رأس المال أو تفنى فى الاستهلاك الجارى ، فبعضها يكون قد استخدم فى الإحلال محل ذلك الجزء من رصيد رأس المال الذى استهلك . ولا توجد طريقة وحيدة لتقرير هذا الفقد أو الاستعمال لرأس المال.

ولكن المحاسب عن الإهلاك أو مخصصات استهلاك رأس المال تعتبر تقدير مرضى للجزء من الرصيد القائم لرأس المال المستهلك كمدخلات فى الإنتاج الجارى . وهكذا للحصول على صافى الناتج القومى (ص ن ق) ، فإنه يكون علينا أن نطرح مجموع مخصصات الإهلاك ، فإنه يكون لدينا : ص ن ق = س + ث + ق + ص — ت

خلاصة القول أن الدخل القومى يعتبر أداة التحليل الأساسية فى الاقتصاد الكلى حيث ينصب على القياس المتعدد لهذا الدخل ومكوناته وتدفق تياره عبر الزمن . والدخل القومى هو مقياس لمقدار السلع والخدمات النهائية التى يمكن الحصول عليها من جانب دخول كل عناصر الإنتاج فى المجتمع خلال فترة زمنية محددة .

ويؤدى التقلب فى مستوى الدخل القومى إلى تقلب مماثل فى مستوى المعيشة والرفاهية والاجتماعية . ويحاول الاقتصاد الكلى أن يفسر الاختلافات (المستمرة) فى معدل نمو هذا الدخل القومى بالنسبة للمجتمع بين فترة زمنية وأخرى ، وفيما بين مجموعات دول العالم ، ولماذا هناك تقلبات فى هذا الدخل حول اتجاهات معدل النمو الاقتصادى .

ثانياً : مقومات الدخل القومى :-

تتفاوت الدول من حيث قدرتها الإنتاجية وثروتها وتقدمها الاقتصادى وبالتالى تتفاوت من حيث متوسط دخل الفرد . ويمكنا حصر عوامل التفاوت فى القدرات الإنتاجية للدول أو يسمى مقومات الدخل القومى فيما يلى :-

١- كمية عناصر الإنتاج وأنواعها :

فالموارد الطبيعية ومقدار توافرها تحدد قدرة الدولة على الإنتاج ونصيبها من الثراء ، ودليل ذلك ما يلاحظ فى بعض الدول العربية بفضل اكتشاف البترول واستغلاله ،

والأرض الزراعية الخصبة وسهولة الرى واعتدال المناخ كلها عوامل تساعده على وفرة الإنتاج الزراعى .

كذلك وفرة عنصر العمل المدرب ، ووفرة الأصول الرأسمالية من مشاريع رى وصرف وطرق مواصلات وسكك حديد ومصانع ومعدات إنتاجية ضخمة فإنها كلها تعتبر لازمة لاضطراد لنمو الاقتصاد القومى .

كما أن توافر عنصر التنظيم أو القدرة التنظيمية سيكون له الفضل فى رفع المستوى الإنتاجى وذلك عن طريق حسن استخدام عناصر الإنتاج وأستغلال الموارد الطبيعية وتوجيه العناصر الإنتاجية وتضافرها لتحقيق إنتاجية مرتفعة .

٢- مستوى التقدم الفنى :

وهذا يعتبر من المقومات وثيقة الصلة بمستوى التعليم والتقدم الرأسمالى حيث نرى أن وسائل الإنتاج ظلت فى الدول الغربية على ما هى عليه تقريباً حتى منتصف القرن الثامن عشر ، ومنذ ذلك الوقت سار التقدم سريعا فى معظم الدول التى تحققت فيها الثورة الصناعية .

وقد كانت بعض الدول سريعة إلى اقتباس وتعميم وسائل التقدم الفنى كالاتحاد السوفيتى ، بينما ظلت دول أخرى بطيئة فى تطبيق الأسلوب الحديث ، وأستمرت مستويات إنتاجها متعثرة بسبب التخلف الفنى .

٣- الاستقرار السياسى والاجتماعى :

حيث لا يتحقق نمو اقتصادي ولا بناء سليم ولا رقى ما لم تسود المجتمع حالة من الاطمئنان والاستقرار السياسى . فيشعر الفرد بمسئوليته القومية ويشعر الحكام بواجبهم نحو تحقيق التقدم والرفاهية . وتسود المصلحة الجماعية فوق المصالح الفردية .

٤- التخطيط الاقتصادي السليم :

فلا بد من تضافر الجهود بين الأفراد والحكومة لرسم خطط اقتصادية تحقق النمو المتوازن في القطاعات المختلفة أى فى الزراعة والصناعة والتجارة وغيرها . وبجانب تجنب الأزمات الدورية أى التقلبات بين الرواج والكساد ، وتعمل على استغلال الموارد . الطبيعية وإقامة المشاريع الاستثمارية والضخمة طويلة الأمد والتى بدونها يضعف أمل التنمية المضطردة السريعة .

ثالثاً : أهمية دراسة الدخل القومى :-

لدراسة الدخل القومى أهمية كبيرة بالنسبة لكافة المجالات الاقتصادية ، وذلك على النحو التالى :

١- بيان الأداء الاقتصادى ونجاح التخطيط التنموى .

لا تقتصر دراسة وحساب الدخل القومى على دراسة رقم فردى للدخل القومى بصورة كلية ، ولكن تمتد هذه الدراسة لتشمل أرقاماً تفصيلية لمكونات الدخل القومى ، ويمكن بتحديد الرقم الكلى للدخل القومى والأرقام التفصيلية لمكوناته التوصل إلى صورة واضحة لأسلوب عمل وإنجازات الاقتصاد القومى ومدى النجاح أو الفشل فى تحقيق الأهداف المخططة له .

كما يمكن بمقارنة الدخل القومى لبلد معينة فى عدة سنوات ، أن نتعرف على مدى نجاح خطط التنمية لهذا البلد ، فزيادة الدخل القومى فى سنة معينة عن السنوات السابقة ، تعنى أن الاقتصاد القومى في مرحلة نمو وبقاء الدخل القومى على حالة مثل السنوات السابقة يعنى أن الاقتصاد في حالة ركود أو ثبات ، وإنخفاض الدخل القومى يعنى أن الاقتصاد القومى فى مرحلة انحدار أو نمو سلبى .

وبالطبع فإنه فى حالة نمو الاقتصاد القومى ، نستطيع بقياس معدل الزيادة فى الدخل القومى ، أن نتعرف على نسبة هذا النمو ومدى النجاح فى التوصل إلى المستوى المخطط له .

٢- تحديد مستوى الرفاهية .

وتفيد معرفة وتحديد الدخل القومى ، فى التعرف على مستوى الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع ، فزيادة الدخل الفردى تشير إلى ارتفاع مستوى المعيشة بوجهة عام ، كما يشير انخفاض الدخل الفردى إلى انخفاض مستوى المعيشة ، وذلك سواء كان هذا الانخفاض فى الدخل الفردى نتيجة لانخفاض الدخل القومى أو نتيجة لزيادة عدد السكان مع ثبات الدخل القومى .

كما تفيد دراسة وتحديد الدخل القومى للبلاد المختلفة من العالم فى المقارنة بين مستويات المعيشة والرفاهية لمواطنى هذه البلاد ، فالدخل القومى وعدد السكان والمستويات العامة للأثمان هى مؤشرات للدلالة على مستويات المعيشة فى البلاد المختلفة .

والمعروف أن مستوى الدخل الفردى فى البلاد المختلفة يدخل فى الاعتبار عند التمييز بين البلاد المتقدمة والبلاد المتخلفة .

٣- مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية في الإنتاج .

تفيد دراسة وحساب الدخل فى التعرف على مدى مساهمة القطاعات المختلفة للإقتصاد القومى فى الإنتاج ، ونقصد بها بصفة أساسية قطاع الزراعة والصناعة والتجارة والتعدين .

ولا يخفى دلالة ذلك بالنسبة للدراسات الاقتصادية ، فزيادة مساهمة القطاع الزراعى ، فى بلد معينة ، فى الدخل القومى ، مع ضعف مساهمة القطاع الصناعى أو عدم مساهمته

كلية ، تعنى دخول هذا البلد فى إطار البلاد المتخلفة ، وبعكس الحال مع وجود قطاع صناعى قوى يساهم بأعلى نسبة فى الإنتاج القومى .

٤- تحديد أساليب توزيع الدخل القومى .

تلقى دراسة الدخل القومى الضوء على أسلوب وكيفية توزيعه بين عوامل الإنتاج المختلفة ، وهى العمل ورأس المال والطبيعة والتنظيم ، فى صورة أجور وفائدة وريع وربح .

ويشكل توزيع الدخل القومى بين العمل من ناحية ، وباقى عوامل الإنتاج من الناحية الأخرى ، أمراً بالغ الأهمية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية . حيث يشير انخفاض نصيب عنصر العمل فى الدخل القومى فى بلد ما مع زيادة باقى عوامل الإنتاج ، إلى ابتعاد هذا البلد عن الأسلوب الأمثل لتوزيع الدخل القومى سواء اقتصاديا أو اجتماعيا ، وذلك بغض النظر عن طبيعة هذا العمل .

٥- المساهمة في إعداد الدراسات الاقتصادية .

تتضمن دراسة الدخل القومى ، التعرف على أرقام الاستهلاك والادخار والاستثمار فى الاقتصاد القومى ، وهى أرقام لا غنى عنها بالنسبة لأى دراسة اقتصادية خاصة فى مجال التنمية الاقتصادية والتخطيط ، حيث يتحدد معدل التنمية الاقتصادية عن طريق معدل الادخار والاستثمار ، كما يكون الاستهلاك الكلى الطلب الفعلى الذى يحدد مستوى الدخل والعمالة فى الاقتصاد القومى .

٦- المساهمة في رسم السياسات الاقتصادية

تساهم دراسة الدخل القومى مساهمة فعالة فى إعداد السياسات الاقتصادية للدول المختلفة ، بل يمكن القول أنه يستحيل إعداد هذه السياسات الاقتصادية بدون توافر معلومات كافية

عن الاستهلاك الكلى والادخار الكلى والاستثمار الكلى وهى كلها معلومات تشملها دراسة وحساب الدخل القومى .

وتبدو أهمية هذا الدور بوضوح فى عصرنا الحديث حيث يسود تخطيط التنمية وتدخل الحكومات فى الأنشطة الاقتصادية لتحقيق التوازن فى المعاملات الاقتصادية .

وعن طريق دراسة الدخل القومى ، يمكن للحكومات التعرف على مدى إحتياج الاقتصاد القومى ككل أو قطاعات معينة منه إلى أساليب تنشيط أو تنظيم .

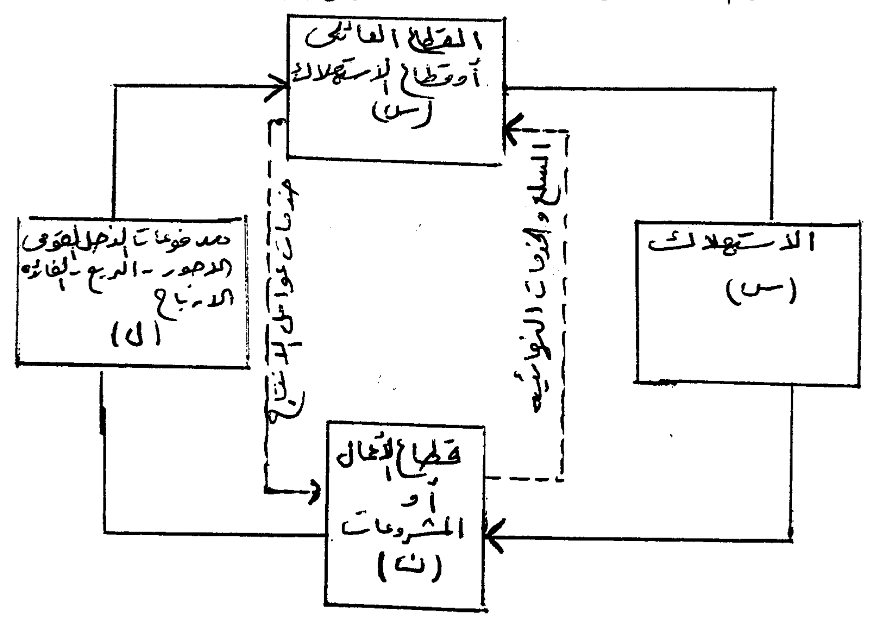
رابعاً : التدفق الدائرى للدخل والإنفاق :-

لغرض التحليل يمكن الانطلاق من نظام اقتصادي مبسط يضم قطاعين هما القطاع العائلى (س) وقطاع الأعمال (ن) . حيث يقوم (ن) بالإنتاج بهدف الحصول على الربح ، فى حيث أن (س) أو المستهلكين هم الذين يقومون بشراء هذا الإنتاج و بفرض أن قطاع (س) يمتلك كافة عناصر الإنتاج المتاحة من أرض وعمل وتنظيم ورأس مال ، كما أن الدخل الذى تحصل عليه العائلات يتولد أساساً بسبب بيع خدمات هذه العناصر لقطاع الأعمال (ن) والشكل رقم (١) التالى يظهر هذا التدفق العينى والنقدى لتيار الدخل القومى بين القطاعان (س) و (ن) .

من الواضح أن هناك جانبين يمكن النظر منهما للناتج القومى ، هما الدخل القومى الذى نرمز له بالرمز (ل) ، والإنفاق القومى الذى يضم الإنفاق على الاستهلاك بالرمز (س) والاستثمار (ث) والإنفاق الحكومى بالرمز (ك ثم صافى الصادرات اى الصادرات بالرمز (ص) ناقصاً الواردات بالرمز (د) .



شكل رقم (١): التدفق الدائرى لتيار الدخل القومى والإنفاق



ولذلك يمكن القول أن الدخل القومى يساوى ما تعكسه المعادلة التالية :

ل = س + ث + ك + (ص ـــ ر) .

ويوضح الشكل اختبارا مبسطا لتدفق هذا الدخل بين القطاعات الاقتصادية الأساسية فى المجتمع ، والتى اقتصرنا لغرض التبسيط الأن على قطاعين منهما (س) و (ن) .فعندما تطرح المشروعات منتجاتها من سلع وخدمات ، ويقوم قطاع الاستهلاك بشرائها .ففى هذا المعنى يكون التركيز فى الإقتصاد الكلى على الإنتاج والإستهلاك . ولأننا إقترضنا فى اقتصادنا المبسط أن قطاع الاستهلاك هو الذى يمتلك عناصر الإنتاج ، ويحقق دخله من

عرض وبيع خدماتها لقطاع الأعمال ، لذلك حتى تتمكن المشروعات من الإنتاج لا بد وأن تستأجر خدمات هذه العناصر الإنتاجية .

وعلى الجانب الأخر نجد أن قطاع المستهلكين يقوم بشراء السلع والخدمات من المشروعات ، وفى المقابل يدفعون ثمنها من واقع الدخل الذى حصلوا عليه من تأجير خدمات عناصرهم الإنتاجية . وبذلك تمثل النقود التى حصل عليها قطاع العائلات تيار الدخل القومى .

وتكون النقود المنفقة من جانب قطاع العائلات ممثلة للإنفاق على الاستهلاك الذى افترضناه النشاط الوحيد بجانب الإنتاج حتى الأن . وعلى ذلك يظهر الشكل تيارين الأول عينى حيث مقايضة خدمات عناصر الإنتاج بالسلع والخدمات ، والثانى نقدى حيث مقايضة الدخل القومى بالإنفاق القومى .

ومن الطبيعى أن يتطلب قياس تيار الناتج أو الدخل القومى استخدام الأسعار والتى تشير إلى قيمة السلع والخدمات المختلفة معبرا عنها بوحدات من النقود ، والتى تمكننا بالتالى من جمع قيمة السلع والخدمات غير المتجانسة ، وتمكننا من الوصول إلى مقياس تجميعى للنشاط الاقتصادى .

هكذا يمكن أن نقرر أن القيام بالإنتاج يؤدى إلى توليد الدخل ، وهذا الأخير يؤدى إلى خلق الإنفاق . ولا يمكننا مع الشكل السابق أن نحدد نقطة بداية ونقطة نهاية هذا التيار الدائرى لأنه ببساطة فى شكل دائرة . والشرط الأساسى لاستمرار هذا التيار دون تعطيل هو قيام القطاع (س) بإنفاق كل دخله على شراء المنتجات التى يوفرها القطاع (ن) .

وإذا ما توافر هذا الشرط سنجد أن الناتج القومى أو العرض الكلى يتعادل مع الطلب الكلى أو الدخل القومى ببساطة ، وسيستمر تدفق التيار الدائرى للإنتاج والدخل والإنفاق . وهذه هى الحالة التى يتحقق فيها التوازن الكلى .

خامساً : مفاهيم حسابات الدخل القومى :-

أ- الناتج المحلى الاجمالى والناتج القومى الاجمالى

يعبر الناتج المحلى الاجمالى عن اجمالى السلع والخدمات المنتجة فى المجتمع سواء من خلال مساهمة عوامل الإنتاج الوطنية أو الأجنبية خلال فترة زمنية مدتها سنه أما الناتج القومى الاجمالى فهو عبارة عن الناتج المحلى الاجمالى بعد أستبعاد ناتج خدمات عوامل الإنتاج الأجنبية بالداخل وإضافة ناتج خدمات عوامل الإنتاج الوطنية بالخارج خلال فترة زمنية معينة تقدر فى العادة بسنة واحدة .

ب- الناتج القومى الأجمالى والناتج القومى الصافى .

سبق وأن ذكرنا ما يشير إليه مفهوم الناتج القومى الاجمالى ، أما الناتج القومى الصافى فهو عبارة عن الناتج القومى الاجمالى مطروحاً منه استهلاكات الأصول . الناتج القومى الصافى = الدخل القومى بسعر السوق = الناتج القومى الاجمالى – أهلاك راس المال .

ج- الدخل المحلى الاجمالى والدخل القومى الاجمالى .

قياساً على مفهوم الناتج المحلى الاجمالى والناتج القومى الأجمالى نجد أن الدخل القومى الأجمالى يعبر عن مجموع عوائد خدمات عوامل الإنتاج التى يمتلكها المواطنون سواء ساهمت فى الإنتاج داخل أو خارج المجتمع . أما الدخل المحلى الاجمالى فهو يعبر عن

مجموع عوائد خدمات الإنتاج التى ساهمت فى العملية الإنتاجية سواء الوطنية أو الأجنبية ولكن داخل حدود الدولة أو المجتمع .

د- الناتج القومى الصافى بتكلفة عناصر الأنتاج .

حيث يعبر عن الناتج القومى الصافى مطروحاً منه الضرائب غير المباشرة .

هـ- الإنفاق على الناتج القومى الأجمالى .

هو مجموع بنود الأنفاق المختلفة التى تشترى الناتج القومى الأجمالى ويشتمل على الإنفاق الاستهلاكى الخاص والإنفاق الاستثمارى الخاص والإنفاق الحكومى وكذلك الفرق بين الصادرات والواردات .

و- الدخل الحقيقى والدخل النقدى .

نظراً لعدم تجانس الوحدات المختلفة المنتجة من السلع والخدمات حيث تقاس بعضها بالوزن والأخر بالطول مما أدى إلى صعوبات عند حساب الدخل القومى . لذلك كان المخرج الوحيد من ذلك هو استخدام النقود كوحدة حساب مشتركة لقياس قيمة ما يمكن إنتاجه من سلع وخدمات.

فالدخل الحقيقى هو كمية السلع والخدمات التى يمكن الحصول عليها بالدخل النقدى وبالتالى فإن هذا الدخل الحقيقى يتحدد بمقدار الدخل النقدى من ناحية ، ومستوى أسعار السلع والخدمات التى ينفق عليها الشخص دخله النقدى من ناحية أخرى . ومن الممكن تصور أن الدخل الحقيقى لشخص ما قد ينخفض على الرغم من ارتفاع دخله النقدى

وبخاصة إذا كانت نسبة الإرتفاع في مستوى الأسعار أكبر من نسبة الزيادة في الدخل النقدى والعكس صحيح .

ى – الدخل الشخصي والدخل المتاح :

إذا كان الدخل القومى يعتبر مؤشراً هاماً لقياس النشاط الاقتصادي ، فإن هناك مقياساً أخر لا يقل عنه أهمية وهو الدخل الشخصى والدخل المتاح . وينشأ هذين المفهومين إما نتيجة لوجود بعض الأنواع المختلفة من الضرائب والمدفوعات التحويلية التى تتم بين القطاعات المختلفة والتى تؤدى إلى إعادة توزيع الدخل بين هذه القطاعات دون أن تؤدى إلى تولد جديد للدخل أو نتيجة لعدم حصول قطاع العائلات على جزء من عوائد عناصر الإنتاج (الأرباح غير الموزعة) .

والدخل الشخصى هو عبارة عن الدخل القومى مطروحاً منه الأرباح غير الموزعة والضرائب على الأرباح وضرائب الضمان الاجتماعي ومضافاً إليه المدفوعات التحويلية . ويستخدم الدخل الشخصى كمؤشر لمستوى المعيشة فى المجتمع من ناحية ، وللتعرف على ما ينفقه الأفراد على الاستهلاك وما يدخرونه من ناحية أخرى .

أما الدخل المتاح (أو القابل للتصرف فيه) فهو عبارة عن مقياس للقوة الشرائية الاجمالية المتاحة للأفراد والعائلات . ويمكن الحصول عليه عن طريق خصم الضرائب المباشرة على الدخل من الدخل الشخصى .

وهناك اختلاف ضئيل بين الدخل القومى والدخل الشخصى . حيث يعبر الدخل القومى عن الدخل المكتسب من تقديم خدمات عوامل الإنتاج ، أما الدخل الشخصى فهو يمثل ما يحصل عليه الأفراد فعلاً مقابل ملكية عوامل الإنتاج .

الدخل الشخصى = الدخل القومى – (الأرباح غير الموزعة + الضرائب على الأرباح + ضرائب الضمان الأجتماعى) + المدفوعات التحويلية .

الدخل المتاح = الدخل الشخصى – الضرائب المباشرة على الدخل

سادساً : فجوة الناتج القومى الإجمالى :

تتحدد فجوة الناتج القومى بالفرق بين الناتج الإجمالى الممكن **Potential Output** والناتج الإجمالى الفعلى . والناتج الممكن هو ذلك المستوى من الناتج القومى الإجمالى الذى يتم تقديره على أساس أن كل عوامل الإنتاج فى الاقتصاد تعمل عند مستوى التوظف الكامل وحتى نصل إلى هذا التقدير تحتاج بيانات وافية عن المتغيرات الاقتصادية التالية :-

١- الناتج الممكن من السلع والخدمات لكل ساعة عمل فى المتوسط .

٢- كمية ساعات عمل فترة القياس أو التقدير وهى عادة سنة .

٣- حجم العمالة الجارية ، وبالتالى متوسط ساعات عمل كل عامل فى الاقتصاد .

٤- نسبة العمالة فى المجتمع إلى حجم السكان .

٥- حجم السكان فى منتصف عام التقدير .

وعادة ما تتوجه جهود التنمية إلى تضيق هذه الفجوة ، أى رفع معدل الناتج الفعلى كلما أمكن إلى مستوى الناتج الممكن . وعادة ما يزيد الناتج الممكن عن الناتج الفعلى فى فترات الركود والكساد . ويكمن سبب هذه الفجوة فى عجز الاقتصاد عن توفير ما يجب أن يتحقق من ناتج بالموارد والطاقات والتقنيات الإنتاجية الموجودة بالفعل . وغالباً ما يشار إلى مستوى ناتج

التوظف الكامل بالإنتاج الممكن .والهدف من قياس وتحليل فجوة الناتج القومى الإجمالي فى أى أقتصاد هو قياس الانحرافات الدورية للناتج الممكن .

سابعاً : طرق قياس الدخل القومى :-

أوضحنا فيما سبق ان تعريف الدخل القومى ، يختلف باختلاف زاوية النظر إليه ، ومن الطبيعى أن تختلف أساليب حساب الدخل القومى تبعاً لذلك . فيمكن حساب الدخل القومى إما من ناحية الإنتاج أو من ناحية توزيع عوائد عوامل الإنتاج ، أو من ناحية الإنفاق .

وفيما يلى التعرض للطرق الثلاثة لقياس الدخل القومى :-

أولاً : طريقة جمع الدخول المكتسبة أو " تكاليف عوامل الإنتاج :

ووفقاً لهذه الطريقة تجمع العوائد التى تحصل عليها العوامل التى أسهمت بالعملية الإنتاجية من أجور وكذلك ، العوائد الصافية لأصحاب المشروعات الفردية ، وفائدة السندات الخاصة ، وصافى الريع ، بالإضافة للعوائد الصافية لشركات مساهمة (موزعة أو غير موزعة أو على شكل ضرائب).

ويتوقف مدى استخدام هذه الطريقة ، على صحة البيانات والإحصاءات التى تجمع لغرض تقدير ضرائب الدخل ويضاف إلى ذلك الدخول المستلمة من قبل الهيئات الرسمية مهما كان نوعها . ومع ذلك فهناك بعض التحفظات التى لابد من ذكرها .
رأينا سابقا أن الدخل القومى يمثل قيمة السلع والخدمات المنتجة فى المجتمع خلال فترة زمنية معينة ، ومن ثم فلا بد أن يتم التعادل بين الدخول المشتقة من قيمة هذا الناتج وبين قيمة هذا الناتج نفسه . ومع ذلك فقد يختل هذا التعادل ظاهريا فى حالة تدخل الدولة . إذ

تتدخل هذه الأخيرة وتقوم بإعادة توزيع الدخول بين الأفراد (على شكل ضرائب) وتسمى المبالغ المنقولة من جماعة إلى أخرى بالمدفوعات التحويلية .

فلو حصل شخص ما على دخل سنوى قدرة ٥٠٠٠ جنيه وأخذت الحكومة منه ١٠٠٠ جنيه وسلمتها إلى جماعات أخرى فى شكل (إعانات الشيخوخة ، إعانات البطالة ... الخ) ، فهذا لا يعنى أن دخل المجتمع قد أرتفع إلى ٦٠٠٠ جنيه بل بقى على حاله .

وفى هذا الإطار ، يتعين علينا ، عند إتباع هذه الطريقة فى احتساب الدخل القومى مراعاة مايلى.

أ- استبعاد المدفوعات التحويلية من حساب الدخل القومى .

ب-استبعاد فائدة القروض العامة من هذا الحساب .

ج -احتساب قيمة الإنتاج الزراعى الذى يستهلكه المزارع ، والريع العقارى الذى يتمتع به مالك العقار نفسه .

د- استبعاد " الأرباح الرأسمالية " الناتجة من إعادة تثمين المخزون من السلع **Stock Appereciation** فهذه الزيادة فى الأرباح ناتجة من التبدل فى قيمة المخزون وليس من زيادة المخزون نفسه .

ثانياً : طريقة جمع قيم السلع والخدمات التى تكون الناتج القومى :-

تستند هذه الطريقة فى قياس الدخل القومى على إحصاءات الإنتاج ، حيث تقوم جميع المؤسسات الصناعية والتجارية بعمل كشوف أو بيانات عن مقدار إنتاجها . أما بالنسبة للصناعات التى لا يشملها مكتب الإحصاءات ، فيقوم التقدير على أساس ما دفع من مبالغ كأجور ... الخ . ويتكون هذا الناتج القومى من البنود التالية :-

أ- سلع استهلاكية معدى لإشباع الحاجات الاستهلاكية .

ب- خدمات (أموال غير مادية) موجهة أيضاً لغرض الاستهلاك .

ج-الزيادة الصافية فى المعدات الرأسمالية التى أنتجت جميعها خلال فترة العام .

وتثير هذه الطريقة فى تقدير الدخل القومى بعض الصعوبات التى يلزم التنويه عنها ، وهى تحديد السلع التى يجب أن تدخل (أو لا تدخل) فى حساب الدخل القومى . فمثلاً لو أحتسبنا قيمة الخبز فى صافى الناتج القومى ، وأحتسبنا الدقيق فى هذا الناتج أيضاً لحدث عندنا تكرار فى أحتساب قيمة السلع ، وكذلك الحال فيما لو احتسبنا قيمة القطن ، وقيمة الملابس المصنعة من القطن ضمن الناتج القومى .

ومن ثم وجب علينا عند استخدام هذه الطريقة فى تقدير الناتج القومى الصافى تحاشى تكرار احتساب السلع .

ولتجنب هذا الأزدواج لا بد من إتباع أحد طريقتين :

أ- احتساب قيمة السلع النهائية **Final Goods** وأستبعاد السلع الوسيطة **Intermediate Goods**

ب- استخدام طريقة القيمة المضافة **Added Value** .

كما وتثير هذه الطريقة فى التقدير مشكلة أخرى قريبة من المشكلة السابقة ، سبق وأن أشار إليها البروفسور بيجو حين عرف الدخل الحقيقى بأنه يتكون من الإنتاج الأجمالى ناقصا ذلك الجزء اللازم للمحافظة على صلاحية رأس المال وتماسكه .

أذن هناك مشكلة أخرى يلزم الوقوف عندها وهى التمييز بين الناتج الاجمالى **Gross Product** وبين الناتج الصافى **Netproduct**

أ- السلع النهائية والسلع الوسيطة.

ويقصد بالسلع النهائية تلك التى لا تدخل فى إنتاج سلعة أخرى . أما السلعة الوسيطة فإنها تلك التى تدخل فى إنتاج سلعة أخرى . ومن الخطأ الكبير عند تقدير قيمة الناتج القومى الصافى أن ندخل قيمة رغيف الخبز ، وقيمة الدقيق وقيمة الملح فى قيمة هذا الناتج .

فإذا بيع رغيف الخبز بحوالى ٢٠ قرش وكانت قيمة الملح ٥ قروش والطحين ١٠ قروش فلا يمكن القول بأن هذه البنود قد ساهمت جميعها فى الناتج القومى الصافى بمبلغ ٢٠ + ٥ + ١٠ = ٣٥ قرش ، بل يجب أن نستبعد الأموال الوسيطة (الملح والطحين) ونحتسب فقط رغيف الخبز (الناتج النهائى) ضمن قيمة الدخل القومى الصافى . وتدخل كذلك قيمة الأحذية فى صافى قيمة الناتج القومى ولا تدخل الجلود فى هذه القيمة الأخيرة .

وكذلك الحال بالنسبة للفحم أو النفط المستخدم فى مخبز الخباز ، فلا تحتسب قيمتها ضمن الناتج القومى ، لأنهما سبق وأن أحتسبا ضمن قيمة الخبز المستهلك . ولا تدخل المواد الأولية المستخدمة فى صنع السيارة إلى جانب السيارة ، فى حساب الناتج القومى .

وتأسيساً على ما تقدم كان تلافى مخاطر ازدواج أو تعدد الحساب على أساس فكرة التمييز بين السلع الوسيطة والسلع النهائية ، يكون الناتج القومى لبلد ما فى سنة معينة ، هو عبارة عن مجموع قيم منتجاته النهائية وحدها خلال تلك السنة ، مطروحاً من ذلك قيمة ما استخدم فى الإنتاج من منتجات سنة سابقة وهو ما يمثل قيمة النقص فى المخزون بين بداية السنة ونهايتها .

ولكن قد يكون بعض ما يحصل عليه المجتمع من منتجات نهائية خلال السنة مستورداً من الخارج وبالتالى يكون من الواجب استبعاد هذا الجزء باعتباره لا ينتسب إلى النشاط الانتاجى للبلد ذاته . وعلى ذلك يمكن تصوير الناتج القومى على النحو التالى : الناتج القومى = مجموع ما أنتجه المجتمع بصفة نهائية – النقص فى المخزون – الواردات .

ب- القيمة المضافة **Added Value** ذكرنا سابقا أن إتباع طريقة جمع القيم الصافية للسلع والخدمات فى تقدير الدخل القومى يثير بعض المشاكل منها خطر تكرار احتساب السلع وذكرنا أنه تجنبا لخطر ازدواج احتساب السلع يلزم أن نأخذ فى الاعتبار قيمة الناتج النهائى فقط ونهمل السلع الوسيطة ، أو نطبق " القيمة المضافة " فما هو مدلولها ؟

وطبقاً لهذا الأسلوب يمكن تجنب مخاطر تعدد الحساب اذا ما حسبنا قيمة الناتج القومى عن طريق جمع القيمة المضافة لكل المشروعات المشتركة فى الإنتاج القومى . ونقصد بالقيمة المضافة تلك القيمة التى يضيفها أو يساهم بها النشاط الانتاجى . وبحيث يمكن أن يقال أن هذه القيمة

المضافة هى التى تمثل إنتاجه هو دون غيره من المشروعات فى الفترة الزمنية المحددة دون غيرها من الفترات .

وحتى لا يحدث تداخل . بين الإنتاج السابق على تصدى المشروع للعمليات الإنتاجية وإسهامه بنصيب معين فيها ، يتم حساب إنتاج المشروع مطروحاً منه ما قام بشرائه من مشروعات أخرى ، وما قام باستخدامه من منتجات الفترة السابقة .

وحين نتحدث عن قيمة السلعة (قيمة بدلة قطنية ، أو قيمة رغيف الخبز أو قيمة السيارة) فإننا نقصد بذلك القيمة الكلية **Total Value** للسلعة فى السوق التى تعرضها الوحدة الإنتاجية فى فترة معينة . ومع ذلك فلا تعتبر هذه القيمة الكلية مقياسا صحيحا (من وجهة الاقتصاد ككل) لما ساهمت به هذه المؤسسة .

فهى لا تخلق لوحدها جميع هذه القيمة السوقية فالسلعة (ولتكن بدلة القطن) تمر منذ أن كانت مادة أولية ، بين أيدى منتجين فى مراحل إنتاجية مختلفة خلال عملية صنعها حتى تصل إلى شكلها النهائى .

ومن ثم فلا يعقل أن تضاف قيم السلعة فى كل مرحلة تمر بها إلى قيمة السلعة النهائية ، إذ لا يجوز إضافة قيمة القطن ، وقيمة غزل القطن ونسجه على قيمة البدلة ، بل يلزم أن نحسب " القيم المضافة " فى كل مرحلة إنتاجية تمر بها . وإن قيمة ما تضفيه المؤسسة التى تنتج السلعة الأخيرة (البدلة القطنية) هى عبارة عن الفرق بين قيمة السلعة النهائية فى السوق وبين تكلفة المواد والسلع المشتراة من المؤسسات الأخرى .

وقد أشار Samuelson بحق إلى أن أتباع طريقة " القيمة المضافة " هى عودة إلى الطريقة الأولى من حيث النظر إلى الناتج القومى الصافى أى وجهة نظر تكاليف (أو عوائد) عوامل الإنتاج المدفوعة فى كل مرحلة إنتاجية (أجور و فوائد ....الخ).
وبذلك تكون قيمة الناتج النهائى مساوية لمجموع القيم المضافة فى كل مرحلة من مراحل الإنتاج .

كما وتحدد طريقة " القيمة المضافة " القيمة الصافية التى تضيفها كل مرحلة إنتاجية إلى السلعة .
ولتوضيح طريقة " القيمة المضافة " نضرب المثال التالى : فلو أشترى مصنع الغزل كمية من القطن اللازمة لصنع البدلة ، من المزارع بمبلغ ٥٠ جنيه ثم قام بغزل القطن وباعه إلى مصنع النسيج بمبلغ ٨٠ جنيه ، فستكون القيمة التى أضافها مصنع الغزل إلى المادة الأولية هى :
القيمة المضافة بالجنيهات ٨٠-٥٠ = ٣٠ .

وعندما يقوم مصنع النسيج بنسج خيوط القطن ، وبيع النسيج إلى مصنع إنتاج البدل بمبلغ ١٣٠ جنيه فستكون القيمة المضافة من قبل مصنع النسيج هى : ١٣٠-٨٠= ٥٠ .

وحين يقوم مصنع البدل بصنع بدلة القطن من القماش المنسوج وبيعها بمبلغ ٢٥٠ جنيه فإنه يضيف إلى القماش المنسوج قيمة تقدر بالفرق بين قيمة السلعة النهائية وبين القماش المنسوج إلى ٢٥٠ - ١٣٠ = ١٢٠ .

وعند جمع القيم المضافة منذ المرحلة الإنتاجية الأولى (إنتاج القطن) حتى تأخذ المادة شكلها النهائى (بدلة القطن) سنحصل على مجموع يساوى قيمة البدلة القطنية فى السوق كما هو مبين فى المعادلة الآتية :

القيم المضـــافة	قيمة بدلة القطن
مج (٥٠+٣٠+٥٠+١٢٠) =	٢٥٠ جنيه

وخلاصة القول أنه بالرغم من الصعاب التى تثيرها هذه الطريقة فى تقدير الدخل القومى الصافى (ازدواج احتساب السلع) فإنه من الممكن التغلب على هذه المشكلة بالتأكيد على قيمة الناتج النهائى أو باستخدام طريقة " القيمة المضافة " .

ومع ذلك فقد تثير هذه الطريقة مشاكل أخرى فنية منها ، هل ندخل مثلا نفقات سفر المثل التجارى (ونعتبرها دخلا) فى تقدير الدخل القومى ؟ يجيب Samuelson على ذلك بالنفى ويشبهها بالفحم الذى يستخدم فى فرن الخباز ، ويعتبرها نفقات ضرورية لإنتاج الناتج النهائى وعلى العكس من ذلك فيما لو قامت شركة ما بتسكين أحدا من عمالها فى منازل تعود لها ، فى هذه الحالة يزداد أجر العامل بمقدار قيمة الريع الذى يقدمه المنزل ويحتسب ضمن الدخل القومى وهناك صعوبة أخرى تتعلق بتحديد كمية المواد التى يستهلكها المزارع فى مزرعته .

ثالثاً : طريقة حساب الدخل القومى بواسطة جمع النفقات :-

طبقاً لهذه الطريقة يمكن قياس الدخل القومى من خلال تجميع كل النفقات التى أنفقت على السلع والخدمات المنتجة خلال عام سواء تم هذا الإنفاق بمعرفة الأفراد أو الحكومة أو حتى الدول الأجنبية وسواء كان إنفاقاً استهلاكيا أو استثماريا .

وهذه الطريقة وإن كانت أقل دقة ووثوقا من الطريقتين السابقتين إلا أنه من المكن أستخدامها للتحقق من مدى صحة الطريقتين سالفتى الذكر ، طالما انه من المفروض أن تتطابق نتائجها مع نتائج الطرق الأخرى .

فإذا توصلنا إلى معرفة ما ينفق على السلع الاستهلاكية ، وإلى تحديد مقدار ما ينفق على الاستثمار استطعنا تحديد مقدار الدخل القومى ، والناتج القومى . وتقوم هذه الطريقة ، على جمع النفقات المخصصة لشراء السلع الاستهلاكية والخدمات والسلع الاستثمارية .

أما بخصوص تحديد مقدار النفقات على السلع الاستهلاكية ، فيرجع إلى الإحصائيات المتعلقة بمقدار مبيعات تجار الجملة والتجزئة .

ويضاف إلى هذه التقديرات ، مقدار النفقات على الخدمات . أما فيما يتعلق بتحديد مقدار نفقات على السلع الاستثمارية ، فيرجع إلى الكشوف والبيانات التى تقدمها الشركات بأنواعها المختلفة على أن هناك ملاحظة هامة نود أن نلفت النظر إليها ، وهى أننا أفترضنا فى تحليلنا السابق اقتصادا منعزلا عن العالم الخارجى من جهة ، ولا أثر فيه للنشاط الحكومى من جهة أخرى . وعليه فلو أدخلنا هذين العنصرين فى الأعتبار لأصبحت بنود الانفاقات كما يلى :-

١-القطاع الخاص ويشمل إنفاق على السلع والخدمات المعدة للاستهلاك الخاص و الإنفاق على الاستثمار الخاص .

٢- القطاع الخارجى ويشمل الاتفاق المخصص للاستثمار فى الخارج

٣- القطاع الحكومى ويشمل الإنفاق العام ،أى علىالسلع والخدمات المخصصة للاستهلاك الجماعى والاستثمار .

أما بخصوص مقدار الإنفاق على القطاع الخارجى فيرجع إلى إحصائيات ميزان المدفوعات ، وفيما يتعلق بتحديد مقدار الإنفاق على القطاع الحكومى فيرجع إلى بيانات عوائد الضرائب .

ولنستبعد مؤقتا قطاعى العالم الخارجي والحكومى ، ولنستمر فى فرضيتنا السابقة (اقتصاد منعزل) . فعند احتساب الإنفاق على الاستهلاك الخاص يجب أن نأخذ فى الاعتبار :

١- حساب قيمة السلع المنتجة والمستهلكة من قبل المنتج نفسه (كما فى حالة المزارع مثلا)

٢- ريع المسكن التى يقطنها صاحبها .

٣- قيمة الطعام والمسكن والملبس التى يقدمها صاحب المنزل إلى خدم المنزل ، بالإضافة إلى الأجر النقدى الذى يحصلون عليه .

وعند احتساب الإنفاق على الاستثمار الخاص يجب مراعاة المبالغ المخصصة للإهلاك ، أى صافى الاستثمار .

وبعد ذكر هذه الملاحظات يتضح أن الناتج القومى والدخل القومى ما هما فى الواقع الا مظهرين مختلفين لحقيقة واحدة ، فقيمة الإنتاج هى مصدر الدخول التى تدفع لعوامل الإنتاج مكافأة للخدمات التى تقدمها . حيث أعتاد أصحاب هذه الدخول إنفاقها فى شراء هذا الناتج القومى ، أى أن الدخل القومى يشترى الناتج القومى ويتعادل معه .

أذن الدخل القومى = الناتج القومى

ولو حللنا أوجه إنفاق الدخل القومى لوجدنا أن جزءا منه ينفق فى شراء سلع استهلاكية وخدمات والباقى من الدخل يشكل ادخار .

وإذا حللنا الناتج القومى إلى عناصره لوجدناه يتكون من سلع استهلاكية وسلع استثمارية .

ومن ثم نستطيع التعبير عن نفس الفكرة بالمعادلات الكينزية الأتية :-

١- الدخل القومى = استهلاك + ادخار

٢- الناتج القومى = استهلاك + استثمار

أذن الأدخار يساوى الاستثمار . فالمبالغ التى لم تنفق فى شراء سلع استهلاكية تستخدم لشراء أصول رأسمالية .

وعموماً ، فإن الأسلوب الأمثل لحساب الدخل القومى ، هو الذى يتم بإستخدام الطرق الثلاث السابقة معاً ، وذلك لضمان التوصل إلى نتائج دقيقة وللإنتفاع بمزايا الطرق الثلاث فضلاً عن إلقاء الضوء على كافة التفضيلات المتعلقة بالدخل القومى .

ثامناً : التمييز بين الناتج الأجمالى والناتج الصافى :-

سبق أن ذكرنا أن الطريقة الثانية فى تقدير الدخل القومى قائمة على أساس جمع قيم السلع والخدمات التى يتكون منها الناتج القومى ، وأن هذا الأخير كما عرفه مارشال هو عبارة عن مجموع الإنتاج السنوى الصافى من السلع المادية بما فيها الخدمات .

كما واشرنا سابقا إلى أن كلمة " صافى " التى وردت فى هذا التعريف تلمح كما أوضح ذلك البروفسور بيجو إلى التمييز بين الناتج الاجمالى وبين الناتج الصافى . وقد سبق لنا تحديد الناتج القومى بكونه يتمثل فى مجموع المنتجات النهائية للمجتمع مطروحاً من قيمتها الواردات والنقص فى المخزون .

ومن المعروف أن أنتاج السلع النهائية يتطلب أستخدام نوع من السلع المعمرة ، التى لا تهلك لمجرد استخدامها ، وإنما هى تستهلك خلال فترة من الزمن ، كالألات والمبانى فالألة تعمر فترة من الزمن وتستهلك بعد انتهاء هذه الفترة .

لذلك كانت قيمة أو نسبة ما تستهلك به سنويا تعتبر داخلة فى حساب قيمة ما أنتج بواسطتها ، ولولا خصم نسبة الاستهلاك السنوى ما كان فى وسع المشروع أن يستمر فى

الإنتاج ، بعد هلاك الآلة عند نهاية مدة استهلاكها فإذا كان عمر الآلة عشرين عاماً فأنه تفقد سنويا من قيمتها واحد على عشرين من قيمتها .

وعلى ذلك تكون قيمة الناتج النهائى خلال السنة متضمنة قيمة أو نسبة الاستهلاك السنوى ومعنى ذلك أن جزء من قيمة الناتج النهائى خلال السنة يمثل نشاطاً إنتاجيا لم يقم به هذا المشروع وإنما قام به المشروع المنتج للألات .

وقد تم حسابه فعلا عند تقدير إنتاج هذا المشروع فى نفس الفترة أو خلال فترة سابقة ، فلو أن مشروعاً قام بإنتاج عدة آلات لصناعة الدراجات ، فى سنة ١٩٩٠ ، وكانت هذه الآلات تعمر عشر سنوات . لا شك أن قيمة هذه الألات قد دخلت عند حساب الناتج القومى لسنة ١٩٩٠ ولو أن مصنع الدراجات أشترى هذه الألات سنة ١٩٩١ واستخدامها فى صناعة دراجاته وأنتج كمية معينة منها ، فإن قيمة هذه الدراجات تدخل فى حساب الناتج القومى لسنة ١٩٩١ بصفتها سلعاً نهائية تم إنتاجها خلال هذه السنة .

ولكن جزء من قيمة الدراجات يمثل نسبة واحد على عشرين من قيمة الآلات وإذ لم يخصم من قيمة الدراجات نسبة واحدة على عشرين من قيمة الآلات التى تمثل نسبة استهلاكها خلال هذه السنة " فإننا نكون بذلك قد حسبنا هذه القيمة مرتين . مرة عند حساب الناتج القومى سنة ١٩٩٠ ومرة عند حساب الناتج القومى لسنة ١٩٩١ .

يجب إذن أن نجرى خصم " استهلاك الأصول " من قيمة الناتج القومى لسنه معينة حتى يمكن أن نحدد صافى هذا الناتج أى ما أنتجه بالفعل خلال المدة .

وفى ضوء ما سبق فإن الناتج القومى الصافى يتكون من مجموع :-

الأموال الاستهلاكية التى أنتجت خلال العام ، والخدمات ، والزيادة الصافية في الاستثمارات .

ومع ذلك فهناك نقطة هامة نلفت النظر إليها وهى كما يبدو أن فيصل التفرقة بين الناتج الاجمالى والناتج الصافى هو رؤوس الأموال التى " تستهلك " بسبب مساهمتها بالعملية الإنتاجية .

وقد تترتب على ذلك نتيجة منطقية على جانب كبير من الأهمية وهى أن الخسائر التى تصيب " رأس المال " وتجعله غير صالح للإنتاج والناجمة عن أسباب لا تمت إلى " مساهمته بالعملية الإنتاجية " بصلة لا تعتبر من قبيل الخسائر الرأسمالية ، كالتلف الناجم عن القضاء والقدر ، أو بسبب الحريق .

وهناك مشكلة قريبة من المشكلة السابقة ، وهى أنه كثيرا ما يرد فى مؤلفات كتاب الدخل القومى عبارة " استهلاك رأس المال " واصطلاح التلف والإهلاك **Depreciation** واستعماله فى معنى واحد بخصوص التمييز بين الناتج الاجمالى والناتج الصافى .

ومع ذلك فقد يثير استخدام هذا الاصطلاح بالنسبة لجميع المنتجين ، كمقياس لتقدير حجم " استهلاك رأس المال " بعض المشاكل فى حساب الناتج الصافى .

وهناك مسألة أخيرة يجب الإشارة إليها وتخص العلاقة بين صافى الاستثمارات الخاصة وبين الاستهلاك .حيث ذكرنا أن الناتج القومى الصافى يتكون من سلع استهلاكية وخدمات + الزيادة الصافية من السلع الرأسمالية ، أى الزيادة إلى المخزون من الأبنية والعدد .... ألخ .

ففى ظل أقتصاد راكد **Stationary** غير متنامى ، تبقى العلاقة بين الاستهلاك والناتج الصافى على حالها ، وأن الاستبدال (إحلال آلة محل أخرى **Replacement**) واستهلاك رأس المال متكافئان . ولكن فى غالب الأحوال نشاهد أن الاقتصاد القومى لكثير من الأقطار فى

حالة نمو متزايد ، ومن ثم يتجاوز الناتج الصافى مقدار الاستهلاك بمقدار صافى تكوين رأس المال أى بمقدار صافى الاستثمارات الخاصة .

أما فى أحوال الكساد فقد يتجاوز الاستهلاك مقدار الناتج الصافى . ولكن كيف يمكن تصور ذلك ؟ لتوضيح الفكرة نأخذ مثلاً المزارع الذى يبدأ حملته الزراعية وفى حوزته عشرة أطنان من القمح ، وفى نهاية الحصاد يجد فى حوزته ١١٠ أطنان . فى هذه الحالة لا يقال أن ناتجة الصافى ١١٠ أطنان بل ١٠٠ طن .

ومن ثم فإذا فرض وأن استهلك هذا المزارع ١١٠ أطنان فيقال عندئذ أنه استهلك أكثر من ناتجه الصافى . وفى هذه الحالة أيضاً يصبح تكوين رأس المال سالباً وكثيراً ما تحدث هذه الظاهرة فى الحالة التى نرى فيها العمال وغيرهم من عناصر الإنتاج يتحولون من القطاع الاستثمارى (إستبدال وصيانة رؤوس الأموال الإنتاجية) إلى قطاع أنتاج السلع الاستهلاكية .

تاسعاً : صعوبات قياس الدخل القومى :-

تواجه عملية قياس الدخل القومى بعض المشاكل أو الصعوبات ، حيث يعتبر حجم الدخل القومى مؤشراً لمستوى النشاط الاقتصادي فى المجتمع ، ولكن يؤخذ على هذا القياس أنه يتسم بالعمومية وذلك للأسباب التالية :

١- صعوبة الحصول على إحصاءات دقيقة فيما يتعلق بحجم الإنتاج الفعلى أو رقم الدخل الفعلى أو حجم الإنفاق الكلى موزعا على السلع والخدمات المختلفة .

٢- يمثل النشاط غير السوقى أى الإنتاج للاستهلاك المباشر مشكلة عند تقدير الدخل القومى فكثيرا ما نجد فى الدول النامية خاصة فى القطاع الريفى أن الأفراد ينتجون للاستهلاك المباشر أو قد يقايضون جزءا من أنتاجهم مع الغير للحصول على سلع أخرى الأمر الذى لا

يمكن إحصائه بالدقة المطلوبة وعلى ذلك فلا مفر من حسابه تقديريا فى حسابات الدخل القومى .

٣- نظرا لانتشار ظاهرة الأمية وانخفاض المستوى الثقافى لدى الأفراد فى الدول النامية فإنه يصعب على المنتجين البدائيين أتباع الدقة الدفترية فى حصر إنتاجهم وحصر قيمته السوقية ولهذا فإن الحصول على معلومات يوثق بها عن نشاط هؤلاء يصبح مهمة شاقة ونتائجها غير دقيقة .

٤- نظرا لعدم وضوح ظاهرة التخصص الوظيفى أو أستقرار النشاط فى الدول النامية بالدرجة التى هى عليها فى الدول المتقدمة فإن وجود الملايين ممن لا يعملون فى أعمال محددة يمكن حصرها بل يعملون فى أنشطة غير واضحة ومتغيرة موسميا ، كما يظهر فى القطاع الريفى ، أو يعملون فى نشاط تجارى بدائى مثل الباعة المتجولين والعاملين فى الخدمات المؤقتة. الأمر الذى يصعب معه حصر حقيقة القيمة الفعلية لنشاطهم خلال فترة القياس .

٥- لا يعتبر الدخل القومى مقياساً لمستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع حيث أنه لا يدخل فى اعتباره بعض العوامل التى تؤثر مباشرة على الرفاهة الاقتصادية ومنها :

أ- تقاس الرفاهية الاقتصادية للمجتمع بالحجم الحقيقى للسلع والخدمات التى يتمتع بها الفرد فى المجتمع . هذا بينما يعطينا الدخل القومى مقياساً لحجم السلع والخدمات المتاح للمجتمع بأكمله وهذا يمكننا فقط من حساب حجم السلع والخدمات التى يتمتع بها الفرد فى المتوسط .

ب-حجم الدخل القومى لا يعطى أية دلالة على طريقة توزيع الدخل ، أما عدالة التوزيع فتؤثر بطريقة مباشرة على الرفاهة الفردية .

ج- لا تقيم حسابات الدخل القومى ولا تقيس وقت الفراغ والذى يعتبر من العوامل الهامـة فـى تحديد الرفاهية الفردية . فكلما قصرت ساعات العمل كلما كان ذلك دلالة علـى زيـادة مستوى الرفاهية التى يتمتع بها أفراد المجتمع .

وقد يعترض البعض بأن الإنتاج القومى قد ينخفض بنفس نسبة تخفيض ساعات العمل وهذا صحيح إذا ما تركت الأشياء الأخرى على حالها ، وهنـا يتطلـع الإقتصـادى إلى هـدف مـزدوج مؤداه زيـادة حجـم الإنتـاج رغـم تخفيض سـاعات العمـل وذلـك عـن طريـق تحسـين الكفـاءة الإنتاجية للعامل وفى نفس الوقـت زيـادة رفاهتـه الاقتصـادية يجعلـه يعمـل عـدداً أقـل مـن الساعات .

د- حجم الدخل القومى لا يعتبر مقياساً جيداً للرفاهة الاقتصادية حيث أنه لا يعطى تقييمـاً سليماً يعكس مستويات الإشباع المتباينة التـى يحصـل عليهـا أفـراد المجتمـع مـن أوجـه الإنفاق أو الاستثمارات المختلفة .

فإنفاق مبالغ طائلة لإنتاج وتطوير الأسلحة النووية سيسبب نفس الزيادة فى الدخل القـومى إذا ما أنفقت نفس المبالغ على التوسع الصناعى ، وبالطبع فإن درجات الإشـباع التـى يحصـل عليها المجتمع من كل منها (وهى مقياس للرفاهة الاقتصادية) مختلفة تماماً .

٦- لا يعكس مقياس الدخل القومى الأضرار التى تلحق بالإنسان نتيجة تلوث البيئة المحيطة به والتى تصاحب الزيادة فى ممارسة كل من النشاطين الإنتاجي والإسـتهلاكى ومـا ينـتج عنهما من مخلفات يلزم التخلص منها فى البيئة .

ومن ثم فإن المنافع المتولدة عن زيادة النشاط الإنتاجي والتـى تقـاس بـالحجم الحقيقـى للـدخل القومى لا تمثل المنفعة الصافية حيث يقابلها تكاليف اجتماعية تلغـى مـن أثـر تلـك المنـافع . وهذا التدمير الذى يجعل تلك البيئة أقل صلاحية وأكثر ضـرراً بالنسـبة للحيـاة الإنسـانية لا يقيم فى حسابات الدخل القومى .

٧- لا تشمل حسابات الدخل القومى على جميع السلع والخدمات التى تم إنتاجها خلال الفترة الزمنية التى يقاس الدخل القومى عنها .

٨- قد تواجهه حسابات الدخل القومى تكراراً فى تقدير قيمة المنتجات ، حيث قد يكون إنتاج مشروع معين هو مادة أولية لمشروع أخر. وعلى ذلك فمن الضرورى مراعاة عدم التكرار فى حسابات الدخل القومى من خلال حساب قيمة المنتجات النهائية وليست الوسيطة . وحتى يتم تجنب ذلك الخطأ تم استخدام طريقة القيمة المضافة .

٩- فى بعض الأوقات لا يتم استبعاد الإهلاك فى الأصول الرأسمالية خلال مراحل الإنتاج ، الأمر الذى يؤدى إلى صعوبة التفرقة بين حساب الناتج القومى الاجمالى وحساب الناتج القومى الصافى .

١٠- عدم مراعاة الفصل بين التغير فى قيم الأصول عند حسابات الناتج القومى ، فقد تحقق بعض المشروعات أرباحاً استثنائية بسبب ارتفاع أسعار السوق للبضاعة المخزونة ، فقد تظهر هذه الأرباح فى الميزانية للمشروعات ولكنها لا تمثل إضافة لثروة جديدة فى المجتمع .

١١- اختلاف وجهات النظر بشأن نشاط المنشأت الأجنبية داخل الدولة ، وهل يعتبر إنتاج هذه الأنشطة إضافة ضمن حسابات الناتج القومى للدولة أم يحسب ضمن الناتج القومى للدولة الأجنبية التى ينتمى لها النشاط .

١٢- تتأثر حسابات الدخل القومى أو قيمة الناتج القومى بأسعار السوقية أو الأسعار لجارية وبطبيعة الحال فإن هذه الأسعار تتذبذب صعوداً أو هبوطاً فى الحياة الاقتصادية نتيجة التأثر بالمناخ الاقتصادى السائد فى الدولة . وهو الأمر الذى يؤدى إلى تأثر القيمة الحقيقية للدخل القومى بسبب عدم الاستقرار فى الأسعار .

الفصل الثانى

الأرقام القياسية للأسعار Price Index

أولاً : مفهوم الأرقام القياسية للأسعار واستخدامها :-

تستخدم هذه الطريقة على النحو التالى : إذ نختار سنة أساسية ونشير لكل بند من البنود المختلفة التى تكون الدخل القومى لهذه السنة بالرقم ١٠٠ ، ثم نقارن هذا الرقم بأرقام السنين المختلفة التى يراد مقارنتها مع سنة الأساس بعد أن نضغط أو نرجح الأرقام النقدية التاليه بتقسيمها على الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة أى مستوى الأسعار .

وعادة ما تستخدم الأرقام القياسية لتحويل القيمة النقدية إلى قيمة حقيقية ، ويوجد فى الاقتصاد الكلى ثلاثة أرقام قياسية هى :

١- الرقم القياسى لأسعار السلع الاستهلاكية Consumer Price Index (CPI)

٢- الرقم القياسى لأسعار السلع الإنتاجية Producer Price Index (PPI)

٣- مكمش الناتج القومى الإجمالى GNP deflator

ويشير الرقم القياسى لأسعار الاستهلاك إلى قياس متوسط أسعار السلع والخدمات التى يقدم عليها المواطن والأسرة فى الريف أو الحضر وذلك فى ضوء بيانات التقارير التى تصدرها المؤسسات المالية والاقتصادية عن قيم ونتائج (CPI) كل فترة دورية .

فى حين يشير مكمش الناتج القومى الاجمالى إلى قياس المستوى المتوسط لأسعار كل السلع والخدمات التى يتضمنها الناتج المحلى ويمكن حسابه من خلال الصيغة التالية :

مكمش الناتج المحلى الاجمالى = القيمة الأسمية للناتج المحلى الأجمالى ÷ الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى X ١٠٠

أو الناتج المحلى بالأسعار الجارية ÷ الناتج المحلى بأسعار سنة الأساس X١٠٠

وتحسب الأرقام القياسية للأسعار من خلال تحديد سلعة من السلع الاستهلاكية والإنتاجية ثم من جميع السلع والخدمات المشتراة فى الاقتصاد بالنسبة لمكمش الناتج القومى .

ثانياً : حساب الأرقام القياسية :-

ليس من الصعب أن يحدد المرء التغير الذى يطرأ على سعر سلعة واحدة من السلع أو الخدمات ، إذ أن ذلك لا يدعو لشيء أكثر من مقارنة سعر السلعة فى وقت معين بسعرها فى الوقت الأخر . فلو أن سلعة اللحوم تغير سعرها من ٢٠ جنيه للكيلو سنة ١٩٩٠ إلى ثلاثين جنيه للكيلو سنة ٢٠٠٠ ، فإننا نستطيع الإشارة إلى التغير المطلق فى السعر ، فنلاحظ أنه أرتفع بمقدار عشرة جنيهات للكيلو . وإذا أردنا أن نعرف نسبة التغير الذى حدث ، فإننا نقوم بقسمة قيمة الزيادة فى مثالنا على الثمن الأصلى (١٠ = نسبة الزيادة أو التغيير)

٢٠ = الثمن الأصلى للسلعة

وإذا أردنا أن نرد على ذلك إلى نسبة مئوية لقلنا أن التغير يمثل زيادة فى ثمن السلعة مقدارها ٥٠٪ (١٠ X ١٠٠ = ٥٠٪) .

٢٠

ولو فرضنا أن السعر فى سنة ١٩٩٠ كان ١٠٠ ، إذن فإن السعر فى سنة ٢٠٠٠ بناء على نسبة التغير بالزيادة فى ثمن السلع ، يكون ١٥٠ . صحيح أن هذا السعر لا يعبر عن الواقع ولكنه يشير إلى ما يعرف (سنة ١٩٩٠) هو ١٠٠ ومنسوب السعر يمثل فى الواقع رقم نسبى يمكن

أن نحصل عليه إذا ما أجرينا عملية قسمة السعر الجديد على السعر الذى اتخذناه " أساسا للمقارنة والضرب ١٠٠x

ومنسوب السعر فى سنة ٢٠٠٠ (بافتراض أن السعر لسنة ١٩٩٠ =١٠٠) = ٣٠ X ١٠٠ =١٥٠
٢٠

ويمكن أن نعرف مقدار التغير على أسعار سلعة واحدة فى بلدين مختلفين ، طبقا لنفس الأسلوب . فلو أن سعر جهاز تسجيل فى فرنسا ٥٠ جنيها . بينما سعره فى ألمانيا ٤٠ جنيها ، أمكننا معرفة منسوب السعر فى ألمانيا (بافتراض أن السعر فى فرنسا = ١٠٠) بالأتى .
٤٠٪٥٠ x ١٠٠ = ٨٠ جنيها . ومعنى ذلك أن السعر فى ألمانيا أقل منه فى فرنسا بنسبة ٢٠٪

والسؤال الآن ، كيف يمكننا احتساب التغير فى المستوى العام للأسعار . لنأخذ مثلا أسعار سلع ثلاثة فى بلد من البلاد ولنستعرض التغيرات على أسعارها فى الفترة من سنة ١٩٩٠ إلى سنة ٢٠٠٠ مثلا جدول رقم (١) :

السلعة	ثمن السلعة بالجنيه المصرى فى سنة ١٩٩٠	ثمن السلعة بالجنيه المصرى فى سنة ٢٠٠٠	منسوب السلعة سنة ٢٠٠٠ بافتراض أن سنة ١٩٩٥= ١٠٠)
أ	٢٠	٢٥	١٢٥
ب	١٠	١٢	١٢٠
ج	٣٠	٦	٢٠

معنى ذلك أن سعر السلعة أ قد أرتفع فى سنة ٢٠٠٠ عنه فى سنة ١٩٩٠ بنسبة ٣٥٪
وأن سعر السلعة ب قد أرتفع فى سنة ٢٠٠٠ عنه فى سنة ١٩٩٠ بنسبة ٢٠٪ وأن سعر السلعة ج قد أنخفض فى سنة ٢٠٠٠ عنه فى سنة ١٩٩٠ بنسبة ٨٠٪ .

واضح من المثال المتقدم أننا بصدد حساب مقدار التغير الذى يطرأ على سعر كل سلعة من السلع الثلاثة .

ولكن من المعروف أن المجتمع لا يقتصر على محدود من السلع وإنما نراه يهتم بأعداد لا نهائية من السلع والخدمات . فكيف يمكن قياس التغيرات التى تطرأ عليها جميعا ، وكيف يمكن أن تحدد نسبة التغير الذى طرأ بالارتفاع أو بالأنخفاض على أثمان السلع فى سنة ٢٠٠٠ عنها فى سنة ١٩٩٠ مثلا .

نحن إذن نبحث فى هذا المجال على متوسط للتغيرات التى طرأت على أثمان كافة أنواع السلع ، ويمكننا أن نطلق على هذا المتوسط " الرقم القياسى للأسعار " . ويشير هذا الرقم كما هو واضح إلى التغيرات التى طرأت على مجموعة الأثمان محل البحث .

ولكن ما هو السبيل إلى حساب الأرقام القياسية للأسعار . هناك عدة أساليب نتعرض لدراستها الأن .

الطريقة الأولى : الرقم القياسى البسيط :-

ويقوم هذا الأسلوب على تجميع أسعار السلع على النحو الذى تكون عليه هذه الأسعار فى سنة الأساس ، ثم تجميع أسعارها فى سنة المقارنة ، واستخراج الرقم النسبى بنفس الأسلوب الذى يستخرج به منسوب السعر .

وفى مثالنا المتقدم نجمع أسعار سنة المقارنة (سنة ١٩٩٠) : ٢٠+١٠+٣٠= ٦٠ ثم نجمع السنة المقارنة (سنة ٢٠٠٠) : ٢٥+١٢=٦= ٤٣ ثم نستخرج الرقم النسبى

٤٣٪٦٠ X١٠٠ = ٥ر٧١

أى أن المستوى العام للأسعار سنة ٢٠٠٠ أقل من مستواه فى سنة ١٩٩٠ بنسبة ٢٨٪ مثل الرقم الذى تحصل عليه من إتباع الأسلوب المتقدم ، يتسم بالبساطة وهو يقوم على أساس تجميعى ، إذ هو يعطى مدى التغير على مجموع أسعار السلع محل البحث ، (فهو لا يقتصر على سعر سلعة واحدة إذن) ، كما نراه يعتمد على جمع أسعار السلع فى سنة الأساس والسنة المقارنة . وغير أن هذا الأسلوب يعيبه أن قيمه الرقم القياسى الذى يأتى نتيجة تطبيقه ، تتأثر بالمستوى المطلق للأسعار دون بيان أى أثر للأهمية النسبية للسلع موضوع البحث على هذا المستوى المطلق

الطريقة الثانية :-

يمكن أن نصل إلى استخراج الرقم القياسى للأسعار ، طبقا لهذا الأسلوب إذا ما أخذنا متوسط مناسيب الأسعار للسلع محل المقارنة . وفى مثالنا المتقدم فى الأسلوب الأول نجد أن مناسيب الأسعار للسلع هى (١٢٥+١٢٠+٢٠)

وبقسمتها على عدد السلع موضوع المقارنة ١٢٥-١٢٠+٢٠٪٣ = ٣ر٨١

أى أن الرقم القياسى الذى نحصل عليه لأسعار سنة ٢٠٠٠ (بفرض أن السعر سنة ١٩٩٠ = ١٠٠) هو ٣ر٨١ . ومعنى ذلك أن مستوى الأسعار قد انخفض فى سنة ٢٠٠٠ عنه فى سنة ١٩٩٠ بنسبة ٣ر١١% .

نلاحظ على هذا الأسلوب ، أنه يؤدى إلى تلافى النقد الذى وجهناه إلى الأسلوب الأول فهو لا يتأثر بالمستوى المطلق للأثمان حيث يعتمد على مناسيب الأسعار دون مجموعها .

ثالثاً : أخطاء الأرقام القياسية وتحيزاتها :-

قد تحد الأخطاء فى البيانات المستخدمة ، وعدم القدرة على إجراء المقارنة بين فترة وأخرى من فائدة الرقم القياسى . وهناك أخطاء صريحة ، وهناك بعض التحيزات التى يمكن أن تلحق بالرقم وتؤثر عليه إما فى الإتجاه الصعودى أو النزولى ، بحيث يظهر الإرتفاع فى الأسعار كبيراً فى الحالة الأولى والعكس فى الحالة الثانية . وترجع هذه التحيزات للأسباب التالية :

١- التحيز النوعى : فمعظم الآرقام القياسية تستند إلى أستخدام المتوسط الحسابى ، وهذا معناه الحصول على الرقم عن طريق جمع المكونات المختلفة مع بعضها والقسمة على عدد المكونات . لكن المتوسط الحسابى يعانى دائماً من التحيز فى الاتجاه الصعودى

٢-التحيز المتصل بالأوزان : فى حسابنا للرقم القياسى لنفقة المعيشة على سبيل المثال ، فإن اهتمامنا ينصب على التغيرات المحتملة خلال الزمن فى التكلفة التى يتضمنها الحصول على قدر معين من الإشباع .

فإذا افترضنا لغرض التبسيط أن أوزان المستهلكين لا تتغير خلال الفترة موضع الدراسة ، فيمكننا أن نتبين أن كل من الرقم القياسى التجميعى المرجح الذى يستخدم كميات سنة الأساس للترجيح ، وذلك الرقم الذى يستخدم كميات سنة

المقارنة للترجيح (صيغ لابير وباش على التوالى) يضعان الحد الأعلى والأدنى على الترتيب للتغير الحقيقى فى مستوى الأسعار .

ويرجع ذلك فى أن الأول يضخم من أثر الزيادة فى الأسعار أو يقلل من أثر النقص فى الأسعار ، أى أنه يتضمن تحيزا فى الاتجاه الصعودى . ويرجع ذلك إلى الفشل فى مراعاة قدرة المستهلك على حماية نفسه من التغيرات فى الأسعار عن طريق الإحلال مثل إتجاه المستهلك لتخفيض الكميات التى يستهلكها من السلع التى إتجهت أسعارها للارتفاع وزيادة استهلاكه من السلع التى لم تتغير أسعارها أو لم ترتفع بنفس الدرجة .

ويلجأ الاحصائيون عادة للتغلب على مثل هذه الصعوبات إلى أستخدام الأرقام القياسية المعروفة بأرقام " لاسبير" **Laspeyres** والأرقام المعروفة بأسم " باشه " **Passshe** . وها نحن نعبر عن هذه الأرقام بالصيغ التالية :-

١- إذا ثبتنا الكميات فى سنة الأساس فالرقم القياسى هو :

(كمية الأساس x ثمن الأساس)

كمية الأساس x ثمن المقارنة

= الرقم القياسى للأسعار مرجحا بكميات الأساس (رقم لاسبير للاثمان) .

٢-إذ ثبتنا الكميات فى سنة المقارنة فالرقم القياسى عندئذ

(كمية المقارنة x ثمن المقارنة) =

كمية المقارنة x ثمن الأساس

الرقم القياسى للأسعار مرجحاً بكميات المقارنة (رقم باش للاثمان)

٣-إذا ثبتنا الأثمان فى سنة الأساس فالرقم القياسى يكون :

(كمية المقارنة X ثمن الأساس) =

كمية الأساس X ثمن الأساس

= الرقم القياسى للكميات مرجحا بأثمان الأساس (رقم لاسبير للكميات)

٤- وإذا ثبتنا فى سنة المقارنة فالرقم القياسى هو :

(كمية المقارنة X ثمن المقارنة)

كمية الأساس X ثمن المقارنة

= الرقم القياسى للكميات مرجحا بأثمان المقارنة (رقم باش للكميات) .

البــاب الثالث

النظرية الكلاسيكية

مقــدمة :

تعتبر النظرية الكلاسيكية البداية الحقيقية لعلم الاقتصاد مع ظهور كتاب " ثروة الأمم " ١٧٧٦ لمؤلفة الشهير أدم سميث . ومنذ ذلك الحين أصبح علم الاقتصاد مستقلاً عن العلوم الاجتماعية .

وقد استطاعت المدرسة الكلاسيكية بناء نظرية إقتصادية متكاملة حاولت من خلالها إضافة فكر جديد للأفكار والآراء التى تناولت تفسير النشاط الاقتصادى الرأسمالى الحر . وقد أستمر التحديث في إطار هذه النظرية حتى ظهرت المدرسة الكلاسيكية الحديثة مع بداية القرن العشرين والتى قدمت إسهامات علمية بارزة وإضافات جديدة للفكر الكلاسيكى .

ومع انتشار فكرة القانون العلمى مع ظهور الثورة الصناعية والتى صاحبها العديد من الأثار الإيجابية على النمو الاقتصادى والنشاط الاقتصادى ككل إعتقد الكلاسيك أن معظم الظواهر الاقتصادية تخضع لقوانين علمية وبالتالى تم بناء تفسيرهم لهذه الظواهر على أساس قواعد هذه القوانين .

أولاً : مبادئ الفكر الاقتصادي الكلاسيكى :-

١- الفلسفة الإقتصادية العامة(الفردية والقوانين الطبيعية والحرية الإقتصادية) :-

بنى الكلاسيك كل تحليلهم الاقتصادى على فلسفة عامة تتمثل فيما يلى :-

أ- الفرد هو الوحدة الرئيسية للنشاط الإقتصادى ، والفرد يخضع في قيامه بالنشاط الاقتصادى لدافع المصلحة الخاصة التى هى في النهاية المحرك الأساسى لهذا النشاط ، وقد أستوحيت من هذه القاعدة كل القوانين الإقتصادية التى أستخلصها الكلاسيك .

ففى ظل طريقتهم التجريدية الاستنباطية كان المبدأ العام " كل فرد يسعى لتحقيق مصالحة الخاصة " . ومن هذا المبدأ أستخلصوا القوانين التى تحكم النشاط الإقتصادى كله .

ب-يسعى كل فرد لتحقيق مصالحه الخاصة وتتمثل هذه المصالح في أن يحصل على أكبر نفع شخصى ممكن ، وفى هذا تطبيق بسيط لمبدأ " النفعية " في نطاق النشاط الاقتصادى ، وبسبب هذا السعى من جانب كل فرد لتحقيق مصالحه الخاصة يقوم التنافس بين الأفراد جميعا .

حيت أنه لا يوجد أى تعارض بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة لأن المصلحة العامة ليست سوى مجموع المصالح الخاصة ، ولأن المبادلات تتم في النظام الإقتصادى في مقابل أثمان تدفع للسلع والخدمات ، وهذه الأثمان تتغير طبقا للطلب والعرض .

ج- أعتقد الكتاب الكلاسيك بوجود قوانين طبيعية تحكم النشاط الإقتصادى أى تحكم تكوين الثروة والإنتاج أو توزيع الناتج الكلى بين عناصر الإنتاج التى أسهمت في إنتاجه

٢- أوضح الكلاسيك الانسجام بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة من خلال التنظيمات الإقتصادية الكبرى المسئولة عن ثروة الأمة ونموها والتى لم تنشأ بتخطيط سابق وإنما تنشأ تلقائيا من جراء سعى الأفراد لتحقيق مصلحتهم الشخصية . ومن هذه التنظيمات مايلى :-

أ- **تقسيم العمل** ، حيث العمل الإنسانى هو مصدر الثروة وكلما زادت إنتاجيته زادت ثروة الأمة . وقد أرجع " أدم سميث " انتاجية العمل بصفة

رئيسية إلى ظاهرة تقسيم العمل بين الأفراد ، حيث يرجع تقسيم العمل إلى نزعة الإنسان إلى مقايضة الشيء الذى يفيض عن حاجاته بشيء أخر يحتاج إليه .

وفى إطار المصلحة الشخصية ولزيادة إتقان العمل وزيادة إنتاجيته والدخل المتولد

عنه يميل الإنسان إلى التخصص في عمل معين وليس توزيع وقته على مجموعة من الأعمال . وهكذا يقوم تقسيم العمل بين الأفراد وتنشأ شبكة مترامية من علاقات المبادلة .

ب- **نظام السوق** الذى يسير وفقا لقوانين محكمة من شأنها تزويد المجتمع بالسلع والخدمات التى يطلبها وبالكميات التى يريدها مقابل أقل ثمن ممكن ، وذلك من خلال التفاعل الحر بين الأفراد الساعين وراء مصالحهم الخاصة ولا يصدق ذلك على عالم السلع فحسب وإنما يمتد أيضاً إلى عدد السكان حيث نظام السوق كفيل بتنظيم عددهم بما يتلاءم تماما مع الطلب عليهم دون زيادة أو نقصان .

ج- **النظام النقدى** ، فالنقود كانت من العوامل الهامة في تسهيل تقسيم العمل والوصول به إلى أبعد مدى واستخدام النقود بدلا من المقايضة كان نتيجة سعى الأفراد وراء مصلحتهم الشخصية .

د- **التراكم الرأسمالى والحرية الاقتصادية** ، حيث يتوقف تقسيم العمل على سعة السوق من ناحية وعلى كمية رأس المال من ناحية أخرى . وكلما زاد رأس المال الذى في حوزة المجتمع زاد عدد العمال الذين

يمكن تشغيلهم وازداد مجال تقسيم العمل بين الأفراد ، وقدرة المجتمع على التراكم الرأسمالى مرهونة بما يدخره الأفراد ، الأفراد يدخرون لتحسين حالتهم الإقتصادية .

وهكذا ذهب الكلاسيك إلى وجوب إطلاق حرية الأفراد في كل مجالات النشاط الإقتصادى نظرا للإنسجام بين سعى الأفراد وراء مصلحتهم الشخصية وبين المصلحة العامة .

بيد أن الكلاسيك رأو أن الحرية الإقتصادية لا ترجع فقط إلى كفاية الحافز الفردى وإنما ترجع كذلك إلى عدم ملاءمة الأداة الحكومية للقيام بالعمل الإقتصادى حيث إسراف الحكومات وعدم كفاءتها في إدارة النشاط الإقتصادى لعدم عنايتها بالتفاصيل وأهتمامها بالإشراف العام على سير النظام الإقتصادى في مجموعة .

وفى إطار تلك النظرة الكلاسيكية للحكومة رأوا أن الحكومات يجب ألا تتدخل في الحياة الإقتصادية وإن يقتصر دورها على تحقيق ما يسمى بفكرة (الدولة الحارسة) من خلال تحقيقها للأمن الداخلي والخارجي .

٣- المنافسة الكاملة وما توفره من مرونة تامة في تغيرات الأسعار والأجور كفيلة بأن تصحح أى خطأ يعوق تحقيق التوازن الإقتصادى .

وقد رأى الكلاسيك أنه لكى تتحقق الحرية فإنه يتعين تحقق المنافسة الكاملة أو التامة والتى من شروطها كبر عدد البائعين والمشترين أى ضألة نصيب أى منهم بمفرده في النشاط الإقتصادى ، وتجانس السلعة المنتجة وتوافر العلم بالمنتج وسعره لجميع المتعاملين وحرية الدخول إلى السوق والخروج منه .

وهنا يمكن القول أن أفتراض الكلاسيك للمنافسة الكاملة لم يكن مرتبطا بحقائق الأمور بقدر ما كان بغرض التبسيط ، فثمة عوامل تجعل حالة المنافسة الكاملة حالة مثالية ، ومن هذه العوامل الجهل بالسوق ودخول الاحتكارات والإتحادان في المساومة ووفورات النطاق التى تؤدى إلى كبر حجم الوحدات الإنتاجية .

٤ - العرض يخلق الطلب المساوى له (قانون ساى للأسواق) ومن ثم فإن الطلب الكلى يتساوى دائما مع العرض الكلى .

٥- التوازن الإقتصادى العام هو توازن التوظف الكامل ، ولا يوجد توازن مستقر قبل الوصول إلى التوظف الكامل .

٦- توجد دائما فرص لا نهائية للاستثمار ومن ثم فالتوازن بين الادخار والاستثمار أمر حتمى وطبيعى .

٧- النقود محايدة ولا تلعب اى دور في الحياة الإقتصادية سوى أنها وسيط للتبادل ومقياس للقيم ، وإذا تغيرت كمية النقود زيادة أو نقصا فإن تأثيرها ينحصر فقط في المستوى العام للأسعار ولا تؤثر في الأسعار النسبية .

٨- سعر الفائدة هو مقابل الادخار أو الحرمان أو التضحية بالاستهلاك العاجل ، وهو ظاهرة عينية وليست نقدية أى أنه يتحدد بالطلب على المدخرات وعرض المدخرات .

٩- الإنتاج عند الكلاسيك هو خلق المنافع او زيادتها ، عناصر الإنتاج لديهم هى الطبيعة والعمل ورأس المال ، بيد أن العمل في رأيهم هو العنصر الرئيسى ، وقد أهتم الكلاسيك بناحيتين من النواحى الفنية للإنتاج وهما ظاهرة تقسيم العمل وقانون الغلة المتناقصة . وقد كان تناقص الغلة في ذهن الكلاسيك من سمات الإنتاج الزراعى حيث يرجع ذلك فيما يبدو إلى أن الزراعة تثمل النشاط الإقتصادى الذى يعتمد بصفة رئيسية على عنصر

ثابت الكمية وهو الأرض ، فضلا عن أن العنصر الأخر للإنتاج الزراعى وهو عنصر العمل يزيد باطراد ، فظاهرة تناقص الغلة ترجع إلى تكاثر أحد العناصر بالنسبة للعنصر الأخر وذلك على افتراض التجانس المطلق بين وحدات كل عنصر .

١٠-يرى الكلاسيك أمثال (أدم سميث) أن مصير النظام الإقتصادى القائم على الملكية الفردية والحافز الفردى هو قادر على تحقيق التقدم الإقتصادى تلقائيا . غير أن أقطاب الفكر الكلاسيكى بعد " أدم سميث " خاصة " مالنوس " و " ريكاردو" يرون أن هناك قوانين اقتصادية تحكم زيادة السكان وزيادة الناتج وتوزيعه بين أفراد ىالمجتمع ، وهى قوانين طبيعية لا قبل للأفراد بالتغلب عليها .

١١-تتحدد أجور العمال وتستقر في الأجل الطويل عند مستوى أجر الكفاف لأن ثمة قانونا واضحاً يحكمها نتيجة للعلاقة الطردية بين أرتفاع مستوى الأجر وزيادة النسل وعرض العمل وبسبب العلاقة الطردية بين نقص مستوى الأجور وأنخفاض النسل ونقص عرض العمل في الأجل الطويل .

١٢-يرى الكلاسيك أن الأجر كدخل للعمل يعتبر أساس الثروة عندهم كما يعتبر أهم عنصر من عناصر نفقة إنتاج السلعة ويعتبر أحد مكونات الثمن ، أما الربح فهو العائد على رأس المال حيث أهمية التكوين الرأسمالى في زيادة الإنتاجية والصلة الوثيقة بين كمية رأس المال وإمكانية تقسيم العمل .

ومن ثم أعتبر الكلاسيك الربح أحد عناصر نفقة الإنتاج وهو أحد مكونات الثمن شأنه في ذلك تماما شأن أجر العامل . وقد أرتبطت الفكرة الأساسية في الريع بالاقتصادي " ريكاردو" لأنه أستطاع أن يدرك أهمية فكرة الريع ودلالتها الخطيرة بالنسبة للنظرية الإقتصادية بصفة عامة.

والريع عبارة عن فائض يحققه المنتج زيادة عن المبلغ اللازم لاستمراره في الإنتاج . والريع نوع من الدخول لا يقابل إضافة إلى ثروة المجتمع . وينشأ الريع بفعل بعض القوى المضادة التي تعترض سبيل المجتمع عندما يتوسع في الإنتاج تحت ضغط زيادة السكان .

وهكذا يمكن القول في ضوء تحليل " ريكاردو " أن الريع يتميز بخصائص أساسية عن دخل سائر عناصر الإنتاج فالريع لا يمثل نفقة حقيقية إذ أنه نتيجة للثمن وليس سببا له والريع يمثل فائضا . وهذه الخصائص مقصورة على دخل الأرض التي هي هبة الطبيعة ومحدودة الكمية وغير متجانسة وكثافة الإنتاج على قطعة معينة منها تقترن بتناقص الغلة .

غير أن " الفرد مارشال " أحد أقطاب المدرسة الكلاسيكية الحديثة ذهب إلى أن الريع يوجد في دخل سائر العناصر أى أنه ظاهرة عامة تلحق كل عنصر من عناصر الإنتاج وليس عنصر الأرض فقط . وطالما أن عنصر الإنتاج يحصل على ما يجاوز الاستخدام البديل فإن دخله يشتمل على ريع اقتصادي بمقدار الفرق بين الدخل الفعلى والدخل الممكن في الصناعة البديلة ويستوى في ذلك أن يكون العنصر أرضا أو عملا أو رأسمال أو تنظيما ، وهكذا حلت فكرة الفائض محل فكرة الريع سواء فائض المنتج أو فائض المستهلك .

١٣- يرى الكلاسيك أن النمو يتوقف على معدل التراكم ، وأن معدل التراكم يتوقف على مستوى الأرباح وأن مستوى الأرباح يتوقف على مستوى الأجور ، وأن مستوى الأجور يتوقف على أسعار السلع الزراعية الغذائية ، وأن مستوى أسعار السلع الزراعية يحدد حجم الريع .

وقد أنتهى الكلاسيك إلى أنه مع زيادة عدد السكان ومع خضوع الإنتاج لظاهرة الغلة المتناقضة فإن أسعار السلع الزراعية تميل للارتفاع بشكل مستمر ، الأمر الذى يؤدى حتما

إلى زيادة أجور العمال وزيادة الريع وارتفاع نصيبهما في الدخل القومى . بينما يقل النصيب النسبى للأرباح ويضعف التراكم وينخفض معدل النمو مما يؤدى للركود .

١٤- يرى الكلاسيك أن التجارة الدولية تقوم بين الدول بسبب ظاهرة تفاوت النفقات النسبية وأنها تؤدى إلى زيادة التقدم الاقتصادي والرفاهية الاقتصادية نظرا لما يتمخض عنها من تقسيم مطرد للعمل واتساع في حجم الأسواق .

١٥- أتفق الكلاسيك على أهمية ظاهرة " القيمة " سواء للسلعة النهائية أو لعناصر الإنتاج إلا أنهم اختلفوا في بيان العوامل التى تحكم قيمة السلعة بالنسبة لقيم السلع الأخرى ، أى النسبة بين كل سلعة وسائر السلع في النظام الاقتصادى ، فقد ذهب بعضهم إلى القول بنظرية العمل في القيمة سواء العمل الذى تبادل به السلع أو العمل التى تتضمنه السلعة ، بينما ذهب البعض الأخر إلى التركيز على نفقة الإنتاج .

ثانياً : فروض النظرية الكلاسيكية :-

تقوم النظرية الكلاسيكية على ثلاث فروض أساسية هي :-

أ- توافر المنافسة الكاملة :-

يفترض النموذج الكلاسيكي توافر شروط المنافسة في كلا من أسواق السلع وأسواق عوامل الإنتاج بمعنى عدم وجود بائع واحد أو مشترى واحد يستطيع من خلال معاملاته أن يؤثر على ثمن إحدى السلع أو ثمن إحدى السلع أو ثمن احد عوامل الإنتاج كذلك يفترض النموذج قدرة الأثمان والأجور وسعر الفائدة على التغير استجابة لظروف العرض السوقي أو بعبارة أخرى انه في الوقت الذي لا يستطيع المشترى أو البائع الفردي تحديد الأسعار فان مجتمع البائعين أو مجتمع المشتريين يمكن أن يرفع أو يخفض الأسعار إلى أي مستوى توازني.

ب- الدوافع الذاتية للوحدات الاقتصادية :-

ويقصد بالوحدات الاقتصادية المستهلك والمنتج . ويعنى هذا الغرض أن المستهلكين يحاولون تعظيم منافعهم الكلية ، في حين يحاولون المنتجون تعظيم أرباحهم.

جـ- عدم تأثر الأفراد بالخداع النقدي :-

ويقصد بهذا الفرض أن سلوك المستهلك وسلوك المنتج يتأثران بالتغيرات النسبية للأسعار (وليس التغيرات المطلقة والتغيرات الحقيقة في الأجور وسعر الفائدة) (وليس بالتغيرات في قيمتها النقدية.فمثلا إذا أفترضنا أن مستهلكا معين يقوم بشراء كمية معينة من مجموعة من السلع في سنة معينة، وان أسعار هذه السلع بما فيها دخل هذا الفرد قد تضاعفت في السنة التالية ، هذا يعني عدم تغير الأسعار النسبية ، وعلية يقرر النموذج الكلاسيكي استمرار الفرد في شراء نفس الكمية من هذه المجموعة السلعية ، بفرض ثبات العوامل الأخرى .

وفي ضوء هذه الفروض الثلاثة سنحاول مناقشة الأسس التي تنطلق منها النظرية الكلاسيكية ومضمونها بفروعها المختلفة (نظرية التوظف والأجور الحقيقية ، نظرية كمية النقود ، نظرية سعر الفائدة .

أولا: نظرية التوظف والأجور :-

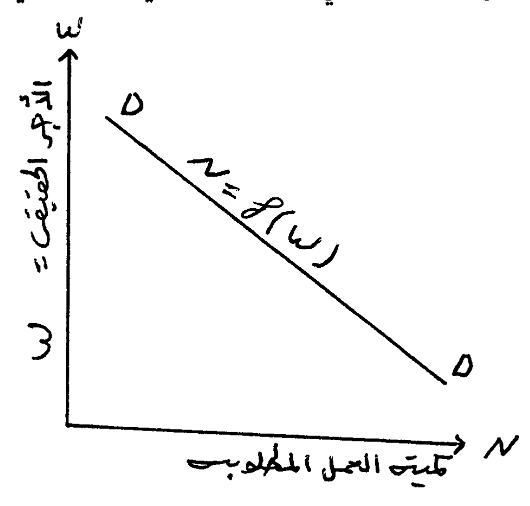
تعتبر دالة الإنتاج نقطة البداية في التحليل الكلاسيكي حيث يشار إليها بالمعادلة التالية $Y=F(N)$ أي أن الدخل الحقيقي يتغير بنفس الاتجاه مع الاستخدام ، ويستنتج من ذلك أن النظرية الكلاسيكية تعتبر كلا من مستوى التكنولوجيا ، حجم الموارد الطبيعية ، حجم ونوعية الجهاز الإنتاجي مسلمات **Asgiven** وذلك فمن الطبيعي تن يتوقف حجم الإنتاج على حجم الاستخدام .

وفي هذا الإطار فان مستوى الاستخدام يتحدد على أساس الطلب والعرض على العمل .

أ- الطلب على العمل :

يعتمد الطلب على العمل على الناتج الحدي وعنصر العمل . حيث أن الطلب على العمل هو دالة لمعدل الأجر الحقيقي ، أي القوى الشرائية لمقدار معين من الأجر النقدي ويمكن صياغة هذه الفكرة في المعادلة التالية $N=F(W)$.

وفي ضوء هذه الدالة يمكن استنتاج أن المنشأة تقوم بتوظيف عدد كبير من العمالة كلما انخفض الأجر الحقيقي . وهذا يعنى أن الطلب هو دالة عكسية **Inverse function** للأجر الحقيقي حيث يكون له اتجاه سلبي متناقص كما هو في الشكل التالي (شكل ٢) .



فإذا كان المراد هو زيادة حجم التوظيف فانه من الضروري خفض الأجر الحقيقي . وتفسير هذه الظاهرة يتجسد في أن المنتجون يسترشدون بالأسعار في تحديد الكميات المنتجة من السلع وذلك بهدف تجسيم الأرباح. ويتحقق ذلك عند تعادل سعر السوق مع التكلفة الحدية للعنصر الإنتاجي موضع اعتبار كما هو مبين في العلاقة التالية :

ث = ت ح حيث ث = ثمن السوق ، ت ح = التكلفة الحدية

$$\text{ت ح} = \frac{\text{الأجر}}{\text{الناتج الحدي العادي}} = \frac{\text{ج}}{\text{أ ح}}$$

أي أن ج = ت ح × أ ح أ = ث أ ح أ

$$\text{وبصورة أخرى أ ح أ} = \frac{\text{ج}}{\text{ث}}$$

ومما سبق يتبين أن العلاقة بين الأجور والأثمان هي التي تحدد مقدارا ما يوظفه المنتج من عنصر العمل . فلو ارتفعت الأثمان والأجور بنفس النسبة فلن يوجد أمام المنظم أية حافز لتوظيف عدد اقل من العمال ولا عدد أكثر منه إذا ما حدث انخفاض في الأثمان والأجور بنفس النسبة .

وعلى هذا الأساس وباعتبار أن المشروعات الإنتاجية تخضع لظاهرة تناقص الإنتاجية الحدية عند توظيفها لعدد اكبر من العمال ، فترى النظرية الكلاسيكية أن الحجم الكلي لتوظيف العمال في المجتمع سوف يتوقف على المستوى السائد للأجور وعلاقاتها بالأسعار السائدة في السوق للمنتجات

ولكن ما هي العلاقة بين الأجر الحقيقي ومستوى الاستخدام ؟

يقصد بالأجر الحقيقي هو القوى الشرائية للأجر النقدى وهو يعتمد على العلاقة بين الأجر النقدي والمستوى العام للأسعار . فإذا رمزنا للأجر الحقيقي بالرمز (w) والأجر النقدي بالرمز (w) والمتوسط العام بالرمز (أ) ، في هذه الحالة نحصل على w ٪ أ = w

فإذا ارتفعت الأسعار وبقى الأجر النقدي على ما هو في هذه الحالة ينخفض الأجر الحقيقي ويحدث العكس في حالة ارتفاع الأجر النقدي وبقاء المستوى العام للأسعار على ما هو علية . وقد يتأثر الوضع التوازني للمنشأة في حالة حدوث تغير في المستوى العام للأسعار أو في معدل الأجر النقدي فإذا انخفض معدل الأجر النقدي فلابد وان تنخفض تكاليف الناتج الحدي الطبيعي وتقوم المنشأة بتوظيف عمالة أكثر ويكون الوضع التوازني أعلى الاستخدام .

وهذا ما يفسر أن الاستخدام دالة عكسية للأجر الحقيقي.وعلى مستوى الاقتصادي الكلي إذا رمزنا للزيادة في التوظيف الرمز ΔN .

والزيادة في الناتج بالرمز ΔY فان $\frac{\Delta Y}{\Delta N}$ يمثل الناتج الحدي للاقتصاد ككل .

ب- عرض العمل :-

يعتمد عرض العمل عند أي مستوى للأجر الحقيقي على الجهد الحدي **Marginal Disutility** الذي يتحمله العامل نظير القيام بالعمل . فكما يحاول المنظم تعظيم أرباحه **Maximizing profit** يحاول العامل الحصول على اجر أعلى حتى يزيد من رفاهيته ، حيث أن موقفه يعتبر مغاير لموقف المنظم.

فإذا رمزنا للعمالة التي تبحث عن فرصة عمل بالرمز (N) فان عرض العمل سيكون دالة مباشرة **Direct function** لقدار الأجر الحقيقي أو $N = F(W)$ كما هو موضح بالشكل التالي (شكل رقم ٣) .

ويمكن تلخيص التحليل الكلاسيكي في هذا الإطار في أن البطالة تؤدي إلى ضرورة الخفض في الأجور النقدية وان هذا الخفض بالتالي ومع افتراض ثبات كمية النقود وسرعة تداولها وثبات الأسعار سوف يؤدي إلى التوسع في التوظيف والإنتاج .

ولكن تصريف مقادير متزايدة من الإنتاج لن يتم إلا بتخفيض الأسعار الأمر الذي يؤدي إلى خفض الأسعار ولكن وبنسبة اقل من نسبة انخفاض الأجور . وعلى الرغم من هذا الانخفاض في الأسعار الذي يقلل من الحافز على التوسع في الإنتاج إلا انه لن يقضى علية تماما نظرا لاختلاف نسبة الخفض بينهما .

وفي حالة انخفاض الأسعار دون أي زيادة في الإنتاج فسوف تتواجد لدى الأفراد أرصدة خاملة . أما إذا انخفضت الأسعار بنسبة اقل من انخفاض الأجور فان هذا سيوجد الحافز إلى التوسع في الإنتاج ويشير الفكر الكلاسيكي إلى انه إذا لم يكن انخفاض الأجور (وما يترتب على ذلك من انخفاض الأسعار بدرجة اقل) كافية لتوظيف جميع العاطلين فمن الممكن أن تنخفض الأجور مرة أخرى ويستمر ذلك حتى يتحقق التوظف الكامل وكذلك أيضا الإنتاج الكلي الامثل.
وترى النظرية الكلاسيكية أن البطالة لا يمكن أن تحدث لآن التوظيف يتحدد بناء على معدل الأجور وطلب وعرض الايدى العاملة . حيث أن هذا المعدل يتحقق بناء عليه المساواة بين الإنتاجية الحدية للعامل (ومن وجهة نظر صاحب العمل) وبين المنفعة الحدية للآجر (من وجهة نظر العامل) . أى أن البطالة توجد حسب هذه النظرية لأن الأجور مرتفعة .

ويرى الكلاسيك أن تخفيض الأجور يعتبر الحل المناسب الذى يتفق مع نظريتهم عن التكاليف وهنا نلاحظ أن اعتماد الكمية المعروضة من العمل على معدل الأجور الحقيقية وليس معدل الأجور النقدية هو نتيجة للافتراض الكلاسيكى بأن العمال شأنهم شأن أصحاب عناصر الإنتاج الأخرى يعانون مما يطلق عليه التوهم النقدى أو خداع النقود .

أى أنهم لا يتأثرون بمعدل الأجر الأسمى (عدد الجنيهات التى يحصلون عليها فى الساعة) ولكن بالقوة الشرائية لهذا الأجر الأسمى . أى أن العلاقة بين عرض العمل ومعدل الأجر الحقيقى هى علاقة طرديه. وقد تكون العلاقة عكسية لأن الأجور تعتبر مصدر الدخل الوحيد للعمال وبالتالى فإن تخفيض هذه الأجور قد يؤدى إلى تخفيض الجاذبية الخاصة بأوقات الفراغ ويدفع العمال لزيادة كمية العمل المعروضة بدل من تخفيضها .
كما أن زيادة معدل الأجور قد تدفع العمال إلى الاستمتاع بأوقات فراغ إضافية لإنفاق هذه الزيادة فى الدخل . وبالتالى فإن هذا التأثير من ناحية الدخل قد يؤدى بعد وصول الأجر الحقيقى لمستوى معين إلى علاقة عكسية بين عرض العمل ومعدل الأجر الحقيقى .

ج- التوازن فى سوق العمل :-

يتحدد مستوى التوازن للاستخدام عند تقاطع منحنى عرض العمل مع منحنى الطلب على العمل عند الأجر الحقيقى المعين . وعند هذا المستوى يتحقق التوظيف الكامل .
ويمكن توضيح الفكر الكلاسيكى فى التوظيف والأجور والأثمان أو الأسعار بالشكل رقم (٣) .
حيث يتبين من الجزء العلوى من الشكل أن دالة الإنتاج الكلى (ج) والتى تمثل علاقة طرديه بين الإنتاج الكلى وحجم التوظيف تزيد بمعدل متناقص تأثرا بتناقص الإنتاجية الحدية بزيادة معدل التوظيف .

كما يتبين من الجزء السفلى من الشكل إن منحنى عرض العمل ومنحنى الطلب على العمل والمشتق من الإنتاجية الحدية المادية للعمل (أ ح م) يتلاقا محددين حجم التوظف الكامل (م هـ) وكذلك الأجر الحقيقى والذى يبلغ (م ج) . وإذا فرض أن الأجر يكون فى مستوى أعلى من الأجر التوازنى فإن هذا سيعنى أن الطلب على العمل يكون أكبر من عرض العمل الأمر الذى يترتب عليه ارتفاع الأجر النقدى .

حيث يتبين أن ارتفاع الأسعار يرفع من قيمة الناتج الحدى للعمل فيزداد الطلب الذى لا يجد عرضا يستجيب معه فى الزيادة الأمر الذى يؤدى إلى ارتفاع الأجور . ويكون الأجر التوازنى (ج) أى الآجر ج

ث

أى الأجر النقدى مقسوما على سعر السوق . وبارتفاع الأسعار فإن الأجر الحقيقى يكون (ج) وهو

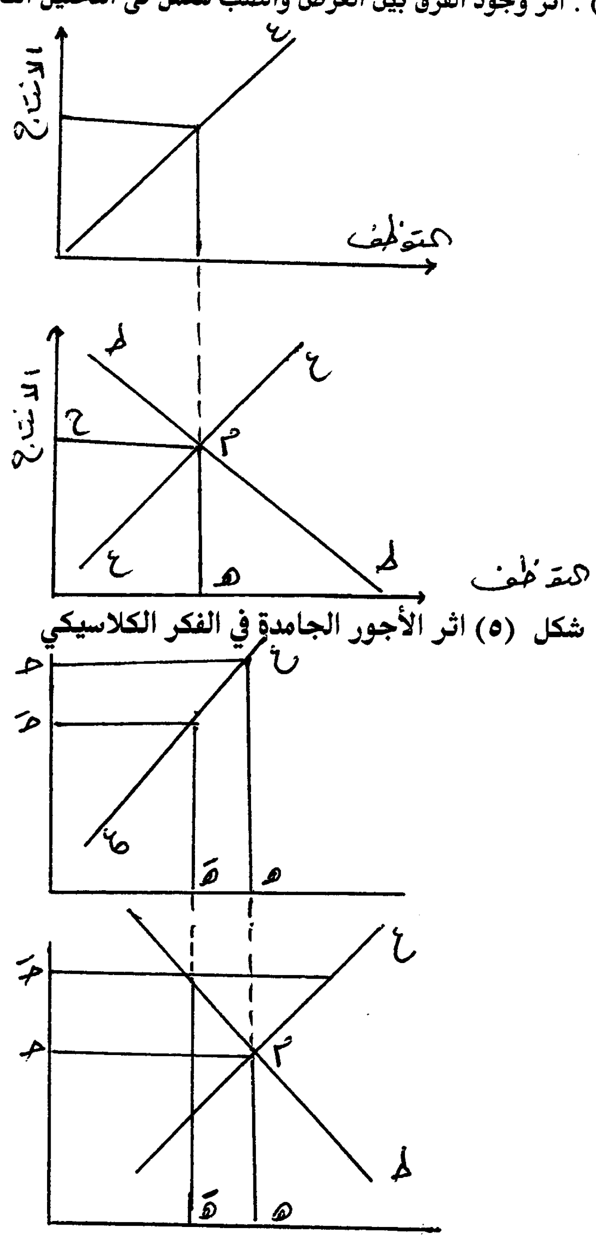
ث

أقل فى حقيقة من الأجر التوازنى الأول . الأمر الذى يدفع المنظمين إلى التوظيف ، ونظرا لعدم استجابة العرض فسوف يؤدى ذلك إلى ارتفاع الأجور وكذلك المستوى الذى يصل معه الأجر الحقيقى إلى الأجر التوازنى الحقيقى قبل ارتفاع الأسعار .

ويتبين من التحليل السابق أن الفكر الكلاسيكى يشكك كثيرا فى الإجراءات التى تعتمد على سياسة تثبيت الأجور وذلك عن طريق التكتل النقابى أو التشريعات القانونية أو غير ذلك من الإجراءات . ويمكن توضيح ذلك بالشكل رقم (٤) حيث تبين أن الأجر التوازنى (م ح) والذى تحدد بتلاقى العرض والطلب يحقق التوظف الكامل . فإذا تعمد المجتمع إلى رفع الأجور جزافيا إلى المستوى م ح ، فإن هذا سوف يترتب عليه تناقص فى حجم التوظف والإنتاج الكلى.

وذلك لأن الأسعار سوف ترتفع نسبيا لأنها إذ لم ترتفع فسيكون الأجر الحقيقى م ح أكبر من الأجر التوازنى م ح وسيتجه المنتجون إلى إنتاج كميات أقل إلا أن نقص الإنتاج دون ارتفاع الأسعار أمر غير ممكن نظرا لثبات كمية النقود وسرعة تداولها ومن ثم فسوف يؤدى نقص الإنتاج إلى ارتفاع الأسعار .

شكل رقم (٤) . أثر وجود الفرق بين العرض والطلب للعمل فى التحليل الكلاسيكى .



شكل (٥) اثر الأجور الجامدة في الفكر الكلاسيكي

ثانياً : قانون ساى للأسواق :-

من النتائج الأصلية التى توصل إليها الكلاسيك قانون ساى والذى يقرر أن " العرض دائماً يخلق الطلب عليه " ويعتقد الكلاسيك أن المساواة بين العرض الكلى والطلب الكلى يمكن تحقيقها ما لم تتدخل الدولة حيث أنهم لا يميزون فى نطاق تفكيرهم بين الطلب الكلى وبين القوة الشرائية الكلية فهم يرون أن الأفراد الذين يسهمون بالعملية الإنتاجية ، يحصلون على عوائد (أجور ، ريع فوائد أرباح) نظير خدماتهم . وتكون هذه العوائد جميعها ، مجموع قوتهم الشرائية (وتمثل فى الوقت نفسه ثمن العرض الكلى) .

وما دامت وظيفة النقود مقصورة على تسهيل عملية المبادلة ، وحالة الإكتناز معدومة ، فلا بد أن ينفق الأفراد دخولهم (سواء فى شراء سلع أستهلاكية أو فى أموال أستهلاكية) فى شراء الناتج الكلى فالطلب الكلى يساوى ، العرض الكلى .

فهناك أذن مساواة بين القوة الشرائية الكلية وبين ثمن العرض الكلى . وهذه المساواة هى التى تحقق الاستخدام الكامل .

وهذا وتجد فكرة المساواة بين العرض الكلى والطلب الكلى تجسيداً واضحاً فى قانون **Say** الذى عرف بقانون الأسواق . وفى أطار قانون **Say** يلزم التسليم بما يلى

أولاً : أن وظيفة النقود مقصورة على تسهيل عملية المبادلة ، ومن ثم فإن الأفراد (الذين يسهمون بالإنتاج) والذين يحصلون عليها لا بد أن ينفقونها فى شراء السلع وإشباع الحاجات .

ثانياً :- أن حاجات الأفراد عديدة ومتنوعة ، وأن الغرض من كل نشاط أقتصادى هو الحصول على دخل نقدى لغرض استخدامه فى شراء السلع .

وقد تمت صياغة هذا القانون في ضوء اقتصاد يقوم على المقايضة فى تبادل السلع حيث تكون كل وحدة طلب هى نفسها وبطريقة أوتوماتيكية وحدة للعرض أيضا . ومن هنا فاحتمال حدوث حالة عامة من الإفراط (الفائض) فى الإنتاج هو أمر مستبعد بالتعريف .

وبالرغم من أنه من الممكن أن يكون هناك فائض في إنتاج سلعة معينة عندما يكون سعرها فى صورة السلع الأخرى مرتفعا حيث أنه بتخفيض سعر هذه السلعة فإن الطلب عليها سيتجه للتزايد ويختفى فائض الإنتاج .

وقد اعتقد الإقتصاديون الكلاسيك أن قانون ساى يتحقق فى اقتصاد المقايضة وفى الاقتصاد النقدى ، ويرجع ذلك إلى أن الأفراد لن يقدموا على العمل إلا فى الحالة التى يمكنهم فيها شراء السلع بالأجور التى يحصلون عليها والتى تعوضهم عن المجهود المبذول فى الإنتاج .

وبالتالى فلن يكون هناك أى عرض ما لم يكن هناك طلب على السلع بنفس القيمة .

وقد أشار الكلاسيك إلى أنه بالرغم من احتمال زيادة عرض منتجات صناعة معينة عن الطلب عليها بصفة مؤقتة إذا ما أخطأ المنظمون فى الحكم على الطلب على هذه السلع ، إلا أنه من المستحيل أن توجد حالة عامة من زيادة الإنتاج عما ينبغى . فالكلاسيك افترضوا أن الغاية من كل نشاط أقتصادى هى الإستهلاك . وحيث الاستهلاك يتوقف على الدخل ، والدخل يعتمد

على الإنتاج فإن القيام بالإنتاج يمثل طلبا على شيء ما ومن هنا يستحيل وجود حالة عامة من فائض الإنتاج أو حالة عامة من البطالة .

ورغم أن التطابق بين الناتج القومى والدخل القومى والإنفاق على الناتج القومى يتحقق عند أى مستوى للدخل أو الإنتاج أو الإنفاق إلا أن " قانون ساى" يتضمن أن الزيادة فى الإنتاج ستولد زيادة مماثلة فى الدخل وفى الإنفاق ، وبالتالى فإن الدخل والإنتاجسيبقيان عند مستوى التشغيل الكامل أما في حالة إنخفاض مستوى الدخل والإنتاج نتيجة لتعطل بعض الموارد الإنتاجية بصفة إجبارية ، فإن الإنتاج الإضافى سيولد كمية مماثلة من الدخل الإضافى سيتم إنفاقها فى شراء الإنتاج الإضافى .

ولما كان الجميع لا يشعرون بالرضا إلا فى حالة التشغيل الكامل فستتم زيادة الإنتاج بالتدريج حتى نصل إلى مستوى التوظف الكامل. وإذا حاولنا تطبيق قانون ساى فى أقتصاد نقدى نجد أن الناس يبيعون السلع مقابل نقود ، ثم يستخدمون النقود فى شراء سلع أخرى ، وعلى ذلك فإن الطلب الفعال على السلع والخدمات فى اقتصاد نقدى أنما يأخذ صورة الطلب النقدى الفعال .
ولكن ماذا يحدث إذا فضل الناس أن يحتفظوا بالنقود التى يحصلون عليها بدلا من أنفاقها ؟ معنى ذلك إضافة هذا القدر من النقود إلى ما لديهم من أرصدة نقدية ، ولا تنفق على سلع وخدمات أنتجها الأخرون ، فينتج فائض فى عرض هذه السلع والخدمات لا يجد طلبا عليه ، وهذا القصور فى الطلب لا يعوضه فائض فى الطلب على منتجات صناعات أخرى .

وقد عبر الاقتصاديون الكلاسيك عن هذا الوضع بوجود فائض عام . وفى الإطار الكلاسيكى فإن وظيفة النقود تتمثل فى تسهيل التبادل وتسوية المعاملات ومن ثم تظل محايدة لا أثر لها فى تبديل الأوضاع الاقتصادية ولا شأن لها فى إحداث أى تغير يمكن أن يصيب التوازن .

وهكذا يرى الكلاسيك إن العلاقات بين النقود وبين السلع علاقة ميكانيكية بحتة وأن التغيرات فى كمية النقود مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها يؤدى إلى تغيرات فى المستوى العام للأسعار لا يصاحبها إختلال فى العلاقات القائمة بين القيم النسبية لمختلف أنواع السلع والخدمات .

بقيت هناك نقطة هامة قد يمتد إليه الحديث فى هذا البناء المتماسك ، وهى مشكلة الادخار الذى هو عدم إنفاق جزء من الدخل الحالى على الاستهلاك والذى قد يحدث لأول مرة نقصاً فى الطلب الكلى .

ومع ذلك فقد تغلب Sayوالاقتصاديين الكلاسيك على هذه المشكلة لأنهم يرون أن الأموال المدخرة لابد وأن تستثمر ، وأن معدل الفائدة هو الذى يعمل على تحقيق المساواة بينهما ، وبذلك يبقى ذلك التفكير المتناسق محافظاً على تماسكه .

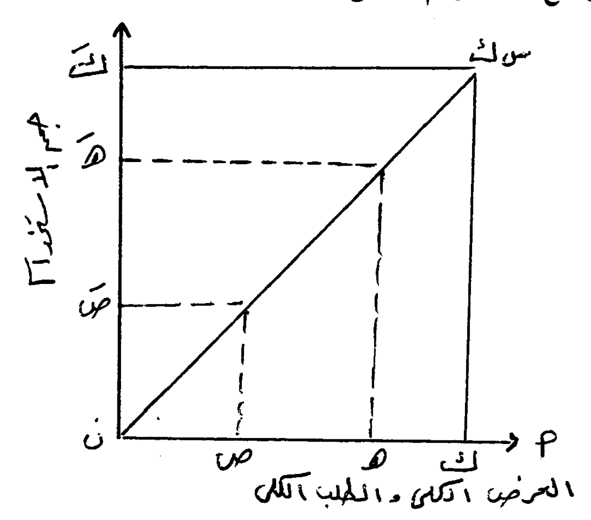
ويستخلص من هذا أيضا أن النظرية الكلاسيكية عن الفائدة تصبح جزءا حيويا من النظرية الكلاسيكية عن الاستخدام ، لأنها تصبح الوسيلة التى يمكن معها لقانون Say أن يبقى مشروعا Valied فى أقتصاد نقدى .

ويمكننا مع ذلك شرح هذه المساواة موضحين علاقتها بالإستخدام (٦) بطريقة المقاربة ، فإذا سلمنا مع ساى بأن العرض يخلق طلبه فهذا يعنى أن جميع الدخول الموزعة على عوامل الإنتاج لابد وأن تنفق مباشرة (فى سلع استهلاكية) وبصورة غير مباشرة (فى أموال استثمارية) .

ومن ثم فالتوازن بين العرض والطلب يتحقق فى كل زقت وبالنسبة لحجم معين من الاستخدام. ومع ذلك فإذا لم يكن الاستخدام الكامل محققاً فلا يمكن أعتبار هذا التوازن مستقرا وسيحاول المنظمون ، تدفعهم رغبتهم فى تحقيق أقصى ربح ممكن ، الحصول والاستفادة من عوامل الإنتاج العاطلة

كما وستعمل المنافسة فيما بينهم على زيادة الإنتاج والاستخدام حتى تختفى البطالة وسنحصل على التوازن النهائى المستقر عندما يكون حجم الاستخدام فى أعلى مستواه وبالتالى يتحقق الاستخدام الكامل .

ويمكن توضيح ذلك بالرسم البيانى التالى (شكل ٦)



بغرض أن المحور الأفقى أب يمثل العرض الكلى الذى يساوى دائماً الطلب الكلى وأن المحور العمودى ب ج يمثل حجم الاستخدام . فإذا كان مقدار العرض ب ص فإن ذلك يتطلب مقدار من الاستخدام لتحقيقه ب ص ، وكذلك إذا كان هذا العرض ب هـ فإنه يتطلب حجم الاستخدام وقدرة ب هـ . وإذا كان هذا العرض ب هـ ، لا يحقق الأستخدام الكامل ، حيث يتنافس المنتجون فيما بينهم للاستفادة من عوامل الإنتاج العاطلة فيرتفع حجم العرض إلى ب ك . وحين يصل الاقتصاد لهذا المستوى يصبح التوازن مستقرا ونهائياً .

ونستطيع أن نخلص من كل ما سبق ، أن العرض الكلى يساوى الطلب الكلى ، وإن هذا التوازن هو الذى يحقق الاستخدام الكامل .

أنتقاد قانون ساى :-

يقوم هذا القانون على فرضيات كثيرة أهمها :

أ- أن وظيفة النقود مقصورة على تسهيل عملية المبادلة وأعتبارها وسيلة " حيادية " .

ب- أن معدل الفائدة هو ثمن وهو الذى يعمل على تحقيق المساواة بين الكميات المدخرة وبين الكميات المستثمره .

أما بخصوص الفرضية الأولى ، فإنها غير سليمة ، إذا أشار الاقتصاديين بين منذ زمن إلى أن للنقود وظيفة أخرى (إلى جانب كونها وسيلة لتسهيل عملية المبادلة) على جانب كبير من الأهمية، وهى أنها مخزن للقيمة **Store Of Value** ومن ثم فقد يحتفظ الأفراد بجزء من دخولهم النقدية سائلة **Liquid** ، أما لغرض المعاملات ، للحيطة والحذر أو للمضاربة ... الخ . وعليه فلم يعد صحيحاً ما ذهب إليه ساى من أن الأفراد ينفقون جميع دخولهم التى يحصلون عليها من جراء أسهامهم بالعملية الإنتاجية .

ويترتب على ذلك نتيجة هامة وهى احتمال نقص الطلب وعجزه من استيعاب كافة السلع المعروضة وبقاء جزء منها مكدسة فى الأسواق بدون مشترى وهذه هى المشكلة الأولى فى البناء النظرى الكلاسيكى .

أما فيما يتعلق بالفرضية الثانية ، فإن الفائدة ، وإن كانت ثمناً إلا أنها ليست ثمناً للامتناع عن الأستهلاك كما يعتقد الكلاسيك ، بل أنها ثمن استعمال النقود أو على الأصح أنها ثمن الامتناع عن الأكتناز . وأما بشأن تحديد معدل الفائدة ، فإنه لا يتحدد بتقاطع منحنى الادخار مع منحنى الأستثمار (كما يراه الكلاسيك) بل يتحدد بعرض وطلب الكميات النقدية كما تقررها السلطات النقدية (جانب العرض) والتفضيل النقدى (جانب الطلب).

وبعبارة أخرى أن معدل الفائدة يتحدد بعرض وطلب " الأموال المعدة للأقراض " وإذا سلمنا بذلك ، فإن معدل الفائدة ، يفقد أهميته كوسيلة لتحقيق المساواة بين الكميات المدخرة والكميات المستثمرة ، وأصبح تحقيق هذه المساواة من مهام عامل أخر هو المضاعف .

ولم يتقبل الاقتصاديين المعاصرون فكرة المساواة التلقائية بين مجموع الطلب ومجموع العرض . بل قد لا يستطيع الطلب السير موازيا " للعرض فتحدث فجوة فى الطلب وتكدس فى السلع فيتحمل منتجوها خسارة تضطرهم لتقليل الإنتاج مع ما يترتب على ذلك من انخفاض فى مستوى الدخل والاستخدام وظهور البطالة .

رابعاً : نظرية كمية النقود :-

أ- مفهوم نظرية كمية النقود :

تهتم النظرية بتحديد المستوى العام للأسعار حيث تؤدى الزيادة فى عرض النقود إلى زيادة مستوى الأسعار والعكس صحيح . والأفتراض الجوهرى فى هذه الحالة هو أن كل النقود يتم

أنفاقها سواء على السلع الاستهلاكية أو الاستثمارية مما يعنى أستبعاد إمكانية الأحتفاظ بنقود كسلوك رشيد .

وتعد " نظرية كمية النقود " أحد الأركان الأساسية فى الفكر الكلاسيكى . وهذه النظرية عبارة عن مجموعة من الفروض المتعلقة بأهمية تغيرات كمية النقود فى التأثير على قيمتها . حيث تذهب هذه النظرية إلى القول بأن كمية النقود هى العامل الفعال فى تحديد قوتها الشرائية وأن التغير فى قيمة النقود يتناسب تناسبا عكسيا مع التغير فى كميتها مع افتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها .

وقد كانت معادلة المبادلة ومعادلة الأرصدة هما أداة التحليل الإقتصادى اللتان توضحان مختلف العوامل الكمية التى تؤثر مباشرة على الأسعار من خلال العوامل الكمية المتصلة بعرض النقود والعوامل الكمية المتصلة بطلبها .

وكأى سلعة فإن قيمة النقود تتوقف على تفاعل عاملى الطلب على النقود وعرضها ، بيد أن العوامل الخاصة بطلب وعرض النقود تختلف عن تلك الخاصة بطلب وعرض السلع الأخرى . فعرض النقود فى اللحظة الواحدة من الزمن عبارة عن كمية النقود الموجودة تحت تصرف المجتمع فى تلك اللحظة ، وعرض النقود (تيار الإنفاق النقدى) عبر فترة من الزمن هو حاصل ضرب متوسط كمية النقود المتداولة فى سرعة تداولها (أى متوسط عدد المرات التى انتقلت فيها كل وحدة من وحدات النقد من يد إلى يد خلال السنة فى دولة معينة) . إذ أن النقود لا تستعمل مرة واحدة فى تسوية المدفوعات خلال أى فترة ممتدة من الزمن ومن ثم يلزم إدخال سرعة تداولها فى الحساب .

أما الطلب على النقود فيتحدد بقيمة المبادلات (المعاملات أو الصفقات) الإقتصادية التى تستعمل النقود فى تسويتها خلال فترة زمنية معينة (وظيفة النقود كوسيط للمبادلة) ، كما يتحدد الطلب على النقود بكمية النقود التى يرغب الأفراد الاحتفاظ بها فى صورة أرصدة نقدية حاضرة فى أى لحظة من الزمن (وظيفة النقود كمخزن للقيم) .

وفى ظل " طريقة المعاملات " تتوقف القوة الشرائية للنقود (قيمة النقود) على العلاقة بين الحجم الحقيقى للمبادلات التى يراد استعمال النقود فى تسويتها عبر فترة زمنية معينة وبين عرض النقود عبر تلك الفترة .

أما فى ظل " طريقة الأرصدة النقدية الحاضرة " فتتوقف القوة الشرائية للنقود على العلاقة بين حجم الأرصدة النقدية الحاضرة التى يرغب المجتمع فى الاحتفاظ بها فى اية لحظة من الزمن وبين عرض النقود فى تلك اللحظة .

ب- طرق صياغة نظرية كمية النقود .

طريقة المعاملات (معادلة المبادلة – فيشر) .

فى إطار هذه الطريقة تتوقف قيمة النقود على عاملين عما :

١- تيار الأنفاق النقدى الذى يوجه لتسوية كافة المبادلات الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة.

٢- الحجم الكلى للسلع التى يتم بيعها أو شراؤها بالنقود .

وقد صاغ " فيشر " معادلة المبادلة من خلال المتطابقة التالية :-

مجموعة المبالغ التى استعملت فى تسوية المبادلات = مجموع قيم عمليات المبادلة .

فمن البديهي أن قيمة كل عملية من عمليات المبادلة تتساوى مع مبلغ النقود الذى أستعمل فى تسويتها .وتعتبر المعادلة التالية عن وجهة نظر الكلاسيك :

ن X د = ل X ث

حيث ن : كمية النقود المتداولة

د : سرعة تداول النقود

ل : كمية الناتج

ث : المستوى العام للأسعار

وهذه المعادلة تشير إلى وجود علاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار ، وهو ما يعنى أن كمية النقود المتداولة فى المجتمع مضروبة فى سرعة تداولها (متوسط عدد المرات التى انتقلت فيها كل وحدة من وحدات النقود من يد لأخرى فى النشاط الإقصادى خلال مدة زمنية معينة) تساوى القيمة الحقيقة للتعاملات فى السلع والخدمات وغيرها التى تم بيعها أو شرائها خلال نفس الفترة الزمنية مضروبة فى المستوى العام للأسعار (المتوسط المرجح للأسعار) .

مع ملاحظة أن المعادلة تشتمل على جزئين :

أ- كمية النقود المتداولة X سرعة تداولها (جانب نقدى) .

ب- كمية الناتج من السلع والخدمات X المستوى العام للأسعار (جانب حقيقى) .

وهو ما يفيد أن إجمالي النقود المدفوعة تساوى فى قيمتها السلع والخدمات المتداولة .

إن معادلة التبادل ل " فيشر " :

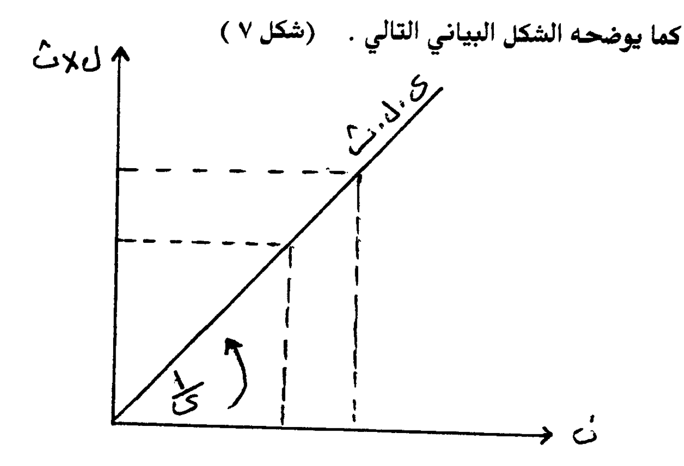
ن X د = ل X ث هى فى الواقع حقيقة متطابقة ، ومنها يستنتج : ث = ن X د / ل

وبافتراض ثبات كل من (د) سرعة دوران النقود ، (ل) كمية الناتج ، فإن العلاقة تصبح :

ث = ثابت X ن

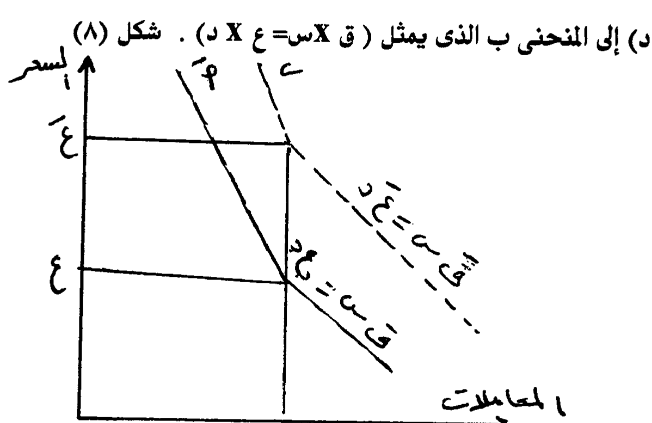
وهنا تصبح العلاقة بين كل من ن ، ث علاقة طرديه حيث بزيادة كمية النقود فى المجتمع (ن) يزيد المستوى العام للأسعار (ث) وبنفس النسبة فى الزيادة .

كما يوضحه الشكل البياني التالي .   (شكل ٧)



هذا ويوضح الشكل السابق أن كل مستوى معين من الدخل النقدى ل X ث يلزمه حجم من النقود حيث الخط من نقطة الأصل والذى يوضح كميات النقود (ن) الناشئة مع كل حجم معين من الدخل النقدى (ل X ث) .

والشكل التالى يوضح بيانيا معادلة التبادل حسب صياغة فيشر ، حيث يمثل مستوى الأسعار على المحور الرأسى وحجم المعاملات على المحور الأفقى . فإذا أفترضنا أن كمية النقود المعروضة قد زادت من ق إلى ق فإن ذلك يؤدى إلى انتقال المنحنى أ الذى يمثل (ق X س= ع X د) إلى المنحنى ب الذى يمثل (ق Xس= ع X د) . شكل (٨)



ولأن نظرية كمية النقود تفترض ثبات حجم المعاملات د (بسبب فرض التشغيل الكامل) فإن الزيادة فى الكمية المعروضة من النقود ق ستؤدى إلى ارتفاع مستوى الأسعار من ع إلى ع .

ب- معادلة الدخل :-

هناك صياغة أخرى لمعادلة المبادلة يمكن تسميتها معادلة الدخل وتوضح هذه الصيغة أن مستوى أسعار الإنتاج الجارى للسلع النهائية والخدمات المباشرة يتوقف على العلاقة بين تيار الإنفاق النقدى على الإنتاج الجارى من السلع النهائية والخدمات المباشرة وبين الحجم الحقيقى للسلع النهائية والخدمات المباشرة التى أستعملت النقود فى شرائها .

ويمكن التعبير عن هذه العلاقة فى صورة معادلة جبرية على الوجه التالى :-

$$\text{ع ج} = \frac{\text{ق} \times \text{س ج}}{\text{ج}}$$

حيث يرمز ع ج إلى مستوى أسعار الإنتاج الجارى للسلع النهائية والخدمات المباشرة ، وترمز ق لمتوسط كمية النقود الموجودة تحت تصرف المجتمع فى فترة معينة من الزمن ، وترمز س ج إلى سرعة التداول الداخلية (سرعة التداول الدائرية) وهى متوسط عدد المرات التى استعملت فيها كل وحدة من وحدات النقد فى شراء الإنتاج الجارى من السلع النهائية والخدمات المباشرة خلال تلك الفترة ، أما ج فترمز إلى الحجم الحقيقى للإنتاج الجارى للسلع النهائية والخدمات المباشرة المشتراة أو المباعة بالنقود خلال تلك الفترة .

ج- طريقة الأرصدة النقدية (معادلات كمبردج) .

حيث عرض أصحاب " طريقة الأرصدة النقدية " طلب النقود وعرضها عن طريق صياغة معادلة الأرصدة النقدية (معادلة كمبردج) ، وهى معادلة تعريفية شانها شأن " معادلة التبادل " .

وهناك صياغات مختلفة اتخذتها " معادلة كمبردج " منها معادلة مارشال ومعادلة بيجو ومعادلة " روبرتسون ومعادلة كينز .

ووفقا لطريقة الأرصدة النقدية فإن قيمة النقود تتوقف على طلب وعرض النقود ، وتتغير قيمتها عبر الزمن بسب التغير إما فى الكمية المطلوبة من النقود أو فى الكمية المعروضة أو فى كليهما ، لكن طريقة الأرصدة تعتبر أن عرض النقود ثابت حسبما تحدد السلطات النقدية .
وتنظر " طريقة الأرصدة النقدية " إلى طلب وعرض النقود فى لحظة معينة وليس عبر فترة من الزمن كما هو الحال فى طريقة المعاملات . وترى هذه الطريقة أن عرض النقود هو عبارة عن رصيد النقود فى لحظة معينة وليس هو تيار النقود خلال فترة معينة ، ومن هنا فإن " سرعة تداول النقود " لا تلعب أى دور فى معادلة الأرصدة النقدية .
ووفقا لهذه الطريقة فإن طلب النقود لا يقتصر على دورها كوسيط فى عملية المبادلة وإنما أيضا بغرض الاحتفاظ بها (طلب الأرصدة النقدية) . فطلب المجتمع للنقود هو مجموع الأرصدة النقدية (النقود) التى يحملها كل أفراد المجتمع فى لحظة معينة من الزمن .

وترجع طريقة الأرصدة النقدية التفضيل النقدى أساسا لدافع الدخل ، ويقصد به الاحتفاظ بأرصدة نقدية لتمويل شراء السلع والخدمات فالأفراد يحتفظون بنسبة من دخولهم فى شكل أرصدة نقدية لهذا الغرض حيث تتغير هذه النسبة مع التغيرات فى مستوى الدخل .

والغرض السياسى فى " طريقة الأرصدة النقدية " هو أن طلب المجتمع للنقود (الأرصدة النقدية) بدافعى المعاملات والاحتياط (مع إهمال دافع المضاربة) يمثل نسبة معينة من الدخل القومى الحقيقى السنوى الذى يرغب المجتمع فى الاحتفاظ به فى صورة نقدية . ومن هنا فإن

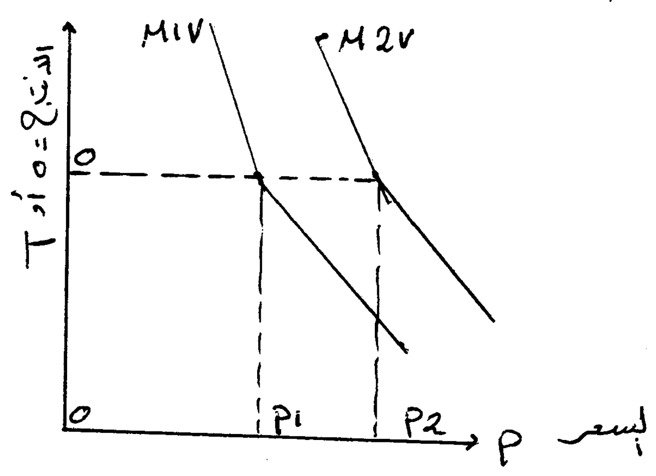
طلب المجتمع للأرصدة النقدية الحقيقة في وقت معين يمكن التعبير عنه بنسبة من الدخل القومى الحقيقى فى تلك السنة .

وما دامت المدرسة الكلاسيكية ترى فى النقود إنها وسيلة لتسهيل عملية التبادل وأن النقود كلها Active أى فعالة وما دام الكلاسيك يستبعدون وجود رصيد نقدى عاطل (Idle Cash Balance) فإن كمية النقود المعروضة التى فى التداول تحدد فى الوقت نفسه حجم الأنفاق الكلى Total Expenditures ومن هنا تأتى فكرة الكلاسيك باستبعاد نقص الطلب الكلى .

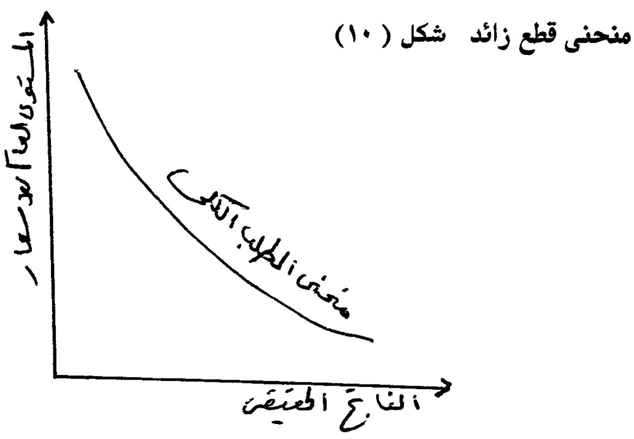
فالنظرية الكلاسيكية لا ترى سبباً لآن يحتفظ الأفراد برصيد نقدى عاطل بل إنهم ينفقون النقود بمجرد الحصول عليها سواء فى شراء سلع استهلاكية أو أموال استثمارية .

وخلاصة كل ذلك :-

أن الثمن أ سيتحدد على النحو التالى : طالما أن T ثابت (بحكم قانون Say) وأن V ثابتة أيضا بحكم العادات ، أذن طبقاً MV= P.T فإن الزيادة فى الطلب تتأتى فقط من زيادة فى الكميات النقدية فإن ارتفاع الثمن من P1 إلى P2 يكون متناسباً مع زيادة M كما هو مبين بالرسم البيانى التالى (شكل ٩) .



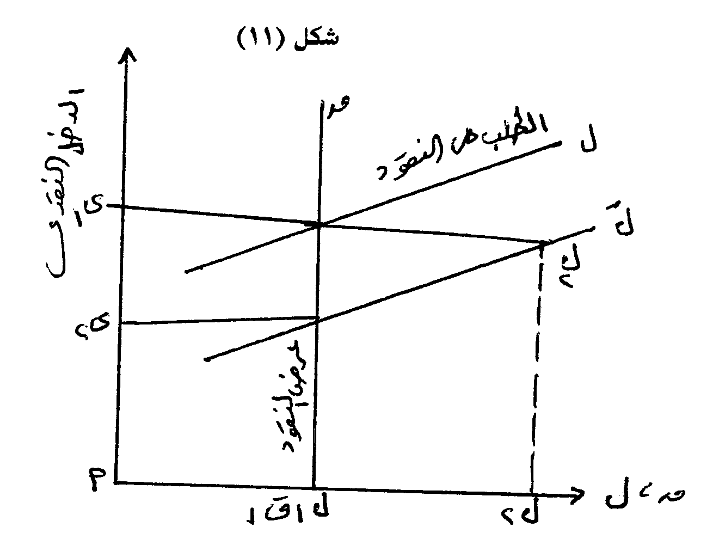
وهكذا يمكن القول بأن نظرية كمية النقود تشكل أساس الطلب الكلى فى النظرية الكلاسيكية .ولو أفترضنا مثلا ثبات الكمية المعروضة من النقود فى ظل افتراض ثبات سرعة التداول الداخلية. فإن معنى ذلك أن مستوى الأسعار سيتغير فى اتجاه معاكس للتغير فى الناتج الإجمالي فى صورة وحدات عينية ، أى أن منحنى الطلب الكلى فى هذه الحالة هو عبارة عن منحنى قطع زائد شكل (١٠)



والشكل التالي (شكل رقم ١١) يوضح دالة الطلب على الأرصدة النقدية عند مستويات مختلفة للدخل النقدي . ولنفترض أن كمية النقود المعروضة ثابتة عند مستوى (أ ق ،) حيث يأخذ منحنى عرض النقود (ق ق ،) اتجاها عموديا موازيا للمحور الراسي ، فالمعروض من النقود هو الكمية الفعلية الموجودة في الاقتصاد القومي والتي تحددها السلطات النقدية ، أي أن عرض النقود مستقل تماما عن الدخل النقدي .

ويتضح من الشكل ان المستوى الفعلي للدخل النقدي يتحدد عند تقاطع منحنى الطلب على النقود بدافع الدخل (حيث يرتبط الطلب على النقود لدافع الدخل تماما لمستوى الدخل النقدي والتغيرات فيه) ل ل مع منحنى عرض النقود ق ق، حيث يتحدد الدخل عند المستوى أ ى،

شكل (١١)



أما إذا ارتفع التفضيل النقدي للأفراد فان الطلب على النقود عند نفس المستويات السابقة يزداد . وتعبر الدالة ل ل عن هذا الوضع الجديد حيث زيادة الطلب على الأرصدة النقدية عند مستوى الدخل أ ى١ من أ ل١ إلى أ ل٢ غير أن كمية النقود الفعلية التي تحددها السلطات النقدية لا تزال ثابتة عند المستوى أ ق١ .

خامساً : سعر الفائدة في الفكر الكلاسيكي :-

في الواقع انه ليست هناك نظرية محدودة المعالم تدعي النظرية الكلاسيكية في سعر الفائدة . بل هناك عدد من الآراء والتفسيرات المتشابهة حاولت " مدرسة " الكلاسيكيين أن توضح بها وجهة نظرها في سعر الفائدة وتلك المجموعة من الآراء هي التي كانت تدرس عي علم الاقتصاد ، وهي ذاتها التي تعلمها لورد كينز حتى حاول مهاجمتها وإحلال نظريته محلها عام ١٩٣٦.
وتنصب أراء الكلاسيكيين المستحدثين وان اختلفت الصيغة من اقتصادي لأخر على فكرة أن سعر الفائدة يتحدد بتوازن عرض وطلب رؤوس الأموال . ولعل مارشال وهو الذي اشتهر

بتحليله الاقتصادي المبنى على توازن الطلب والعرض ، وعلى النظرية الحدية هو أول من أوضح ما يقصد بتلك الفكرة .

فيقول مثلا : أن الفائدة هي الثمن الذي يدفع نظير استعمال راس المال ، ويميل سعر الفائدة في السوق إلى مستوى التوازن حيث تكون الكمية المطلوبة من راس المال بهذا السعر متكافئة مع الكمية التي تعرض في السوق من السلع الرأسمالية بهذا السعر .

ويقول مارشال عن طلب رؤوس الأموال انه يتوقف على المنفعة الحدية لراس المال وفي مواضع أخرى يستعمل لفظ الكفاية الحدية الصافية وهذان التعبيران يقصد منهما ما تعودنا على تسميته الإنتاجية الحدية المتناقصة .

والتحليل الكلاسيكي يفترض أن كل فرد يدخر يقوم بالأنفاق في نفس الوقت، فالادخار هو إنفاق على السلع الإنتاجية (الاستثمار) . وطالما أن الادخار هو بالضبط شكل أخر للإنفاق وفقا للكلاسيك فان الدخل كله ينفق كله. ومرونة سعر الفائدة هي الآلية التي من خلالها يتحقق التعادل بين الادخار والاستثمار .

فزيادة سعر الفائدة في المنطق الكلاسيكي تؤدي إلى زيادة عرض المدخرات والعكس صحيح .
وزيادة سعر الفائدة تؤدي إلى انخفاض الطلب على الادخار (الاستثمار) والعكس صحيح .

وعند مستوى التشغيل الكامل تمثل الزيادة في الادخار نقصا في الطلب على السلع الاستهلاكية مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار بما يستتبع ذلك من الأرباح الأقل ، والتي بدورها تدفع بالموارد نحو الانتقال من صناعات السلع الاستهلاكية إلى صناعات السلع الاستثمارية .

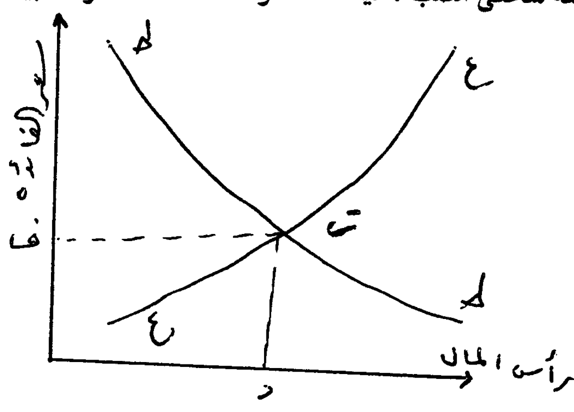
وهكذا تذهب النظرية الكلاسيكية إلى أن الانخفاض في الاستهلاك يؤدي إلى زيادة الاستثمار دون أن تعترف بان الانخفاض في الاستهلاك قد يؤدي إلى انخفاض في الطلب الكلي .

ومن أتباع المدرسة الكلاسيكية من قام بتفسير سعر الفائدة على انه الثمن الذي يحقق التوازن بين الاستثمار والادخار باعتبار أن الاستثمار هو (الطلب على الانتظار) وان الادخار هو (عرض الانتظار) . وقيل في " الانتظار " أيضا أن سعر الفائدة يعادل الفرق بين الإنتاجية الحدية لراس المال وفقد المنفعة الحدية نتيجة الانتظار .

وهكذا نجد أن المدرسة الكلاسيكية وأتباعها تحاول تفسير جانب الطلب على راس المال بأنه يتبع سعر الفائدة فيتمدد بانخفاضه وينكمش بارتفاعه ، علما بان استخدام وحدات متتابعة من راس المال يؤدي إلى حصول المنتج على منفعة متناقصة طبقا لظاهرة الإنتاجية الحدية المتناقصة .

أما جانب عرض راس المال فتفسره المدرسة الكلاسيكية على أنه يأتي من مدخرات الأفراد وان تلك المدخرات تزيد بارتفاع سعر الفائدة وتقل بانخفاضه وذلك على الرغم من ارتفاع سعر الفائدة لازم لإغراء كمية اكبر من المدخرات على النزول إلى ميدان الاستثمار .

ويمكننا توضيح النظرية الكلاسيكية بيانيا كما في شكل رقم (١٢) حيث تكون (ت) هي نقطة التوازن بين عرض راس المال (أي المدخرات) وطلب المنتجين على الأصول الرأسمالية الذي يمثله منحنى الطلب ، فيتحدد سعر الفائدة عند المستوى المبين بالرسم : (شكل رقم ١٢)



ومن الانتقادات الموجهة للمدرسة الكلاسيكية فى الفائدة :-

هي عدم تنبه المدرسة الكلاسيكية إلى وجوب التفرقة بين الأصول الرأسمالية والقروض التى تستخدم لشراء السلع الرأسمالية كالآلات مثلا . أن الثمن الذى يحقق التوازن بين الطلب على الآلات وعرضها هو ثمن الآلات (أو غيرها من الأصول الرأسمالية) وليس سعر الفائدة.

وقد لاحظنا أن مارشال يستعمل كلمة معدات رأسمالية ، وحتى أن سلمنا بأنه يقصد بالطلب على رأس المال الطلب على أموال الشراء لمعدات رأس مالية ، فأن النظرية لا تسلم من الخطأ ، فسعر الفائدة لا يستطيع أن يوازن بين مدخرات ومعدات رأسمالية ، فأن الفائدة هى ثمن يدفع للحصول على قرض ومن ثم فأن سعر الفائدة يمكنه أن يوازن بين الطلب على القروض النقدية وعروض تلك القروض مثلا .

والنقد الثانى للنظرية الكلاسيكية فى سعر الفائدة يظهر لنا عند تحليل أراء الكلاسيك فى الادخار والاستثمار . فهم يعتقدون أن مدخرات الأفراد تزداد بارتفاع سعر الفائدة وتقل بانخفاضه دون النظر لأية اعتبارات أخرى . ومنهم من حاول تفسير التوازن بين الاستثمار والادخار على أساس أن كل زيادة جديدة فى الادخار تقابلها زيادة فى الاستثمار بصرف النظر عن التغير الذى يطرأ على دخل الفرد .

ولم يفكر الكلاسيكيون إذا فى تلك الحقيقة الواضحة وهى أن تغير دخل الفرد قد يؤثر على الكمية التى يدخرها من هذا الدخل . أى تؤثر بمعنى أخر على ميله للادخار ومن ثم فإن الاستنتاج الذى نصل إليه بناء على افتراضاتهم فى تفسير الادخار والاستثمار ، أو كما أسموه

عرض وطلب رأس المال هو أنه فى مستوى معين من الدخل يتحدد سعر الفائدة عند نقطة تقاطع المنحنى الذى يمثل الكميات المطلوبة من رأس المال بأسعار الفائدة المختلفة مع المنحنى الذى يمثل المدخرات المصروفة بأسعار الفائدة المختلفة .
وإذا أمعنا النظر فى هذا الاستنتاج لاكتشفنا أنه يؤدى إلى الانزلاق فى خطأ ظاهر . فالنظرية الكلاسيكية وبمعنى أصح الآراء المختلفة للكلاسيكيين . توضح لنا منحنى طلب رأس المال ، كما توضح لنا منحنى عرض المدخرات . ثم نقول أن نقطة تقاطعهما هى النقطة التى يتحدد عندها سعر الفائدة .

ولو أن الاستنتاج أقتصر على ذلك لهان الأمر ، إلا أن النظرية الكلاسيكية تقع فى هوة عميقة من الخطأ عندما تتكلم عن التغيرات فى منحنى الطلب أو منحنى العرض وما يتبع ذلك من تغير فى سعر الفائدة .

فتقول مثلا أن زيادة الطلب على رأس المال أى انتقال منحنى الطلب إلى اليمين سيؤدى إلى ارتفاع سعر الفائدة وتمدد عرض رؤوس الأموال ، كما سيرتفع سعر الفائدة أيضا إذا أنتقل منحنى العرض إلى اليسار (أى تغير العرض بالنقص) . أو تقول مثلا أن تغير الطلب بالنقص أو تغير العرض بالزيادة سيؤديان إلى انخفاض سعر الفائدة .
فكأن النظرية الكلاسيكية تفترض وتستنتج أن معدل الفائدة يتحدد دائما بنقطة تقاطع منحنى الطلب على رأس المال مع منحنى عرض المدخرات أينما وقع أى المنحنين وهذه استنتاجات خاطئة أو كما يقول لورد كينز حرفيا " هذه نظرية هوائية " لأنه من المحال أن ينتقل منحنى العرض أو منحنى الطلب ويبقى مع ذلك الدخل ثابتا . والحقيقة التى تجاهلتها النظرية الكلاسيكية هى أن مستوى الدخل لابد وأن يتغير بتغير كمية الاستثمار .

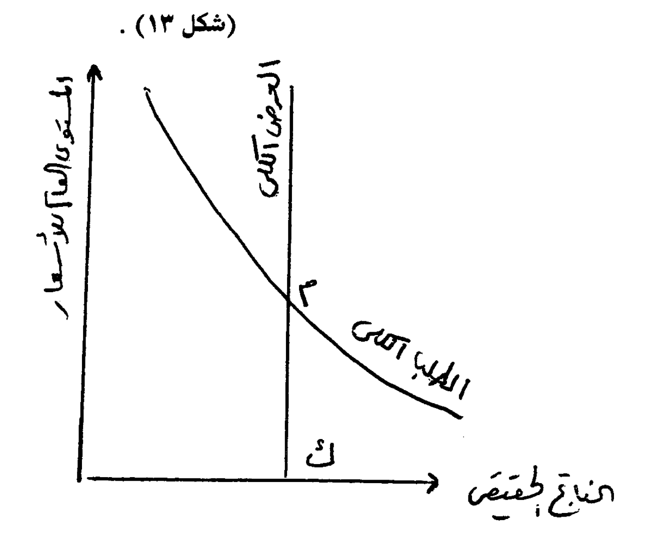
وهكذا نستخلص الخطأ فى النظرية الكلاسيكية كما يلى :

أخطأ الكلاسيكيون فـى تحليلـهم لسـعر الفائـدة لخلطهـم بـين شـيئين مخـتلفين همـا الادخـار والاستثمار بأعتبار كل منهما لا يؤثر على النظام الاقتصادي بل يتأثر به . فالادخار يتبع الميـل للاستهلاك ، والاستثمار يتبع كفاية رأس المال . وكفاية رأس المـال نفسـها تتوقـف علـى سـعر الفائدة .

كما أن مقدار الادخار أو الميل للادخار يتوقف على مستوى الدخل ومستوى الدخل يتأثر بكمية الاستثمار ، إذ أننا نعلم أن الزيادة فى الاستثمار لها أثر تضاعفى على الدخل . تلك الاعتبارات تجاهلها الكلاسيكيون ولم يتمكنوا من تفسيرها بصورة صحيحة .

خامسا: توازن النظام الاقتصادي الكلي :-

من أجل أن يصل النظام الاقتصادي إلى وضع التوازن فلابد من التعادل بين العرض الكلى والطلب الكلى . ومن خلال تقاطع منحنى العرض الكلى مع منحنى الطلب الكلى تتحدد نقطة التوازن (شكل ١٣) .



وستؤدى زيادة عرض النقود إلى انتقال منحنى الطلب الكلى إلى أعلى أى ستؤدى إلى ارتفاع مستوى الأسعار دون تأثير على حجم الإنتاج أو حجم التوظف والعكس صحيح ، حيث سيؤدى الانخفاض فى عرض النقود إلى انتقال منحنى الطلب الكلى إلى أسفل دون تأثير على حجم الإنتاج أو حجم التوظف ، حيث يتأثر الإنتاج والتوظف بالعوامل الحقيقية المتعلقة بعرض العمل والظروف الفنية للإنتاج .

وقد أستبعد الكلاسيك وجود اختلال فى التوازن الكلى وقبلوا فكرة حدوث اختلال فى التوازن الجزئى ، بمعنى انه لا يمكن حدوث عدم توازن فى النشاط الإقتصادى لقطاعات المجتمع ككل ، وإنما هو توازن كامل .أما التوازن الجزئى والذى يحدث فى المنشأت والمشاريع الاقتصادية على مستوى الوحدة أو المشروع فيمكن إحداث خلل في التوازن الجزئى ولكن سرعان ما يعالج نفسه بنفسه نتيجة لتحركات الأثمان .

ويلاحظ أن الكلاسيك كان اهتمامهم منصب فى التحليل الاقتصادي على مستوى الوحدة الاقتصادية هادفين إلى دراسة العرض الجزئى والطلب الجزئى والثمن والربح ، فهو يهتم بالتوازن الجزئى بصفة أساسية ولكن معظم أخطاء الكلاسيك أنهم أهملوا نسبياً دراسة المجاميع الاقتصادية الكلية كدراسة العرض الكلى والطلب الكلى ، والدخل القومى إلى أخر ذلك ويرجع ذلك لاعتمادهم فى نظريتهم فى التوازن على قانون " ساى " للأسواق .

ولكى يتم إعداد النموذج الكلاسيكى في التوازن الكلى ، سوف نجمل ما سبق شرحه من معادلات في ظل الإفتراضات الكلاسيكية كالتالى :

د = د (ع)　　　　دالة الإنتاج الكلى

(حيث أن أى زيادة تتم بنسبة تقل عن الزيادة في حجم العمالة) .

$\frac{\Delta د}{\Delta ع} = \frac{ر}{ث}$ شروط الحصول على أقصى ربحية

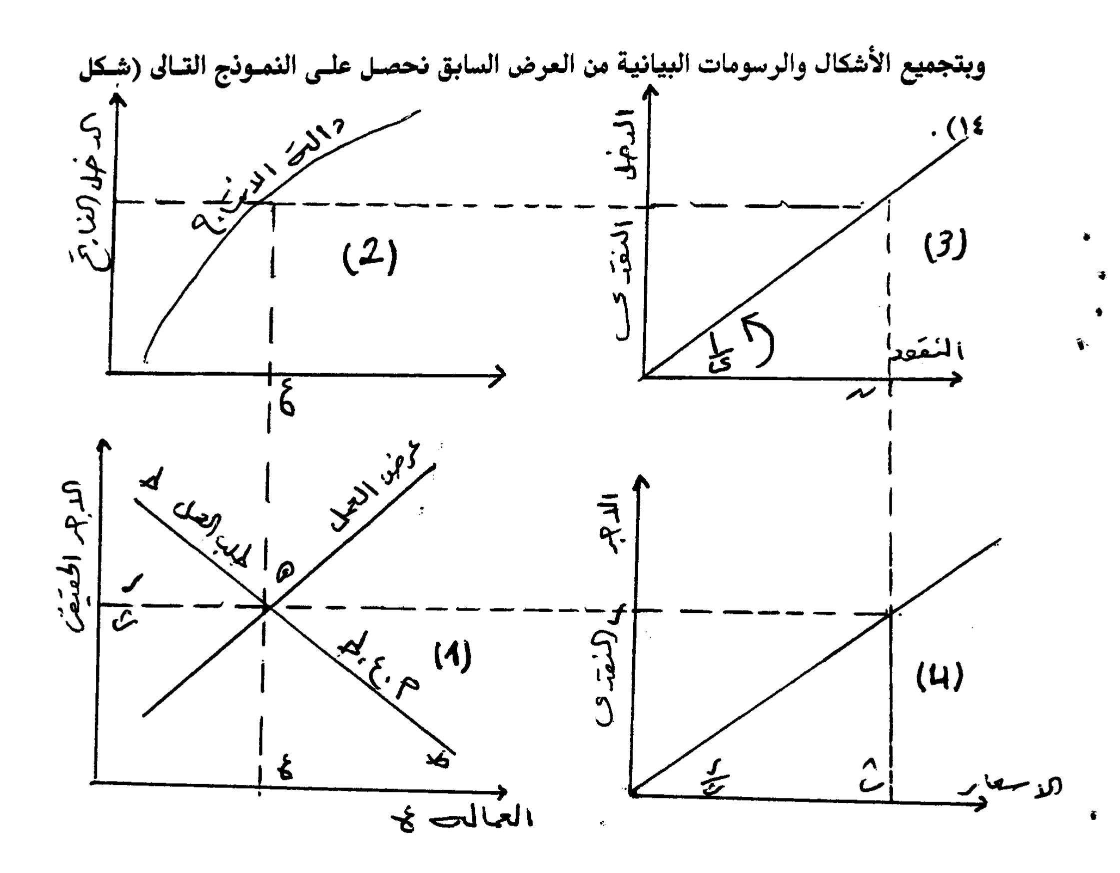
(تشير إلى الطلب على العمال ، حيث تعادل الأجور الحقيقية مع الإنتاجية الحدية للعمل)

$ع = ع\left(\frac{ر}{ث}\right)$ عرض العمل

ن = ى . ل . ث نظرية كمية النقود

(حيث تشير ى إلى ما يتبقى من الدخل لغرض المعاملات)

وبتجميع الأشكال والرسومات البيانية من العرض السابق نحصل على النموذج التالى (شكل ١٤) .



سابعاً : السياسة النقدية والمالية فى النظرية الكلاسيكية :-

بدون شك إن اللجوء إلى تخفيض الأجور النقدية للحفاظ على التوظف الكامل يمكن أن تنشأ نتيجة لبعض التصرفات فى الجانب النقدى مثل الاكتناز أو تخفيض عرض النقود ، أو نتيجة لحدوث بعض الصعوبات فى الميل للادخار أو الاستثمار مع إساءة التصرف بواسطة البنوك التجارية والتى قد يترتب عليها منع أسعار الفائدة من الانخفاض بقدر كافى فى أوقات الكساد.

وفى هذه الحالات فإن مرونة الأجور النقدية تؤدى إلى معالجة المشكلة بشكل كافى وأوتوماتيكى فى الوقت نفسه . ومن الناحية العملية قد لا يكون من الملائم إلقاء عبء التعديلات بأكملها على مستوى الأجور النقدية . ولهذا فمن الممكن تخفيض الحاجة لتحقيق تعديلات فى الأجور بشكل واضح عن طريق السياسة التى يحددها البنك المركزى والتى يتم تصميمها لمواجهة تصرفات البنوك التجارية .

وقد سبق وأشرنا إلى أن الإبقاء على عرض النقود على ما هو عليه يؤدى إلى إلقاء عبء التغير فى الميل للادخار أو الاستثمار على سعر الفائدة بدون الحاجة إلى حدوث تغيرات فى الأسعار والأجور النقدية .

ولكن العمل على تثبيت كل من الأجور النقدية والأسعار فى مواجهة الآثار التى تنجم من التغير في عرض العمل ، أو إنتاجية العمل ، أو نتيجة للتغير فى طلب الأفراد للنقود أما نتيجة للتغير في العوامل الموضوعية التى تحدد سرعة التداول الداخلية أو نتيجة لرغبة الأفراد في الاكتناز قد يحتم اللجوء إلى إحداث تغييرات محددة فى عرض النقود بواسطة البنك المركزى .

ولهذا السبب فقد بدت السياسة النقدية كأداة مفيدة لتلافى ضرورة حدوث التقلبات فى كل من الأسعار والأجور . وفى حالة عدم استخدام السياسة النقدية ، فإن التأثيرات الخارجية ستؤدى إلى تضخم أو انكماش مستوى الأسعار ، مع ما يمكن أن يؤدى إليه الانكماش من بعض البطالة نتيجة لصعوبة تخفيض الأجور أو للحاجة إلى وقت طويل لتحقيقها .

وهذا كله يمكن تلافيه تماما عن طريق استخدام السياسة النقدية والسياسة النقدية لدى الكلاسيك هى الطريق إلى رفع الأسعار من خلال زيادة عرض النقود إلى الوضع الذى يؤدى بالأجور الحقيقية إلى أن تكون عند المستوى التوازنى المناظر للتوظف الكامل .

والفكر الكلاسيكى يعتبر التوسع النقدى أداة فعالة لاستعادة التوظف الكامل ، وذلك فى إطار اهتمام الكلاسيك بدرجة كبيرة باستخدام السياسية النقدية فى التأثير على مستوى النشاط الإقتصادى وتثبيته .

وتتضمن السياسة النقدية قيام البنك المركزى بالتأثير على حجم أو مستوى الائتمان باستخدام بعض الأدوات كسعر إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة وتغيير نسبة الاحتياطي النقدى ... الخ ، والتى من خلالها يمكن للبنك المركزى التأثير فى سعر الفائدة ، ومن خلال ذلك يمكن التأثير بشكل غير مباشر فى قرارات الأفراد الخاصة بالاستثمار أو الادخار (الاستهلاك) .

وعلى العكس من ذلك فإن السياسة المالية والتى تتضمن التغيير فى الأنفاق الحكومى على السلع والخدمات أو التغيير فى معدلات الضرائب تزاول تأثيرها بشكل مباشر سواء عن طريق التأثير المباشر فى تيار الأنفاق (فى حالة تغيير حجم الأنفاق الحكومى) ، أو عن طريق التأثير المباشر على أوجه الأنفاق الخاصة بالأفراد ورجال الأعمال (فى حالة تغيير معدلات الضرائب)

وبالرغم من هذا التأثير المباشر للسياسة المالية فإنها لم تحتل مكانا هاما بين السياسات الاقتصادية التى يمكن استخدامها للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي وتثبيته فى الفكر الكلاسيكى ، وأنصب الاهتمام نحو استخدام السياسة النقدية .

وقد أدت الظروف التى مرت بها المجتمعات الرأسمالية خلال فترة الثلاثينات وما بعدها إلى تزايد الحاجة إلى استخدام السياسة المالية للتأثير بشكل مباشر فى مستوى النشاط الإقتصادى .

وفيما يتعلق بسياسات العمل والأجور ، فقد ذهب الكلاسيك إلى أن البطالة ستختفى إذا وافق العمال على تخفيض كافى الأجور ، أى أن فرص العمال ستتاح فى ظل الأجور المرنة . وهذا يمكن تصوره فقط فى سوق عمل تنافسى تنافسا كاملا أو فى اقتصاد جماعى الأمر الذى ينتفى فى المجتمعات الديمقراطية الحديثة حيث نقابات العمال وتشريعات العمل وتشريعات الرفاهية مثل قوانين الحد الأدنى للأجور وتأمينات البطالة . ثم أنه يصعب النزول بالأجر المعيشى الذى يتصوره الرأى العام معقولا فى ضوء الإنتاجية الهائلة للتكنولوجيا المعاصرة .

الباب الرابع : النظرية الكينزية

الفصل الأول : اتجاهات الفكر الكينزى – المبادئ والفروض

أولاً : مبادئ الفكر الكينزى

بدون شك أن الأزمات الأقتصادية التى مر بها النظام الرأسمالى عبر مراحله المختلفة كان ينظر إليها المفكرين الرأسماليين على أنها مراحل عابرة لا تنتج من طبيعة النظام ولكن من فعل السياسة الاقتصادية بجانب مظاهر عدم الكمال التى تحدث فى الأسواق بسبب جمود الأسعار والأجور وموقف النقابات العمالية وعدم إستجابتها للتغيرات المطلوبة التى يتطلبها وضع توازن التشغيل الكامل .

ولكن مع مرور الوقت وبداية أزمة الكساد الكبير عام ١٩٢٩ التى تعرضت لها الدول الرأسمالية والتى لم تألفها أقتصاديات هذه الدول من قبل والتى ادت فى نهاية المطاف إلى الأطاحة بالفكر الكلاسيكى ومهدت الطريق لظهور الفكر الكينزى . فقد أثبتت هذه الأزمة الكبيرة أن الواقع مختلف تماماً عن الإفتراضات النظرية الاقتصادية التى تبنتها النظرية الكلاسيكية .

وفى خلال هذه الحقبة المليئة بالاضطرابات الاقتصادية برزت مشكلتان فى مجال الاقتصاد الرأسمالى وهما :-

- القضايا المتعلقة بالنقود بسبب ما ظهر من علاقتها بالتضخم والأنكماش وما يرتبط بذلك من إضطرابات فى الأسعار والمدفوعات الدولية والتبادل الخارجى .
- كيفية اداء الاقتصاد الرأسمالى لبيان العوامل التى تحدد مستوى إستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة وبيان أسباب إهدار هذه الموارد وعدم استخدام الطاقة الإنتاجية المتاحة وظهور مشاكل البطالة والنظر فى إمكانية تدخل الحكومات من أجل إيجاد علاج لهذه الحالة . وفى ضوء ذلك قام الاقتصادى " جونماينارد كينز " بإصدار كتابه عن النظرية العامة في التوظف والفائدة والنقود عام ١٩٣٦ والتى مثلت نظريته نقطة تحول واضحة فى الفكر الاقتصادى بعد أزمة الكساد الكبير . وقد رأى كينز أن بديهات النظرية الكلاسيكية لا يمكن تطبيقها إلا على حالة خاصة وليست عامة لأنها تفترض وضعاً يمثل منتهى أوضاع التوازن الممكنة . بجانب ذلك فإن خصائص الحالة التى تطبق عليها هذه النظرية ليست ممثلة لخصائص المجتمع الاقتصادى الذى نعيش فيه واقعياً ولعل أهم ما يوضح حرص كينز على تسمية نظريته بالنظرية العامة ويميزها عن النظريات التقليدية ما يلى :-

أ- تتمثل النظريات التقليدية فى مجموعة أفكار تحاول كل واحدة منها دراسة وتحليل جزء او ناحية من الاقتصاد دون أن يكون هناك أى أرتباط وثيق يجمعها فى وحدة متماسكة ومتكاملة . ولهذا رأى كينز ضرورة وضع نظرية عامة واحدة تجمع ما كان مشتتا لدى أسلافه فى نظريات متفرقة وتعطى تحليلاً وتفسيراً للإقتصاد بأكمله سواء أكان الإقتصاد فى وضع توازن أو فى حالة خلل .

ب-لم تكن النظريات الإقتصادية التقليدية تعطى النقود أية مكانة أو تعترف لها بأى دور سوى كونها وسيطا حياديا فى المبادلات . وجاء كينز ليوضح فى نظريته العامة أهمية

النقود ودور السياسة النقدية التى تتبعها الدولة والمؤسسات المصرفية المختلفة فيها فى تحديد مقدار الدخل القومى للمجتمع ، وبالتالى تأثير هذه السياسة على النشاط الاقتصادى بأكمله .

ج- كانت نظرة التقليديون إلى الدخل فى المجتمع على أنه مقدار ثابت معين ولكن كينز قد أوضح أن هذا الدخل ليس ثابت المقدار بل قابل للتغير .

د - كان التقليديون يبحثون عن الارتباط بين الظواهر والعوامل الاقتصادية المختلفة . ولكن كينز كان يرى أن هذه الأمور لا يجوز أن تقتصر على مجرد بحث الإرتباط فيما بينها ، بل يجب عليه أن يبحث عن العلاقات السببية فى هذه العوامل لأن بعضا منها قد يكون ذا دور إيجابى من حيث التأثير ، ولا يكون لد دور سلبى فيؤثر فى غيره العوامل دون أن يتأثر بها .

هـ- كانت نظرية التقليدين عندما تتناول بالدراسة الدخل والعمالة والعرض والطلب والإدخار وغيرها من الكميات الإقتصادية تنظر إلى هذه الكميات بالنسبة للفرد أو المشروع على أستقلال ولا تنظر إليها جميعا على أنها تشكل وحدة متكاملة على مستوى الإقتصاد القومى .

أما " كينز" فقد نظر إلى هذه الأمور نظرة عامة وشاملة لا تقتصر اهتماماتها فقط على دراسة الوحدات والأجزاء بل تجاوز ذلك إلى الإهتمام بما يسمى الإقتصاد الجمعى الذى يعنى أساسا بالتحليل الإقتصادى على مستوى الإقتصاد القومى فى مجموعه .

و- أخذ كينز بالفترة القصيرة كإطار للتحليل . وقد أفترض كينز ثبات السكان وثبات حجم رأس المال والفن الإنتاجي ونظر إلى المتغيرات التى تحدث فى إطار هذه الفترة القصيرة وقد ترتب على الأخذ بالفترة القصيرة كإطار للتحليل أن ربط كنز بين المتغيرات فى الدخل القومى من ناحية والعمالة من ناحية أخرى .

ز- لا تستند نظرية كينز فى التوظف والبطاله على فكرة جمود إذ يقرر أن حجم التوظف يحدده الطلب الفعال وليس مساومات الأجور بين العمال وأرباب الأعمال . والمتغير الإيجابى فى الطلب الفعال هو قرارات رجال الأعمال بالإستثمار

حيث أن تعطل العمال من وجهة نظر كينز يرجع إلى أن حوافز الإستثمار عند رجال الأعمال لا تشجعهم على مزيد من الاستثمار ، ولذلك يلقى كينز مسئولية البطالة على عاتق رجال الأعمال ، بينما ألقاها الكلاسيك على عاتق العمال .

ى- يرى كينز أن التوظف الفعلى فى المجتمعات يتوقف على الطلب الفعال (العرض الكلى والطلب الكلى) ، وهذا يختلف عما قدمته النظرية الكلاسيكية ، حيث أدعى الكلاسيك أن هناك توظف كامل ، أى كل فرد يطلب عمل ويبحث عن عمل ولديه قدرة على العمل لابد وأن يجد عملاً .

إلا أن كينز يرى أنه رغم ذلك فإن قدرة العامل ورغبته فى العمل وبحثه عن عمل ليس كافياً لإحداث التوظف الكامل ، بل أن هناك توظف غير كامل وهناك بطالة إجبارية.

ومن هنا فإن البطالة فى المجتمع تتضمن بجانب البطالة الأحتكاكية والموسمية والأختيارية بطالة إجبارية حيث أن العامل يعتبر عاطلاً إذ كان على أستعداد للعمل بأجر نقدى أقل من الأجر الحقيقى الذى يسود المجتمع ولا يجد هذا العمل .

كما يتطلب شرح العوامل التى يتوقف عليها التوظف ، أن نوضح المقصود بالطلب الفعال حيث هو المعادل لكمية النقود التى يحصل عليه أفراد المجتمع فى شكل أجور وفوائد وربح وريع .

الطلب الفعال = الدخل القومى = الإنتاج القومى = الإنفاق القومى

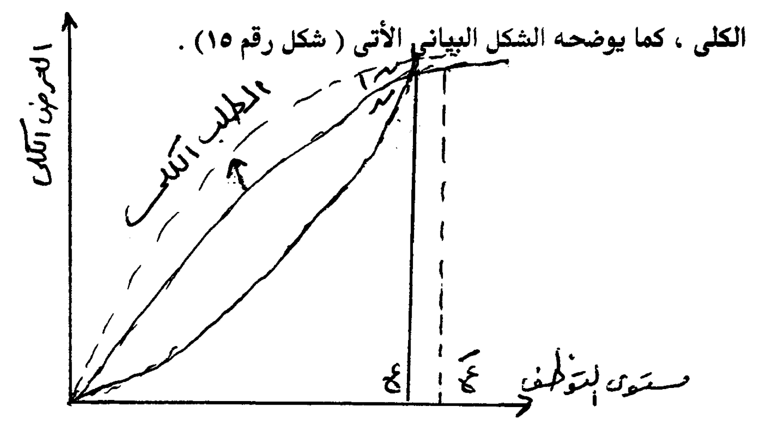
كما أن الطلب الفعال ، يتمثل فى نفطة التعادل بين ثمن العرض الكلى مع ثمن الطلب الكلى ، وهو الذى يحدد مستوى التوظف فى المدى القصير .

ونظراً لأن العوامل التى تحدد مستوى التوظف فى المجتمع هى العرض الكلى والطلب الكلى فسوف نناقش كل منها بإيجاز ، ثم نوضح كيفية إحداث التوازن الكلى :

العرض الكلى . هو كمية النقود التى يرى المنظمون ضرورة الحصول عليها من بيع منتجاتهم والتى يكفى لتبرير توظيف عدد معين من العمال .

أما الطلب الكلى . هو كمية النقود التى يتوقع المنظمون فى المجتمع الحصول عليها من بيع منتجاتهم التى ينتجها عدد معين من العمال .

إن الشرط الأساسى لتحقيق التوازن الكلى هو تحقيق التعادل بين الطلب الكلى وبين العرض الكلى ، كما يوضحه الشكل البيانى الأتى (شكل رقم ١٥) .



حيث انه فى حالة التوازن الكلى يتبين أن الطلب يشير إلى رغبة المشترين النهائيين فى إنفاق مبلغ معين فى حين أن العرض الكلى يشير إلى رغبة وأستعداد البائعيين النهائيين لعرض كمية محددة من السلع والخدمات تصل قيمتها إلى مبلغ معين .

وهنا يتحقق التوازن عند تعادل كمية النقود التى يرغب المشترون فى إنفاقها مع قيم السلع والخدمات التى يعرضها البائعون ، أى يتحقق التعادل عندما يتساوى الطلب الكلى (الطلب الاستهلاكى والطلب الحكومى والطلب الاستثمارى وصافى الصادرات) مع الناتج القومى باسعار السوق ويتحدد حجم العمالة فى المجتمع .

ويلاحظ من الشكل السابق ، إن منحنى الطلب الكلى يتزايد وبسرعة إلى حد معين ، ثم يبدأ فى التزايد البطئ وهو ما يشير إلى أن ما يتم إنفاقه من قبل المجتمع كبير جداً وذلك فى بداية توظيف الموارد الإنتاجية والحصول على ناتج . وبزيادة توظيف الموارد يصل المجتمع إلى مستوى الرفاهية ويقل معدل إنفاقه على السلع والخدمات .

أما بالنسبة لمنحنى العرض ، نراه فى البداية يرتفع ببطء ، حيث بزيادة العمالة والإنتاج تزداد التكاليف وذلك بإفتراض أن الإنتاج يخضع لقانون تناقص الغلة ثم يزداد معدل إرتفاع

التكاليف باستخدام المزيد من العمالة ، حيث يرتفع منحنى العرض إلى الحد الذى يصبح فيه تقريباً كخط مستقيم موازى للمحور الرأسى .

وهذا ما يشير إلى عدم إمكانية تشغيل عمالة جديدة . هذا وتجدر الإشارة إلى أن النقطة (ع) فى الشكل السابق والناتجة من تقاطع منحنى الطلب الكلى مع منحنى العرض الكلى لا تعنى بالضرورة مستوى العمالة الكاملة أو التوظيف الكامل لكافة الموارد الإنتاجية ، وهو ما يشير إلى أن الفرض الكينزى بأن المجتمع يمكن أن يكون فى حالة توازن كامل ليس فقط عند العمالة الكاملة ، بل يمكن أن يتحقق ذلك فى حالة البطالبة أو التضخم ، كما يلاحظ من الشكل السابق.

أيضاً أن منحنى الطلب الكلى أنتقل إلى أعلى ليتقاطع مع منحنى العرض الأصلى فى النقطة $ن_1$ ليحدث توازن جديد وحجم جديد للعمالة ($ع_1$) ، وفى حالة ما إذا كانت توقعات المنظمون غير سليمة ، وما تحقق من مستويات الطلب الفعلى كان أكثر مما توقعه المنظمون ، فإن نقطة التوازن الجديدة ($ن_1$) تظهر مستوى أعلى من الطلب الفعلى وزيادة حجم العمالة .

وجدير بالذكر أن كينز حينما كان يعالج المشاكل الاقتصادية ويتحرى الدوافع وراء الأزمات لم يكن يفكر فى النظام السائد فى الدول غير الصناعية أو الدول المتخلفة . حيث أن الأراء والاستنتاجات التى اوردها لا تنطبق برمتها على الاوضاع الاقتصادية فى جمهوريتنا أو الهند مثلاً وأن كان الجائز القول بأن بعض الظواهر الاقتصادية والبعض فقط قد يمكن تفسيرها جزئيا على ضوء الأراء الكينزية .
وأن كان هذا التحذير ينطبق بصورة عامة على أراء كينز فيما يتعلق بمستوى التوظف والدخل ومضاعف الاستثمار مثلا فإنه ينطبق بصورة خاصة على أرائه فى معدل الفائدة . فدراسة

التحليل الكينزى لمعدل الفائدة تفترض نموذجا لنظام أقتصادى قائم على أساس الرأسمالية الحرة حيث لا تتدخل السلطات المركزية إلا فى توجيه السياسة النقدية للبلاد بالأساليب التقليدية المعروفة . فالنظام الاقتصادى الذى أفترضه كينز أو الذى بنى عليه أستنتاجاته نظام يسود مجتمعا متقدما من الناحيتين الصناعية والرأسمالية ، تتوافر فيه وسائل الائتمان المصرفى ، ويقوم على أساس حرية النشاط الخاص مع قيام السلطة المركزية بكل ما من شأنه خدمة هذا النشاط وحمايته ، لا منافسته أو محاولة القضاء عليه .

ثانياً :- فروض النظرية الكينزية :-

١- رفض كينز فروض الكلاسيك والتى يرى أن المجتمعات تسودها حالة من التوظف الكامل عند وجود التوازن الكلى ورأى كينز أن هناك حالة من التوظف غير الكامل نتيجة التغيرات فى كمية عناصر الإنتاج المستخدمة . كما إفترض أن يكون هناك توازن كلى فى حالة التوظف غير الكامل .

٢- نادى كينز فى نظريته التى أسماها بالنظرية العامة بضرورة توافر شروط المنافسة الكاملة كشرط لقيام هذه النظرية .

٣- أهمية تدخل الدولة لتنظيم ومراقبة الاستثمار ، بهذا الفرض انتقلت النظرية من الفكر التقليدى للدولة الحديثة إلى فكر حديث للتوجيه الحكومى . وإن كان قد جعل التدخل بصفة مؤقتة . كما رأى أن التدخل عن طريق السياسات الاقتصادية يعمل على تحقيق صالح المجتمع ككل .

٤- ليست النقود محايدة بل لها أثار إيجابية .

٥- أن أسباب البطالة فى المجتمع هم رجال الأعمال وليس كما قال الكلاسيك أن سبب البطالة هم العمال ومطالبتهم برفع الأجور وعدم تخفيض الأجور كما يرى كينز أن البطالة سببها عدم كفاية الاستثمارات .

٦- أن الاستهلاك وليس الادخار هو الذى يؤدى إلى تشجيع الاستثمارات ، حيث يفتح الاستهلاك أسواقاً جديدة تدفع أصحاب المشروعات إلى القيام باستثمارات جديدة وأن وسيلة زيادة رأس المال هى زيادة الإنفاق الاستهلاكى ، وأن نقص الاستهلاك هو سبب الركود الاقتصادى ، كما أن الإفراط فى الادخار هو السبب الأول فى إنخفاض الإنتاج .

ثالثاً : الأنتقادات الموجهة للنظرية الكينزية :-

أثارت النظرية الكينزية العديد من الأنتقادات من أهمها :-

١- أنها نظرية خاصة بالأجل القصير فقط وبالتالى فهى لا تصلح لتفسير التطورات طويلة المدى .

٢- تتسم هذه النظرية بالطابع الأستاتيكى (السكونى) وبالتالى فهى لا تأخذ بعين الأعتبار حركة النظام الرأسمالى ومستقبل النمو فيه وتوازنه الديناميكى (الحركى) عبر الزمن .

لذلك فإن هذه النظرية تظل عاجزة عن تفسير حدوث الأزمات على المدى الطويل لإفتقارها للبعد الزمنى وعجزها عن توضيح أسباب إبتعاد النظام الأقتصادى بين فترة وأخرى عن تحقيق التوازن الكلى المستقر .

٣- أتفاق الفكر الكينزى مع الفكر الماركسى فى أن الدافع لإنهيار للرأسمالية يأتى من أسباب كامنة فى سير الألة الإقتصادية وليس من عوامل خارجة عنها ، حيث رأى كينز أن الرأسمالية قد فقدت قدرتها على النمو التلقائى وأنها نظام ينطوى على وجود

عدم الإستقرار والميل الشديد نحو الركود والقصور المزمن فى إستخدام الموارد البشرية والإقتصادية .

وكان دليل كينز فى ذلك ما أثبته من اتجاه معدل الربح (أو ما أسماه بالكفاية الحديد لرأس المال) نحو الإنخفاض عبر الزمن . غير أنه يمكن القول بأن الفكر الكلاسيكى كان قد توصل إلى نفس النتيجة وهى الإتجاه الحتمى لمعدل الربح نحو التناقص

٤- ذهب بعض الاقتصاديين ومنهم " هايك " إلى أن تطبيق الكنزية قد أدى إلى زيادة تدخل الدولة فى الحياة الإقتصادية لضمان التوظف الكامل . والمحافظة على هدف التوظيف الكامل أدى فى النهاية إلى عدم قياس سوق العمل بوظائفها التقليدية التى كانت تقوم بها فى الماضى لعلاج ازمات البطالة .

فقبل تدخل الحكومات لضمان هدف التوظف الكامل كانت علاقات العرض والطلب فى سوق العمل تعمل على تغيير معدلات الأجور النقدية بما يتناسب مع هذه العلاقة وعلى النحو الذى يكفى علاج البطالة بدون ظهور التضخم . ومن وجهة النظر هذه إذا لم توجد سوق حرة للعمل فليس من الممكن الوصول إلى أوضاع سليمة ومعقولة فيما يتعلق بحساب تكلفة العمل وتوزيع الموارد وتخصيصها على نحو أمثل .

٥- ذهب البعض إلى أن الكينزية أدت إلى زيادة تدخل الدولة فى الحياة الإقتصادية الأمر الذى نتج عنه زيادة الإنفاق العام زيادة كبيرة مما أدى إلى ظهور العجز بالموازنة العامة للدولة . وهذا العجز قد مول عن طريق زيادة الضرائب (وبالذات الضرائب على الدخل) وعن طريق الإصدار النقدى وزيادة الدين العام الحكومى .

وهو الأمر الذى أدى إلى سلبيات متعددة أهمها :

- لقد أدى تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى لزيادة نصيب الأنفاق العام الحكومى فى الناتج المحلى الأجمالى .

- زيادة الضرائب على الدخول ورأس المال أدى إلى إضعاف الحوافز الاستثمارية الفردية مما أدى إلى تراخى حالة النمو والركود فى الدول الرأسمالية .
- لقد أدى زيادة الأصدار النقدى إلى عدم الأستقرار النقدى وظهور التضخم . وقد كانت الزيادة فى الأصدار تتم بغرض تمويل العجز المتزايد فى الموازنة العامة للدولة . كما أن زيادة الدين العام الحكومى قد أدت إلى زيادة فوائد الدين وتحميل الأجيال القادمة أعباء القروض .

٦- كما أن النظرية الكينزية قد تمخضت عن أهتمام الدولة بتوجيه جانب كبير من الموارد للتخصيص للأغراض الاجتماعية مثل الضمان الاجتماعى والخدمات الصحية والتوسع فى إشباع الحاجات الأجتماعية .

الفصل الثانى : الطلب الإستهلاكى

أولاً : مفهوم الطلب الاستهلاكى

يتوقف مستوى الدخل والتوظف فى الاقتصاد على الطلب الفعال الذى يتكون بدوره من الانفاق على الاستهلاك والانفاق على الاستثمار . فالتغيرات فى إنفاق العائلات على الاستهلاك أو فى إنفاق مؤسسات الأعمال على الاستهلاك أو فى إنفاق مؤسسات الأعمال على الاستثمار محددات هامة لمستوى النشاط الاقتصادى داخل الدولة .

ويعتبر الاستهلاك من أكثر الوظائف الاقتصادية أهمية ، لارتباطه المباشر بالهدف النهائى للنشاط الانسانى ككل والذى يتمثل فى تحقيق أكبر قدر من الرفاهية لكل أفراد المجتمع ، فالانسان مستهلك قبل أن يكون منتجاً أو مدخراً أو مستثمراً .

كما أنه يمكن أن يكون مستهلكاً سواء كان منتجاً أم غير منتج والعكس غير صحيح ، فالاستهلاك من الوظائف الاقتصادية التى ترتبط مباشرة بالحياة اليومية لكل أفراد المجتع.

حيث أن الفرد قد ينفق بعض أو كل ما يحصل عليه من دخل نقدى على السلع والخدمات الاستهلاكية التى تم إنتاجها وطرحت فى السوق . ومقدار ما سينفقة الفرد من دخله

الجارى على السلع والخدمات الاستهلاكية الجارية ، وبالتالى مقدار ما سوف يتبقى كأدخار من هذا الدخل يتوقف على ما يسمى بالميل للأستهلاك .

ومن المشاهد فى جميع المجتمعات المعاصرة المتقدمة منها والنامية أن الأنفاق الاستهلاكى يشكل الجزء الأكبر من مجموع الأنفاق فى المجتمع. ولذا فإن دراسة محددات الطلب الكلى الفعال لابد وأن تهتم بالانفاق الاستهلاكى ، ومن ثم بحجم الادخار من دخل معين حيث أن الادخار سيكون نواة التكوين الرأسمالى الذى سيزيد من طاقات المجتمع الإنتاجية.

بجانب ذلك فإن نقص الاستهلاك الكلى باعتباره احد المكونات الهامة للطلب الكلى ، يعنى ضعف قدرة المجتمع الانفاقية وعدم قدرته على شراء ما قام بإنتاجه .وبالتالى ينتهى الوضع بوجود مشكلة فائض فى الإنتاج وينعكس فائض العرض فى أسواق السلع إلى فائض عرض فى أسواق العمل (بطالة) ويؤدى هذا بدوره إلى نقص جديد فى القوة الشرائية أى إنخفاض فى الدخول وإنخفاض فى الإنفاق . مما يزيد من حدة الفائض والمخزون فى القطاع الإنتاجى .

وهذا تنتقل الأثار وتتراكم على مستوى المتغيرات الكلية حتى تصل إلى إنخفاض فى مستوى الناتج القومى وزيادة العاطلين وإنهيار للنشاط الاقتصادى بأكمله . وفى مثل هذه الحالات قد يستلزم العلاج تشجيع الإنفاق الاستهلاكى حتى ولو كان ذلك عن طريق توزيع دخول من خلال تنفيذ برامج ومشروعات غير إنتاجية .

هذا وتتراوح حدود الاستهلاك وأنواعه ، من إستهلاك يكاد يكفى فقط الاحتياجات الضرورية إلى استهلاك الوفرة أو الاستهلاك بلا حدود ، كما يحدث فى بعض المجتمعات الغنية ، حيث يطلق العنان لشتى أنواع الرغبات والتى يتطلب إشباعها المزيد من الاستهلاك الغذائى ، وإستهلاك السلع المعمرة ونصف المعمرة .

ولقد حدد الاقتصادى الفرنسى المشهور " فرنسوا بيرو " الأنواع المختلفة لمستويات الاستهلاك على النحو الأتى :-

١- الاستهلاك الذى يكفى لمجرد بقاء الأنسان على قيد الحياة .

٢- الاستهلاك الذى يضمن لكل أفراد المجتمع الحد الأدنى من متطلبات الحياة من إشباع للحاجات المادية وغير المادية ، شاملاً المتطلبات الصحية وكذا مساعدات العجزة والعاطلين وغيرهما .

٣- الاستهلاك الذى يسمح لكل أفراد المجتمع أن يعيشوا حياة عصرية متميزة بحيث يغطى هذا النوع من الاستهلاك التجديد والتنويع ، وكذلك الاستمتاع بأوقات الفراغ .

كما يشكل الاستهلاك القومى المكون الرئيسى فى انفاق الناتج القومى الاجمالى . ويمكن أن نعرف الاستهلاك على انه القدر من الدخل المنفق على السلع والخدمات التى تحقق أشباعاً ماشراً .

وبطبيعة الحال يتأثر الاستهلاك بعديد من العوامل وإن كان من أهم هذه العوامل دخل الفرد والعلاقة بين الاستهلاك والدخل يعرف فى الدراسات الاقتصادية بالدالة الاستهلاكية أو الميل للأستهلاك .

ولقد تطور مفهوم الاستهلاك الكلى وإتسع نطاقة ليشمل العديد من السلع والخدمات التى تقدم إلى أفراد المجتمع فى الاقتصاد المعاصر . وق يرجع السبب الرئيسى فى ذلك إلى تزايد دور الدولة فى الاقتصاد المعاصر وتعدد وتنوع ما يقدم بطريقة مباشرة وغير مباشرة من سلع وخدمات إلى الأفراد تمثل كلها عناصر هامة فى الإستهلاك الكلى .

ومن الجدير بالذكر أن توسع الاستهلاك الكلى ليشمل عدداً أكبر من السلع والخدمات مازال مستمراً ، وهذا ما يدعو إلى ضرورة البحث عن طرق وأدوات أكثر دقة لحسابه وتقديره ولقد أصبحت ظاهرة الاستهلاك العام من الظواهر الاقتصادية ذات التأثير المباشر على المتغيرات الاقتصادية الأخرى ، وذلك نظراً لإرتباطه الوثيق بميزانية الدولة (إيرادات ، نفقات) ، وإرتباطها أيضاً بالسياسات الاقتصادية (مالية ، نقدية) والتى تلجأ إليها الحكومة باستمرار لتعديل مسار النشاط الاقتصادى ، ومواجهة التضخم أو الركود

ثانياً : الدالة الاستهلاكية :

يعتبر الدخل الكلى من أهم العوامل المؤثرة على الاستهلاك الكلى فى المجتمع إذا انه بزيادة الدخل الكلى يزداد الاستهلاك الكلى والعكس صحيح . وقد افترض كينز وجود علاقة ثابتة بين الإنفاق على الاستهلاك وبين دخل الفرد .

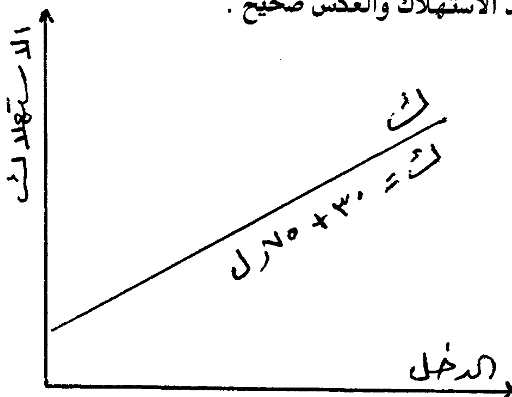
فكما هو معروف فى الاقتصاد الجزئى ان الكمية المطلوبة تعتمد على السعر فإن الاستهلاك يتوقف على حجم الدخل ، أى أن هناك علاقة دالية بين حجم الدخل وبين الانفاق على الاستهلاك .

فإذا رمزنا للاستهلاك بالرمز (ك) وللدخل بالرمز (ى) فإن الدالة التالية يمكن أن توضح الدالة الاستهلاكية ك = د (ى)

حيث ك = الاستهلاك أو الإنفاق الاستهلاكى

ى = الدخل .

ويمكن توضيح الدالة الاستهلاكية بالعلاقة الخطية المبينة بالشكل رقم (١٦) حيث يتبين أنه بزيادة الدخل يزداد الاستهلاك والعكس صحيح .



ومثال على ذلك إذا كان مستوى دخل الإقتصاد هو ١٠٠ مليون جنيه الميل الحدى للاستهلاك هو ٧٥ر٠ ، كان الجزء الثابت في الدالة ٣٠ فبالتالى يمكن تقدير الإنفاق الاستهلاكى من دالة الاستهلاك كما يلى :

ك = ٣٠ + ٧٥ر٠ ى

= ٣٠ + ٧٥ر٠ X ١٠٠

= ٣٠ +٧٥ = ١٠٥ مليون جنيه

ويتبين من المثال السابق ان هناك علاقة خطية بين الانفاق الاستهلاكى والخل ، وبالمثل إذا كان مستوى الدخل فى الاقتصاد ٢٠٠ مليون جنيه فإن إنفاقه الاستهلاكى سيكون ١٨٠ مليون جنيه.

قانون السلوك الاستهلاكى :-

أستنتج كينز بتحليلة الدالة الاستهلاكية ظاهرة سلوكية (أو كما سماها قانونا نفسيا) وتتكون هذه الظاهرة من ثلاث مشاهدات مترابطة .

أولاً : إذا زاد الدخل الكلى زاد معه الإنفاق الاستهلاكى بمعدل أقل من زيادة الدخل حيث أن الإنفاق الاستهلاكى لاشك سيزيد بأزياد الدخل وسوف يتحسن بالتالى مستوى المعيشة للفرد الذى زاد دخله، ولكنه لن ينفق على حاجاته التى سبق أن أشبعها مقادير إضافية بنفس نسبة زيادة الدخل أى أن مضاعفة الدخل مثلا لا يشترط أن تؤدى إلى مضاعفة الإنفاق على الأكل والملابس والسكن ، ....) .

ثانياً : إذا ما أرتفع مستوى الدخل سوف توزع الزيادة الأضافية ما بين إنفاق وادخار وهذه ظاهرة مرتبطة بالظاهرة الأولى حيث أن الإدخار هو فائض من الدخل بعد الاستهلاك ، وطالما أن الزيادة فى الدخل لم تستنفذ بكاملها فى الإنفاق الاستهلاكى الاضافى فمعنى ذلك أن ارتفاع مستوى الدخل سيؤدى إلى أدخار كميات اضافية .

ثالثاً : يفترض كينز أن كل زيادة فى الدخل سوف تؤدى إلى زيادة فى مقادير الاستهلاك وكذا إلى زيادة فى مقادير الادخار . حيث لا يعقل أن يؤدى أرتفاع مستوى الدخل إلى انفاق استهلاكى أقل مما كان عليه ، ولا إلى أدخار المجتمع مقادير أقل مما كان يدخر قبل أرتفاع الدخل .

وهناك بعض أفتراضات لابد من توافرها لكى يكون هذا السلوك الاستهلاكى مطابقا للوقع . ومن ذلك ان تفترض أستقرار الميل للأستهلاك ، أى عدم تغير العادات الاستهلاكية للأفراد ، وإن الدخل فقط هو الذى يتغير بينما تبقى المتغيرات الأخرى ثابتة (كتوزيع الدخل ، والنمو السكانى ، تحركات الأسعار) .

مثل هذه الافتراضات يمكن أن تتحقق فى المدة القصيرة وفى الظروف العادية . ومعنى هذا أننا نستطيع أعتبار قانون كينز للسلوك الاستهلاكى أستنتاجا قريبا من الواقع بالنسبة لمجمل

السلوك الاستهلاكى لمجموعة من الأفراد يعيشون فى مجتمع يخلو من القيود الاقتصادية فى فترة محددة المدى .

ومما سبق يمكن أستنتاج أهم فروض الدالة الاستهلاكية :

أ- الإنفاق الاستهلاكلى الحقيقى دالة ثابتة للدخل الحقيقى ك = د (ى)

ب- الميل الحدى للأستهلاك موجب وأقل من الوحدة

$$١ > \frac{د\ ك}{د\ ى} > ٥$$

ج- الميل الحدى للاستهلاك أقل من الميل المتوسط للاستهلاك وهذا يعنى أن الأخير ينخفض بأرتفاع الدخل . $\frac{ك}{ى} > \frac{د\ ك}{د\ ى}$

د – الميل الحدى للأستهلاك ينخفض بأرتفاع الدخل .

ثالثاً : الدالة الأدخارية :

المدخل البديل لتصوير مستوى الإنفاق الاستهلاكي في الاقتصاد يتضمن الجزء من دخل الاقتصاد الذى لا ينفقه الأفراد على الأغراض الاستهلاكية ، ومثل هذا الجزء من الدخل يعرف بالإدخار أياً كان الاستعمال الذى وضع فيه ، وبالتالى نجد أن الإدخار مرتبط مباشرة بالإستهلاك حيث أن : الدخل = الإستهلاك + الإدخار

ودالة الإدخار تصور مستوى الإدخار الشخصى عند كل مستوى للدخل ، وتتوقف السرعة التى تنمو بها المدخرات فى المجتمع على نفس المجموعة من العوامل والمؤثرات التى تؤثر على مستوى الإنفاق الإستهلاكى .

وتأخذ دالة الإدخار الصورة التالية :

خ = - أ + م ح خ X ى

أو خ = - أ + (١- م ح ك) ى حيث :

خ	يمثل الأدخار
أ	الجزء المقطوع من المحور الرأسى (ثابت)
م ح خ	الميل الحدى لإدخار
م ح ك	الميل الحدى للإستهلاك
ى	الدخل

الميل الحدى للإدخار (م ح خ) = التغير فى الاستهلاك / التغير فى الدخل = Δ خ / Δ ى

بما أن

ى = ك + خ

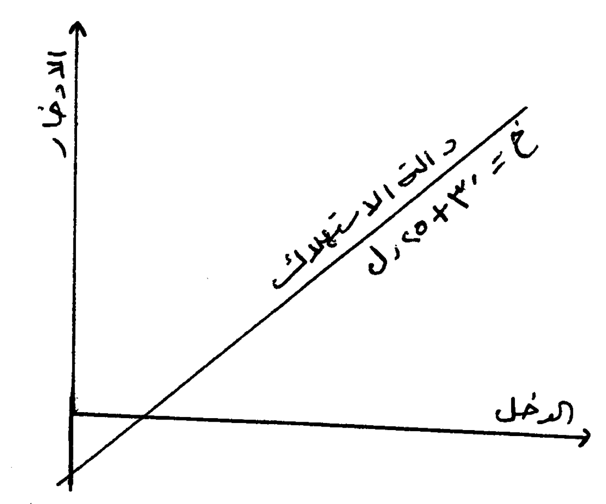
∴ م ح ك + م ح خ = ١

ويقدر مقدار الإدخار الذى سيحدث فى الاقتصاد عند كل مستوى للدخل بالتعويض فى المعادلة السابقة ، فعلى سبيل المثال إذا كان مستوى الدخل ٢٠٠ مليون جنيه تبعاً للمثال السابق فإن :

م ح خ = ١ — ٧٥ر٠ = ٢٥ر٠

خ = ٢٠ مليون جنيه

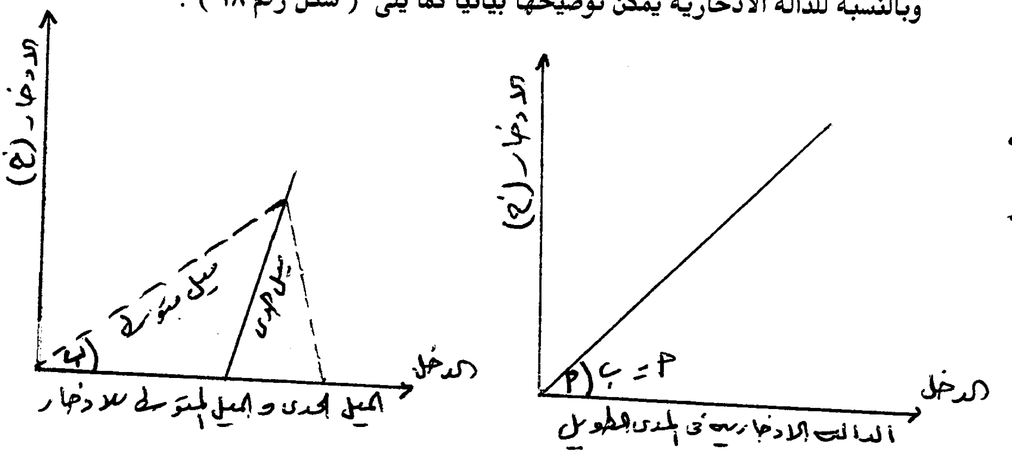
وتصور دالة الإدخار بيانياً كما فى الشكل التالى (شكل رقم ١٧) :



ويمكن توضيح العلاقة بين الاستهلاك والادخار والدخل بالجدول التالى :

ى	ك	خ	م ح ك	م ح خ
صفر	٤٠	- ٤٠	-	-
١٠٠	١٢٠	- ٢٠	٨ر٠	٢ر٠
٢٠٠	٢٠٠	صفر	٨ر٠	٢ر٠
٣٠٠	٢٨٠	٢٠	٨ر٠	٢ر٠
٤٠٠	٣٦٠	٤٠	٨ر٠	٢ر٠
٥٠٠	٤٤٠	٦٠	٨ر٠	٢ر٠
٦٠٠	٥٢٠	٨٠	٨ر٠	٢ر٠

وبالنسبة للدالة الادخارية يمكن توضيحها بيانياً كما يلى (شكل رقم ١٨) :



ويمكن التعبير جبريا عن العلاقة بين الاستهلاك والدخل والادخار على النحو التالى :

خ = ى ـ ك (حيث الادخار يساوى الدخل المتاح مطروحا منه الانفاق الاستهلاكى).

خ = ى ـ (أ + ب ى) حيث ب = الميل الحدى للاستهلاك .

= ـ أ + ى ـ ب ى

= ـ أ + ى (أ ـ ب) حيث (أ ـ ب) عبارة عن الميل الحدى للأدخار ويمكن التعبير عنه بالرمز (١ـ الميل الحدى للاستهلاك) .

رابعاً : محددات الطلب الاستهلاكى :-

بالاضافة إلى الدخل فهناك عديد من العوامل ذات الأثر على الاستهلاك حيث تؤدى هذه العوامل إلى إنتقال الدالة الاستهلاكية إلى أعلى أو إلى أسفل حسب طبيعة التغير . وعموما يمكن تقسيم هذه العوامل إلى مجموعتين رئيسيتين الأولى ويطلق عليها مجموعة العوامل الموضوعية فى حين يطلق على الثانية مجموعة العوامل الذاتية ، وفيما يلى إيجاز لكل مجموعة من هاتين المجموعتين .

أ- العوامل الموضوعية : Objective Factors .

وتتميز هذه العوامل الموضوعية عن العوامل الذاتية المؤثرة على الإنفاق الاستهلاكى بإمكانية قياسها . وتضم هذه العوامل الموضوعية العوامل التالية :

١- توزيع الدخل :

يعتبر النمط التوزيعى للدخل بين أفراد أو طبقات المجتمع من أهم العوامل المحددة للإنفاق الاستهلاكى وترجع هذه الظاهرة إلى أرتفاع الميل الحدى للاستهلاك وأنخفاض الميل الحدى للأدخار للأفراد ذوى الدخول المنخفضة والعكس صحيح بالنسبة للأفراد ذوى الدخول المرتفعة.

وعلى ذلك فإذا كان النمط التوزيعى للدخول نمطا عادلا فإن هذا يعنى زيادة الإنفاق الاستهلاكى عما إذا كان نمطاً غير عادلاً .

ومن ثم فمن المتوقع أن القوانيين والتشريعات التى من شأنها زيادة العدالة فى توزيع الدخل مثل إتباع نظام الضرائب التصاعدية وتطبيق قوانين الأصلاح الزراعى ، ورفع أجور الطبقات العاملة سوف تؤدى إلى زيادة دخول الطبقات ذات الميل الحدى المرتفع للاستهلاك بمعدل يفوق زيادة دخول الطبقة ذات الميل الحدى المنخفض للأستهلاك (الأغنياء) . وبالتالى تؤدى إلى أنتقال الدالى الاستهلاكية إلى أعلى أى زيادة الإنفاق الاستهلاكى .

وتعتبر القوانين الاشتراكية التى شرعت فى مصر فى بداية الستينات خير دليل على ذلك ، إذ ترتب على هذه القوانين أنتقال جزء من مصادر الدخل من أيدى الأغنياء إلى أيدى الطبقة العاملة ذوى الدخول المنخفضة وزاد المعدل الحدى المرتفع للاستهلاك

٢- الأسعار النسبية :

تؤثر أسعار السلع والخدمات تأثيراً على استهلاك الأفراد منها فإذا أرتفع سعر أحدى السلع مثلا وظل سعر سلعة أخرى بديلة لها ثابتا فإن المستهلك سيزيد من استهلاكه من السلعة التى أرتفع سعرها وهذه الحقيقة يمكن أن تطلق عليها الأسعار النسبية .

ومن هنا يتبين أن الاسعار النسبية للسلعة تؤثر تأثيرا واضحا على الاستهلاك من السلع المختلفة بالنسبة للأفراد . وعلى الرغم من ذلك فإن تأثيرها يكاد يكون منعدما على الاستهلاك الكلى للمجتمع وحيث أن زيادة الاستهلاك من سلعة سوف يقابله نقص فى الاستهلاك من سلعة أخرى .

٣- الأصول السائلة :

تتكون الأصول السائلة للمستهلكين من النقدية ، الودائع الجارية بالبنوك ، وأية أصول أخرى يمكن أن تحول إلى نقود فى الحال ، مثل السندات والودائع الإدخارية بالبنوك مثل هذه الأصول تزود المستهلكين بمستودع لقوة شرائية كامنة .

كما أنه من المنطقى أن المستهلكين الذين لديهم مقادير كبيرة من هذه الأصول لا يشعرون انهم تحت ضغط كبير لتقييد انفاقهم الاستهلاكى من الدخل الممكن التصرف فيه أى تكوين ما يرون أنه رصيد ضرورى من مثل هذه الأصول .

وقد تأكدت صحة هذا التعليل بواسطة عدة دراسات أظهرت أن المستهلكين بمستوى معين من الدخل الذين لديهم أيضاً أرصدة كبيرة من الأصول السائلة يستخدمون نسبة أكبر من الدخل الممكن التصرف فيه للإنفاق الاستهلاكى بالمقارنة بالمستهلكين اللذين لهم نفس الدخل ولكن بدون مثل هذه الأصول .

٤- الائتمان الاستهلاكى :

أن توفر الائتمان الاستهلاكى (البيع بالتقسيط يسمح للفرد بعمل مشتريات تفوق تلك التى يستطيع عملها إذ كان دخله فقط هو المتاح) ولأخذ فكرة عن مدى أهمية الائتمان للإنفاق الاستهلاكى ، حاول أن تتخيل أثر إلغاء الائتمان على مبيعات الثلاجات مثلا .

مثل هذا الشراء عندئذ يمكن أن يمول فقط من الحيازات النقدية ، أو عن طريق بيع أصول أخرى ، أو عن طريق الأدخار من الدخول الممكن التصرف فيها حتى يتم تجميع أموال كافية لعمل الشراء .

وحيث انه من الواضح أن كثيراً من المستهلكين ليس لديهم مثل هذه النقدية او الأصول السائلة التى يكونوا قادرين أو راغبين فى التضحية بها ، فإن مبيعات الثلاجات يحتمل أن تنخفض انخفاضا كبيراً .

والبيع بالتقسيط غالباً ما يتضمن مصاريف فائدة مرتفعة نسبياً ، ولكنه من المقبول الأن أن المستهلكين لا يبالون كثيراً بهذه التكلفة . فبدلاً من ذلك ، نجد أن اهتمامهم الرئيسى هو بمقدار الدفعة الأولى ومقدار الأقساد الشهرية . وعدم التأكيد الموجود حالياً على أهمية سعر الفائدة كمحدد لمستوى الإنفاق الإستهلاكى هو على النقيض تماماً من الاعتقاد الذى كان يؤمن به بعض الاقتصاديين الأوائل .

فقد كانوا يرون أن إمكانية اكتساب فائدة عن طريق اقراض المدخرات إلى أولئك الذين يريدون عمل مشتريات هو السبب الرئيسى لقيام الأفراد بالإدخار . وقد ساد الاعتقاد بأن مقدار الدخل المكن التصرف فيه هو الذى يستخدم للإنفاق الاستهلاكى وبالتالى سيتحدد باسعار الفائدة التى يستطيع ان يحصل عليها بالتخلى مؤقتاً عن مدخراتهم . فكلما كانت أسعار الفائدة مرتفعة كلما كان هناك حافزاً على الادخار . ولذلك نجد أن أسعار الفائدة فى الاقتصاد القومى تعتبر من المؤثرات الهامة على المدخرات ، ولكنه بالتأكيد ليس هو المحدد الرئيسى لحجمها .

٥- رصيد السلع المعمرة :-

إن لرصيد الفرد من السلع الاستهلاكية المعمرة أثاراً كبيرة مزدوجاً على المستوى الكلى لتحديد إنفاقه الاستهلاكى . حيث أن حيازة هذه السلع لاشك أنها تخفض رغبته فى أستعمال جزء من دخله المكن التصرف فيه لعمل مشتريات إضافية منها طالما انه يمتلكها بالفعل .

فالأسرة التى تمتلك ثلاجة كهربائية جديدة نسبياً أقل احتمالاً لأن تشترى ثلاجة أخرى من الأسرة التى تمتلك ثلاجة أو التى تمتلك ثلاجة قديمة . ومن ناحية أخرى فإن حيازة مثل هذه السلع المعمرة تميل أيضاً إلى عملية توسيع الإنفاق الاستهلاكى الذى سيقوم به الفرد من حيث أنها تشجع مشتريات أخرى لم تكن لتعمل لولا وجود رصيد من الأصول المعمرة .

هذه المشتريات تتضمن مبدئياً سلع ذات طبيعة غير معمرة التى تكمل رصيده من السلع المعمرة ، على سبيل المثال ، حيازة السيارات وأجهزة التليفزيون تميل لأن تحفز شراء البنزين والتيار الكهربائى .

٦- السياسة المالية للمؤسسات :

تؤثر السياسة المالية للمؤسسات فيما يختص بالاساليب المتبعة فى توزيع الأرباح على الاستهلاك تأثيرا واضحا وذلك عن طريق تأثيرها على الدخول . فإذا قامت احدى المؤسسات بتوزيع جميع الأرباح على الاستهلاك فإن ذلك سوف يكون له أثر مشجعا على الاستهلاك والعكس صحيح .

وبطبيعة الحال يتوقف مدى أثر السياسات المالية للمؤسسات على الإنفاق الاستهلاكى على مدى أهمية أرباح هذه المؤسسات فى الدخل القومى . فعندما تزداد هذه الأرباح يكون سياستها اكثر أثرا على الانفاق الاستهلاكى والعكس صحيح .

٧- سعر الفائدة :-

يرى كثير من الاقتصاديين أن سعر الفائدة يعتبر ذو أثر فعال على الانفاق الاستهلاكى وذلك باعتباره يؤثر على القرار الخاص بالتصرف فى الدخل بين الاستهلاك والادخار ، وأيضاً لأثره على دخول حاملى السندات .

وفيما يتعلق بالأثر الأول بسعر الفائدة والخاص بالقرار الخاص بكيفية التصرف فى الدخل بين الاستهلاك والادخار فيعتبر هذا الأثر ضئيلا نسبيا خاصة إذا ما علمنا أن الأفراد عادة يدخرون لأهداف أخرى مثل تحسين الوضع الاقتصادى أو التحوط وليس تأثراً بسعر الفائدة وذلك فى معظم الأحوال .

وفيما يتعلق بالأثر الثانى لسعر الفائدة والخاص بأثرها على دخول حاملى السندات فطبيعة الحال يتوقف هذا الأثر على أهمية هذا النوع من الدخل فى الدخل القومى .

٨- السياسة المالية الحكومية :-

تضم السياسة المالية الحكومية شقين رئيسين الأول هو السياسة الضريبية والثانى هو السياسة الأنفاقية . وتؤثر السياسة المالية الحكومية على الاستهلاك عن طريق أحد شقيها . فإذا أرادات الحكومة تشجيع الاستهلاك وزيادة الإنفاق الاستهلاكى فيمكنها أن تقوم بتخفيض الضرائب الشخصية أو رفع المدفوعات التحويلية للأفراد الأمر الذى يترتب عليه بالتالى زيادة الدخل القابل للتصرف فيه ، ومن ثم زيادة الإنفاق الاستهلاكى والعكس صحيح إذا أردات الحكومة الحد من الإنفاق الاستهلاكى .

٩- الصفات السكانية :

يؤدى تغير الصفات السكانية مثل تغير التركيب السكانى الحضرى والريفى ، والتركيب العمرى والنوعى للسكان إلى تغير الإنفاق الاستهلاكى فعلى سبيل المثال تحول السكان من الريف إلى الحضر يؤثر على الإنفاق الاستهلاكى وذلك لاختلاف العادات الاستهلاكية بين الريف والحضر .

١٠-تغير الهيكل الاجتماعى :

فمن المعروف أن المجتمع يتكون من فئات مهنية مختلفة ، أو فئات مختلفة من حيث مصادر الدخل وطبائع الاستهلاك مثل المزارعين ، التجار ، صغار المهنيين أصحاب المهن غير التجارية مثل الأطباء والفنانين واصحاب المشروعات الصغيرة .

وكثيرا ما يمر المجتمع بتغيرات تقل فيها نسبة هذه أو تلك من الفئات ، وعلى قدر ما كانت تمثل هذه الفئات من عناصر تميل إلى الإدخار او تميل إلى الانفاق سيكون التغير النهائى فى الميل الكلى للأستهلاك .

١١-أنتشار الضمان الاجتماعى :-

إن انتشار وتنفيذ المشروعات الاجتماعية الحديثة فى المجتمعات المتقدمة يؤدى إلى التراخى من جانب الأفراد من حيث عدم الأهتمام بالادخار . فاطمئنان الأفراد إلى ضمان حقوقهم فى معاشات سخية ، وتأمين سخى فى حالة التعطل ... كل هذا يقلل من نزعة الأهتمام بالادخار بدافع الاحتياط للمستقبل .

ب-العوامل الذاتية Subjective Factors

تعتبر العوامل الذاتية من العوامل المؤثرة على الاستهلاك ، وإن كانت غير قابلة للقياس مثل الحذر والاحتياط وبعد النظر لدى البعض والحرص والتبصر لدى البعض الأخر والتطلع إلى مستوى مستقبل أفضل أى الرغبة فى التقدم والتحسن ، والاعتماد على النفس وإمكانية القيام بالمشاريع . بجانب مجموعة العوامل التى تنبع عادة من تقاليد المجتمع وقيمة وعاداته التى يتطبع بها الأفراد .

والجدير بالذكر أن كينز كان يعتبر أن مثل هذه العوامل لا تتغير إلا فى المدى الطويل حيث يحتمل تغير الطابع الاجتماعى والحضارى للمجتمع . وهذه الاعتقاد أدى إلى أستنتاج ما أسماه كينز بأستقرار الميل للأستهلاك بمعنى ثبات نسبة ما يخصصة المجتمع للاستهلاك من دخل جارى معلوم وهذا لا ينفى بطبيعة الحال أن الزيادة فى الدخل سيؤدى إلى الزيادة فى حجم الاستهلاك .

ومن هذه العوامل ما يلى :

١- تأمين المستقبل :

حيث يتعرض الأفراد لظروف غير متوقعة مثل المرض ، العجز ، والحوادث ، وغير ذلك وبذلك يقوم الأفراد بالأدخار لتأمين المستقبل ، فإذا أتصف المجتمع بحالات عدم الأستقرار كلما زاد تأثير هذا العامل على الادخار وبالتبعية على الاستهلاك ، كلما كان هناك نظاما جيدا للمعاشات والتأمين كلما أنخفض تأثير هذا العامل على الاستهلاك .

٢- التقليد :

كثير ما يلجأ بعض الأفراد إلى تقليد الغير فى استهلاك سلع معينة ، الأمر الذى يؤثر تأثيراً كبيراً على الانفاق الاستهلاكى .

٣- الرغبة فى التقدم الاقتصادى :-

إذا أتصف أحد المجتمعات بالرغبة فى تحسين الوضع الاقتصادى فأن هذه الرغبة سوف تدفعهم لرفع معدلات الادخار على حساب زيادة الانفاق الاستهلاكى ومن ثم فإن هناك تناسبا عكسياً بين الرغبة فى التقدم الاقتصادى والزيادة فى الإنفاق الاستهلاكى .

٤- الحيطة المالية للمؤسسات :

تميل بعض المؤسسات إلى حجز جزء من الأرباح لزيادة معدل الاحتياطى وذلك بهدف مقابلة الظروف غير المتوقعة فى المستقبل ، مثل أنخفاض الأسعار أو تغيير الأساليب الإنتاجية الأمر الذى يؤثر تأثيراً كبيرا على الاستهلاك .

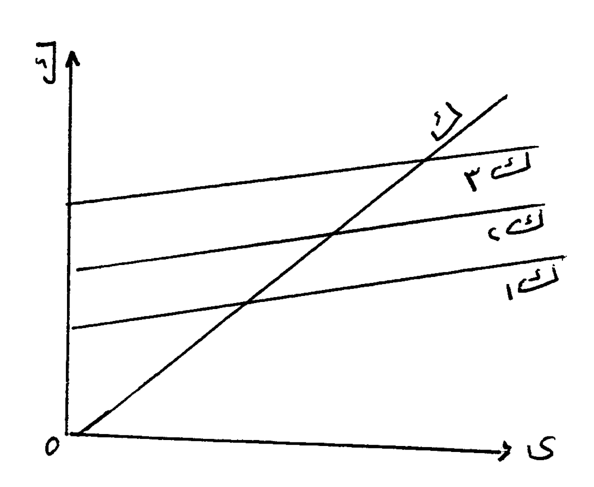
٥- التوقعات المستقبلية والأتجاهات :

أى أن الأنفاق الاستهلاكى يمكن أن يتأثر ايجابيا أو سلبيا عبر فترة زمنية بسبب التوقعات المستقبلية المتعلقة بالدخل وبأسعار السلع المختلفة ، مثال ذلك أن الفرد الذى يتوقع نقصا فى دخله فى المستقبل قد يقلل من إنفاقه الجارى (الحالى) ، فهو يضحى ببعض الاستهلاك الجارى حتى يتمكن من الحفاظ على ما يقرب من نفس المستوى مستقبلا عندما ينخفض دخله . وعلى العكس من ذلك ، إذا توقع الفرد تحسناً فى دخله في المستقبل.

خامساً : دالة الاستهلاك فى المدى الطويل :

The Long Run Consumption Function

يلاحظ فيما سبق أن الدالة الاستهلاكية للمدى القصير تتميز بتناقص الميل المتوسط للأستهلاك كذلك أرتفاع هذا الميل المتوسط عن الميل الحدى للاستهلاك وقد دلت الدراسات الاحصائية للدالة الاستهلاكية القومية خاصة الدراسات التى أجراها سيمون كونتز Simon Kusnets أن دالة الاستهلاك فى الأجل الطويل تتميز بأنها تناسبية Proportional أن أن الميل المتوسط للاستهلاك ثابت عند جميع المستويات الداخلية ويتقاطع طبيعيا مع الميل الحدى للاستهلاك كما هو مبين بالشكل رقم (١٩) .



وقد بنيت أيضاً هذه الدراسات ان دوال الاستهلاك للمدى القصير قد أنتقلت إلى أعلى خلال لفترة الدراسية المذكورة أى أنتقلت من ك ١ إلى ك ٢ إلى ك ٣ مثلا .

وقد قام الاقتصاديون بتفسير أنتقال الدالة الاستهلاكية في المدى القصير كذلك أسباب أختلاف الدالة الاستهلاكية فى المدى القصير عن نظيرتها فى المدى الطويل .

أى في المدى القصير $\frac{\text{د ك}}{\text{د ى}} < \frac{\text{ك}}{\text{ى}}$ بينما فى المدى الطويل $\frac{\text{د ك}}{\text{د ى}} = \frac{\text{ك}}{\text{ى}}$

والتفسير الأول يبين أن أنتقال دالة الاستهلاك للمدى القصير بمرور الزمن من ك ١ إلى ك ٢ إلى ك ٣ مثلا يرجع إلى ظهور سلع جديدة مثل التليفزيون والراديو والسيارة وغيرها. كما قد يرجع إلى عوامل سكانية مثل التغير فى التركيب العمرى للسكان .

أما التفسير الثانى فيبنى على الأساس السيكولوجى الاقتصادى لسلوك المستهلك وصاحب هذا الرأى جيمس دوزنبرى James Duscsenberry . ويعتقد دوزنبرى أن الدالة الأستهلاكية فى المدى الطويل تناسبية ولكنه يرجع اختلاف الدالة الاستهلاكية فى المدى القصير عن نظيرتها فى المدى الطويل إلى أن المستهلك لا يمكن تكييف عاداته الاستهلاكية ومستواه الاستهلاكى قد بنيا على أساس دخل مرتفع هو دخل الرواج السابق فى دورة الأعمال الاقتصادية .

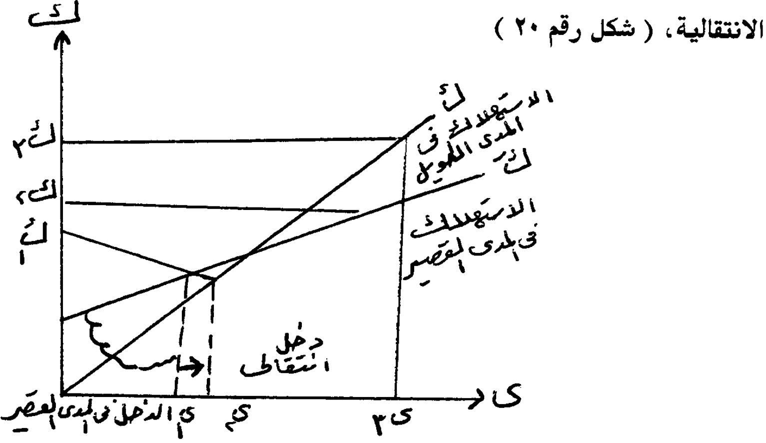
في حين التفسير الثالث فيقدمه الاقتصادى ميلتون فرمان Milton Friedman ويرجع فردمان الاختلاف بين استهلاك المدى القصير والطويل إلى فرض أساسى يسمى بفرض الدخل المستديم

Permanent Income Hypothesis وهذا الفرض يتضمن ان دخل المدى القصير ينقسم إلى قسمين دخل مستديم Permanat Income ودخل انتقالى Tranistory Income أما الدخل المستديم فهو دخل المدى الطويل ويفترض فردمان أن القيمة المتوقعة للدخل الانتقالى تساوى صفر . ويرجع هذا الدخل الانتقالى إلى مكاسب متوقعة Windfall Gains أو خسائر غير متوقعة Windfall Losses .

ومن الجائز أن يكون الدخل فى المدى القصير أعلى أو أقل من نظيرة فى المدى الطويل وذلك يتوقف على ما إذا كان الدخل الانتقالى موجبا أو سالبا .

كما أن فردمان يبين أن الاستهلاك فى المدى القصير أيضاً ينقسم إلى استهلاك مستديم واستهلاك انتقالى . ويعتبر الاستهلاك الانتقالى أيضاً متغيرا عشوائيا أى قيمته المتوقعة تساوى صفر . ومن الطبيعى أن يكون الاستهلاك المستديم دالة للدخل المستديم او الاستهلاك الانتقالى دالة للدخل الانتقالى .

ويبين الشكل التالى (شكل رقم ٢٠) . هذا الرأى حيث يمثل المنحنى ك أستهلاك المدى القصير ك استهلاك المدى الطويل وتظهر نقطة تقاطع هذين المنحنيين أن كل من الدخل الانتقالى والاستهلاك الانتقالى يساويان الصفر فى حين النقط الأخرى على الدالة تمثل هذه المتغيرات الانتقالية، (شكل رقم ٢٠)



سواء بالموجب او السالب فمثلا عند مستوى الاستهلاك (ك١) فإن الدخل المستديم هو (ى ٢)فى حين أن الدخل الانتقالى(ى٢-ى١) والمدى القصير هو (ى١) إذا الدخل الانتقالى بالسالب. وكما أنه عند مستوى الدخل ى٣ فإن استهلاك المدى القصير يختلف عن نظيرة فى المدى الطويل .

سادساً : النموذج الكينزى وتحديد مستوى الدخل التوازنى :

أ-حالة إقتصاد ذو قطاعين

هناك طريقتان لتحديد مستوى الدخل القومى الأولى بأستخدام الطلب الكلى والعرض الكلى ، والثانية باستخدام المكون الثانى للطلب هو الإنفاق الاستثمارى فقط . وسوف نفترض فى هذه الحالة أن الاستثمار تلقائيا اى أنه لا يتأثر بمستوى الدخل القومى ، والطريقة الأولى تعتمد فى

تحديد الدخل القومي على كل من الطلب الكلي أي الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري ، والعرض الكلي اى الاستهلاك والادخار .

ويوضح الشكل رقم (٢١) كيفية أستخدام هذه الطريقة في تحديد مستوى الدخل القومي حيث يتبين ان الخط المنبثق من نقطة الأصل بزاوية (٤٥) يوضح كيفية التصرف في الدخل بين الاستهلاك والادخار . كما يبين المنحنى (ك) الانفاق الاستهلاكي ، والمنحنى (ك + ث) مجموع الاتفاق الاستهلاكي والاستثماري ، والمنحنى (ك + ث) يكون ثابتا بغض النظر عن مستوى الدخل وذلك تمشيا مع افتراض أن الاستثمار يكون تلقائيا .

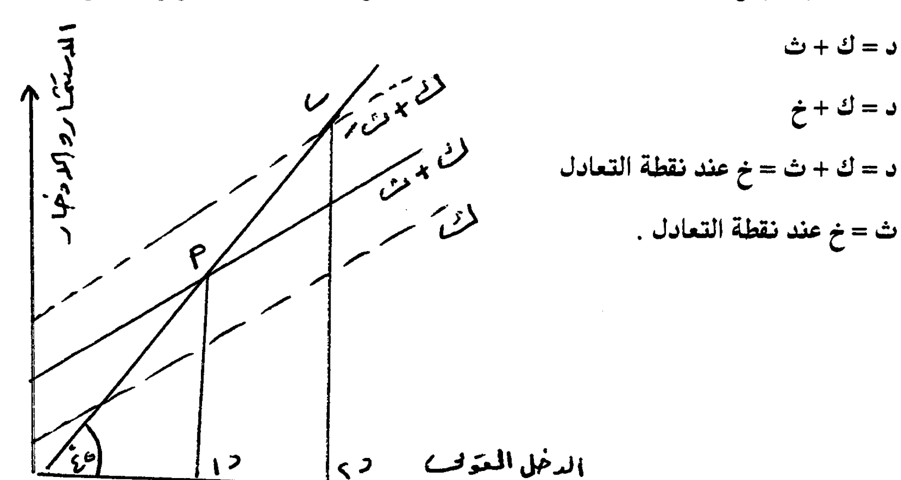
ومن الشكل يتبين أن نقطة التعادل بين الطلب الكلي (ك + ث) ، والعرض الكلي (ك + خ) هي النقطة (أ) ، وعند النقطة يتحدد مستوى الدخل القومي على المحور الأفقي (د أ). ويتبين انه إذا اراد المجتمع رفع مستوى الدخل القومي فإنه يجب رفع مستوى الاستثمار من (ث) إلى ث / وبذلك يتحقق مستوى اعلى من الدخل (د٢) والذى يتحدد في مقابل نقطة التعادل (ب) ومن الملاحظ انه عند نقطة التعادل يتساوى كل من الاستثمار والادخار شكل٢١.

د = ك + ث

د = ك + خ

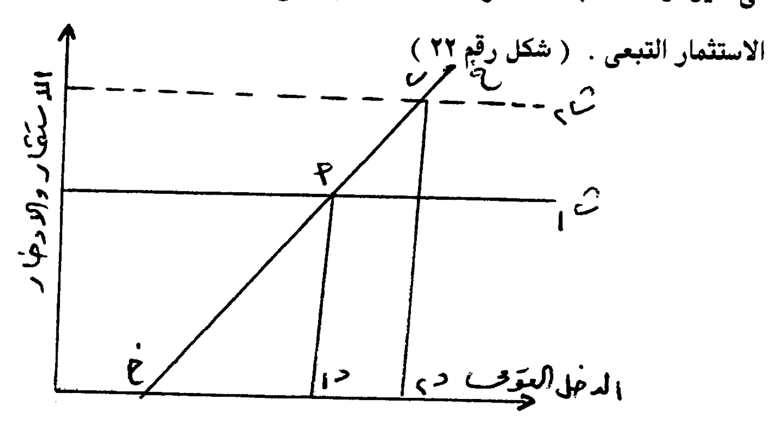
د = ك + ث = خ عند نقطة التعادل

ث = خ عند نقطة التعادل .



ويتبين من الشكل رقم (٢١) كيفية تحديد الدخل القومى باستخدام الطريقة الثانية اى بأستخدام الاتفاق الاستثمارى والادخار ، حيث يمثل المنحنى (ث ١) ، الانفاق الاستثمارى التلقائى وهو فى هذه الحالة يكون عبارة عن خط مستقيم موازى للمحور الافقى ، كما يمثل المنحنى (ح) الدالة الادخارية ويتبين أن نقطة التعادل بين الادخار والاستثمار هى النقطة (أ) وفى مقابل هذه النقطة على المحور الأفقى يتحدد مستوى الدخل القومى (د ١) . وإذا فرض ان زاد الإنفاق الاستثمارى من (ث١) إلى (ث ٢) فإن نقطة التعادل الجديدة هى النقطة (ب) ويكون مستوى الدخل القومى هو (د٢) .

وعموما يعاب على كلا الطريقتين السابق الإشارة إليهما افتراضهم أن الاستثمار يكون تلقائيا فى حين أن هناك بعض مكونات الاستثمار التى تتأثر بمستوى الدخل أو ما يطلق عليه الاستثمار التبعى . (شكل رقم ٢٢)



ثانياً : حالة إقتصاد ذو قطاعات ثلاثة :

بعد العرض السابق لكيفية تحديد المستوى التوازني للدخل فى إقتصاد ذو قطاعين ، سوف نناقش الأن إضافة قطاع ثالث وهو القطاع الحكومى ثم نوضح كيفية إحداث التوازن .

كما نعلم أن كينز طالب بالتدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى للتأثير عليه وذلك لزيادة أو نقص الطلب الكلى ، حيث وكما أوضح كينز ، أن التدخل الحكومى يتم فى حالة وجود بطالة في المجتمع ، بهدف زيادة الطلب الكلى وبالتالى يزيد الإنتاج ، وأيضاً حالة وجود تضخم فى المجتمع ، حيث التدخل الحكومى بهدف تخفيض الطلب الكلى وذلك بخفض النفقات ، وهو ما يدعونا للقول بأن كينز أهتم بجانب الطلب ولم يعى إهتماماً بتحرك جانب العرض وقد سبق توضيح ذلك .

وبإدخال النشاط الحكومى فى التوازن الكلى ، ينبغى الأخذ فى الحسبان ما تستطيع الحكومة التأثير بهما على النشاط الاقتصادي وهما الإنفاق العام و الضرائب وذلك للتأثير على مستوى توازن الدخل / الناتج وهذا هو ما يطلق عليه بالسياسة المالية .

وتكون معادلة التوازن بناءاً على ما تقدم كالأتى :

ى = س + ث + ح حيث ح : الإنفاق الحكومى

إن التدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى يستهدف إحداث تغيير فى حجم الناتج القومى عن طريق إحداث تغيير فى الإنفاق الحكومى عن طريق التأثير على حجم الإنفاق العام او الضرائب او الاثنين معاً وذلك على النحو التالى :

أولاً : سياسة الإنفاق العام :

لمعرفة أثر الإنفاق العام على التوازن الكلى ، نفترض أن إيرادات الدولة تساوى نفقاتها ،أى أن الطلب الكلى = العرض الكلى (حالة توازن) . كما نفترض أن المجتمع يسوده حالة من البطالة ، كذلك نفترض ثبات حجم المتحصلات الضريبية حتى لا يكون لها تأثير على النشاط الاقتصادى. بجانب ذلك أن الهدف من زيادة الإنفاق العام هو زيادة الإنتاج ، وأخيراً فإنه يتم تمويل العجز فى ميزانية الدولة عن طريق الإقتراض حيث أن زيادة الإنفاق العام من شأنها حدوث عجز .

وبتحليل أثر الإنفاق العام على التوازن الكلى ، بعد الأخذ فى الحسبان ما سبق إفتراضه ، نجد أن زيادة الإنفاق العام سوف تؤدى إلى زيادة الطلب الكلى ، ذلك أن الطلب الإضافى يتطلب زيادة الإنتاج ، حيث يمتلك المجتمع إحتياط من عوامل الإنتاج ومع إفتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها ، فإن زيادة الإنفاق العام بمقدار معين سوف يترتب عليها زيادة أكبر فى الدخل / الناتج تحت تأثير المضاعف .

ثانياً : السياسة الضريبية :

وهى السياسة التى لها تأثيرها غير المباشر على الطلب الكلى ، حيث تأثيرها على الإستهلاك للأفراد فى المجتمع ، ذلك أن الإستهلاك كما نعلم دالة للدخل و هو ما يعنى أن زيادة الدخل سوف يترتب عليها زيادة فى الإستهلاك ولكن بنسبة أقل من الزيادة فى الدخل ، وكنتيجة لفرض ضريبة أو التلاعب فى سعرها بالإنخفاض يزيد الدخل ، وبالتالى يزيد الإستهلاك والعكس صحيح . وفى حقيقة الأمر ، فإن الزيادة فى الإنفاق العام سوف يترتب عليها زيادة فى الناتج الكلى أكبر مما يحدثه أثر إنخفاض الضرائب عليه وبنفس القدر ، وهذا يرجع إلى

أن خفض الضرائب كما سبق الأشارة من شأنه إحداث زيادة فى الدخل المتاح ، ولا تأثير منه مباشرة على الناتج وزيادة الدخل المتاح مما يترتب عليه زيادة الإستهلاك على عكس الإنفاق العام والذى له تأثير مباشر على الناتج .

ثالثاً : حالة إقتصاد مفتوح :

لتحديد مستوى الدخل التوازنى فى ظل إقتصاد مفتوح على العالم الخارجى ، يتم إدخال الصادرات والواردات كمتغيرين جديدين .

ونظراً لأن :

أ) الصادرات ، تمثل مشتريات العالم الخارجى ، وبالتالى لها تأثير فى وضع التوازن ، تماماً ، كالإستهلاك ، الإستثمار ، الإنفاق الحكومى .

ب) الواردات ، رغم ان المشتريات من المنتجات المحلية فقط هى المؤثرة فى حجم الطلب الكلى ، وأن الطلب على المنتجات الأجنبية لا تأثير منه على الدخل / الناتج القومى ، فإنه يتم خصم الواردات من الطلب الكلى .

وبذلك تصبح معادلة التوازن :

ى = س + ث + ح + (ص – و) حيث ، ص = الصادرات و = الواردات

هذا ويلاحظ أن المستوى التوازنى للدخل والتشغيل أيضاً يأخذ فى الإرتفاع عندما تكون قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات والعكس ، إذا تجاوزت قيمة الواردات قيمة الصادرات ، فإن مستوى التوازن يتجه للإنخفاض . وبناءاً على ما تقدم يمكن القول ، بأن شرط توازن الدخل / الناتج فى ظل إقتصاد مفتوح هو :

الإنفاق الاستثمارى + الإنفاق الحكومى + الصادرات = الإدخار + الضرائب + الواردات

أى أن : إجمالى الحقن = إجمالى التسرب .

الفصل الثالث : الطلب الاستثمارى

Investment Demand

أولاً : مفهوم الطلب الاستثمارى :

يقصد بالاستثمار زيادة راس المال ، أى الإضافات الحديثة إلى الأصول الرأسمالية الموجودة ، أى الإضافة إلى ثروة المجتمع وطاقاته الإنتاجية ، فضلا عن التغير فى المخزون من السلع النهائية

ويعتقد " كينز " أن المنظم عندما يتخذ قرارا بالإستثمار أى عندما يطلب وحدة جديدة من سلعة استثمارية أى أداة إنتاجية (ألة مثلا) فإنه يقارن بين الكفاءة الحدية لرأس المال (الألة) وبين سعر الفائدة الذى يدفعه على إقتراض النقود اللازمة له لشراء هذه الألة . فإذا كانت الكفاءة الحدية لرأس المال أكبر من سعر الفائدة فإنه يطلب الوحدة الإضافية من السلع الاستثمارية ، أما إن حدث العكس فإنه يتوقف عن الطلب .

ويشير مفهوم الطلب الاستثمارى إلى العلاقة بين حجم الاستثمارات المخططة وسعر الفائدة الحقيقى بفرض ثبات كل العوامل الأخرى التى تؤثر على هذا الطلب . ومن العوامل المؤثرة على القرار الاستثمارى فى المشروعات المختلفة عاملين أساسيين هما معدل الربح المتوقع ومعدل الفائدة الحقيقى .

وبالنظر فى تكوين المدخرات نجد أنها لا تكفى حتى تتم عملية التراكم أو التكوين الراسمالى بل يجب أن تتجه هذه المدخرات لبناء رأس مال جديد ويطلق على هذه العملية كلمة "أستثمار" ، فالاستثمار يعنى تحويل المدخرات النقدية إلى أصول رأسمالية .

ويتم الاستثمار إذا ما وجدت فكرة التفضيل الزمنى لدى الأفراد بأنهم يفضلون تأجيل أستخدامهم لرؤوس أموالهم المتوفرة لديهم لأعادة استخدامها فى أغراض انتاجية تعود عليهم بالربح أو الفائدة . والاستثمار يحتاج لتوظيف عناصر الإنتاج المختلفة وهى تحصل بالتالى على دخل نتيجة لمساهمتها فى العملية الإنتاجية ، وغالباً ما تحصل تلك العناصر على دخلها من رؤوس الأموال المستخدمة .

ويعتبر الإدخار من أهم مصادر الاستثمار ، وقد لا يستثمر الفرد مدخراته بنفسه وإنما يقوم المنظمون فى المشروعات الاقتصادية بإستخدام تلك المدخرات فى المجالات التى تتيحها الظروف الإقتصادية القائمة .

وتتوقف فرص الاستثمار على الابتكار التى تنتج عن البحوث والاختراعات ، كما تتوقف على مدى التوسع فى حجم الأسواق الموجودة وبالتالى عدد المستهلكين وكذلك زيادة الدخول وبالتالى زيادة الاستهلاك . كما قد يتأثر الاستثمار بعدة عوامل غير اقتصادية مثل الظروف السياسية او التشريعات والقوانين فى الدولة .

وفى ضوء هذا المفهوم سوف نستعرض العلاقة بين الاستثمار والدخل أو ما يعرف بالدالة الاستثمارية هذا بالأضافة إلى العلاقة بين الاستثمار والأرباح المتوقعة وسعر الفائدة وأيضاً دراسة العوامل المختلفة المؤثرة على الإنفاق الاستثمارى فى البنيان الاقتصادى القومى .

ثانياً : الاستثمار التلقائى والاستثمار التبعى (أنواع الاستثمار والدالة الاستثمارية)

أستندت نظرية كينز فى تحديد مستوى الدخل القومى ككل على أفتراض أن الاستثمار يعتبر متغير مستقل وذلك أستنتاجا من أن فرص الاستثمار تكون محددة مسبقا وقد يكون لهذا

الافتراض مبرره وخاصة أن هناك العديد من العوامل المترابطة والمتشابكة المؤثرة على الإنفاق الاستثمارى .

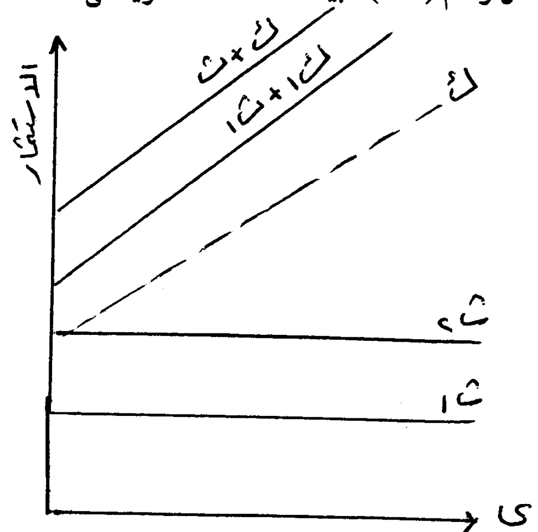
وقد أفترض كينز فى نظريته الخاصة بالكفاءة الحدية للاستثمار أن الإنفاق الاستثمارى يعتبر متغيرا تابعا ودالة للمتغيرات مثل الريع وسعر الفائدة. كما أن كينز قد أعتبر الاستثمار متغيرا تابعا لمتغير أخر وهو تراكم رأس المال . وقد أعتبرا هارود وأخرين أن الاستثمار يعتمد بالدرجة الأولى على معدل النمو فى الدخل .

١- الاستثمار التلقائى Autonomous Investment .

يعرف الاستثمار التلقائى أو المستقل على أنه الاستثمار الذى لا يتبع مستوى الدخل أو أن قيمته لا تتوقف على مستوى الدخل . بل انه يتأثر بعوامل أخرى كالسياسة العامة أو التطورات التكنولوجية .

وأستنادا إلى المفهوم السابق فيمكن توضيح الاستثمار التلقائى فى الصورة التالية :

ث = مقدار ثابت . وهذا يعنى أن الإنفاق الاستثمارى على السلع الرأسمالية الجديدة يظل ثابتا على الرغم من تغير الدخل القومى أو أنه يمكن أن يتغير على الرغم من ثبات الدخل القومى ويوضح الشكل رقم (٢٣) طبيعة الدالة الاستثمارية فى حالة ما إذا كان الاستثمار تلقائيا .



ويتضح من الشكل رقم (٢٣) المشار إليه أن الاستثمار التلقائى يقاس على المحور الرأسى ، فى حين يقاس الدخل على المحور الأفقى . ويتبين أن الخطين الأفقى ث١ ، ث٢ يمثلان مستويين للأستثمار التلقائى . حيث أن كل منهما يمثل مستوى من الاستثمار لا يتغير بتغير الدخل القومى .

وبطبيعة الحال يمثل المستوى (ث٢) مستوى أعلى من الاستثمار (ث١) . وهكذا فإن الانتقال لمستوى الدالة الاستثمارية لا يكون بتأثير الدخل وأنما بتأثير عوامل أخرى مثل المستوى التكنولوجى .

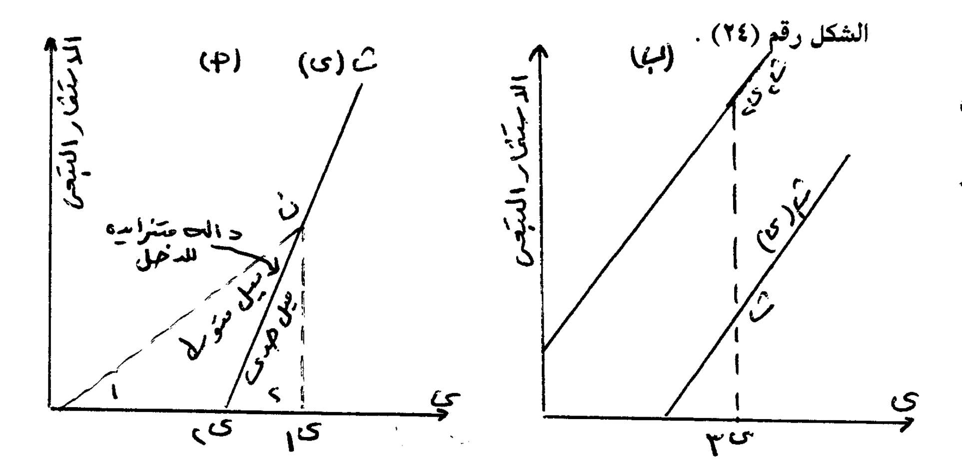
وإذا كان الهدف هو تحديد مستوى الدخل كما سبق توضيحه فيجب أضافة قدر الاستثمار الثابت (التلقائى) إلى منحنى الاستهلاك (ك). وبطبيعة الحال تكون المسافة بين منحنى الاستثمار ث١ ، ث٢ هى مساوية للمسافة بين (ك + ث١) .

ويعتبر الاستثمار التلقائى مفهوما مقبولا فى الاقتصاديات المخططة خاصة فى الدول الاشتراكية ، وكذلك فى حالة اقتصاديات الحروب حيث يحدد الاستثمار فى مثل هذه الحالات مسبقا .

٢- الاستثمار التبعى Induced Investment

يعتبر الاستثمار فى بعض الاحيان كما ذكرنا دالة للدخل أو ث = (ى) حيث يتغير بتغير المستويات الدخلية . وهناك أعتراضا ضمنيا لهذه الظاهرة وهو أن التقلبات فى الربح كثيرا ما تكون متوازية مع التقلبات الدخلية .

ومن الطبيعى أن تؤثر هذه التقلبات الدخلية على الاستثمار الخاص الجارى ويمكن التعرف على طبيعة العلاقة الدالية بين الاستثمار (ث) والدخل (ى) ومشتقات هذه الدالة بدراسة الشكل رقم (٢٤) .



ويبين فى الشكل رقم (٢٤) المحور الرأسى للإستثمار التبعى ويبين المحور الافقى الدخل . ويبين المنحنى ث (ى) فى الشكل كمية الاستثمار التبعى عند المستويات الدخلية المختلفة . وينحدر هذا المنحنى إلى أعلى أى موجب الاتجاه ليبين ان الاستثمار التبعى دالة متزايدة للدخل .

وعند تقاطع المنحنى ث (ى) مع المحور الافقى (ى) من أسفل يتضح أمكانية وجود أستثمار سالب عند مستويات دخلية منخفضة .وقد أفترضنا فى ذلك أن المنظمين يفسرون المستويات المنخفضة من الدخل القومى على إنها علاقة سيئة لمبيعاتهم المستقبلية .

ويتبين من الشكل أيضاً أن كمية الاستثمار التبعى تبلغ ن ى ١ ، عند المستوى الدخلى ى١ ، صفر عند المستوى الدخلى ى ٢ .

وفى هذا الاطار يمكن أستنتاج مفهومين رئيسيين للدالة الاستثمارية الأول يطلق عليه الميل المتوسط للاستثمار والثانى ويطلق عليه الميل الحدى للاستثمار .

ويمكن أن يعرف المفهوم الأول (الميل المتوسط للأستثمار على أنه النسبة بين الاستثمار والدخل . كما يمكن أن يعرف المفهوم الثانى (الميل الحدى للاستثمار) على أنه التغير فى الاستثمار منسوبا إلى التغير فى الدخل . وتوضح العلاقتين التاليتين المفهومين السابق الإشارة إليهما .

$$\text{الميل المتوسط للإستثمار} = \frac{\text{ث}}{\text{د}} = \frac{\text{الاستثمار}}{\text{الدخل}}$$

$$\text{الميل الحدى للاستثمار} = \frac{\text{ث}}{\text{د}} = \frac{\text{التغير فى الاستثمار}}{\text{التغير فى الدخل}}$$

ويلعب الميل المتوسط للاستثمار والميل الحدى للاستثمار أهمية كبيرة فى النظام الاقتصادى حيث يساعد على معرفة ذلك الجزء من الدخل الذى يوجه إلى أستثمار فى معدات رأسمالية جديدة او النسبة المئوية من الموارد الكلية التى تخصص لإنتاج المعدات الرأسمالية .

اما الميل الحدى للاستثمار فإنه يساعد على تفسير مقادير التقلبات فى حجم الإنفاق الاستثمارى الخاص عند ما يتغير مستوى الدخل أى يساعد إلى حد ما فى إلقاء بعض الضوء على

ما يسمى بظاهرة المعجل .ويوضح الشكل رقم (٢١) أنتقال الدالة الاستثمارية وبمعنى أنتقال هذه الدالة وأرتفاع الاستثمار بمقدار (ث ١ ث ٢) على الرغم من عدم تغير مستوى الدخل القومى ويمكن تفسير انتقال منحنى الاستثمار التبعى على أنه تغير فى أحد معالم أو فروض هذه العلاقة الدالية مثل سعر الفائدة .

٣- عوامل إنتقال الدالة الاستثمارية :-

نظرا لأهمية التغيرات الناشئة عن أنتقال الدالة الاستثمارية فيجب الوقوف على العوامل المؤدية لهذا الأنتقال أو المؤثرة عليه . ويعتقد كينز وكثير من المفكرين الاقتصاديين أن جميع العوامل التى من شأنها أن تزيد الثقة لدى قطاع الأعمال تعتبر من القوى الديناميكية المؤثرة على أنتقال الدالة الاستثمارية .

وعموماً يمكن تقسيم العوامل المؤدية إلى أنتقال الدالة الاستثمارية إلى مجموعتين من العوامل الأولى وتمثل أو المتغيرات الداخلية ، والثانية وتمثل المتغيرات الخارجية .

وفيما يتعلق بالمتغيرات الداخلية ، فتتمثل فى قوى النظام الاقتصادى نفسه ، وفيما يتعلق بالتغيرات الخارجية فهى قوى خارجية ذات أثر على النظام الاقتصادى .

وتتمثل العوامل الداخلية فى مستوى الدخل او معدل تغيره ومستوى وأتجاه الطلب الاستهلاكى ورصيد رأس المال الراهن والأجور النقدية وأسعار عناصر الإنتاج ونشاط التبادل فى الأوراق المالية .

أما العوامل الخارجية فتتمثل فى الأختراع والتكنولوجيا ونمو وتركيب السكان والموارد الطبيعية ونفسية المستهلك والسياسة المالية والنقدية للحكومة والمناخ السياسى والحركات العمالية والمنظمات القانونية والاجتماعية والتجارة الخارجية والحروب والثورات .

ويعتبر التمييز بين المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة على أنتقال الدالة الاستثمارية ذو أهمية خاصة عند رسم السياسة الحكومية او حساب التوقعات فإذا كان الهدف هو رسم سياسة قصيرة المدى فإننا نفترض أستقرار وثبات العوامل أو المتغيرات الخارجية ، وبذلك فإن حجم الاستثمار ، يتوقف فقط على المتغيرات الداخلية .

أما إذا كان الهدف هو رسم سياسة الاستقرار لمعدل الاستثمار فإنه يمكن افتراض ان العوامل الداخلية سهلة المنال ويمكن التحكم فيها فى المدى الطويل وذلك بالمقارنة بالعوامل الخارجية .

ومن الجدير بالذكر في ضوء ما سبق أن الدالة الاستثمارية تعتبر دالة غير مستقرة وغير متوقعة فى معظم الأحوال بعكس الحال بالنسبة للدالة الاستهلاكية .

ثالثاً : محددات الطلب الاستثمارى :

عرفنا أن الإدخار لا يعدو أن يكون قراراً بعد الاستهلاك ، وأن مجرد هذا الامتناع لا يعنى بالضرورة زيادة التكوين الرأسمالى ، بل لابد ان يتحول هذا الادخار إلى الاستثمار ومع ذلك فقد ذهبت النظرية التقليدية على أن كل ادخار استثمار وأن الادخار لابد أن يتحول إلى استثمار ويرجع ذلك إلى أن النظرية التقليدية لم تعترف للنقود بقيمتها كمخزون للقيم وكذلك لم تسلم هذه النظرية بإمكانية الاكتناز .

وقد أنتقد كينز هذا الاتجاه ، وذهب إلى أن الادخار ليس إلا قرار بعدم الاستهلاك ولا يتحول بالضرورة إلى استثمار ويرجع ذلك إلى وجود الميل للاكتناز أى الميل للاحتفاظ بالنقود فى شكل سائل .

ولا يتوقف الاستثمار على حجم الدخل القومى ، بل يتوقف على الميل للاستثمار ويتوقف الميل للاستثمار على عاملين :

١- سعر الفائدة النقدى وهو ما يدفعه المنظم للحصول على القروض من السوق النقدى .

٢- الكفاية الحدية لرأس المال وهى عبارة عن نسبة العائد المتوقع من الاستثمارات الاضافية إلى تكاليف أقامتها .

أ- سعر الفائدة :

كان الاقتصاديون التقليديون ينظرون إلى الفائدة على أنها ثمن الادخار وعلى ذلك فهى تتحدد بعرض رؤوس الأموال والطلب عليها أما كينز فقد ذهب إلى أن الفائدة ثمن النقود ، بمعنى أنها ثمن التنازل عن السيولة . ولذلك فهى تتحدد كأى سلعة أخرى بعرض وطلب النقود أى بكمية النقود الموجودة وبتفضيل السيوله .

وعرض النقود عبارة عن الكمية النقدية الموجودة فى بلد معين فى زمن معين ، أما طلب النقود فيتمثل فى كمية النقود التى يرغب الأفراد فى الاحتفاظ بها فى شكل سائل ، ويعبر كينز عن ذلك المعنى باصطلاح التفضيل النقدى أو تفضيل السيولة .

أما إذا كان تفضيل السيولة ثابتاً ، وزادت كمية النقود ترتب على ذلك أنخفاض سعر الفائدة ، وإذا أنخفضت كمية النقود أرتفع سعر الفائدة .

وهناك علاقة بين سعر الفائدة ومرونة الدالة الاستثمارية .

حيث تعبر مرونة الدالة الاستثمارية على مدى أستجابة المنظمين للتغيرات الطفيفة فى سعر الفائدة . وتعرف مرونة الدالة الاستثمارية بالنسبة لسعر الفائدة بالمعادلة التالية :

م ث ر = د ث ٪ د ر X ر ٪ ث

ث = الاستثمار ، د ث = التغير فى الاستثمار

ر = سعر الفائدة ، د ر = التغير فى سعر الفائدة .

م ث ر = معامل المرونة الاستثمارية بالنسبة لسعر الفائدة .

وبطبيعة الحال تتوقف درجة مرونة الدالة الاستثمارية بالنسبة لسعر الفائدة على مدى انحدار هذه الدالة أو بالأخص على ميلها والذى يعبر عنه د ث ٪ د ر

ويعتقد كثير من الاقتصاديين أن الدالة الاستثمارية غير مرنة بالنسبة لسعر الفائدة ويفسرون ذلك بأن سعر الفائدة ما هو إلا سعر خصم قليل الأهمية نسبياً من وجهه نظر رجال الأعمال . وذلك عندما يتوقعون أن السلعة الرأسمالية ستأتى بدخل يوازى تكاليفها الاستثمارية فى فترة تقل عن خمسة سنوات .

ويرجع ذلك إلى عدم تأثير سعر الفائدة على القرارات الاستثمارية عندما يكون المدى الزمنى للعائد المتوقع قصيرا . وقد يكون الإنفاق الاستثمارى غير مرن بالنسبة لسعر الفائدة عندما يكون مصدر معظم هذا الإنفاق الاستثمارى هو الأرباح التراكمية للمؤسسات . ويمكن تفسير ذلك بأن الأموال تكون مملوكة للمؤسسات وليست مقترضة ولا يحسب عليها سعر فائدة .

وعموما يعتبر مرونة الدالة الاستثمارية بالنسبة لسعر الفائدة ذو أهمية خاصة من الناحية العلمية ، إذ أنه يتبين مدى فاعلية تغير سعر الفائدة وتأثيره على حجم الإنفاق الاستثمارى . فإذا ما كانت الدالة الاستثمارية غير مرنة فإن ذلك يؤخذ دليلا قاطعا على عدم فاعلية استخدام سعر الفائدة للتأثير على حجم الإنفاق الإستثمارى سواء كان الأثر هو التوسع فى إنفاق الاستثمارى أو الانكماش فيه .

ب- الكفاءة الحدية لرأس المال : The Marginal Efficiency of Capital

وهى عبارة عن معدل العائد الصافى المتوقع فوق تكلفة الوحدة الأخيرة المستثمرة حديثاً من رأس المال . وعلى ذلك فإن الحافز على الاستثمار يتوقف على الكفاءة الحدية لرأس المال من ناحية وسعر الفائدة السائد فى السوق من ناحية أخرى .

ويعرف كينز ثمن العرض بأنه نفقة الإحلال أى النفقة التى يتحملها المنظم إذا أشترى وحدة جديدة من المعدات الرأسمالية لتحل محل الوحدات القائمة أى أن الكفاءة الحدية لرأس المال تتوقف على نفقة الإحلال والغلات المتتابعة المتوقع الحصول عليها فى المستقبل .

وبطبيعة الحال يكون من غير الملائم مقارنة مجموع الغلات التى يغلها الأصل بتكلفة شرائه . وذلك لأن القيمة الحالية تختلف عن القيمة المستقبلية لها . ويمكن تقدير الكفاءة الحدية لرأس المال من المعادلة الأتية :

$$\text{ر} = \frac{\text{غ}}{(١ + \text{ك})} + \frac{\text{غ}_{١}}{(١ + \text{ك}_{١})} + \frac{\text{غ}_{٢}}{(١ + \text{ك}_{٢})} + \frac{\text{غ}_{٣}}{(١ + \text{ك}_{٣})}$$

حيث ر تمثل نفقة الإحلال ، غ١ ، غ٢ ...... غ ن تمثل الغلات السنوية المتوقعة خلال حياة الأصل الرأسمالى وهى ن من السنوات ، ك الكفاءة الحدية لرأس المال أو سعر الخصم .

وفى ضوء ذلك يتضح أنه عندما تكون الكفاءة الحديه لرأس المال أعلى من سعر الفائدة السوقى فإنه يكون من المربح لرجال الأعمال أن يزيدوا إنفاقهم الاستثمارى حتى نقطة التوقف التى يكون عندها معدل العائد المتوقع مساو لسعر الفائدة .

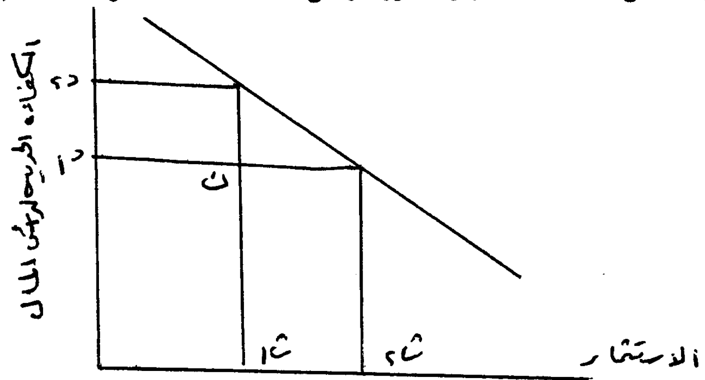
ويلاحظ ان الكفاءة الحدية لرأس المال ليس مقداراً ثابتاً لكنها تتغير عكسيا مع مستوى الاستثمار فكلما زاد الاستثمار فإنه من المتوقع أن تنخفض الكفاءة الحدية لرأس المال .

والجدول التالى يوضح علاقة الكفاءة الحدية لرأس المال ومستويات الاستثمار .

(جدول الطلب على الاستثمار)

الاستثمار (مليون جنيه)	الكفاءة الحدية لرأس المال
١٠	١٧٪
٢٠	١٣٪
٣٠	١٠٪
٤٠	٨٪
٥٠	٦ر٥٪
٦٠	٥٪

ويتبين من الجدول الأفتراضى السابق أنه بزيادة الاستثمار تقل الكفاءة الحدية لرأس المال والعكس صحيح . ويمكن رسم منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال فى الشكل البيانى التالى حيث يمثل المحور الأفقى كمية الأستثمار والمحور الرأسى ، الكفاءة الحدية لرأس المال .(شكل ٢٥)



ويبين المنحنى مستويات الاستثمار المختلفة عند المستويات المختلفة من الكفاءة الحدية لرأس المال أو سعر الفائدة ، ويتجه المنحنى إلى أسفل ليعبر على العلاقة العكسية بين المتغيرين عند مستوى استثمار (ث١) كان سعر الفائدة (د١) وبزيادة الاستثمار إلى المستوى (ث٢) ينخفض سعر الفائدة إلى (د٢) . وتكتب هذه العلاقة فى شكل معادلة كالتالى : ث = أ – ب (ف)

حيث :-

ث مستوى الاستثمار

أ الجزء المقطوع من المحور الرأسى

ب ميل المنحنى

ف سعر الفائدة السوقى

ومن المعادلة يتضح أن الاستثمار دالة متناقصة فى سعر الفائدة أى أن العلاقة عكسية بين مستوى الاستثمار وسعر الفائدة .

ويمكن تفسير العلاقة العكسية بين الكفاءة الحدية لرأس المال وحجم الإستثمار بما يلى.

١- أن الغلات المتوقعة من الإستثمار تنخفض كلما زاد حجم المعدات الرأسمالية ، إذ أن زيادة حجم المعدات الرأسمالية يعنى زيادة عرض السلع التى تنتجها هذه المعدات وبالتالى انخفاض أسعارها مما يؤدى إلى أنخفاض عائد هذا النوع من الاستثمار ، وهذا العامل يمارس دوره فىالمدى الطويل .

٢- إن نفقة احلال رأس المال تتزايد كلما زاد إنتاج المعدات الرأسمالية نتيجة لسريان قانون تزايد التكاليف . فمع تزايد الاستثمار فى الألات مثلا وتزايد الطلب عليها فإن تكاليف إنتاج هذه الألات نفسها ستتجه إلى الإرتفاع وسيؤدى ارتفاع ثمن العرض (تكلفة شراء الألات) إلى انخفاض نسبة العائد إلى تكلفة الشراء اى انخفاض الكفاءة الحدية لرأس المال ، وهذا العامل يلعب دروه فى المدى القصير .

ولا شك أن اتجاه الكفاءه الحدية لرأس المال إلى التناقص كلما زاد حجم الاستثمار . بعد أحد العوامل الرئيسية التى تساعد على تحقيق التوازن إذ أنه لو كانت الكفاءة الحدية لرأس المال ثابتة او متزايدة مع زيادة حجم الإستثمار فإن الطلب على الأصول الرأسمالية يكون مرنا مرونة لانهائية أى أنه لا يوجد حد يستقر عنده الاستثمار .

وهناك عدة عوامل أخرى تؤثر على الاستثمار أهمها :

١- الغلات المتوقعة من الأصل الرأسمالى : أن ما يحفز رجال الأعمال على القيام بالاستثمار هو دافع الربح الذى له تأثير رئيسى على قرارات رجال الأعمال ، وبالتالى فإنهم لن يشتروا أصولاً رأسمالية جديدة إلا إذا توقعوا أن الغلات المنتظرة من هذه الأصول ستكون كافية على الأقل لتغطية تكلفتها أى تكلفة إحلالها .
وتتوقف الغلات المنتظرة من استعمال الأصل الرأسمالى إلى حد كبير على توقعات المنظم بالنسبة للطلب على المنتج وثمن بيع هذا الناتج على مدى العمر الإنتاجى لهذا الأصل ولذلك لأن الاستثمار طويل الأجل وأنه قرار صعب الرجوع فيه حيث يبنى على التوقعات المستقبلية بالطلب والأثمان والأرباح المتوقعة .

٢- ثمن عرض الأصل الرأسمالى : وهى عبارة عن ثمن شراء الأصل الرأسمالى والفائدة على الأموال المقترضة للحصول على هذا الأصل . وثمن عرض الأصل الرأسمالى لا يتغير بسرعة على الأقل فى المدى القصير إلا فى حالات ظهور ابتكارات واختراعات حديثة والتى من شأنها إنتاج ألات حديثة تفوق إنتاجيتها على الألات القديمة .

وبالإضافة إلى العوامل السابقة فإن زيادة دخول الأفراد فى المجتمع ستؤدى إلى زيادة الاستهلاك والتى يعبر عنها بزيادة الطلب الفعال ويستتبع ذلك زيادة فى الإنتاج . وزيادة الإنتاج تستلزم توسعاً فى الوحدات الإنتاجية أى زيادة الطلب على الأصول الرأسمالية. ويعنى ذلك زيادة الأستثمار .

والطلب على السلع الرأسمالية مشتق من الطلب على السلع الاستهلاكية وعلى ذلك فإن الزيادة فى الاستهلاك ستؤدى بالضرورة إلى الزيادة فى الاستثمار (على فرض عدم وجود تجارة خارجية) ، ولكنه وجد أن الزيادة النسبية فى الاستثمار قد تفوق الزيادة النسبية فى الاستهلاك ومن هنا نشأت فكرة تضاعف الطلب الاستثمارى وهو ما يعرف باسم المعجل Acceleraor .

رابعاً : نظرية المضاعف ومبدأ التعجيل :

يساعد مفهوم الميل الحدى للاستهلاك على التعرف بطريقة حسابية على الأثر الذى يحدث لحجم الدخل القومى نتيجة زيادة الاستثمار ، وتقوم فكرة مضاعف الاستثمار على أساس أن كل إنفاق يتدفق إلى المشروعات ويمثل دخلا جديدا للعناصر المستخدمة فيها ، وكل دخل جديد سينفق منه جزء طبقا للميل الحدى للاستهلاك يتدفق فى الدورة الثانية إلى مجموعة من الأفراد دخل ، فإنفاق جزئى ، هكذا .

ولمعرفة التحليل النظرى لفكرة المضاعف والمعجل يجب ان نفرق بين نوعين من الاستثمار :

١- الاستثمار الذاتى او المستقل ———————— فكرة المضاعف .

٢- الاستثمار المشتق أو التابع ————————فكرة المعجل .

أولاً : أثر المضاعف :

تهدف نظرية المضاعف عن كينز إلى بيان أثر الاستثمار فى الدخل القومى ومؤداها أن الزيادة فى الإنفاق على الاستثمار تؤدى إلى زيادة الدخل القومى لا بمقدار هذه الزيادة الأولية فى الاستثمار فحسب بل بكميات مضاعفة تقدر بما يؤدى إليه هذه الزيادة من الاستثمارات من نفقات متتالية على الاستهلاك .

وتسمى العلاقة بين الزيادة فى الدخل القومى أو الزيادة فى الاستثمار بالمضاعف وعند كينز يبين المضاعف الأثر الذى يحدث الاستثمار الذاتى أو المستقل على الاستهلاك وذلك عن طريق سلسلة الدخول النقدية التى تنجم عن الإنفاق الأولى للاستثمار ولذا يكون مضاعف الاستثمار هو معامل يربط بين الزيادة فى الدخل الناجم عن الزيادة فى الاستثمار المستقل .

والمقصود من أصطلاح المضاعف نفسه : " هو المعامل العددى الذى يحدد مقدار الزيادة فى الدخل الناتجة عن الزيادة فى الإنفاق على الاستثمار " .

ومما سبق يتضح أن مضاعف الاستثمار أو ما يطلق عليه أحيانا مضاعف الدخل أنه مقلوب الميل الحدى للأدخار كما هو مبين من العلاقة التالية . مضاعف الاستثمار

$$= \frac{١}{\text{١- الميل الحدى للاستثمار}} = \frac{١}{\text{الميل الحدى للاستثمار}} = \frac{١}{\text{م ح خ}}$$

ويمكن أثبات العلاقة بين الميل الحدى للاستهلاك والمضاف بأسلوب أخر فالمضاعف يبين مقدار الزيادة فى الدخل الناشئة عن الزيادة فى الاستثمار . كما أنه من المعروف ان كل زيادة فى الدخل سوف توزع على كل من الاستهلاك والادخار والذى يفترض انه يتدفق ليمثل استثمارا اضافيا المضاعف = الزيادة فى الدخل / الزيادة فى الاستثمار = Δ د / Δ ث

د = ك + ث

ث = د – ك .... (١)

م = Δ د / Δ ث ، Δ د = م X Δ ث .... (٢)

ومن الناحية النظرية تتراوح قيمة المضاعف بين ما لا نهاية والواحد الصحيح وذلك على اعتبار أن الميل الحدى للاستهلاك يتراوح ما بين ١٠٠٪ ، والصفر بمعنى أن الأدخار النهائى أما أن يكون صفرا او معادلا لكل الزيادة فى الدخل .

نقد فكرة المضاعف عند كينز :

الفكرة السابقة للمضاعف وهى التى قدمها كينز تعتبر صورة غير كاملة للمضاعف للأسباب الأتية .

١- إن تحديد الميل الحدى للاستهلاك للمجتمع بأسره ، أمر فى غاية الصعوبة ، هذا الميل يختلف باختلاف الفئات الاجتماعية المختلفة ويتوقف عند نمط توزيع الدخل ، ولذا فإن حساب قيمة المضاعف تثير مشكلة احصائية .

٢- عدم واقعية الأفتراض القائل بأن الدخول الناجمة عن الاستثمار المستقل تستخدم أما للاستهلاك أو للادخار لأن هناك استخدامات أخرى للدخول وتعتبر فى نفس الوقت

تسرباً عن الإنفاق الاستهلاكى مثل الودائع البنكية أو الاستيراد من الخارج او الاكتناز .

٣- يفترض تحليل كينز للمضاعف غياب عنصر الزمن ، أى أن الأثار فى الإنفاق الاستهلاكى تكون فورية ، مع أن هذه الأثار المتتالية والمتناقصة تأخذ وقتاً ، وأثناء ذلك يقل الميل الحدى للاستهلاك .

٤- يفترض تحليل كينز للمضاعف وجود طاقة إنتاجية معطلة ، أى أن الاقتصاد يعمل عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل .

٥- يفترض تحليل كينز أن الزيادة فى الاستثمار تقتصر على كمية الاستثمار الأولى المستقل ومن ثم لا زيادة متتالية فى الطلب الاستهلاكى ، أى أن كينز أفترض أن الادخار لا يتحول إلى أستثمار اضافى جديد أى أنه أعتبر كل إدخار تسرباً .

وقد أدى ذلك إلى أدخال بعض التعديلات على التحليل الكينزى المضاعف بهدف جعله أكثر دقة وأهم هذه التعديلات .

١- إدخال عنصر الزمن فى التحليل .

٢- الأخذ غى الاعتبار السلوك الاستهلاكى والمجموعات الاجتماعية المختلفة .

٣- تفادى ما يفترضه كينز من أن الزيادة فى الاستثمار تقتصر على الكمية الأولى للأستثمار المستقل دون أن يليها زيادات متتالية فى الاستثمار تثيرها الزيادة الحاصلة فى الإنفاق الاستهلاكى الناجمة عن الاستثمار الأول .

ثانياً : أثر المعجل :

يؤكد هذا المبدأ على أن التبدل فى الاستثمارات الصافية هو دالة لمعدل التغير فى الطلب على السلع النهائية وليس نتيجة للمستوى المطلق فى الطلب النهائى .

ويشير هذا المبدأ إلى أن اى تغير فى معدل الطلب على الناتج النهائى لابد وأن يحدث تبديلاً وعلى نطاق اوسع فى الطلب على الأموال الإنتاجية .

فإذا رمزنا للناتج النهائى بالرمز (ن هـ) وإلى مقدار رأس المال الضرورى لإنتاج هذا الناتج بالرمز (س م) وإلى النسبة الموجودة بينهما والتى يطلق عليها أسم معامل رأس المال بالرمز (م ع س) . وفى هذه الحالة نستطيع أن نعبر عن هذه العلاقة بالصيغة التالية :

م ع س = س م ٪ ن هـ

وفى حالة إفتراض بقاء الأحوال على حالها دون تبدل فإن كل زيادة فى الطلب على الناتج النهائى تؤدى إلى زيادة فى رأس المال لتحقيق إنتاجها وهذا ما يشير إليه الصيغة التالية :-

م ع = Δ س م ٪ Δ ن هـ

وفى حالة إستبدال مصطلح رأس المال بعبارة الاستثمارات الصافية أو المولدة والتى ترمز إليها بالرمز (س ص) ، ففى هذه الحالة نحصل على :

م ع س = Δ س م ٪ Δ ن هـ وبالتالى يكون

Δ س ص = Δ ن هـ X م ع س

وقد يلاحظ أن الزيادة فى الاستثمار لا تقتصر على الزيادة فى الاستثمار المستقل ، وإنما تشير إلى الزيادة المتتالية فى الطلب على السلع الاستهلاكية بما يؤدى إلى زيادة أخرى فى الاستثمارات تتحول بمقتضاها الأجزاء إلى أستثمارات مشتقة . والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بمبدأ المعجل الاستثمار ÷ الاستهلاك .

ويتوقف زيادة الاستثمار على العوامل الأتية :-

١- كمية رأس المال الثابت وخاصة الألات اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من السلع الاستهلاكية فكلما أرتفعت هذه النسبة كلما أرتفع معدل الزيادة فى الاستثمار المشتق.

٢- طول عمر الألات او ما يسمى بدرجة عدم قابلية رأس المال الثابت للأنقسام فكلما أطال عمر الألات كانت الزيادة فى الاستثمار التى تثيرها الزيادة فى الطلب على السلع الاستهلاكية

٣- وجود المخزون من السلع الاستهلاكية ، أو وجود طاقة إنتاجية معطلة. فوجود مخزون أو طاقة إنتاجية معطلة يسمحان بتغذية الزيادة فى الطلب على السلع الاستهلاكية ولا يؤديان إلى التوسع فى الطاقة الإنتاجية وبالتالى فى الاستثمار .

٤- توقع الأفراد المنتجون لفترة زمنية لاستمرار الطلب إذ لو قدر المنتجون ان الزيادة فى الطلب الاستهلاكى هى زيادة عارضة فإنهم لن يقلبوا على التوسع فى الطاقة الإنتاجية والعكس صحيح .

٥- ووفقاً للنتيجة النهائية لعمل هذه العوامل مجتمعه يتحدد مدى التغير فى الطلب على الاستثمار الذى ينتج عن التغير فى معدل الطلب على السلع الاستهلاكية .

وهناك شروط لابد من توافرها لظهور مبدأ المعجل وهى :-

- أن يكون الجهاز الإنتاجى الحالى مستخدماً بكامل طاقته .
- بقاء الظروف التكنيكية على حالها بحيث أن أى زيادة فى الطلب على السلع النهائية تتطلب زيادة بنفس النسبة فى الأموال الإنتاجية المعدة لإنتاجها .
- قيام المنظم بعملية الأستبدال فى كل سنه بنسبة عمر الجهاز الإنتاجى .
- مرونة كافية فى الائتمان المصرفى لتسهيل الزيادة فى الإنتاج .
- توافر إحتياطى من الموارد الأولية تساعد على زيادة الإنتاج .

ويظهر مفعول مبدأ المعجل فى الحالات الأتية :-

- حالة الأموال الإنتاجية الدائمة .
- حالة الأموال الاستهلاكية الدائمة .

- حالة المخزون من السلع .

وهناك ظاهرتان مرتبطتان بمبدأ المعجل وهما :

١- إن درجة التوسع فى الطلب الموال الإنتاجية مرتبطة ومتوقفة على عمر الألات .

٢- إن الطلب على الأموال الإنتاجية يتوقف على معدل الزيادة فى الطلب علـى المنتجـات النهائية وليس على إتجاه الزيادة .

بعض التحفظان التى ترد على مبدأ المعجل :-

أ- تظهر حقيقة هذا المبدأ أثناء فترة الأنتعاش الاقتصادى حينما يضغط الطلب الحالى على القدرة الإنتاجية ، ولا يظهر مفعول هذا المبـدأ فـى حالـة الكسـاد الاقتصـادى ، حينمـا يكون جــزء مـن المقدرة الإنتاجية غير مستخدماً .

ويفترض هذا المبدأ أن يكون الجهاز الإنتاجى الحالى مستخدماً بكل طاقته وهذا الأفتراض بعيد عن الواقع لأن النسبة بيــن الطلب علــى الأمــوال النهائيـة وبـين الطلـب علــى الأموال الإنتاجية ليست ثابتة .

ب- يرى كثير من الاقتصاديين أن مبدأ المعجل فـى شـكله الرياضـى لـه صـفة ميكانيكيـة فـى تفسيــر ظاهرة التقلبات الكبيرة فى الاستثمارات . وهذا مخالف للواقع لأن الطلـب علـى الاستثمارات الجديدة يتوقف على توقعات المنظمين حول الأرباح مستقبلاً .

ج - يقوم هذا المبدأ على فرضية أساسية معنــا وهــى أنـه حيــن يــزداد الطلب علــى السلع الاستهلاكية يزداد الطلب بنفس النسبة على الأموال الاستثمارية. وهذا الأفتراض قـد يخالف الواقــع لأن الإنتـاج قـد يـزداد فـى السـلع الاسـتهلاكية ولا يـزداد فـى الصناعات الاستثمارية .

د- قد لا يظهر المعجل وبخاصة فى الاستثمارات طويلة الاجل وبخاصة التى لا تتوقع غله فى الأجل القصير مثل بناء سكك حديد فى منطقة لأستغلالها ، أى أن العلاقة لا تبدو واضحة بين زيادة الطلب الحالية وبين هذا النوع من الاستثمار .

ثالثاً : التفاعل المتبادل بين المضاعف والمعجل :-

لا يقتصر أثر الإنفاق الأولى على زيادة الدخل عن طريق الإنفاق على الاستهلاك فقط وفقاً لمبدأ المضاعف إنما يتعداه كذلك إلى زيادة فى الاستثمار المشتق وفقاً لمبدأ المعجل . فإذا أريد أن نأخذ فى الاعتبار الأثار الكلية للإنفاق الأولى (الاستثمار الذاتى) سواء فيما يتعلق بالإنفاق على الاستهلاك أو بالانفاق على الاستثمار المشتق لزم مراعاة التفاعل المتبادل بين المضاعف والمعجل .

وقد يحدث ذلك أثاراً تراكمية فى الإقتصاد على كل من الدخل والإنتاج والاستهلاك والاستثمار أى فى الكميات الاقتصادية الكلية . كما أنه قد يحدث أثار أنكماشية تترتب على أنقاص الاستثمار الأولى عن المعدل الطبيعى بما يحدث انخفاض فى كل من الكميات السابقة (الدخل ، الإنتاج ، الاستهلاك ، الاستثمار) .

وهكذا يمكن القول بأن التغيرات فى الدخل القومى هى وليدة العلاقة بين " المعجل " و " المضاعف " . حيث يحلل " مبدأ المعجل " العلاقة بين الزيادة فى الإنفاق الإستهلاكى والزيادة فى الاستثمار التابع من جانب رجال الأعمال . وتؤدى الزيادة فى الاستثمار التابع إلى زيادة الدخل النقدى للمجتمع من خلال " مضاعف الاستثمار " . ومع زيادة الدخل النقدى للمجتمع يزداد الإنفاق الإستهلاكى ولو بنسبة متناقصة ، وتولد هذه الزيادة الحافز لدى رجال الأعمال على زيادة الإنفاق الاستثمارى .

الفصل الرابع : التوظف والنقود فى النظرية الكينزية

أولاً : التوظف فى النظرية الكينزية :-

يتوقف حجم التوظف بالنسبة للأقتصاد القومى على قرارات جميع المنظمين مجتمعين . ويطلق كينز على مجموعة العوامل الرئيسية التى تحدد مستوى التوظيف الطلب الكلى والعرض الكلى . وعند أى مستوى معين من التوظف للعمال وليكن " س " نجد أن ثمن العرض الكلى هو عبارة عن الكمية الكلية للنقود التى يرى المنظمون أنه يجب الحصول عليها من بيع الإنتاج الكلى .

ويجب أن تكون هذه الكمية للنقود التى يتوقع المنظمون الحصول عليها كافية لتعجيل مستوى توظيف هذا العدد من العمال ممكنا فى نظرهم . وبعبارة أخرى فإن ثمن العرض الكلى حينما نستخدم عددا معينا من العمال هو الذى يعبر عن التكلفة الكلية للإنتاج الذى يقوم به هذا العدد من العمال ، أى أنه حد أدنى يتعين تغطيته اولا لما أقدم ارباب الاعمال على هذا المستوى من التوظيف ، طالما ان المنظمين كمجموعة لا يتوقعون تغطية تكاليفهم عند توظيف وحدة العمال ،فإننا لابد وأن نتوقع هبوطا فى حجم التوظف أى سوف يكون عدد العمال أقل من س .

ومن ناحية أخرى فإن ثمن الطلب الكلى عند أى مستوى من التوظف هو كمية النقود التى يعتقد جميع المنظمون أنهم سوف يحصلون عليها حقا ، من بيع إنتاج هذا العدد الموظف من العمال ، فهى تمثل المقبوضات المتوقعات عند حجم معين من التوظف الممنوح للعمال .

وقد عارض كينز تصور الكلاسيك فى رأيهم المتعلق بأن البطالة تختفى إذا قبل العمال مبدأ تخفيض الأجور مبرراً ذلك بوجود نقابات عمالية تشكل اهمية كبيرة فى الدفاع عن حقوق العمال . بالإضافة إلى صعوبة تخفيض الأجور فى ظل الإنتاجية العمالية والتطور التكنولوجى .

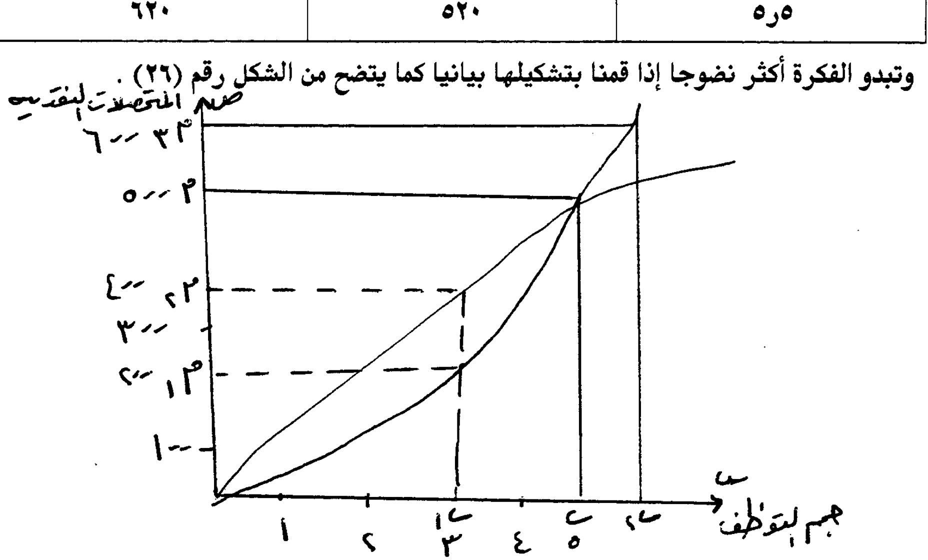
كما عارض كينز وجهة النظر الكلاسيكية المتعلقة بدالة عرض العمل والتى ترى أن العامل لا يوازن عند عرض عمله للحصول على الدخل بين المشقة الحدية التى يبذلها وبين الاجر الحقيقى الذى يحصل عليه . وهنا يرى كينز أن عرض العمل من جانب العامل مرن مرونة لا نهائية طالما هو عاطل حتى يتحقق التوظف الكامل وبعد ذلك تضعف مرونة العرض حتى يصبح عرض العمل عديم المرونة .

وفى ضوء تكوين منحنيات تمثل الطلب الكلى والعرض الكلى يمكن تحديد مستويات التوظيف المختلفة من خلال ثمن الطلب والعرض الكلى . حيث أن منحنى العرض الكلى يوضح ما يجب ان يحصل عليه المنظمون من النقود كحد أدنى لكى يستمروا فى توظيف أعداد مختلفة من العمال ، فهو يمثل كمية التوظف حتى يرى المنظمون عرضها عند المستويات المختلفة لما يجب أن يحصلوا عليه من النقود نتيجة بيع إنتاجهم . كما أن منحنى الطلب الملى يوضح من الناحية الاخرى ما يتوقع المنظمون الحصول عليه من النقود

عند نفس مستويات التوظف أى إذا استخدموا نفس الاعداد من العمال ، كما يتضح من الجدول التالى :

حجم التوظف عدد العمال (بالملايين)	المتحصلات الواجبة (العرض الكلى)	المتحصلات المتوقعة (الطلب الكلى)
١	٤٠	٢٢٠
٢	١٠٠	٣٤٠
٣	١٨٠	٤٢٠
٤	٣٠٠	٤٨٠
٥	٥٠٠	٥٠٠
٥ر٥	٥٢٠	٦٢٠

وتبدو الفكرة أكثر نضوجا إذا قمنا بتشكيلها بيانيا كما يتضح من الشكل رقم (٢٦) .



ومنحنى الطلب الكلى ومنحنى العرض الكلى تحدد فيما بينهما كمية التوظف التى يعرضها المنظمون فعلا . فطالما أن الكميات النقدية التى يتوقعها المنظمون نتيجة عرض مستوى معين من التوظف أعلى من الكمية التى يجب أن يحصلوا عليها لجعل هذا المستوى من التوظف ممكنا ، فإن المنافسة بين المنظمين سوف تؤدى إلى زيادة حجم التوظف .

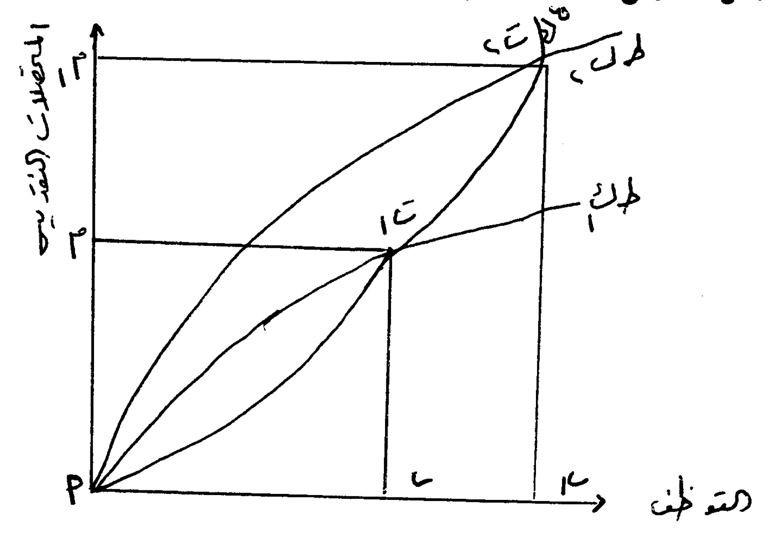
وبعبارة أخرى طالما أن هناك فرصا طيبة لتحقيق الزيادة فى حجم التوظف وطبعا هذه الفرص متاحة طالما أن ثمن الطلب الكلى يزيد من ثمن العرض الكلى فإن قوى المنافسة تدفع المنظيمين إلى زيادة حجم التوظف .

ومن ثم نجد أن المنافسة بين المنظمين سوف تعمل على زيادة التوظف طالما أنه أقل من الكمية أ ب (خمسة ملايين) وواضح من الشكل رقم (٢٤) أن ثمن الطلب الكلى أعلى من ثمن العرض الكلى طالما أن حجم التوظف لم يتعدى الكمية أ ب .

ولكن لو زاد عدد العمال عن الكمية (ا ب) فإن منحنى الطلب الكلى يقع إلى يمين منحنى العرض الكلى . وبهذه الحالة يرى المنظمون أن المتحصلات النقدية مقابل مبيعاتهم سوف تكون أقل من الحد الأدنى الذى يجعل زيادة التوظف أمرا ممكنا ، فهم يتوقعون التعرض للخسائر إذا زاد عدد العمال المستخدمين فى الإنتاج عن الكمية (أ ب) ومن ثم نجد أن هذه النظرية تعمل على خفض عدد العمال إلى المستوى أى الكمية أ ب (٥ مليون عامل) .

ومن ثم نجد ان حجم التوظف فى مجتمع ما انما يتحدد عند نقطة تقاطع منحنى الطلب الكلى مع منحنى العرض الكلى وأن التوازن يسود الحياة الاقتصادية عندما تكون كمية المتحصلات النقدية التى يتوقعها أرباب الاعمال والمنظمين معادلة تماما للكمية التى يجب ان يحصلوا عليها لكى تجعل توظف هذا العدد من العمال أمراً ممكنا ، أى معادلة تماما لذلك الحد الادنى الذى يضمن تغطية تكاليف الإنتاج .

ومن الشكل رقم (٢٧) يتضح أن هذا التوازن يسود عند النقطة (ب) حينما يكون حجم التوظف (أ ت) (٥ مليون عامل) ومجموع المتحصلات النقدية أ م (٥٠٠ مليون جنيها) وأن هذه هى نقطة التوازن الوحيدة التى يسمح بها المنحنيات ط ك و ع ك . ومن الجائز قطعا وجود أكثر من موقف واحد يتحقق عنده التوازن فى الحياة الاقتصادية . والوضع الذى يسود فيه التوازن الحياة الاقتصادية عند المستوى الذى يحقق التوظف الكامل يعتبر دون شك أنسب الاوضاع أى الوضع الذى يحقق التوازن المثالى (شكل ٢٧) .



وتكون العلاقة بين الطلب الكلى والعرض الكلى مثالية . ولكن ليس هناك من الأسباب ما يجعلنا نعتقد أن هذه الحالة العامة ومن ثم يمكن لنا ان نقول بأن النظرية التقليدية كانت تسرف فى التفاؤل .

والطلب الكلى هو عبارة عن الدخل القومى والأخير بدوره يتوقف على الاستثمارات والإنفاق على الاستهلاك . فأى تغير فى هذين الشقين سوف يحدثان تغيرا فى حجم الطلب الكلى سواء بالنقص او بالزيادة وبالتالى تغيرا فى حجم التوظف .

فإن كان هذا التغير بالنقص مثلا فإن هذا يؤدى لنقص فى حجم التوظف ، وتنحصر مهمتنا إذا فى معالجة البطالة التى تحدث وقتئذ إذ تهدف من الأعتماد على الطلب الكلى إلى علاج البطالة ومن العرض الكلى إلى رفع مستوى الكفاية الإنتاجية وزيادة الإنتاج الذى قد يتصف بعدم المرونة وتتلاقى بذلك حدوث الظاهرة السريعة لأثار زيادة الطلب الكلى والتى تتمثل فى التضخم .

ولا يجب أن يفسر أفتراضنا سريان نفس ظروف وأحوال العرض الكلى كما هى بأنه أقل أهمية ، وأنما هذا الفرض واقعى ولاسيما فى المدة القصيرة ، إذ من الملاحظ فى حالة وجود بطالة نجد أن المجتمعات المتقدمة أقتصاديا لا تهتم كثيرا بتحقيق وفورات فى تكاليف الإنتاج وفى جعل عرض السلع أكثر كفاية بقدر ما تهتم بخفض كمية الإنتاج ولكن ما أن نصل إلى التوظف الكامل وبدرجة اكبر عندما يحدث التضخم فتتضح أهمية رفع الكفاية الإنتاجية .

ونطلق على مستوى التوازن للمدة القصيرة للطلب الكلى والعرض الكلى الذى يحدد مستوى التوظف فى المدة القصيرة الطلب الفعال فهو ذلك الطلب الكلى الذى يصبح فعالا لأنه يعادل ثمن العرض الكلى ، وعلى هذا يمثل موقفا يسوده التوازن فى الفترة القصيرة فهو يتميز عن أية نقطة أخرى على منحنى الطلب الكلى والتى تمثل موقف من مواقف التوازن التى تتحقق فعلا.

وواضح ان الطلب الفعال قد يصاب بالقصور والنقص ومع ذلك يسود الحياة الاقتصادية التوازن فى الفترة القصيرة عند مستوى يقل عن مستوى التوظف الكامل ، وهذا ما لم يتصوره الاقتصاديون الكلاسيك عندما أفترضوا أن الطلب الكلى دائما من الصعب بحيث يتعادل مع ثمن العرض الكلى المقابل للتوظف الكامل .

وفى أية مجتمع نجد أن الطلب الفعال يمثل كمية النقود التى تنفق على منتجات الصناعة وبعبارة أخرى يمكن أعتباره عائد عوامل الإنتاج ، فالمتحصلات النقدية لأصحاب الأعمال إنما يدفعونها فى شكل أجور وفائدة وريع وربح .

فلا شك أن ثمن الإنتاج القومى الكلى هو نفس المتحصلات النقدية من بيع الإنتاج ومن حيث أن الإنتاج يتكون إما من سلع استهلاكية أو سلع إنتاجية ، فإن الطلب الفعال إنما يعادل الإنفاق القوى الكلى على سلع الاستهلاك والانفاق الكلى على سلع الاستثمار .
ويمكن كتابة ذلك فى شكل المعادلة التالية :
الطلب الفعال = الإنفاق على سلع الاستهلاك + الإنفاق على سلع الاستثمار .
وعلى هذا فإن حجم التوظف الذى يتوقف على الطلب الفعال إنما يتوقف بدوره على كمية الإنفاق على الاستهلاك وعلى الإنفاق على الاستثمار . ومن ثم نجد أن تحليل الكينزى يرى أن

تحقيق مستوى عال من التوظف ، إنما يتسنى بتحقيق مستوى عادل من الإنفاق على الاستهلاك والإنفاق على الاستثمار أو كليهما معا. ولما كان الإنفاق على الاستهلاك يكاد يكون ثابتاً ولا سيما الفترة القصيرة فإن الأهمية تتركز على الاستثمار .

ومن الواجب أن نذكر أن الطلب الفعال يتولد إما عن الإنفاق الخاص أى الخاص بالافراد والمشروعات الخاصة او الإنفاق الحكومى .وأن الإنفاق الحكومى " العام " قد أخذ اهميته فى التزايد كمصدر من مصادر التوظف . ولذا فإنه يمكننا أن نضع معادلة الطل بالفعال السابق ذكرها كالاتى :

الطلب الفعال = الإنفاق " أى إنفاق القطاع الخاص " على الاستهلاك + الإنفاق الخاص على الاستثمار + الإنفاق الحكومى على كل من الاستهلاك والاستثمار .

ثانياً : الطلب على النقود :-

يرى كينز أن الطلب على النقود يتم لثلاثة أغراض هى ، أغراض المعاملات ، أغراض الاحتياط ، أغراض المضاربة ، ويتوقف هذا الطلب على الحالة النفسية السائدة فى المجتمع .

١- غرض المعاملات Transactions Motive

عادة ما يحصل الأفراد على دخولهم على فترات متباعدة (شهريا أو أسبوعياً) ، بينما ظروف الحياة تتطلب منهم الإنفاق اليومى ، مثل الإنفاق على الغذاء أو الملبس أو المسكن أو ..... ، ولذلك كان من الضرورى توفر رصيد نقدى سائل لمواجهة مثل هذا الإنفاق وهذا الرصيد يتم الاحتفاظ به فى شكل سائل لأغراض المعاملات والمعاملات يمكن النظر إليها من وجهة نظر المستهلك . ومن وجهة نظر المنظم . والمستهلك ، فإن حجم الرصيد النقدى الذى

يحتفظ به سائلا ، لأغراض المعاملات ، يتوقف على حجم الدخل ومتوسط الفترة الزمنية التى يحصل خلالها على دخله .

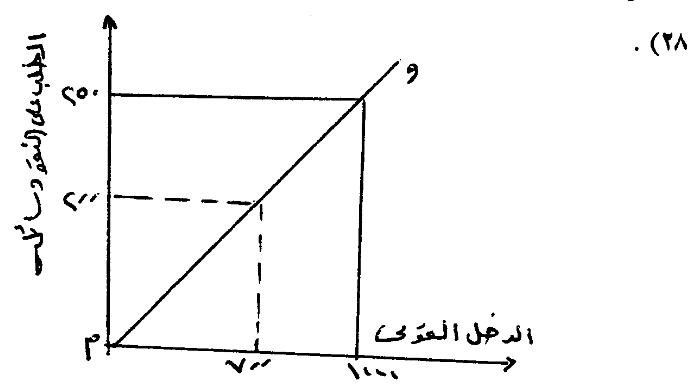
أما المنظم ، فيحتاج إلى رصيد نقدى لمواجهة المطالب العاجله ، مثل المواد الخام والمصروفات الجارية .

ويلاحظ ان الطلب على النقود بدافع المعاملات ، إنما يقوم بوظيفة النقود كوسيط للتبادل وأن حجم هذاالطلب يتوقف على الدخل ، أى أن : س = د (ل) .

حيث س = كمية النقود السائلة والمطلوبة لأغراض المعاملات .

ل = الدخل (سواء كان دخل الفرد أو إيرادات المنشاة) .

ويوضح الرسم الأتى العلاقة بين طلب النقود سائلة لأغراض المعاملات والدخل (شكل رقم ٢٨) .



٢- غرض الاحتياط Precautionary Motive .

عادة ما يحتفظ الأفراد والمنظمون برصيد نقدى سائل ، لمواجهة الظروف الطارئه أو المفاجئة ، مثل أخطار البطالة – أو المرض أو الحوادث .... الخ .

وطلب النقد لهذا الغرض يتوقف على الفرد نفسه ، وظروفه النفسية ، وعادة ما تكون كمية النقود المطلوبة لهذا الغرض غير محددة لأنها لا تخضع لقاعدة معينة معروفة مسبقاً

، ولكنها تتوقف على ظروفه النفسية . وتقوم النقود بوظيفة "مستودع للقيمة أو مخزون للقيمة " فى هذه الحالة .

٣- غرض المضاربة Speculative Motive

حيث تعتبر النقود التى يحتفظ بها الفرد سائله ، لغرض المضاربة أنما تقوم بوظيفة النقود كمستودع للقيمة مثل الوظيفة التى تؤديها حين الاحتفاظ بها لدافع الاحتياط ، إلا أن غرض الاحتفاظ بها سائلة فى الحالتين مختلف تماما ففى حالة دافع الاحتياط يحتفظ بها للأوقات الطارئة.

بينما فى حالة دافع المضاربة ، يحتفظ بها فى أحد البنوك لاستخدامها حين تسنح الفرصة فى المضاربة لتحقيق ربح . وعليه فإن كمية النقود المطلوبة لغرض المضاربة ، تتوقف على سعر الفائدة .

فإذا توقع الأفراد ان سعر الفائدة سينخفض فى المستقبل (أى سترتفع أثمان السندات ، فإنهم يقبلون على شراء السندات أملاً فى البيع لتحقيق أرباح حين يتحقق توقعهم ، أى عندما ترتفع أسعار السندات (وينخفض سعر الفائدة) .

وبذلك يكون طلب النقود سائلة لغرض المضاربات داله لتغير سعر الفائدة س = د (ف).

حيث

س = طلب النقود سائلة الغرض المضاربة .

ف = سعر الفائدة .

– ورقية – مصرفية – ودائع) . وهناك مجموعة من العوامل المؤثرة على حجم السيولة المحلية منها .

٣- منح الائتمان .

٤- إقتراض الحكومة من الجهاز المصرفى .

٥- حدوث فائض فى ميزان المدفوعات .

٦- سعر الفائدة .

٧- زيادة رؤوس أموال الجهاز المصرفى .

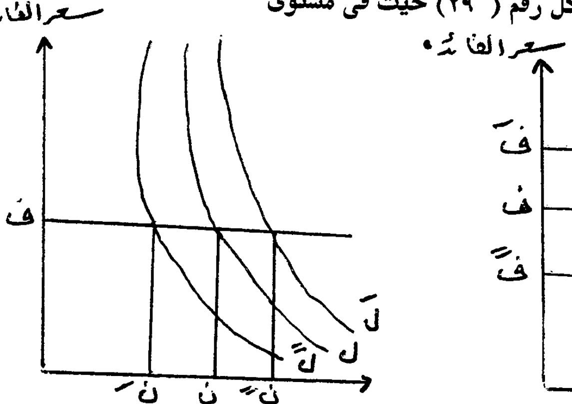
رابعاً : سعر الفائدة فى النظرية الكينزية :

يتحدد معدل الفائدة طبقاً لأراء الاقتصاديين الكلاسيك بالتوازن بين عرض المدخرات والطلب عليها ومعنى ذلك أن الإدخار يرتفع بإرتفاع معدل الفائدة .

ويتحدد معدل الفائدة طبقاً لأراء كينز بالتوازن بين عرض النقود والطلب عليها للاحتفاظ بالسيولة . ومعنى ذلك أن الادخار يتوقف على مستوى الدخل وليس على سعر الفائدة . كما أن الدخل يتوقف على الاستثمار .

والأن وبعد أن ذكرنا أن كمية النقود المطلوبة تتوقف على سعر الفائدة من ناحية (ذلك الجزء الذى يتحدد بدافع المضاربات) وعلى مستوى الدخل من ناحية أخرى (ذلك الجزء الذى يتحدد بدافعى الاحتياط والمعاملات) . يمكننا أن نستنتج أثر تغييرات سعر الفائدة والدخل على كمية النقود المطلوبة ويمثل ذلك شكل (٢٧) . فنجد أنه فى حالة توازى سعر الفائدة (ف) ومستوى الدخل (ل) تتحدد الكمية المطلوبة من النقود عند (ن) أم إذا تغير

مستوى الدخل وأنخفض إلى (ل) مع بقاء سعر الفائدة كما هو فإن الكمية المطلوبـة مـن النقـود تقل وتتحدد عن (ن) ويحدث العكس ، أى تزيد الكمية المطلوبة مـن النقـود إلى (ن) إذا أرتفـع مستوى الدخل إلى (ل) مع بقاء سعر الفائدة على كمية النقود المطلوبة إذا بقـى مسـتوى الـدخل كما هو . ويتبين ذلك أيضا من شكل رقم (٢٩) حيث فى مستوى

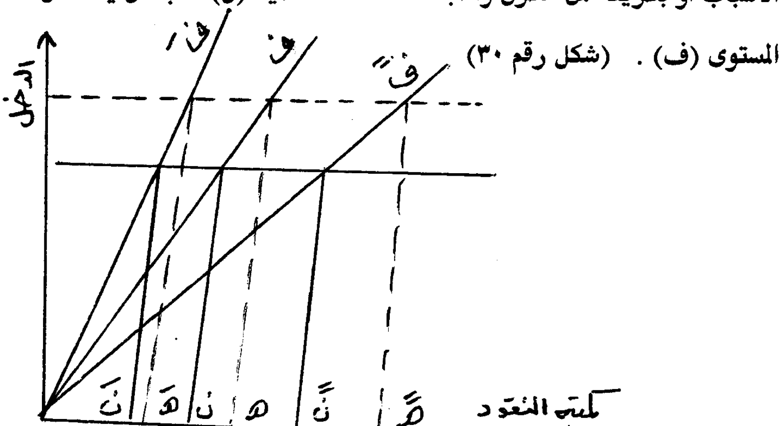


من الدخل (ل) وسعر الفائدة (ف) تتحدد كمية النقود المطلوبة عند (ن) . أما إذا أرتفع سعر الفائدة وبقى الدخل كما هو تقل الكمية المطلوبة من النقود.وعلى العكس من ذلـك تزيـد الكميـة المطلوبة من النقود إلى (ن) لوأن سعر الفائدة انخفض إلى (ف) وبقى مستوى الدخل كما هو .

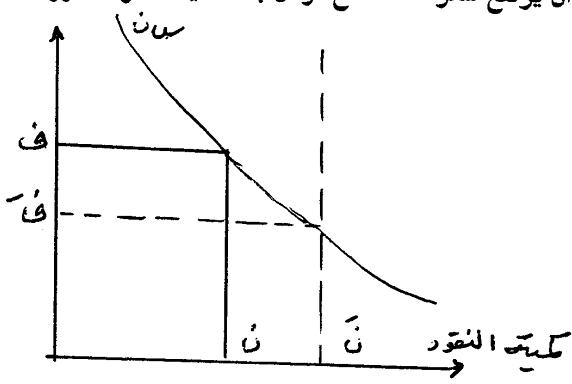
وقد تحاول النظر إلى هذا الاستنتاج بصورة أخرى كما هو موضح فـى شـكل رقـم ( ) فى هذا الشكل يقاس مستوى الدخل على المحور الرأسى ، وكمية النقود المطلوبة علـى المحـور الأفقى . فنجد أن كمية النقود المطلوبة فى مستوى معين من الدخل وسـعر فائـدة (ف) هـى (ن) ، وإذا أرتفع سعر الفائدة إلى (ف) نقصن الكمية المطلوبة مـن النقـود إلى (ن) كمـا أن نقـص سعر الفائدة إلى (ف) يؤدى زيادة الكمية المطلوبة من النقود إلى (ن) .

كما أننا نشاهد فى هذا الرسم أيضاً أن أرتفاع مستوى الدخل كما يبينه الخط المتقطع يؤدى إلى التغير في كميات النقود المطلوبة بأسعار الفائدة المختلفة ، فبعد أرتفاع مستوى الدخل نجد أن سعر الفائدة (ف) تقابلة كمية النقود المطلوبة التى تحددها النقطة (هـ) وسعر الفائدة (ف) تقابلة كمية تحددها النقطة (هـ) وسعر الفائدة (ف) تقابلة كمية تحددها لنقطة (هـ) . وبعد أن عرفنا كيف يتغير الطلب على النقود بتغير سعر الفائدة من ناحية ومستوى الدخل من ناحية أخرى . يمكننا أن نكون منحنى للطلب على النقود فى مستوى معين من الدخل. هذا المنحنى الذى رمزنا له فى الشكل رقم (٢٩) بالرمز (س ن) أى سيولة نقدية ، يبين لنا كيف يزيد الطلب على النقود كلما أنخفض سعر الفائدة وكيف يقل كلما أرتفع سعر الفائدة .

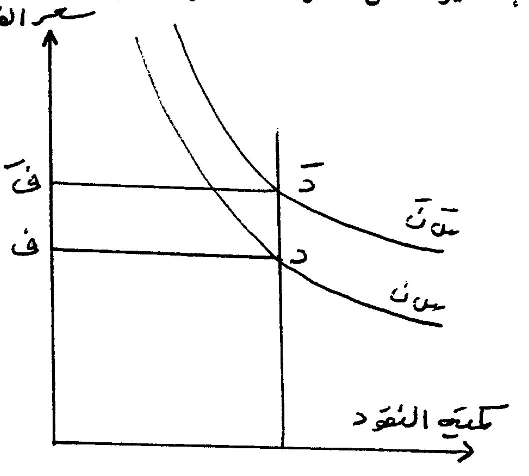
وهذا المنحنى (س ن) هو منحنى السيولة النقدية فى مستوى معين من الدخل ، فإذا عرفنا كمية النقود المعروضة أى الموجودة فى وقت معين ، أمكننا أن نستنتج سعر الفائدة السائد فعلا . يتضح هذا من الشكل (٢٩) حيث يتحدد سعر الفائدة عند المستوى (ف) إذا كانت الكمية المعروضة من النقود تحددها النقطة (ن) . ويجدر بنا ملاحظة أن المنحنى (س ن) مشتق من مستوى دخل معين فرضنا ثباته وعليه فإذا تغيرت كمية النقود المعروضة لسبب من الأسباب أو بطريقة من الطرق وأصبحت تحددها الكمية (ن) فلابد أن ينخفض سعر الفائدة إلى المستوى (ف) . (شكل رقم ٣٠)



أما إذا بقيت كمية النقود ثابتة وتغير موضع منحنى السيولة النقدية كان ينتقل إلى اليمين كما هو مبين فى شكل رقم (٣١) ، فيتحتم أن يرتفع سعر الفائدة . فإذا حدث مثلا أن تغير الطلب على النقود بالزيادة أى أصبح الأفراد يفضلون الاحتفاظ بالنقود سائلة عن أن يشتروا بها سندات فلا بد أن يرتفع سعر الفائدة مع فرض بقاء كمية النقود المعروضة ثابتة) . شكل رقم (٣١)



يمثل هذه الحالة الرسم البيانى اعلاه حيث تنتقل نقطة التوازن من (د) كما يرتفع سعر الفائدة من (ف) إلى (ف) إذا تغير منحنى السيولة النقدية وأنتقل إلى المستوى (س ن) (شكل رقم ٣٢)



الفصل الخامس : التوازن الاقتصادى الكلى في سوق السلع

وسوق النقود LM ، IS

يتكون النموذج العام للتوازن على مستوى الاقتصادى القومى من خلال التوازن فى السوق السلعى ، والتوازن فى السوق النقدى .

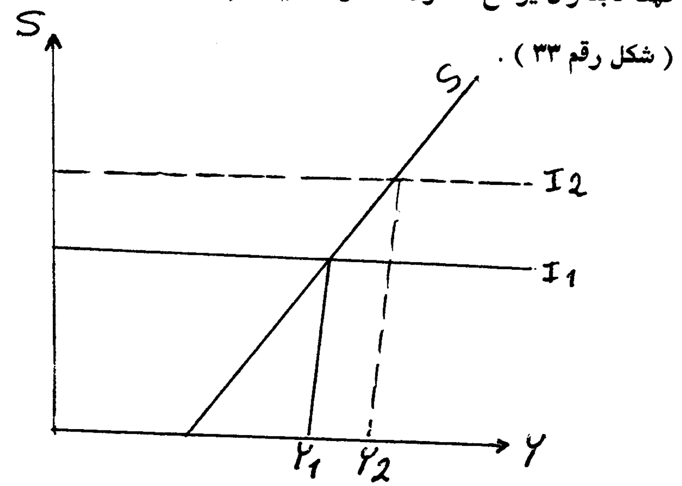
ففى السوق السلعى يحدد التوازن بالمساواة بين الادخار والاستثمار وهى الحالة التى يمكن من خلالها تحديد التوازن للدخل القومى . حيث يكون هناك مستوى معين للدخل وبالتالى تكون هناك مساواة بين الادخار والاستثمار دائماً ما يتسرب من الدخل فى شكل ادخار من المفترض أن يعوض بإنفاق استثمارى مساوى له . وفى هذه الحالة يكون الطلب الكلى يساوى العرض الكلى .

أما فى ما يتعلق بالتوازن فى السوق النقدى فيحدث عندما تكون هناك مساواة بين الطلب على النقود وعرض النقود . وشرط المساواة هو الذى يحدد لنا معدل الفائدة التوازنية . ومن مميزات التوازن فى السوقيين أن سوق السلع يعتمد فى جزء منه على بعض الشروط المتوافرة فى سوق النقود . كما أن السوق النقدى يعتمد أيضاً على بعض الشروط المتوافرة فى السوق السلعى .

ولتوضيح هذه الفكرة نفترض أن حجم الادخار يمكن تمثيلة بحرف (S) وحجم الاستثمار يرمز له بالرمز (I) ، ففي هذه الحالة يتحدد المستوى التوازني للدخل بتقاطعهما في النقطة (Y_1) وعندها يكون عرض السلع مساوى للطلب عليها .

اما إذا كان حجم الاستثمار يتوقف على معدل الفائدة فإن الانخفاض في معدل الفائدة لابد وأن يؤثر على التغير في حجم الاستثمارات . فعندما تريد الاستثمارات من (I_1) أى (I_2) فهنا لابد وأن يرتفع مستوى الدخل من (Y_1) إلى (Y_2) وهذا ما يشير إليه الشكل التالى.

(شكل رقم ٣٣) .



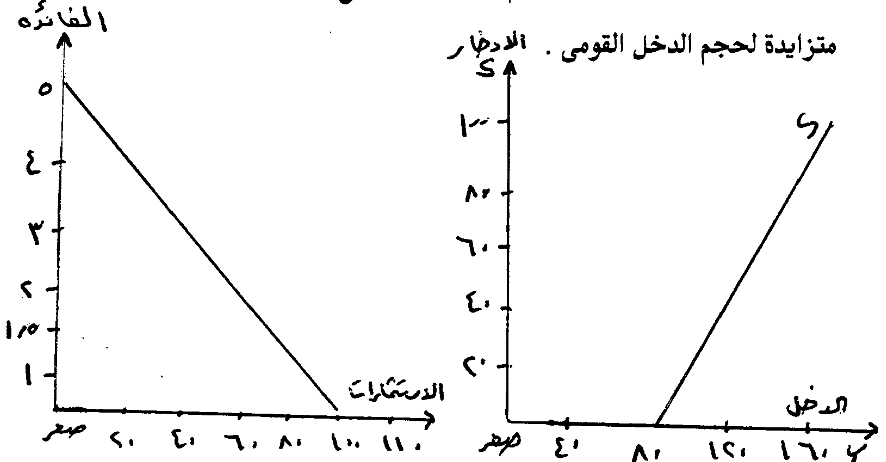
خلاصة القول أن التوازن في السوق السلعى يحدث عندما تكون I = S ، ففي هذه الحالة لابد وأن يتأثر التوازن بالتغيرات التى تحدث في السوق النقدى ، وكذلك الحال بالنسبة للسوق النقدى . حيث أن التوازن يحدث عندما L = M ولا بد وأن يتأثر بالتغيرات التى تحدث بالسوق السلعى .

وهكذا يتضح اننا لا نستطيع تحديد مستوى التوازن للدخل بدون معرفة معدل الفائدة كما أننا لا نستطيع تحديد مستوى التوازن لمعدل الفائدة بدون معرفة مستوى الدخل . وعلى أية حال فإن معدل الفائدة ومستوى الدخل ليس بالضرورى أن يتحددا سوياً وفى وقت واحد . حيث أن كلاهما يعتبر فى حالة توازن فى نفس الوقت وكلاً منهما يشكلان التوازن العام .

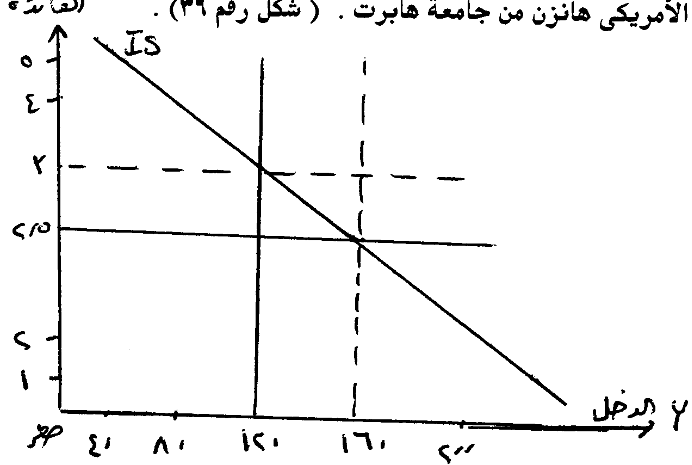
أولاً : التوازن فى السوق السلعى :

ذكرنا أن التوازن فى السوق السلعى يتطلب المساواة بين الادخار والاستثمار لذلك فإن كل العوامل التى يمكن أن تؤثر على الادخار والاستثمار لابد وأن يكون لها تأثير على تحديد التوازن . حيث أن الادخار يمثل دالة لحجم الدخل فى حين أن الاستثمار يعتبر دالة عكسية لمعدل الفائدة والاستثمار هى تغييرات حقيقية . ويمكن توضيح العلاقة بين الادخار وهنا نفترض أن مستوى الأسعار مستقل حيث أن جميع التغيرات فى الادخار والدخل من ناحية وبين الاستثمار ومعدل الفائدة من ناحية أخرى .

حيث يشير الشكل رقم (٣٤) إلى توضيح تغير الانفاق الاستثمارى بصورة عكسية مع معدل الفائدة كما يشير الشكل رقم (٣٥) إلى توضيح كيف يمكن أن يكون الادخار دالة متزايدة لحجم الدخل القومى .



بعبارة أخرى أن كلاً من الادخار والاستثمار يعتمد على متغير مختلف عن المتغير الذى يعتمد عليه الأخر . وفى هذه الحالة لا بد من معرفة كيف تتحدد علاقة المساواة بين الادخار والاستثمار على الرغم من أن كلاً منهما يعتمد على متغير مختلف وذلك لابد وأن يتم من خلال رسم بيانى يوضح عملية الجمع بين الدخل وبين معدل الفائدة وهى الفكرة التى أشار إليها الاقتصادى الأمريكى هانزن من جامعة هابرت . (شكل رقم ٣٦) .

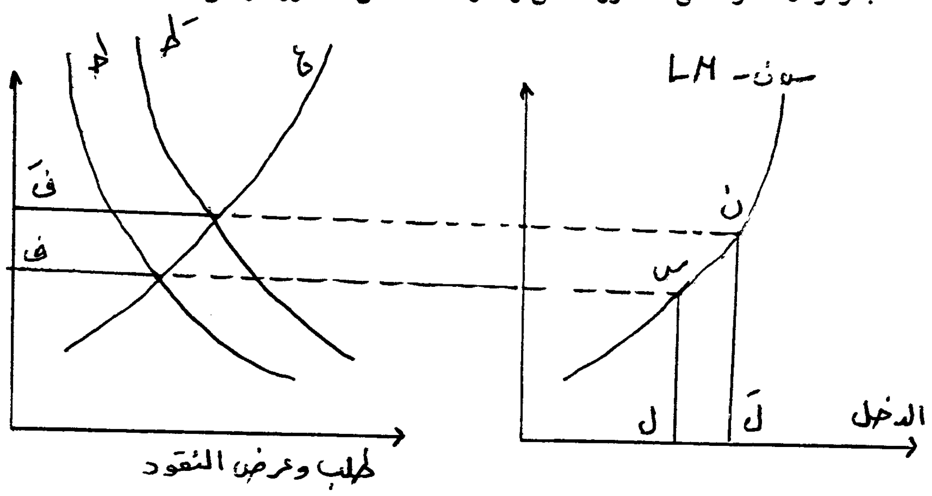


ثانياً : التوازن النقدى :

سبق وأن ذكرنا أن التوازن فى السوق النقدى يحدث عندما تكون هناك مساواة بين عرض النقود والطلب على النقود . وطبقاً لأراء النظرية الكينزية فإن الطلب على النقود يكون لغرض المعاملات والاحتياط وهو ما يمثل دالة مباشرة لمعدل الدخل فقط .

أما الطلب على النقود لغرض المضاربة فهو دالة عكسية يمكن لمعدل الفائدة ، فىحين أن عرض النقود يعتبر عامل خارجى ، ولتحقيق حالة التوازن لابد وأن يكون هناك مساواة بين $M = L$

مع أفتراض أستقرار وثبات الاسعار حيث يتم جمع منحنى عرض النقود ومنحنى الطلب عليها فى الشكل رقم (٣٧) وذلك لكيفية توضيح حدوث التوازن فى السوق النقدى . وحيث يقع طلب وعرض النقود على المحور الافقى وسعر الفائدة على المحور الرأسى .



وفيه نرى سعر الفائدة التوازنى (ف) والذى يقابل مستوى معين من الدخل (ل) (الإنتاج) والذى بدوره يحدد وضع منحنى الطلب على النقود ، أى أن سعر الفائدة التوازنى (ف) يقابله مستوى معين من الدخل (ل). ومن ثم فإننا ننقل نقطة التوازن هذه (ف ، ل) إلى الجزء (ب) من الشكل رقم (٣٧) وذلك بأخذ خط مستقيم من النقطة (ف) فى الجزء (أ) من الرسم ، وتعتبر النقطة (س) فى الجزء(ب) من الرسم نقطة توازن واحدة فى السوق النقدى .

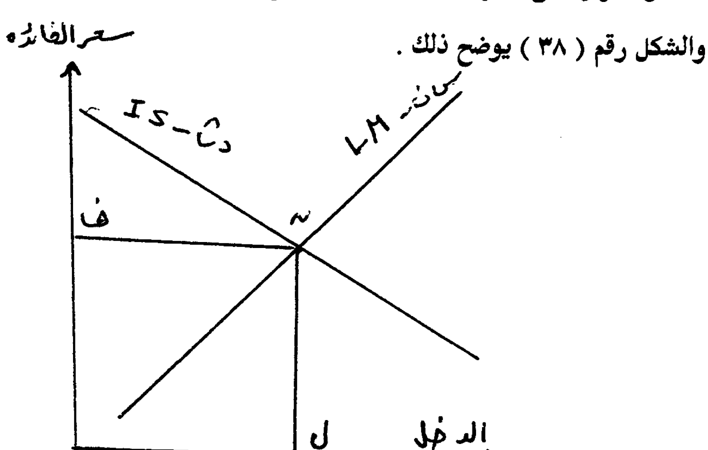
ثالثاً : التوازن الكلى فى سوق السلع وسوق النقود :-

التوازن الكلى ، أى التوازن على مستوى الاقتصاد القومى يعنى ضرورة حدوث توازن فى كل من السوق السلعى والسوق النقدى ، فإذا تقاطع IS مع منحنى LM فإننا نلاحظ ضرورة وجود نقطة توازن وحيدة ، هى النقطة التى يتقابل عندها المنحنيان .

وهذه النقطة توضح تساوى الطلب على النقود مع عرضها ، وتساوى الادخار مع الاستثمار أى تساوى الطلب الكلى (الاستهلاك + الاستثمار + الانفاق الحكومى) مع الدخل الكلى (الإنتاج الكلى). حيث أن أى نقطة تقع على المنحنى (س ن – LM) تمثل مستوى معينا للدخل ومستوى لسعر الفائدة ، عندما يتحقق التوازن فى السوق النقدى حيث يتساوى الطلب على النقود مع عرض النقود .

وكذلك الحال بالنسبة للمنحنى (د ث – IS) حيث أن أى نقطة تقع عليه أنما تمثل مستوى معينا للدخل ، ومستوى معينا لسعر الفائدة ، وعندها يتحقق المستوى التوازنى فى السوق السلعى أو السوق الحقيقى حيث يتعادل الادخار مع الاستثمار، أما التوازن الكلى يتحقق مع تحقيق التوازن فى السوقين (النقدى والسلعى) فى أن واحد .

والشكل رقم (٣٨) يوضح ذلك .



حيث يقع الدخل على المحور الافقي وسعر الفائدة على المحور الرأسي ، (ف) تمثل سعر الفائدة التوازني بالنسبة للسوقين السلعي والنقدى ، (ل) تمثل مستوى الدخل التوازني بالنسبة للسوقين أيضاً ، وتكون نقطة التقاء المنحنى .

(س ن –LM) من المنحنى (د ث – IS) تمثل نقطة التوازن الكلى على مستوى الاقتصاد القومي.

هذا ويلاحظ الاتى :-

أولاً : إن أى نقطة على يسار منحنى LM (أعلاه) تشير إلى وجود فائض في عرض النقود ، وعند مستوى دخل معين عند هذه النقطة ، فإن سعر الفائدة المقابل لها يكون أكبر من سعر الفائدة التوازنى ، وهذا مرجعه على أنه فى حالة وجود فائض عرض النقود ، فإنه من الضرورى خفض سعر الفائدة ، وبالتالى ، يتم التحرك نحو المنحنى لليمين .

والعكس أيضاً ، بالنسبة لأى نقطة تقع على يمين منحنى LM (أسفله) ، حيث حالة فائض فى طلب النقود وبالتالى لابد من الضرورى أيضاً رفع سعر الفائدة إلى أعلى ، وبالتالى يتم التحرك نحو المنحنى لليسار .

ثانياً : أى نقطة على يمين منحنى IS ، مؤداها أن الناتج أكبر من الطلب الكلى ، وهذا يعنى الإدخار + الضرائب + الاستثمار + الإنفاق الحكومى . وعند مستوى سعر فائدة عند هذه النقطة فإن الإنتاج المقابل لها والذى يحقق التساوى بين الادخار والضرائب من ناحية مع الاستثمار والانفاق الحكومى من ناحية أخرى أى يحقق التوازن فى سوق السلع والخدمات ،

يكون أقل من مستوى الناتج الفعلى ، حيث وجود فائض فى العرض الكلى ، وبالتالى لابد من الضرورى خفض الإنتاج ، بينما أى نقطة على يسار نفس المنحنى ، نلاحظ أن الناتج الفعلى يكون أقل من مستوى الناتج الذى يحقق التوازن فى سوق السلع والخدمات حيث وجود فائض فى الطلب الكلى وبالتالى ومن الضرورى زيادة الإنتاج .

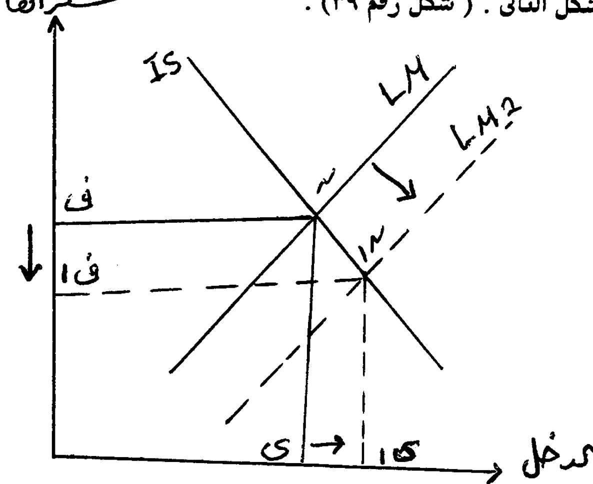
ثالثاً : إن العوامل التى تؤدى إلى تغيير مستوى دخل التوازن وسعر فائدة التوازن إنما هى فى حقيقة الأمر العوامل المؤثرة فى إنتقال المنحنيين LM ، IS والسابق الاشارة لهما . وعند أخذ المنحنيين معاً (حالة التوازن الكلى) فإن الأمر يستلزم ضرورة معرفة مقدار هذا الإنتقال والذى يؤثر فى دخل التوازن وسعر فائدة التوازن ، وهذا ما يتضح عند بنيان أثر كل من السياسة النقدية والسياسة المالية على ذلك كما يلى :-

السياسة النقدية :-

تتمثل السياسة النقدية فيما تصدره السلطات النقدية المختصة من قرارات تستهدف التأثير على النشاط الاقتصادى . هذا وسوف نوضح فى ضوء السياسة النقدية أثر التغير فى كل من عرض النقود والطلب على النقود على التوازن الكلى فى السوقين معاً على النحو التالى :

أ- أثر تغير عرض النقود :

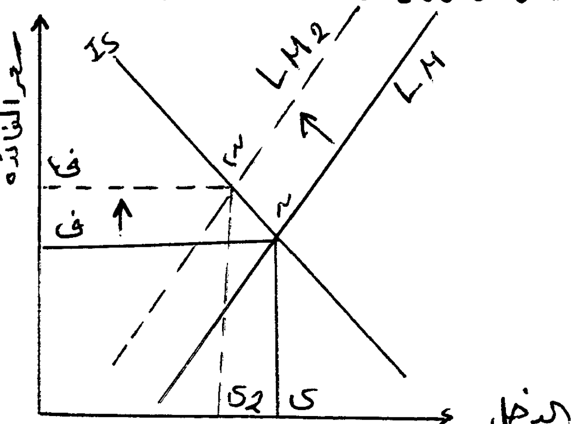
يؤثر التغير فى كمية النقود المعروضة على كل من دخل التوازن وسعر فائدة التوازن كما يوضحه الشكل التالى . (شكل رقم ٣٩) .



حيث يلاحظ من الشكل السابق ، أنه بتقاطع منحنى LM ، IS فى النقطة أن يتحدد مستوى الدخل التوازنى (ى) ، سعر الفائدة التوازنى (ف) . وبزيادة كمية النقود المعروضة ، ينتقل منحنى LM إلى أسفل جهة اليمن LM ليتقاطع مع منحنى IS الأصلى فى النقطة(ن١) ليتحدد وضع مستوى دخل التوازن أكبر مما كان عليه عند وضع التوازن الأصلى (يزداد من " ى " إلى "ى١") ، أيضاً سعر فائدة التوازن أقل مما كانت عليه (ف إلى ف١) .

ويرجع السبب فى ذلك هو أن زيادة الكمية المعروضة من النقود من شأنه وجود فائض عرض للنقود وهو ما يجعل سعر الفائدة ينخفض من ف إلى ف١ ، وبهذا الإنخفاض فإن طلب الإستثمار يزداد ، وبزيادته يزداد مستوى الدخل وما يترتب على ذلك من زيادة فى الإنفاق الإستهلاكى ، ويصل إلى وضع توازنى جديد (ن١) عندما يؤدى إنخفاض سعر الفائدة وزيادة الدخل معاً إلى زيادة فى طلب النقود بمقدار مساوى للزيادة فى عرض النقود .

ويحدث العكس بإنخفاض عرض النقود حيث ينتقل منحنى LM إلى أعلى ناحية اليسار ليتقاطع مع منحنى IS الأصلى فى النقطة (ن ٢)وضع جديد للتوازن عند سعر فائدة أعلى مما كان عليه ودخل توازنى أقل مما كان عليه كما يوضحه الشكل التالى . (شكل رقم ٤٠) .



وكما هو واضح من الشكل السابق ، فإنه بإنخفاض عرض النقود ، تحرك منحنى LM إلى أعلى وتقاطع مع منحنى IS الأصلي فى النقطة(ن٢) ليتحدد مستوى دخل التوازن أقل مما كان عليه (نقص من ى إلى ى٢) وسعر فائدة التوازن أكبر مما كان عليه (زاد من ف إلى ف٢).

إن زيادة عرض النقود أو إنخفاضها يرجع أساساً إلى ما تراه السلطة النقدية المختصة ومصلحة الإقتصاد القومى ، ويعتبر البنك المركزى هو السلطة النقدية فى مصر والمنوط به الإشراف على تنفيذ السياسة المصرفية للدولة ، والتحكم فى حجم الإئتمان (كمية النقود التى تقرضها البنوك التجارية للأفراد والهيئات) .

وببساطة شديدة ، فإن البنك المركزى فى حالة رغبته فى زيادة كمية النقود المعروضة ، يدخل سوق المال مشترياً للسندات الحكومية ، وهو ما يعنى إنخفاض أسعار الفائدة عليها وذلك بسبب ثبات العائد الذى تدره هذه السندات ، ونتيجة ذلك إنخفاض تكلفة الحصول على أى قرض جديد قد يرغب رجال الأعمال فى الحصول عليه الأمر الذى يترتب عليه زيادة فرص الإستثمار وبالتالى زيادة الإنتاج .

ب) أثر تغير طلب النقود :-

عند حدوث زيادة فى طلب النقود بالنسبة لمستويات الدخل وسعر الفائدة ، فإن منحنى LM ينتقل إلى أعلى ناحية اليسار ، ويتحدد سعر فائدة أكبر ومستوى دخل أقل كما حدث فى حالة إنخفاض عرض كمية النقود فى المجتمع ، ولعل السبب فى ذلك ، هو رغبة الأفراد فى خفض

ما بحوزتهم من سندات لزيادة أرصدتهم النقدية ، أى الإنتقال فى المحفظة المالية من السندات إلى النقود .

وتكون نتيجة ذلك ما سبق الإشارة إليه من إرتفاع سعر الفائدة التوازنى وإنخفاض مستوى الدخل التوازنى ، هذا ويحدث العكس إذا كان الإنتقال فى المحفظة المالية نحو زيادة الإحتفاظ بالسندات وإنخفاض الأرصدة النقدية المطلوبة .

والسؤال المطروح ، متى تكون السياسة النقدية فاعله من عدمه ؟

وللإجابة على ذلك نرى أنه :

أ- عندما يكون منحنى LM شديد الإنحدار تكون السياسة النقدية فاعلة ، هذا ويكون منحنى LM عند اقصى إنحدار له عندما يكون رأسياً (موازى للمحور الرأسى) ، أما بالنسبة لمنحنى IS فإنه يكون فى هذه الحالة في مستواه ، أى أفقياً لدرجة كبيرة .

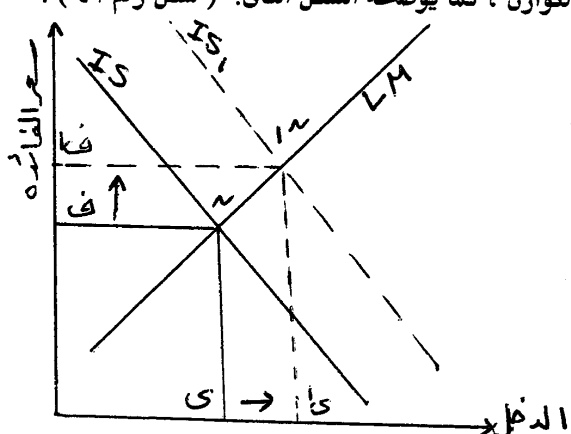
ب – أيضاً ، تكون السياسة النقدية غير فاعلة عندما يكون منحنى LM مستوى (فى وضع أفقى) وهو الوضع الذى يظهر عدم فعالية السياسة النقدية ، والسبب فى ذلك يرجع إلى أن زيادة كمية النقود المعروضة ليس لها أثر فى إنتقال منحنى LM ، حيث الطلب على النقود يكون لا نهائى ، وهذه حالة المصيدة ، أما بالنسبة لمنحنى IS فيكون شديد الإنحدار ، حيث تكون السياسة النقدية غير فاعله بصفة مطلقة عند وصول المنحنى إلى الوضع الذى يصبح فيه " رأسياً " .

السياسة المالية :

تتمثل السياسة المالية فى الإنفاق الحكومى ، وكذا التغير فى مستوى الضرائب ، ذلك أن هـذين المتغيرين ذو تأثير كبير فى منحنى IS ، وهـذا يعنـى أنهمـا مـن العوامـل المـؤثرة فـى إنتقـال المنحنى ، وبالتالى فى مستوى توازن الدخل أيضاً سعر الفائدة التوازنى .

أ- الإنفاق الحكومى :

يعد الإنفاق الحكومى احد أدوات السياسة المالية ، ذلك إنه بزيادة الإنفـاق الحكـومى ، سـوف ينتقل منحنى IS إلى أعلى ناحية اليمين ، وكنتيجة لذلك يرتفع مستوى دخـل التـوازن وأيضـاً سعر فائدة التوازن ، كما يوضحه الشكل التالى. (شكل رقم ٤١) .



حيث يلاحظ من الشكل السابق إنه نتيجة لزيادة الإنفاق الحكومى ،إنتقل منحنى IS ناحية اليمين ليتقاطع منحنى LM فى النقطة(ن١)، محدداً دخل توازن أكبر مما كان عليه(ى١) وسعر فائدة التوازن أكبر مما كانت عليه أيضاً (ف١).

وتفسير ذلك هو أنه بزيادة الإنفاق الحكومى يزيد الطلب الكلى للسلع والخدمات ، أى يزيد الإنفاق الإستهلاكى الذى يعتبر مؤثراً على الدخل ، وهو ما يعنى أن الطلب الكلى يعد قوة هامة من شأنها زيادة مستوى الدخل .

أما بالنسبة لإرتفاع سعر الفائدة ، فيرجع إلى أن زيادة الدخل الناتجة من الإنفاق الإستهلاكى تتطلب مواءمة سعر الفائدة ، ذلك أنه عند زيادة الدخل ، فإن طلب الأفراد للنقود بدافع المعاملات سوف يزداد مع ثبات عرض النقود .
فإن تلك المحاولة تعنى زيادة طلب النقود للمعاملات ، تتطلب إنخفاض فى الطلب على السندات الذى يعد السبب الأساسى فى إرتفاع سعر الفائدة ، وهو ما يعنى أن الأفراد لا يستطيعون زيادة ما يحتفظون به من نقود لكون عرض النقود ثابت ، ومحاولة تحقيق ذلك ، من شأنها دفع سعر الفائدة للإرتفاع مما يترتب عليه إنخفاض طلب النقود لدافع المضاربة .

وفى الوقت نفسه ، يعد دافعاً للأفراد فى الإنخفاض من طلبهم للنقود للمعاملات عند أى مستوى من الدخل ، وعند التوازن الجديد يجب أن يرتفع سعر الفائدة بالقدر الكافى الذى يجعل مقدار النقود المطلوبة يظل دون أى تغيير بالرغم من زيادة مستوى الدخل .

ب) التغير فى مستوى الضرائب :

يعد التلاعب فى مستوى الضرائب ، أحد السياسات المالية ، فمن المعلوم أن زيادة الضرائب سوف تؤدى إلى خفض الدخل والذى من نتيجته المباشرة إنخفاض الإنفاق الإستهلاكى ، وأيضاً ينخفض سعر فائدة التوازن . ويلاحظ ، أنه كما ذكرنا فى حديثنا عن الإنفاق الحكومى ، ذكرنا أن الدخل يزيد عند زيادة الإنفاق الحكومى وبالتالى يزيد سعر الفائدة ايضاً (عكس زيادة الضرائب) . والشكل التالى يوضح أثر الضرائب على كل من دخل التوازن وسعر فائدة التوازن .(شكل رقم ٤٢).

حيث يلاحظ من الشكل السابق ، أنه نتيجة لفرض ضريبة فإن منحنى IS إنتقل ناحية اليسار (IS_1) ليتقاطع مع منحنى LM فى النقطة (ن ١) ليتحدد مستوى دخل التوازن (ى١) أقل من مما كان عليه ى ، وأيضاً سعر فائدة التوازن (ف١) أقل كذلك مما كانت عليه ف .

ويلاحظ أنه فى حالة زيادة الضرائب ينخفض سعر الفائدة والذى يؤدى بدوره إلى زيادة الإنفاق الإستهلاكى ، ويحدث العكس في حالة خفض الضرائب ، حيث ينتقل منحنى IS إلى اليمين ، وكنتيجة لذلك ، يزداد الدخل التوازنى وأيضاً يرتفع سعر الفائدة التوازنى .

الباب الخامس : التقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي

الفصل الأول : التضخم ومستوى الأسعار Inflation

أولاً : ماهية ومفهوم التضخم

يعتبر التضخم أحد الظواهر الاقتصادية الهامة التى تواجهها الدول المتقدمة والدول النامية على السواء وإن اختلفت أسبابه وأثاره وطرق علاجه فى كل منهما . وقد تعددت المفاهيم المختلفة للتضخم ولكن غالبيتها أجمع على انه يعنى حدوث ارتفاع مستمر فى المستوى العام للأسعار والخدمات فى المجتمع . لذلك فإن التضخم يعتبر مشكلة خطيرة لأنه يعبر عن احد حالات عدم التوازن فى البنيان الاقتصادي . ومن المعروف أنه يمكن التحكم فى سعر أى سلعة عن طريق كل من الطلب (الكمية من السلعة التى يعتبر المستهلكون على أستعداد للإنفاق عليها)، الغرض (الكمية من السلعة التى يتم إنتاجها حاليا) .و ينطبق على سلعة معينة ينطبق أيضاً على جميع السلع باعتبارها وحدة واحدة . أى أن المستوى العام للأسعار سوف يتحدد عن طريق العلاقة بين الطلب الكلى (الأنفاق على جميع المشتريات من السلع الرأسمالية والاستهلاكية) . والعرض الكلى (حجم السلع والخدمات المتدفقة خلال فترة معينة إلى السوق) .

فإذا زاد الطلب الكلى على النقود بالنسبة لعرض السلع والخدمات المتاحة فإنه سوف ينفق دخلا (نقديا) أكبر على الكميات الحقيقية المعينة من السلع والخدمات ، وبطبيعة الحال فإن النتيجة التى يمكن الوصول إليها فى هذه الحالة هى ارتفاع أسعار عموما ، وتسمى مثل هذه الزيادة فى مستوى الدخل النقدى بالنسبة للعرض الجارى من السلع بالتضخم Inflation ،

وتسمى العملية العكسية للانكماش Deflation وهى عبارة عن انخفاض مستوى الدخول النقدية بالنسبة لعرض السلع والخدمات .

وعموما يستخدم اصطلاح التضخم للدلالة على الوضع الذى يؤدى إليه زيادة الطلب النقدى إلى ارتفاع الأسعار بمعدل سريع ، بينما يستخدم اصطلاح الانكماش للدلالة على الوضع الذى ينخفض فيه المستوى العام للأسعار بسبب انخفاض الطلب النقدى عن العرض الجارى للسلع والخدمات .

وأى بنيان اقتصادي يستهدف عمالة كاملة لا بد وأن يواجه الأحتيار بين أمرين هما :

١- تقرير مستوى معين من البطالة يصل فى بعض الأحيان إلى ٤ أو ٥٪ .

٢- أو قبول ازدياد مضطرد فى الأسعار أى الدخول فى حالة التضخم .

وينشأ التضخم نتيجة أن هناك طلب غير مشبع حيث أن هناك قصور من ناحية الإنتاج أى من ناحية العرض بمعنى أن هناك طلب مدعم بالنقود وقوة شرائية متوفرة ولا توجد سلع مما ينعكس فى صورة الارتفاع بالأسعار .

ثانياً : أنواع التضخم :-

توجد العديد من المعايير التى تصنف على أساسها الأنواع المختلفة للتضخم .

١- فحسب القدرة على الظهور يمكن تقسيم التضخم إلى : تضخم مكشوف Open Inflation وهو ذلك الارتفاع فى الأسعار الذى لا توجد أى محاولات لمنعه أو تحديد سرعته من جانب الحكومة أو المؤسسات الاقتصادية .

وتضخم مكبوت Suppressed Inflation حيث تقوم الحكومة بمنع الأسعار من الارتفاع حيث تحدد الحكومة أسعار السلع جبرياً . وتنعكس حالة التضخم المكبوت فى مظاهر

عديدة منها طوابير المستهلكين أمام المحلات التجارية لشراء السلع بأسعار ثابتة رغم نقص المعروض منها الأمر الذى يؤدى إلى انخفاض جودة السلع انخفاضا واضحاً .

٢- وقد يصنف التضخم طبقاً للسرعة التى ترتفع بها الأسعار إلى تضخم جامح وتضخم زاحف .

أ- التضخم السريع أو الجامح Hyper Inflation

وفى ظل هذا النوع من التضخم يتعرض الاقتصاد القومى إلى موجات سريعة ومستمرة من الارتفاع الجاد فى المستوى العام للأسعار . ويمثل الاقتصاد الألماني فى أعقاب الحرب العالمية الأولى نموذجاً صارخاً لهذا النوع. ففى ذلك الوقت شهد المجتمع الألماني ارتفاعاً سريعاً وهائلاً فى المستوى العام للأسعار فقد كانت أسعار السلع والخدمات تتصاعد بشكل جنونى بين ساعة وأخرى ، مما دفع أفراد هذا المجتمع إلى التكالب على إنفاق دخولهم فى أسرع وقت حتى يتجنبوا انخفاض قوتها الشرائية .

وقد أدى التضخم خلال هذه الفترة إلى انخفاض القوة الشرائية للمارك الألماني بشكل خيالى ، فيكفى ما يذكره البعض بأن ما كان يشترى قبل الحرب (عام ١٩١٤) بمارك واحد ، صار يشترى بتريليون مارم عام ١٩٢٣ . لذا فليس من الغريب أن نجد الشعب والحكومة الألمانية أكثر حساسية واهتماماً بظاهرة التضخم من شعوب وحكومات الدول الأخرى .

(ب) التضخم البطيء أو الزاحف Creeping Inflation

فى ظل هذا النوع من التضخم يتزايد معدل التغير فى الأسعار ببطء شديد غير ملموس . فترتفع أسعار السلع والخدمات تدريجياً وبمعدلات منخفضة . وعادة ما ينشأ التضخم البطيء فى أعقاب خروج النشاط الاقتصادي من مرحلة الكساد . وتتزايد معدلات الأسعار كلما اتجه النشاط الاقتصادي إلى الانتقال إلى مرحلة الرواج أو التوسع .

ورغم أن التضخم البطيء أقل ضرراً من التضخم السريع ، إلا أننا لا نستطيع التغاضى عن أثاره الاجتماعية ، التى سنتناولها عند التعرض لأثار التضخم .

٣- التضخم الحلزونى Spiral Inflation :

أن ارتفاع تكاليف الإنتاج تنشأ عن ارتفاع الأجور ، وارتفاع تكاليف الإنتاج تؤدى إلى ارتفاع الأسعار مما يؤدى إلى مطالبة عنصر العمل بارتفاع الأجور وهكذا .

ارتفاع الأسعار ← ارتفاع الأجور ← ارتفاع تكاليف الإنتاج

٤- وقد يصنف التضخم طبقاً لأسبابه إلى تضخم الطلب وتضخم النفقة أو التكاليف .

أ- تضخم الطلب Demand Inflation ويحدث هذا النوع عندما يكون هناك كمية كبيرة من النقود وتطارد كمية محدده من السلع . أى يحدث التضخم نتيجة زيادة الطلب الكلى دون أن يصاحب هذه زيادة الطلب الكلى زيادة مماثلة فى عرض السلع والخدمات .

وتحدث زيادة الطلب الكلى نتيجة زيادة الدخول النقدية للأفراد ، وتوقع الأفراد بحدوث تغيرات فى أسعار السلع والخدمات فى الفترة القادمة ، زيادة الإنفاق الأستثمارى العام والخاص ، زيادة الإنفاق العسكرى . أى أنه إذا كانت جميع عوامل الإنتاج فى حالة تشغيل كامل أى لا توجد عناصر أنتاج عاطلة ، وحدثت زيادة فى الإنفاق القومى فإن الناتج القومى من السلع والخدمات لن يستطيع مواجهة هذه الزيادة فى الإنفاق القومى مما يؤدى إلى حدوث تضخم الطلب .

وينشأ التضخم فى الطلب نتيجة ارتفاع الطلب عن مستوى معين فمثلاً المستوى العام للأسعار

$$\text{يساوى}\ \frac{\text{الدخل النقدى}}{\text{الكمية الكلية للسلع}} \quad \text{أى} \quad \frac{\text{س ر}}{\text{ك}}$$

فإذا كان معدل زيادة س ك أكبر من معدل زيادة ك فإن ذلك يسمى تضخم وإذا حدث العكس يحدث أنكماش **Dilation** . وإذا أردنا ثبات **Stability** فى معدلات النمو لابد أن نموها يكون متماثل أو بدرجة واحدة أى لا يحدث تضخم أو أنكماش .

أى التضخم عبارة عن زيادة فى الإنفاق لا تقابله زيادة فى إنتاج السلع والخدمات ولذلك يلائم الحروب فى الدول النامية حيث لا توجد عرض **Supply** يغطى الطلب **Demand** وبذلك ينتج ما يسمى بالتضخم .

ب- تضخم التكاليف : Cost Inflation

ينشأ تضخم التكاليف نتيجة لضغط النقابات العمالية لرفع الأجور . وحيث أن الأجور فى الأقتصاد الحديث لا تتحدد فقط بقوى العرض والطلب للعمال بل تخضع للقوى التساومية للنقابات العمالية والمنشأت .

وعليه فإن الأجور لا تزيد فقط عندما يزيد الطلب على العمال عن عرض العمال ،مما يؤدى لمساومة العمال إلى رفع الأجور حتى إذا لم توجد زيادة فى الطلب على العمال بل وربما قد تكون هناك زيادة فى العرض .

ويختلف تضخم الطلب عن تضخم التكاليف فى أن ارتفاع الأجور قد لا يكون لجميع أنواع العمل ، كذلك ليس فى جميع قطاعات البنيان الاقتصادى . أى أن تضخم التكاليف ليس له صفة الشمول مثل تضخم الطلب .

ويحدث تضخم التكاليف عندما يتنافس رجال الأعمال على العمال ، وبالتالى ترتفع الأجور كما أن الأجور قد ترتفع نتيجة للضغوط العمالية حتى لو لم يكن هناك ندرة فى العمالة ، إذا ما

ارتفعت الأجور بمعدل يفوق التحسين فى الإنتاجية فإن ذلك يرفع تكاليف الإنتاج مما يدفع رجال الأعمال إلى رفع الأسعار ومن ثم يحدث التضخم .

٥- وهناك نوع أخر من التضخم يسمى التضخم الهيكلى **Structural Inflation** الذى يحدث فى الدول النامية بشكل خاص كنتيجة لعدم قدرة الجهاز الإنتاجى على الاستجابة للتغيرات فى هيكل الاقتصاد القومى فتتخصص الدول النامية فى إنتاج المواد الأولي مما يجعلها تعتمد على الدول المتقدمة لتصريف هذه المنتجات.

فإذا تغير الطلب على المواد الأولية من جانب الدول المتقدمة لأى سبب من الأسباب أدى هذا إلى نقص حصيلة الدول النامية من العملات الأجنبية ، وبالتالى عدم قدرتها على الحصول على ما تحتاجه من ألات ومعدات ، مما يؤدى إلى وجود طاقات عاطلة ونقص فى عرض السلع والخدمات .
وكذلك انخفاض معدلات الزيادة فى الإنتاج الزراعى فى الدول النامية رغم زيادة سكانها مما يزيد من أتساع الفجوة الغذائية التى تتمثل فى الفرق بين الطلب المحلى والإنتاج المحلى مما يؤدى إلى ارتفاع أسعار هذه المواد الغذائية .

٦- التضخم الخليط (الطلب والتكاليف) : **Mixed Demand ,Cost Inflation** قد لا تكون الزيادة فى الطلب عامة فى البنيان الاقتصادى فقد تحدث زيادة فى الطلب مع منتجات قطاع معين دون القطاعات الأخرى . وإذا أرتفع الطلب على منتجات أحد القطاعات فإن أسعار هذه المنتجات ترتفع وبالتالى يرتفع الربح وهذا الوضع يؤدى بأصحاب الأعمال فى هذا القطاع إلى التوسع فى الإنتاج.

ويستلزم هذا الوضع زيادة العمالة والتى يمكن تحقيقها برفع الأجور إلا أن العمال فى الصناعات الأخرى عندما يجدون ارتفاع معدلات الأجور فى هذه الصناعة يرغبون فى تعديل أجورهم فى صناعتهم بفرض عدم وجود زيادة فى الطلب على العمال . لذلك يمكن القول أن التضخم العام أو الخليط قد يحدث دون زيادة عامة فى الطلب ولكن نتيجة طلب زائد فى أحد قطاعات البنيان الاقتصادي .

ثالثاً : كيفية التحكم فى تضخم الطلب The Control Of Demand Inflation لقد ذكرنا أن زيادة العرض النقدى تؤدى إلى التضخم فى حالة ما إذا كان البنيان الاقتصادى فى حالة عمالة كاملة . ومن الطبيعى فإن تضييق هذا العرض قد يتسبب فى الحد من الفجوة التضخمية وبالتالى الحد من أثارها .

ولكن فى بعض الأحيان لا يمكن للمجتمع تطبيق العرض النقدى بالدرجة الكافية . ولذلك فإن هناك بعض المعايير الأخرى التى قد تساعد فى تضييق الفجوة التضخمية ، وهذه المعايير تشمل رفع سعر الفائدة لتثبيط الأنفاق الأستهلاكى .

وقد تستخدم السياسة الضريبية الحد من الأنفاق الأستهلاكى ولكن لهذا الأسلوب محددات سياسية فالحكومة لا يمكنها رفع الضرائب بدرجة كافية وقد تستخدم وسائل مباشرة مثل التحكم فى توزيع السلع ومنع تصنيع المواد الخام أو استخدام المواد الخام فى الصناعات غير الأساسية وكذلك وضع حد أدنى للأجور .

رابعاً : الفجوة التضخمية :

يقصد بالفجوة التضخمية " فائض الإنفاق الكلى المتوقع على القيمة النقدية للناتج الكلى بالأسعار الأساسية (الثابتة) وبمعنى أخر مقدار الزيادة فى الطلب النقدى الكلى عن مقدار قيمة ناتج التوظف الكامل من السلع والخدمات مقوماً بالأسعار الأساسية (الثابتة).

ونظراً لأن الإنفاق الكلى يتمثل فى الإنفاق الإستهلاكى ، الإنفاق الإستثمارى ، الإنفاق الحكومى لذا فإن :

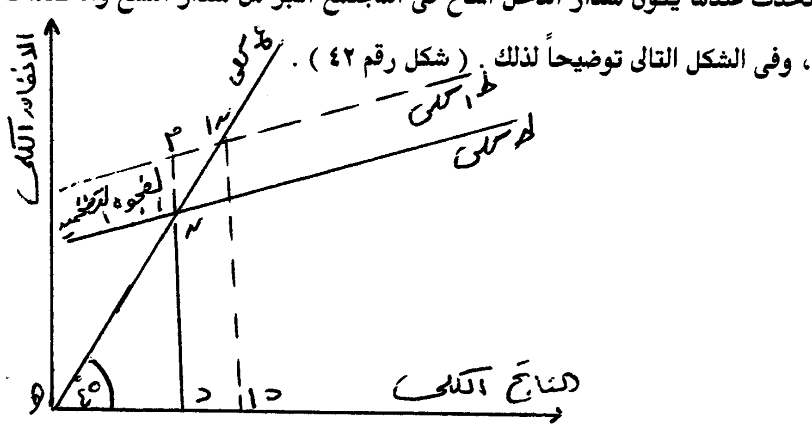
الإنفاق الكلى المتوقع = س + ث + ح

حيث : س : الإنفاق الإستهلاكى

ث : الإنفاق الإستثمارى

ح : الإنفاق الحكومى

ونظراً لكونه أيضاً ، يتوقف على الدخل المتاح الذى يمثل المتبقى من الدخل بعد دفع الضرائب وخصم المدخرات ، فإنه بحدوث زيادة فى الإنفاق الإستثمارى أو الحكومى فإن الدخل النقدى سيزداد ، ولكن للقيود المفروضة على الطاقة الإنتاجية والتى يستهدف منها تحقيق دخل حقيقى ، فإذا عرض السلع والخدمات لن يزيد بنفس النسبة وبالتالى تحدث فجوة تضخمية تكون نتيجتها ارتفاع فى المستوى العام للأسعار ، وفى هذا ما يشير إلى أن الفجوة التضخمية تحدث عندما يكون مقدار الدخل المتاح فى المجتمع أكبر من مقدار السلع والخدمات المعروضة ، وفى الشكل التالى توضيحاً لذلك . (شكل رقم ٤٢) .



فى الشكل السابق ، خط ٤٥ درجة يمثـل دالـة العـرض الكلـى ، بينمـا الطلـب الكلـى (ط ك) تمثله دالة (س +ث+ح) ، وبتقاطع منحنى الطلب الكلى (ط ك) مع منحنى العرض الكلى (ع ك) فى النقطة (ن) يتحقق مستوى توازن الناتج القومى عند التوظف الكامـل عنـد النقطـة (د) والتى يفترض أنـها مستوى الناتج القومى بالأسعار الجارية ، أى قيمة السـلع والخـدمات عنـد مستوى معين من الأسعار .

وعلى هذا فإنه عند الطلب الكلى النقدى والـذى يمثـل بالمسـافة (د ن) لا يوجـد فـائض طلـب حيث الطلب الكلى يساوى العرض الكلى عند مستوى التوظف الكامـل وبالتـالى لا توجـد فجـوة تضخمية (هـ د = د ن) .

وبافتراض زيادة الإنفاق الحكومى (ح) بمقدار (ن م) ليصبح (ح١) فإن الطلب الكلى يصبح س + ث + ح١ ولما كانت النقطة (د) تمثل الدخل الحقيقى عند مستوى التوظف الكامـل ، فـى هذه الحالة ، فإن المسافة د م تمثل الطلب الكلى الجديـد وهـى أكـبر مـن هـ د للعـرض الكلـى الأصلى من السلع والخدمات .

وعلى ذلك فإن هناك فائض طلب قدرة الفرق بين (م د ، ن د) أى ن م والتى يمكن القول بأنـهـا تمثل فجوة تضخمية من شأنها إجبار الأسعار على الارتفاع ذلك أن الفجوة التضخمية تحـدث عندما يزداد تيار الدخل النقدى عند مستوى التوظف الكامل وبسرعة أكبر من الناتج من السـلع والخـدمات وعليـه ، يمكـن القـول بأنـه عنـدما يـزداد الإنفـاق بسـرعة عـن النـاتج مـن السـلع والخدمات فإن الأسعار لابد وأن ترتفع وذلك حتى يتحقق التعادل بين مقدار الإنفاق مع القيمـة النقدية للناتج عند سعر مرتفع .

وحيث أننا إفترضنا أن الأسعار ثابتة عند تقدير قيمة الناتج من السلع والخدمات عند مسـتوى التوظف الكامل ، وعند زيادة الإنفاق الحكومى ، فإنه وللإبقاء على الأسعار ثابتة ، فإن الناتج

ينبغي أن يزيد بمقدار كافى لامتصاص فائض الطلب المتولد من زيادة الإنفاق ، وتفسيراً لذلك ، فإنه للإبقاء على الأسعار ثابتة فإن الدخل الحقيقي زاد من (هـ د إلى هـ د١) حتى يمتص فائض الطلب المتمثل فى زيادة الإنفاق الحكومى بمقدار (ن م) .

هذا ويجب التنويه إلى أن الفجوة التضخمية هى السبب المباشر فى انخفاض قيمة النقود ، ذلك أنه فى حالة وجود فجوة تضخمية ، فإن القيمة النقدية للدخل لابد وأن ترتفع ، حيث أنه بزيادة الإنفاق فإن قدراً كبيراً من النقود سيدخل فى تيار الدخل .

ونظراً لأن حجم التوظف الكلى كما هو ، حيث لا يمكن زيادته وذلك بسبب وصول الاقتصاد إلى حالة التوظف الكامل لجميع موارده ، لهذا فإن ما يحدث هو أن الأسعار سوف ترتفع رغم أن نفس الكمية من السلع والخدمات ستنتج إلا أنها ستباع بقدر أكبر من وحدات النقد ، أى أن قيمة النقود تنخفض ، والسبب فى ذلك هو الفجوة التضخمية واضح من العرض السابق أن الفجوة التضخمية تنشأ من جانب الطلب (طلب الدخل النقدى للسلع والخدمات) ، حيث :

أ- المزيد من عرض النقود والذى يحدث عند التجاء الحكومة إلى سياسة التمويل بالعجز عن طريق خلق نقود جديدة أو مزيد من إصدارات البنكنوت وكذلك عندما تتوسع البنوك التجارية فى عملية خلق الائتمان .

ب- زيادة الدخل المتاح وذلك عن طريق خفض معدلات الضرائب على الدخل أو عندما تنخفض نسبة المدخرات عن مستوى دخل معين .

ج- زيادة الإنفاق الإستهلاكى والذى يعد الدخل مصدره الأساسي حيث يزيد بزيادة الدخل وإن كان نسبة أقل منه ، كذلك عند إنخفاض الادخار الجارى واستخدام المدخرات المجمعة وزيادة ما يمتلكه الأفراد من الأصول السائلة كالسندات وغيرها .

أيضاً تنشأ الفجوة التضخمية من جانب العرض ، ذلك أنها تزداد في حالة عدم مصاحبة الزيادة فى الطلب النقدى زيادة فى كمية السلع والخدمات المعروضة والتى يحد من زيادتها وصول الاقتصاد القومى إلى حالة التوظف الكامل ، حيث يتم توظيف جميع موارد المجتمع ، أى لا توجد موارد عاطلة ، كذلك أيضاً فإن النقص فى عوامل الإنتاج وسيادة القانون الغلة المتناقصة خاصة عند ثبات الفنون الإنتاجية يعدا من أسباب التضخم من جانب العرض .

خامساً : الآثار المترتبة على الفجوة التضخمية

يمكن التعرف على بعض أثار الفجوة التضخمية من خلال ما يلى .

١- إذا كانت كمية النقود ثابتة أو أنها تزيد بنسبة أقل من الزيادة فى الأسعار فإن معدل الفائدة(ر) سيرتفع .

٢- تتسبب زيادة الأسعار فى توزيع الدخل الحقيقى فى غير صالح ذوى الدخل الثابت (الموظفين) وإذا كان الميل الحدى للاستهلاك لهذه الفئة أكبر من المتوسط فإن ذلك يؤدى إلى انتقال الدالة الاستهلاكية إلى أسفل والعكس صحيح .

٣- يشجع على ارتفاع أسعار الواردات بينما يحد من الصادرات كما يؤدى إلى تخفيض الاستهلاك .

٤- إذا زادت الضرائب بمعدل أعلى عن الأسعار فإن الدالة الاستهلاكية تنتقل إلى أسفل .

٥-إذا توقع المستهلكون استمرار ارتفاع الأسعار فى المستقبل فإن ذلك يدفعهم لشراء السلع المعمرة هذا بالإضافة إلى إقبال المشترين على المزيد من الاستثمار .

كما أن هذا التوقع يدفع المضاربين إلى تخزين السلع وبناء على هذا التوقع فإن الفجوة التضخمية ستزداد ، أما إذا كانت التوقعات بأن زيادة الأسعار وقتية ولن تدوم فإن ذلك قد يتسبب فى تأجيل شراء السلع المعمرة والاستثمار وتخفيض المخزون الأمر الذى قد يخفض الفجوة التضخمية .

٦- زيادة الأسعار مع ثبات الأجور يتسبب فى توزيع الدخل لصالح رجال الأعمال على حساب العاملين أى يرفع من الربح على حساب الأجور ، وفى حالة عدم زيادة مجموع الميل الحدى للاستهلاك والميل الحدى للاستثمار للحاصلين على الربح عن الميل الحدى للاستهلاك للحاصلين على الأجور فإن ذلك مؤداه انتقال الدالة الاستهلاكية إلى أسفل الأمر الذى يحد من الفجوة التضخمية .

سادساً : قياس التضخم :

تستخدم الأرقام القياسية لقياس التضخم ، والأرقام القياسية هى أداة إحصائية تستخدم لقياس تغير ظاهرة بالنسبة إلى أساس معين ، فالرقم القياسى لسعر القطن فى عام ١٩٩٧ بالنسبة إلى سعره فى عام ١٩٩٠ . هو أساس لأنه يساوى خارج قسمة السعر فى عام ١٩٩٧ (سنة مقارنة) على السعر فى عام ١٩٩٠ (سنة الأساس) مضروباً فى ١٠٠ لكى نحصل على الناتج فى صورة نسبة مئوية .

وفى العادة تكون فترة الأساس سابقة لفترة المقارنة لكن هذا لا يمنع من أن يطلب أحياناً حساب رقم قياسى لأسعار سنة ١٩٩٠ بالنسبة لأسعار سنة ١٩٩٨ مثلاً . وعند أختيار فترة الأساس ،

يجب أن تكون فترة متميزة بالاستقرار وخالية من العوامل الغير طبيعية مثل الحروب والأزمات الاقتصادية . ويوجد العديد من الأرقام القياسية التى تستخدم لقياس التضخم ، ومن أهمها :

١- الرقم القياسى لأسعار المستهلكين **Consumer Price Index** وهو يقيس معدل التغير فى تكلفة الحصول على مجموعة من السلع والخدمات التى تستهلكها أسرة متوسطة الدخل .

٢- الرقم القياسى لأسعار الجملة **Whole Sale Price Index** وهو يقيس معدل التغير فى متوسط أسعار عدد من السلع التى تستخدم كسلع وسيطة فى إنتاج السلع الأخرى .

٣- مخفض السعر لإجمالي الناتج القومى **G.N.P price deflator** وهو يقيس معدل التغير فى المتوسط العام لأسعار مجموعة من السلع الاستهلاكية والسلع الوسيطة والسلع الرأسمالية ولحساب الرقم القياسى ، يلزم معرفة سنة الأساس ، سنة المقارنة ، أسعار سنة الأساس ، أسعار سنة المقارنة ، كميات سنة المقارنة .

فعلى سبيل المثال إذا أردنا حساب الرقم القياسى لأسعار المستهلك فعلينا إتباع الخطوات الآتية:

أ- تحديد كميات السلع التى تستهلكها الأسرة ذات الدخل المتوسط .

ب- تحديد تكلفة الحصول على هذه الكميات بأسعار سنة المقارنة .

ج- تحديد تكلفة الحصول على هذه الكميات بأسعار سنة الأساس .

د- يمكن الحصول على معدل التضخم باستخدام المعادلة الآتية :

تكلفة الحصول على السلع بأسعار سنة المقارنة – تكلفة الحصول على السلع بأسعار سنة الأساس X ١٠٠

تكلفة الحصول على السلع بأسعار الأساس

مثال :-

نفترض أن السلع والخدمات التى يستهلكها الأفراد ذات الدخل المتوسط فى مجتمع ما تتكون من أربع مجموعات من السلع هى أ ، ب ، ج ،د والجدول التالى يبين الكميات المستهلكة من هذه المجموعات سنة ١٩٩٧ وهى سنة المقارنة و أسعار هذه المجموعات سنة ١٩٩٧ و أسعار هذه المجموعات سنة ١٩٩٦ .

المجموعات السلعية	أ	ب	ج	د
الكميات المستهلكة سنة ١٩٩٧	١٥٠	٢٥٠	٤٠٠	٣٠٠
الأسعار سنة ١٩٩٧ (بالجنيهات)	٤٠٠	٩٠٠	٧٠	٢٥٠
السعار سنة ١٩٩٦ (بالجنيهات)	٣٠٠	٨٠٠	٤٠	٢٠٠

تكلفة الحصول على سلع المستهلك بأسعار سنة المقارنة ١٩٩٧ .

= (١٥٠ + ٤٠٠) + (٢٥٠ X٩٠٠) + (٧٠X٤٠٠) + (٢٥٠X٣٠٠)

= ٦٠٠٠٠ + ٢٢٥٠٠٠ + ٢٨٠٠٠ + ٧٥٠٠٠ = ٣٨٨٠٠٠

تكلفة الحصول على سلع المستهلك بأسعار سنة الأساس ١٩٩٦

= (١٥٠ X٣٠٠) + (٨٠٠X٢٥٠) + (٤٠ X٤٠٠) + (٢٠٠ X٣٠٠)

= ٤٥٠٠٠ + ٢٠٠٠٠٠ + ١٦٠٠٠ + ٦٠٠٠٠ = ٣٢١٠٠٠

معدل التضخم = ٣٨٨٠٠٠ – ٣٢١٠٠٠ X١٠٠= ٩ر٢٠ ٪

٣٢١٠٠٠

أى أن أسعار سلع المستهلك زادت سنة ١٩٩٧ عن سنة ١٩٩٦ بمعدل ٩ر٢٠٪

سابعاً : أثار التضخم :

١- يؤدى التضخم إلى إعادة توزيع الدخول والثروات بين أفراد المجتمع ويظهر هذا فيما يلى:

أ- أفراد المجتمع ينقسمون إلى فئتين ، الفئة الأولى هم أصحاب الدخول الثابتة و أصحاب الدخول المتغيرة وأصحاب الدخول الثابتة من العمال والموظفين وأصحاب المعاشات ترتفع الأسعار بمعدل أكبر بكثير من معدل زيادة دخولهم النقدية مما يؤدى إلى تتناقص دخولهم الحقيقية ، وكذلك الحال بالنسبة لأصحاب الأراضي والعقارات والسندات حيث تتحدد عوائدهم بموجب عقود طويلة الآجل .

أما بالنسبة للحرفيين وأصحاب المهن الحرة كالأطباء والمحاسبين فقد ترتفع أجورهم حسب أحوال السوق ولذلك تتحسن أحوالهم لأن إيراداتهم تزداد بمعدل يساوى أو قد يزيد عن معدل التضخم بينما تزداد تكاليفهم ولذلك نجد أن أجورهم لا تنخفض بل قد تزيد . أى أن التضخم يؤدى إلى إعادة توزيع الدخول والثروات فى صالح الطبقات الغنية وفى غير صالح الطبقات الفقيرة .

ب- يؤدى التضخم إلى إعادة توزيع الدخول والثروات لصالح المدينين ولغير صالح الدائنين فالقيمة الحقيقية للقرض تقل عند السداد كنتيجة لارتفاع الأسعار .

ج- يتأثر أصحاب الودائع النقدية بالبنوك ، فإذا كان سعر الفائدة على الودائع ١٠٪ سنوياً بينما تزداد الأسعار بمعدل ١٥٪ فمعنى هذا أن القوة الشرائية للنقود ستنخفض وهذا لا بد أن نفرق بين سعر الفائدة الأسمى وسعر الفائدة الحقيقى (سعر الفائدة الحقيقى = سعر الفائدة

الأسمى – معدل التضخم) . ولذلك قد يكون سعر الفائدة الحقيقى سالباً إذا كان معدل التضخم اكبر من سعر الفائدة الأسمى .

د- إذا كانت ثروة الفرد تتكون من أصول عينية كالمبانى والأراضى والسيارات فإن القيمة النقدية لهذه الأصول تزداد بمعدل يساوى معدل التضخم على الأقل وبالتالى تتحسن مراكز أصحابها المالية.

٢- يؤدى التضخم إلى زيادة قلق رجال الأعمال مما يدفعهم إلى مزيد من الاحتياط نتيجة عنصر عدم التأكد السائد في المتغيرات الاقتصادية مثل صعوبة التنبؤ بالأسعار في المستقبل مما يؤثر تأثيرا سلبياً على هيكل الاستثمار فى المجتمع حيث تتناقص القيمة الحقيقية للأموال المستردة بسبب التضخم .

٣- يؤدى التضخم إلى تشجيع الاكتناز والمضاربة واستخدام المدخرات فى شراء الأراضى والمبانى والأحجار الكريمة حيث ترتفع قيمتها النقدية وبالتالى تتحسن المراكز المالية لأصحابها .

ونظراً للآثار السلبية التى تعوق عمليات التنمية فإن نقطة البداية لعلاج التضخم تكمن فى التعرف على أسبابه التى تختلف من دولة إلى أخرى ومن فترة زمنية إلى فترة زمنية أخرى لنفس الدولة ، ثم اختيار السياسات المناسبة للعلاج سواء كانت سياسات مالية (زيادة الضرائب – تقليل الإنفاق) ، سياسات نقدية (تقليل العرض النقدى ، بالإضافة إلى الأدوات التى يملكها البنك المركزى) ، سياسات عمل (حيث يكون معدل نمو الأجور أقل من أو بحد أقصى مساوياً لمعدل نمو الإنتاجية).

كذلك يدمر ويشوه التضخم حصيلة الضرائب لأنه يجعل الدخول النقدية تزيد بمعدل أسرع بكثير من معدل نمو الدخول الحقيقية . والمعروف أن الضرائب تقع على الدخول النقدية وليس الحقيقية . وهذا التشوه لا يؤثر على الأجور لأن فئات الضريبة **Tax Brackets** تتغير تلقائياً مع التضخم . لكنها مشكلة حقيقية وخطيرة بالنسبة للدخل المتحصل من رأس المال .

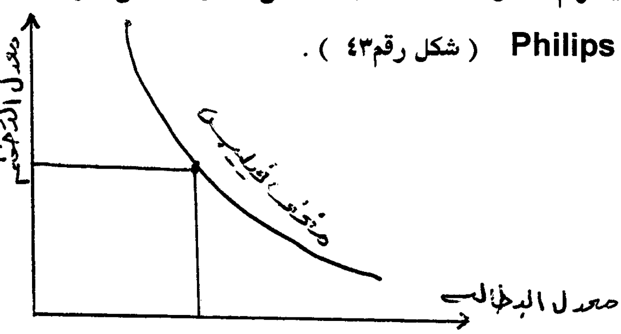
فالتضخم يزيد القيمة النقدية للأصول والأرصدة التى تحصل عنها الضرائب كإيراد لرأس المال . والتضخم يزيد من معدل سعر الفائدة الأسمى والذى يعنى أن المقرضين الذين تسلموا دخولهم فى شكل فائدة على رأس المال ينتهون بدفع كمية أكبر من ضريبة الدخل حتى وإن كان معدل الفائدة الأسمى الأعلى هو الوحيد الذى يعوضهم عن انخفاض قيمة النقود .

ثامناً : مشكلة الركود التضخمى Stagflation :

فى عام ١٩٥٨ قام الإقتصادى فيليبس بدراسة العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التغير فى الأجور النقدية ، وأتضح من هذه الدراسة أن العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التغير فى الأجور النقدية علاقة عكسية .

ففى الفترات التى تتزايد فيها البطالة يكون العمال على استعداد لقبول أجور منخفضة فى سبيل الحصول على وظيفة بدلاً من البقاء فى حالة بطالة. وبالتالى تتناقص معدلات الزيادة فى الأجور وعلى العكس في الفترات التى تنخفض فيها البطالة تتزايد فيها قدرة العمال على المطالبة بزيادة الأجور بدرجة كبيرة .

وأستخلص فيليبس بناء على ما سبق أن العلاقة بين معدل التضخم النقدى ومعدل البطالة علاقة عكسية وتم تمثيل هذه العلاقة بيانياً فى شكل منحنى عرف باسم منحنى فيليبس **Philips Curve** (شكل رقم٤٣) .



وفى بداية السبعينات ، وجد أن معدلات البطالة والتضخم تتزايدان معاً ، أى أن الافتراض بأن العلاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة لم يعد موجوداً وأصبحت العلاقة طردية بين معدل البطالة ومعدل التضخم وأطلق على هذه الظاهرة ظاهرة الركود التضخمى. وتم اشتقاق هذا الاسم من مصطلحين هما الركود **Stagnation** ، التضخم **Inflation** .

وظهرت العديد من التفسيرات لهذه الظاهرة ومن أهم هذه الأسباب أن ارتفاع أسعار المواد الأولية وعلى رأسها البترول بعد حرب ١٩٧٣ مما أدى إلى ارتفاع تكاليف إنتاج السلع والخدمات وبالتالى زيادة البطالة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى أرتفاع المستوى العام للاسعار مما يعنى زيادة التضخم في الدول المتقدمة وهذا ما أدى إلى نقص العرض الكلى من السلع والخدمات . كما ظهر تفسير أخر مؤداه أن العلاقة العكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة علاقة مؤقتة وليست ثابتة ففى الأجل الطويل لا يمكن التأكيد على أن التضخم سوف يؤدى لحدوث انخفاض دائم فى معدل البطالة ولا شك أن علاج هذه المشكلة يتطلب تحديد أفضل الأدوات والسياسات التى تعالج ارتفاع الأسعار ، حيث أن أدوات علاج ارتفاع الأسعار تتعارض مع أدوات وسياسات علاج البطالة .

تاسعاً : دور السياسات الاقتصادية فى مجابهة التضخم :

يقصد بالسياسة الاقتصادية مجموعة البرامج والأساليب التى تضعها وتنفذها السلطات التنفيذية المختصة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة .

وتستهدف السياسة الاقتصادية مثلا تلافى تقلبات الدخول الفردية وما ينشأ عن ذلك من تقلبات في العمالة والأجور والأسعار الناشئة بدورها عن مختلف العوامل التى تدفع بحجم النشاط الاقتصادي إلى عدم الاستقرار. وتعد التقلبات الناشئة عن الدورات الاقتصادية أهم أنواع التقلبات التى يتعرض لها حجم النشاط الاقتصادي وتنقسم هذه السياسات إلى سياسات نقدية وسياسات مالية .

أما السياسة النقدية فيقصد بها مجموعة البرامج والأساليب التى يمكن عن طريقها للسلطة التنفيذية أن تؤثر فى الكمية المعروضة من النقود وبالتالى تؤثر على مستويات سعر الفائدة التى تسود السوق وبالتالى تؤثر على منحنى (ل ن) مما يؤدى إلى التأثير على مستوى الدخل القومى النقدى وبالتالى الحد من التقلبات التى تنتاب الأسعار والعمالة .

في حين أن السياسة المالية : تعنى محاولة الحكومة التأثير على الاقتصاد الكلى من خلال فرض الضرائب وتغيير معدلاتها ، ومن خلال سلوك الإنفاق العام وعجز الموازنة والدين الحكومى .

وهذا الإطار من السياسات الفرعية يقع تحت مراقبة البرلمان وكذلك المؤسسات الحكومية والوزارات المعنية وعلى ذلك يمكن أن تستخدم السياسة المالية في محاولة لتغيير حجم الإنفاق

الكلى فى المجتمع أو لتغيير الحوافز الدافعة إلى زيادة الاستثمار والإنتاجية . وحينما يعانى الاقتصاد من حالة الركود يكون على الحكومة العمل على تخفيض الضرائب أو تزيد من مستوى إنفاقها العام فى محاولة لخفض معدل البطالة .

وبالعكس حينما يكون الاقتصاد فى مرحلة التوسع يكون على الحكومة أن تزيد من الضرائب أو تخفض من حجم إنفاقها العام فى محاولة لمنع الاقتصاد من الوصول إلى التضخم المفرط والمعروف أنه حينما يزيد إنفاق الحكومة عن إيراداتها من الضرائب ، فهى تعانى من عجز فى الموازنة العامة .

أولاً : السياسة النقدية :-

وتشير إلى التغيرات التى يباشرها البنك المركزى والسلطات النقدية فى المجتمع فى معدلات الفائدة وكمية النقود (عرض النقود) فى الاقتصاد . وهذا الإطار من السياسات الفرعية يقع تحت مراقبة السلطات النقدية التى يأتى البنك المركزى على قمتها .

فحينما يكون الاقتصاد فى مرحلة الركود أو الكساد ، يكون على هذه السلطات أن تخفض من معدلات الفائدة . وتحقن الاقتصاد بعرض نقدى إضافى فى محاولة لتخفيض معدل البطالة . وحينما يمر الاقتصاد بمرحلة التوسع السريع ، يكون على السلطات النقدية أن ترفع من معدلات الفائدة فى محاولة لمنع الاقتصاد من الوقوع فى تضخم مفرط .

لكن سواء كانت السلطات النقدية تشجع حالة التوسع (فى مرحلة الكساد) أو تقاوم التضخم (فى مرحلة التوسع) يجب أن تكون حذرة . فإذا تحركت هذه السلطات النقدية بشكل غير واعى ، فإن سلوكها لتعزيز الاقتصاد ودعمه قد يكون هو السبب فى الوصول إلى

مرحلة الإفراط ، ومن ثم قد تكون وسائل هذه السلطات لاحتواء التضخم هى السبب فى إدخال الاقتصاد مرحلة الكساد .

ومن المعروف أن البنك المركزى هو بنك البنوك الذى لا يتعامل مع الأفراد كما أنه يقوم بإصدار أوراق البنكنوت والسيطرة على النشاط المالى والمصرفى لبنوك الودائع أى البنوك التجارية ، والبنك المركزى لا يستهدف فى المقام الأول تحقيق الربح ،ولكن على العكس يستهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية عن طريق تحقيق الاستقرار والعمالة الكاملة واضطراد نمو النشاط الاقتصادي دون الدخول فى التضخم أو دون الوقوع فى فجوات انكماشية .

ومن الجدير بالذكر أن البنوك التجارية تقوم بخلق الائتمان وذلك بالسماح بالسحب على المكشوف لتحويل أوجه نشاطها . وعلى ذلك فإن وسائل الدفع في المجتمع تكون فى العادة أكبر بكثير من حجم البنكنوت المتداول . وتقوم تلك البنوك بالمحافظة على مبدأ السيولة النقدية وذلك بتحويل أوجه نشاطه فيسهل تسييل هذه الأنشطة أى يسهل التحول منها على نقد سائل.

كما يساعد ذلك تلك البنوك من مقابلة الظروف الطارئة غير المتوقعة . ويقوم البنك المركزى بالإشراف عن نشاط البنوك التجارية لتفادى تعرضها إلى أزمات قد تؤدى بها إلى الإفلاس . أما عمليات السوق المفتوحة : فيقصد بها كما سبق دخول البنك المركزى إلى سوق الأوراق المالية أما ببيعها أو شرائها .

أما سعر الخصم : يقصد به السعر الذى يقبل البنك المركزى خصم الكمبيالات به وذلك لان احد نشاط البنوك التجارية يتناول خصم الكمبيالات للجمهور الذى يتعامل معه نظرا لرغبة تلك البنوك فى إسالة تلك الكمبيالات لمضاعفة عملياتها التمويلية فإنها تقوم بدورها بخصمها لدى البنك المركزى بسعر فائدة أقل محققة بذلك ربحا وسيولة نقدية تكمنها من تمويل عمليات

تجارية أخرى . أما السيولة النقدية فيقصد بها كما سبق الإشارة إليه النسبة بين أصول البنك النقدية السائلة والقروض التى يقدمها البنك .

ومن ناحية أخرى فإن القانون غالبا ما يلزم البنوك التجارية بتكوين احتياطيات تتناسب مع رؤوس أموالها. وفى كثير من الأحيان تقوم البنوك التجارية بالإضافة إلى الاحتياطيات القانونية بخلق احتياطيات غير قانونية وذلك حتى تضمن توافر أصول نقدية تكمنها من مجابهة الظروف الطارئة غير المتوقعة، إذا ما أزداد سحب النقود منها . وقد يقوم البنك المركزى بتقديم النصح والإرشاد إلى البنوك التجارية فيما يتعلق باحتياطياتها وأحجام تلك الاحتياجات مما يؤثر على حجم الائتمان .

وقد تلجأ بعض الدول إلى التشريع لضمان سلطة البنك المركزى مع بنوك الودائع وفى مثل هذه الأحوال تضمن تشريعات الدولة للبنك المركزى إشرافا كاملاً على بنوك الودائع من حيث معدلات السيولة النقدية والاحتياطيات . وفى مثل هذه الأحوال تلزم بنوك الودائع بأن تلتزم بالمستويات التى يحددها البنك المركزى ومثل هذه التشريعات تضمن للبنك المركزى سلطة أكثر اتساعا وأكثر فاعلية وقوة فى تحديد حجم الائتمان مما يؤدى إلى فاعلية أكثر قوة وأعمق للسياسة النقدية .

ثانياً : السياسة المالية :

تعتبر السياسة المالية علاجا ناجحا للازدياد فى الطلب الفعال عن السياسة النقدية . كما أنها تتميز بأنها أقل خطورة وفى الحقيقة فإن استخدام السياسة النقدية للتحكم فى ازدياد الطلب الفعال يتميز بخصائص معينة حيث أنها نادرا ما تكون ذات فاعلية إلا أستخدمت بقسوة شديدة قد ينجم عنها أثار خطيرة . ويستدل من الشواهد التاريخية على أن أساليب السياسة النقدية غالبا ما كانت غير فعالة فى الحد من الضغوط التضخمية ففى خلال الفترة ما بعد الحرب العالمية الأولى عجزت أسعار الفائدة المرتفعة عن الحد من التضخم فى الأسعار. وعليه

فإن اللجوء إلى أساليب السياسة المالية مصحوبة بأساليب السياسة النقدية قد يؤدى إلى التحكم فى التضخم وتحقيق الاستقرار والرخاء للاقتصاد القومى ، ويتطلب هذا الأمر اتخاذ الإجراءات التالية :

١- لابد وأن تستهدف السياسة المالية فى المقام الأول العمل على خلق فائض تضخم فى الميزانية ويتطلب ذلك بدورة تخفيض الأنفاق الحكومى إلى أقل مستوى ممكن . كما يجب عدم تخفيض المعدلات الضريبية ، كما يلزم استخدام فائض الميزانية فى تسديد قروض الحكومة المختلفة من البنوك والأفراد مما يؤدى إلى خفض احتياطيات البنوك وبالتالى يحد من قدرتها على خلق الائتمان.

٢- يجب أن تستهدف السياسة المالية مقاومة أى ضغط يستهدف زيادة الأجور ازدياد تضخميا وبعبارة أخرى فإن الاستثناء الوحيد لتلك السياسة أن تكون زيادة الأجور مصحوبة بزيادة الإنتاج ففى هذه الحالة فقط يمكن السماح بازدياد الأجور ويجب أن تكون زيادة الأجور متناسبة مع زيادة الإنتاج .

٣- يجب تقييد حرية الأفراد على أستعمال الائتمان وبعبارة أخرى يلزم أن تستهدف السياسة المالية الحد من قدرة الأفراد على شراء السلع والخدمات بالتقسيط وعلى أقتراضهم من الهيئات التى يعملون بها أو من البنوك التجارية .

٤- يجب التوسع فى بيع السندات الادخارية (مثل شهادات الاستثمار) وفى هذا السبيل يلزم إتباع سياسة إعلامية واسعة النطاق تحقق الهدف المنشود .

٥- يجب الحد من الاستثمار فىالخدمات إلا فى أضيق الحدود بل وفى القنوات الاستثمارية الضرورية

٦- وقد يتطلب مكافحة التضخم اللجوء إلى نظام توزيع السلع بالبطاقات وتحديد الأسعار لعدد معين من السلع .

الفصل الثاني : البطالة Unemployment

أولا: مفهوم البطالة وقياسها:

تعتمد قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على الكمية الموظفة من العمل وراس المال وكذلك كمية القدرات التنظيمية وحالة التكنولوجيا. وهذه العوامل الكلية تؤثر بدورها في إنتاجية عناصر الإنتاج . بجانب ذلك فان ترشيد استخدام عنصر العمل واستخدمه الاستخدام الامثل يعتبر احد الأهداف الأساسية التي يسعى إلى تحقيقها صانعى السياسة الاقتصادية.

ويتحقق التوظيف الكامل عندما يكون كل شخص لديه القدرة على العمل والرغبة في العمل والبحث عن العمل ، وفي حالة عدم توافر هذه الشروط يعتبر التوظيف غير كامل .

ويمكن تقسيم السكان في سن العمل إلى مجموعتين . تشمل المجموعة الأولى هؤلاء المنضمون بالفعل إلى قوة العمل ، أما المجموعة الثانية فتضم الأفراد خارج قوة العمل . وتشمل المجموعة الأولى العمال الموظفين بالفعل بالإضافة إلى قوة العمل غير الموظفة (البطالة) .

وفي هذا الإطار يمكن تعريف العمالة بأنها مجموعة العمالة الموظفة وغير الموظفة .

ويشير معدل البطالة إلى كمية أو أعداد العمل المتعطلة أي نسبة الراغبين والقادرين والباحثين عن عمل ولكنهم لا يعملون في الفترة الحالية .

البطالة = قوة العمل – عدد الأفراد الذين يبحثون عن عمل ولا يجدون .

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العمال المتعطلين}}{\text{حجم قوة العمل}} \times ١٠٠$$

حجم قوة العمل = عدد العمال المتعطلين + عدد العمال في حالة توظيف

هذا ويقصد بالتوظيف اشتراك عوامل الإنتاج في العمليات الإنتاجية حيث الأصل في التوظيف يرجع في المقام الأول إلى وجود طلب على السلع النهائية المنتجة ، ذلك إن زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية من شأنها زيادة الإنتاج ، وبالتالي زيادة الطلب على عوامل الإنتاج وزيادة حجم العمالة.

وفي ضوء ذلك فان معدل المشاركة في قوة العمل يقيس نسبة حجم قوة العمل من جملة سكان المجتمع . كما يعكس رغبة الأفراد بشكل عام واستعدادهم للحصول على وظيفة (من هم في سن العمل) .

$$\text{معدل المشاركة في قوة العمل} = \frac{\text{حجم قوة العمل}}{\text{حجم السكان في سن العمل}} \times ١٠٠$$

أما معدل التوظيف إلى جملة السكان فهو يقيس التوظيف إلى جملة السكان في سن العمل . كما يعبر عن نسبة الأفراد في سن العمل الذين يعملون فعلا .

$$\text{معامل التوظيف إلى السكان} = \frac{\text{عدد الأفراد الذين يعملون بالفعل}}{\text{حجم السكان في سن العمل}} \times ١٠٠$$

كما يشير معدل الأجر إلى مقدار ما يدفعه المجتمع لساعة العمل أو لجهد محدد داخل وظيفة أو تخصص معين . لذلك فان الأجر الحقيقي يمكن تعريفه بأنه تلك الكمية من السلع والخدمات التي يمكن أن يحصل عليها حجم الأجر الاسمي ، وهو يعادل معدل الأجر النقدي مقسوما على المستوى العام للأسعار . وتبدو أهمية معدل الأجر الحقيقي واضحة لأنه يقيس حقيقة مكافأة عنصر العمل .

وخلاصة ما سبق فان الأفراد يصبحون في حالة بطالة إذا تحقق احد الاحتمالات التالية :

- في حالة فقدان وظائفهم .
- إذا ترك الفرد الوظيفة التي يشغلها .
- إذا دخل الفرد لأول مرة سوق العمل .

وعلى العكس ينهي الأفراد حالة البطالة أو يخرجون من وعاء البطالة في حالة :

- إلحاق الفرد بوظيفة .
- إعادة الفرد إلى وظيفة كان يشغلها .
- انسحاب الفرد تماما من سوق العمل .

وجدير بالذكر أن معدل البطالة لا يمكن أن يصل إلى صفر في أكثر المجتمعات تقدما بل لابد أن يكون موجبا وهذا ما يعرف بمعدل البطالة الطبيعي **Natural Rate of Unemployment**

وهذا المعدل يختلف من دولة إلى أخرى حسب إمكانياتها ودرجة تقدمها بل يختلف بالنسبة لنفس الدولة من فترة زمنية إلى فترة زمنية أخرى ومن منطقة إلى أخرى داخل الدولة ومصطلح العمالة الكاملة **Full Employment** يعنى الاستخدام الكامل لجميع عناصر الإنتاج مع الأخذ في الحسبان معدل البطالة الطبيعي .

وعلى الرغم من بساطة تحديد معدل البطالة ، إلا أن هذا المعدل يواجه مشكلات عند التطبيق العملي ومن أهمها :

- لا يتضمن معدل البطالة ما يسمى بالبطالة الجزئية نظرا لأنه لا يظهر عدد الأفراد المتعطلين بعض الوقت .
- عدم اعتماد هذا المعدل على أساس موضوعى لتحديد ما إذا كان سعى الفرد للبحث عن عمل سعيا واقعيا أو غير واقعيا .
- لا يتضمن معدل البطالة الاختلافات المتعلقة بالتقسيمات المختلفة لأنواع البطالة مثل البطالة داخل الأعمار المختلفة و البطالة بين المهن المختلفة و البطالة بين الأقاليم المختلفة .

خلاصة القول إن هذا المعدل يخفى بعض الحقائق بدلا من توضيحها. ولكن على الرغم من هذه الانتقادات الموجهة لمعدل البطالة ، إلا انه يظل احد المقاييس والمعايير الرئيسية لمستوى أداء الاقتصاد القومى .

ثانيا: أنواع البطالة وأسبابها :

يمكن التميز بين ستة أنواع من البطالة ويرد هذا التقسيم في ضوء الأسباب الدافعة إلى هذه البطالة وهذه الأنواع هي :

أ- البطالة البنيانية: هي البطالة التي تتولد عن اختلال التوازن بين العلاقات السائدة بين مختلف عناصر العملية الإنتاجية خصوصا عنصر العمل.

ويرجع شيوع البطالة البنيانية في الدول المتخلفة إلى وجود ظاهرة توافر الايدى العاملة غير المدربة بالقياس إلى عوامل الإنتاج الأخرى وهي الموارد الطبيعية وراس المال والتنظيم.

ولقد أدى انخفاض مستوى الدخل القومي وانخفاض نصيب الفرد منه إلى عدم التناسب بين عناصر الإنتاج المختلفة وعنصر العمل من جانب أخر .

كذلك تتعاظم أهمية القطاع الزراعي في تلك البلدان ويستأثر هذا القطاع بالجزء الأكبر من القوى العاملة ، وتبدو في الزراعة ظاهرة البطالة الموسمية بالإضافة إلى ظاهرة البطالة المقنعة وهي تتمثل في تبديد جزء من مجهود الايدى العاملة في أعمال منخفضة القيمة الإنتاجية .

ويلاحظ أن البطالة البنيانية تختلف عن البطالة الدورية وهي التي تشكو منها الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة والتي ترجع إلى قصور الطلب الفعلي مما يؤدي إلى تعطيل جانب من المقدرة الإنتاجية وبالتالي تعطيل جزء من القوى العاملة .

ب- البطالة المقنعة :

لا يقصد بالبطالة المقنعة وجود عمال لا يجدون عملا بالأجر السائد، بل يقصد بها حالة العمالة التى تشكل عدد كبير بالمقارنة بالأعمال التي يستغلونها بحيث إذا سحبوا من القطاع الذي يعملون فيه ، دون أي تغير في الفن الإنتاجي أو دون زيادة في راس المال لم ينخفض الإنتاج الكلي لهذا القطاع .مثل ذلك كثرة العمال في القطاع الزراعي فإذا انتقل العديد منهم إلى القطاع الصناعي ما نقص الإنتاج الزراعي شيئا في الدول النامية . كذلك تطلق البطالة المقنعة على العمال الذين يعملون في أعمال معدومة القيمة اقتصاديا .

وتنتشر البطالة المقنعة في البلدان النامية خاصة وان اغلب هذه البلدان بلدان زراعية يندمج فيها العمل وراس المال وتزداد البطالة المقنعة مع الزمن في البلدان المختلفة نظرا لازدياد السكان بمعدل مرتفع ، إلا إذا تمكنت هذه البلدان من زيادة التشغيل بمعدل اكبر من معدل تزايد السكان .

ويمكن توضيح البطالة المقنعة باستخدام منحنى الإنتاج الكلي الذي يوضح دالة الإنتاج في الاجل القصير . (شكل رقم ٤٤) .

ومن الشكل السابق نجد أن رغم زيادة عدد المستخدم من عنصر العمل من (وع$_1$) إلى (وع $_2$) فلم تحدث أي زيادة في الإنتاج الكلي حيث ظل عند (ون$_1$) وبزيادة استخدام عنصر العمل من (وع$_2$) إلى (وع$_3$)نقص الإنتاج الكلي وأصبح(ون$_2$) حيث (ون$_2$ < ون$_1$)، أي أن الإنتاجية الحدية لعنصر العمل عن المستوى ع$_1$ ع$_2$ كانت مساوية للصفر وبزيادة عنصر العمل بمقدار ع$_2$ ، ع$_3$ أصبحت إنتاجيتهم سالبة.

جـ – البطالة الموسمية :-

يقصد بالبطالة الموسمية أن العمال لا يعملون طوال العام ، أى يظلون بلا عمل في بعض المواسم ، ويعود هذا النوع من البطالة إلى التقلبات الموسمية في الطلب على العمال مما يعود الى ظروف طبيعية.

وينتشرها النوع من البطالة على وجه الخصوص في البلاد الزراعية ، وقد قدر ان العامل الزراعي في مصر لا يعمل إلا ١٦٠ يوما في السنة ويظل بلا عمل باقي المدة الباقية من السنة .

وحتى يمكننا القضاء على ها النوع من البطالة أي من خلال تشغيل العمال الزراعيين طوال السنة يجب القيام بتحسنات فنية تسمح باستخدام الأرض بطريقة منتجة خلال اكبر مدة ممكنة . كذلك بقيام الصناعات الزراعية في نفس المكان يقيم فيه العمال الزراعيون حتى يمكن تفادي مشكلة نقلهم إلى المناطق الصناعية وتوفير المساكن اللازمة لهم في المدن .

د– البطالة التكنولوجية :

وهي البطالة الناشئة من إحلال الماكينات محل العمل ، وكذلك إتباع طرق جديدة في الإنتاج تستخدم عمال بنسبة اقل . هذا بالإضافة إلى ظهور سلع بديلة أخرى كان يحتاج إنتاجها عمالا كثيرين (مثل الحرير الصناعي بدل القطن بجانب إدماج المؤسسات الصغيرة مع بعضها .

هـ- البطالة العرضية :

وهي التى تحدث من فترة لأخرى نتيجة لتقلبات غير منتظمة لكمية العمل المراد القيام به في بعض المهن . مثال ذلك مهمة عمال شحن وتفريغ البضائع للمراكب الليلية بعيدة المدى إذ أن عدم انتظام مواعيد وصول تلك المراكب ينتج عنه الحاجة إلى عدد كبير من الايدى العاملة في بعض الأيام وعدم الحاجة إليها في البعض الأخر .

و- البطالة الاختيارية :

ولها عدة أنواع . فبعض الأفراد لهم دخل خاص كافي بحيث لا يهتمون هؤلاء الأفراد بالعمل لعدم احتياجهم لتقديم عنصر العمل نظير الحصول على دخل منهم . ولا تهمنا تلك الفئة في قليل أو كثير بالنسبة لتحليل موضوع البطالة من الناحية الاقتصادية. ولو أنه بالنسبة للمجتمع ينظر لهؤلاء الناس نظرة خاصة إذ إنهم يتحصلون على دخل من المجتمع دون أن يقدمون خدمات إنتاجية نظير ذلك .

وهناك فئة أخرى من الأفراد متعطلة لأنها في انتظار اجر أعلى من الآجر المعروض حاليا فإذا لم يضطر العامل للانتظار وقتا طويلا قبل حصوله على عمل بالأجر الأعلى لا تنتج عن ذلك مشكلة خطيرة ولو أن طول فترة انتظاره ربما تجعله يبالغ في ارتفاع الأجر الذي يقبل العمل به كي يعوض الخسارة الناتجة عن بقاءه مدة طويلة دون عمل .

ثالثا : مرونة الأسعار والأجور والتوظيف الكامل :

سبق وان أوضحنا أن تقاطع منحنى LM , IS يحدد مستوى التوازن الكلي ، حيث عند هذا المستوى التوازن قد يكون هناك توظيف كامل . والسؤال المطروح ما هو مستوى الإنتاج الذي يمكن في إطاره تحقيق التوظيف الكامل ؟

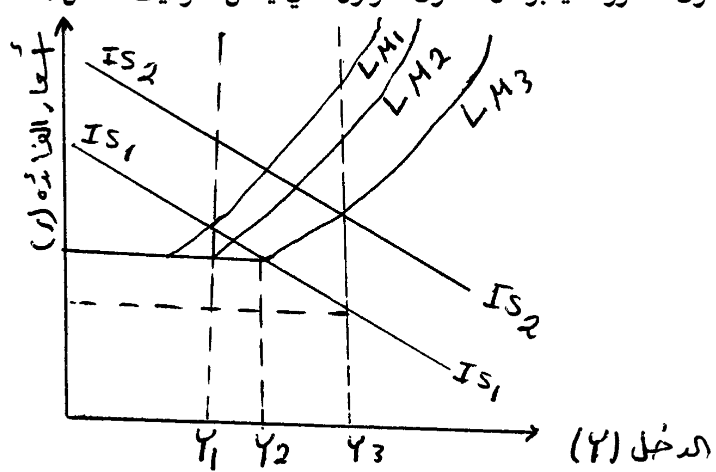
لقد سبق وأن اشرنا انه عند الكلاسيك يتحقق التوظيف الامثل عندما يتساوى المعروض من العمل مع المطلوب للعمل (عند معدل الأجر الحقيقي) .

وطبقا للنظرية الكنزية فانه حينما ينخفض مستوى الطلب الكلي فان الأسعار والأجور لم تتكيف مع التوظيف الكامل. الأمر الذي يؤدي إلى ظهور معدل جديد من البطالة نتيجة وجود مستوى من الإنفاق الكلي اقل من المستوى اللازم لتحقيق التوظيف الكامل .

ولكي يتم تعديل الأجور والأسعار مع مستوى التوازن في الاجل الطويل في ضوء المستوى المنخفض للطلب الكلي فان هذا الانخفاض في الطلب الكلي يؤدي إلى تخفيض مستويات الإنتاج والتوظف .

وقد تتراجع الأسعار والأجور بشكل معقول في الاجل الطويل مما يؤدي إلى ارتفاع عرض النقود الفعلي ومستويات الفائدة المنخفضة لترتفع بدرجة أفضل من قبل .

ومن خلال استعراض نموذج الطلب والعرض على سوق العمل يمكن فهم طبيعة التوظف ومعدل الأجور . حيث نفرض أن مستوى التوازن الأصلي كان عند مستوى الدخل Y_1 والذي تحدد من خلال تقاطع IS_1 مع LM_1 كما هو موضح بالشكل رقم (٤٥) حيث إن عند المستوى المذكور لا يعبر عن مستوى التوازن الذي يحقق التوظيف الكامل .



كما إن الانخفاض في الأجور والأسعار وما ينتج عنهما يبين حالة الانكماش قد يؤدي إلى تخفيض معدل الفائدة . وذلك لنتيجة لانخفاض الطلب على النقود بغرض المعاملات عند مستوى منخفض من الأسعار . ويتحول الفائض في الأرصدة النقدية إلى إغراض المضاربة مما يؤدي إلى ارتفاع في الأسعار السندات .

وعندما تكون الأسعار والأجور مرنة فان حالة الانكماش من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع مستوى الدخل الحقيقي وزيادة التوظف عن طريق خفض معدل الفائدة . وقد يؤدي هذا الانخفاض إلى زيادة الإنفاق الاستثماري مما يؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي .

وكلما انخفض سعر الفائدة كلما زاد الدخل الحقيقي ولكن هناك حدود معينة لانخفاض سعر الفائدة وهو ما يسمى بفخ السيولة (لا يمكن لمعدل الفائدة أن يهبط إلى اقل من ٢٪) وعندما تحدث حالات المضاربة المصحوبة بعدم انخفاض في معدل الفائدة فان الانكماش لا يعمل في هذه الحالة على رفع مستوى الدخل إلى YF وهو المستوى الذي تم تحديده على انه يتوافق مع حالة التوظيف الكامل .

ويرى كينز ضرورة زيادة الكميات المعروضة من النقود دون الحاجة لخفض الأجور والأسعار. وهذه السياسة يختص بها البنك المركزي مع الأخذ في الاعتبار بعض المؤسسات التي تقف في طريق خفض الأجور ومنها النقابات العمالية .

وخلاصة القول انه إذا كانت الآثار المترتبة على انخفاض معدل الفائدة على حجم التوظيف والدخل ايجابية ، فان الآثار التي تحدث من خلال انخفاض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري قد تكون سلبية . لذا يفضل إتباع سياسة نقدية توسعية .

وبافتراض أن مستوى التوازن للدخل هو الذي يحقق الاستخدام الكامل حيث يتبين من الشكل السابق أن هذا المستوى هو YF . حيث ينتج عن ذلك ان مستوى الدخل الفعلي y_1 ينخفض عن مستوى الدخل الذي يتحقق عنده التوظيف الكامل فتظهر البطالة مما يؤدي إلى انخفاض الأجور وبالتالي إلى انخفاض الأسعار .

وبفرض أن LM_1 / IS_1 هما المنحنيان الذي عندها يتوازن الطلب والعرض على السلع وكذلك الطلب والعرض على النقود عند المستوى Y_1 فان ذلك قد يؤدي إلى ظهور البطالة وبالتالي انخفاض الأجور والأسعار ، أي أن هناك مرونة فيهما . فإذا انخفضت الأجور بنسبة أسرع من الأسعار ففي هذه الحالة ينخفض معدل الأجر الحقيقي وهذا يعتبر شرطا للتوسع في التوظيف والإنتاج .

ولكي نعمل على زيادة التوظف والإنتاج الذي يتحقق بفعل انخفاض معدل الأجر الحقيقي فهنا لابد من التوسع في الطلب لامتصاص الزيادة في الناتج من السلع المعروضة في السوق بمعدل ملائم للأسعار . إذا يتطلب الأمر للإبقاء على زيادة التوظف والناتج زيادة في الطلب مساوية للزيادة في الدخل . وهذا الشرط لا يمكن تحقيقه دائما لأن هناك احتمال ان جزء من الدخل الحقيقي قد يتسرب في شكل إدخارات . وفي حالة عدم حدوث زيادة في الاستثمار لامتصاص الزيادة في الإدخارات ففي هذه الحالة يظهر نقص في الطلب .

رابعا: أثر بيجو :

لقد حاول الاقتصادى A.G. Pigou في مقالاته التي صدرت عام ١٩٤٣ ، ١٩٤٧ ان يرد بعض الاعتبارات للنظرية الكلاسيكية فما يتعلق بمرونة الأسعار والأجور وتحقيق حالة التوظيف الكامل . حيث يفترض أن الاستثمار عندما ينخفض فان ذلك يؤدي إلى انخفاض التوظف وبالتالي الدخل مما يؤدى إلى ظهور البطالة . وعندما يحدث ذلك فان الأجور النقدية سوف تنخفض مما يؤدي إلى انخفاض التكاليف والأسعار .

وفي هذه الحالة فان القيمة الحقيقية للادخار المكتنز سوف ترتفع ، لان كل وحدة نقدية مكتنزة تمثل كمية كبيرة من السلع . وعلى الرغم من ان أهداف الادخار تسعى لتكوين احتياطي (ذو قيمة حقيقية) وذلك لتأمين المستقبل ، فان هذا الهدف يمكن تحقيقه في حالة ارتفاع قيمة الادخار المكتنز.

حيث يتوقف الأفراد بعد فترة معينة عن الادخار ويقومون بتوجيه نسبة كبيرة من دخولهم للاستهلاك . ويتحدث بيجو عن الأرصدة الحقيقية التي تشمل المباني ، الأراضي ، الأسهم ، حيث يرى أن الانخفاض في الأسعار يعني ارتفاعا في قيمتها الحقيقية . وهذا الارتفاع في القيمة الحقيقية للأصول تجعل أصحابها اقل رغبة في تكوين أصول جديدة .

وبالتالي فإنهم سيقومون بتوجيه نسبة كبيرة من دخولهم للاستهلاك . الأمر الذي يؤدي إلى انتقال دالة IS إلى الوضع الذي يمكن معه تحقيق التوظف الكامل . أي إن الاستهلاك يتوقف على القيمة الحقيقية للأصول ذات القيمة الثابتة وليس على الدخل .

وتعتبر الفرضيات التي بنيت عليها هذه الفكرة ليست واقعية . حيث أن بيجو يتحدث عن ارتفاع القيمة الحقيقية للأصول لدى الدائنين ، ولكن ما الذي يحدث بالنسبة للقيمة الحقيقية للمدنيين . قد يكون من المتوقع أن يبقى متوسط الميل الحدى للاستهلاك في المجتمع على حاله . كما قد يؤدي زيادة الاستهلاك وما تحدثه من زيادة في الاستثمار إلى تحقيق حالة التوظف الكامل .

خامسا : الأثار الناجمة عن البطالة :

بعد التعرف عن مفهوم البطالة وأنواعها ، يجب التعرف على تكاليف البطالة وأثارها الاقتصادية وغير الاقتصادية على المجتمع ككل والتي سنتناول ذلك فيما يلي :

١- ان التكاليف الاقتصادية للبطالة تتمثل في الفاقد من السلع والخدمات التي ضاعت على المجتمع ولم يتم الاستفادة منها نتيجة لعدم وجود فرص عمل كافية لجميع الأفراد في سن العمل الراغبين فيه والباحثين عنه ، أي وجود عناصر إنتاج عاطلة .

ويمكن قياس هذا الفاقد بما يسمى فجوة الناتج القومي الاجمالي **Gross National Product Gap** ، وهي عبارة عن الفرق بين الناتج القومي الفعلي **Actual G.N.P** والناتج القومي المحتمل **Potential G.N.P** ويعرف الناتج القومي الفعلي بأنه القيمة النقدية للسلع والخدمات التي تم إنتاجها فعلا في مجتمع معين خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون السنة . ويعرف الناتج القومي المحتمل بأنه أقصى قدر من السلع والخدمات التي

يمكن للمجتمع ان ينتجها خلال فترة زمنية معينة لو تم تشغيل جميع عوامل الإنتاج المتاحة تشغيلا كاملا وامثلا .

وكلما انخفض الناتج القومي الفعلي عن الناتج القومي المحتمل زاد الفاقد من السلع والخدمات النى تعتبر ضياع لموارد المجتمع ، وبالتالي زادت حدة المشكلة الاقتصادية ، فالعلاقة بين معدلات البطالة وفجوة الناتج القومي الإجمالي علاقة طردية.

ولقد وضح الاقتصادي ارثر اوكن **Arther Okun** العلاقة العددية بينهما بما يسمى بقانون اوكن **Okun's Law** ويرى أن كل زيادة في معدلات البطالة بمقدار ١ ٪ تؤدي إلى زيادة فجوة الناتج القومي بمقدار ٢,٥ ٪ .

وإذا أضفنا إن العنصر البشري هو عنصر الإنتاج الوحيد الغير قابل للتخزين أي إن الطاقات المتاحة من العنصر البشري لو لم يتم استخدامها فورا ستفقد للأبد ولا يمكن تخزينها واستخدامها عند الحاجة إليها، مثل الموارد الأولية وراس المال ولهذا يمكن القول ان البطالة تمثل خسارة حقيقية لا يمكن تعويضها مستقبلا .

٢- إن تزايد البطالة يفرض على الدولة ان تقوم بدورها في العناية بهؤلاء العاطلين وأسرهم ويتمثل هذا في إعانات البطالة والخدمات المختلفة التي تقدمها الدولة لمن فقدوا عملهم أو يبحثون عنه ولا يجدونه هذه الإعلانات تتطلب إمكانيات مالية قد تعجز الدولة ولا سيما الدول النامية عن توفيرها ، وحتى ان توفرت هذه الإمكانيات المالية ستكون على حساب القصور في تنمية مجالات أخرى .

٣- وإذا أضفنا إلى ما سبق ما يتحمله المجتمع من أثار اجتماعية وسياسية نتيجة وجود البطالة ، حيث تؤدي البطالة إلى انهيار القيم والأخلاق زيادة التفكك الأسري زيادة حالات الانتحار نتيجة اليأس ، والعديد من الظواهر الاجتماعية والسياسية التي تهدد المجتمع بأسره هذا بالإضافة إلى أن هذه الآثار الاجتماعية يصعب حسابها وقياسها رقميا في معظم الحالات .

سادسا : طرق مجابهة البطالة :-

بعد التعرف على الآثار السلبية المترتبة على البطالة ينبغي على الحكومات ضرورة تحديد أبعاد هذه المشكلة بدقة من اجل تحرى الأسباب الكامنة لها واختيار أدوات السياسة الاقتصادية المناسبة لمواجهتها .

وفي هذه الحالة فان اختيار مثل هذه الأدوات سوف يتوقف على طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد سواء كان هذا النظام رأسماليا أو أشتراكيا أو مختلطا . وبغض النظر عن طبيعة النظام السائد فان جهود معالجة هذه المشاكل لا تختلف كثيرا من نظام إلى أخر ، حيث تسعى كافة الجهود إلى الحد من هذه المشكلة كهدف نهائي وذلك من خلال تحقيق ما يلي :

- بذل الجهود من اجل خلق وظائف جديدة .
- ضرورة المحافظة على التوازن في سوق العمل بين الطلب والعرض .
- العمل على تخفيض قوة العمل الراغبة والباحثة عن العمل .

وهناك مجموعة من السياسات الاقتصادية التي يمكن الاعتماد عليها لتحقيق هذا الهدف وهو تخفيض معدلات البطالة الإجمالية وذلك من خلال التأثير على عوامل عرض العمل والطلب عليه .

حيث تعتبر سياسة تخفيض الضرائب من أهم سياسات جانب العرض وذلك للفوائد التي تتحقق من تخفيض معدل الضريبة الحدي لضريبة الدخل .

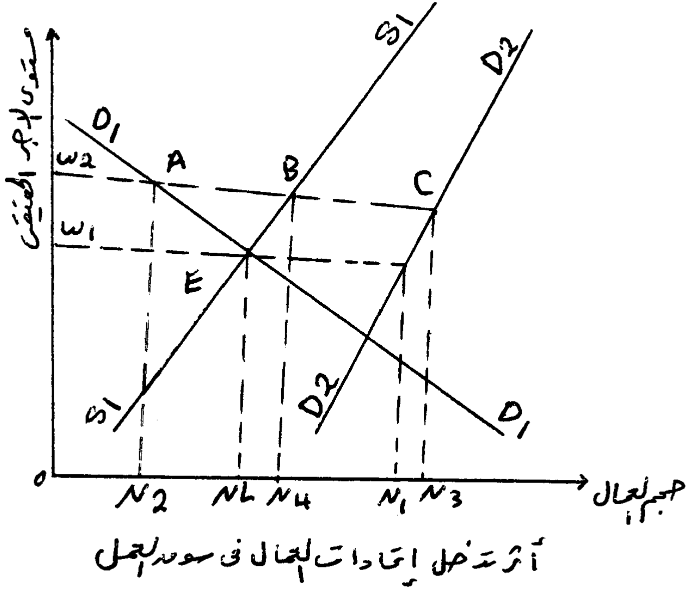
والمعدل الحدي لضريبة الدخل هو تلك النسبة التي تحصل عليها الدولة من كل جنيه إضافي يحقق دخلا . ويترتب على التخفيض في هذا المعدل زيادة في الدخل القابل للتصرف . وهو في البداية يزيد من قيمة الدخل مما يجعل الأفراد يفاضلون بين العمل والفراغ لصالح المزيد من العمل طالما يحصلون منه على دخل بضرائب اقل .

لكن مقابل هذا الإحلال للعمل لمزيد من الوقت لصالح العمل والقليل لصالح الفراغ (تخفيض البطالة) وهناك اثر دخلي ، بمعنى انه سوف يكون على العمال أن يؤدوا عملا اقل للحصول على أي مستوى مستهدف من مستويات المعيشة .

ولذلك فإننا نظريا لا يمكننا البرهنة على أن تخفيض المعدل الحدي لضريبة الدخل سوف يزيد من الرغبة في العمل أو يزيد من عرض العمل المرغوب فيه . واغلب الدراسات الميدانية تؤكد على أن أفضل نتائج يحققها تخفيض الضرائب هو توفير زيادة ضئيلة في عرض العمل، لكنه لا يوفر ذلك الحجم اللازم منه .
وبجانب السياسة الضريبية ودور التخفيض في ضرائب الدخل ، هناك أيضا اثر محسوس للتغير في قيمة أو حجم أقساط التامين على العمال التي تدفعها المشروعات ، أو الأفراد العاملين بأنفسهم وهي مساهمات إجبارية تدفع للدولة من اجل توفير مظلة حماية تأمينية لصحة العمال وضد بطالتهم . فتخفيض معدل هذه المدفوعات يمكن أن يزيد من المستوى التوازني

للتوظيف ، ومن ثم يزيد من الدخل القابل للتصرف ، ويعمل على تخفيض معدل الإحلال بين الفراغ والعمل لصالح المزيد من العمل ، وأخيرا تخفيض المعدل الطبيعي للبطالة .

وماذا عن دور اتحادات العمال في زيادة عرض العمل (تخفيض البطالة) ؟ يوضح الشكل التالي رقم (٤٦) اثر تدخل اتحادات العمال في سوق العمل لتحديد حد أدنى للأجر وتخفيض معدل البطالة .



يتضح لنا من الشكل انه مع تحديد نقابات العمال لعرض العمل ، قد تستطيع اجبار المشروعات والزامها بعدد معين من العمال ، لكن لن يكون ذلك اكثر مما تطلبه هذه المنشات . وفي ظل وجود معدل اجر حقيقي مرتفع (W_2) تفرضه نقابات العمال ، يكون هناك معدل توظف فعلي منخفض (n_2) .

وطالما أن الأجر المرتفع يخفض من حجم التوظف ، لكنه بشكل تدريجي يزيد من أعداد الأفراد الراغبين في الانضمام إلى عرض العمل ، فان نقابات العمال برفعها مستوى الأجور قد دفعت إلى زيادة معدل البطالة الطبيعي . وبشكل جماعي نجد أن في تفضيل العمال للأجور العالية، قد فضلوا بذلك أيضا معدلا مرتفعا للبطالة ، أي إنهم اختاروا الأجور المرتفعة والبطالة المرتفعة أيضا .

ولن يتمكن المجتمع بذلك من تخفيض معدلات البطالة إلا إذا اضعف من قوة نقابات العمال إلى حد ما ، لتكون اقل نجاحا في تقييد عرض العمل ، ودفع الأجور إلى أعلى . ومن ثم فان أي برنامج حكومي يرمي إلى أضعاف هذه القوة الاحتكارية الاتحادات العمال يمكن أن يصنف على انه سياسة تعمل في جانب العرض ، تستهدف تخفيض المعدل الطبيعي للبطالة وتزيد من مستوى التوظف والناتج الممكن .

ومثل هذه السياسات الأخيرة قد تشمل الأتي :

- القوانين المنظمة لأنشطة اتحادات العمال .
- التنظيم المباشر للأجور وخاصة تخفيض المستوى الحقيقي له في فترات الكساد .

وتحاول سياسات العرض من خلال تشجيع المشروعات على تركيب المعدات الحديثة (الموفرة للطاقة) ، فان الطلب على العمال قد يزيد ويرتفع بالتالي مستوى الأجر التوازنى ، وينخفض المعدل الطبيعي للبطالة . وتدور هذه الإمكانية لتشجيع المشروعات حول عدد من السياسات التي تؤثر اساسا على مستوى استثمار المشروع ودعم إنفاقه .

ويمكن للحكومة أن تؤثر على أسعار السلع الرأسمالية الجديدة من خلال برامج الدعم الحكومي للاستثمارات ، أو من خلال التخفيض الكبير في معدلات الضرائب . فعلى سبيل

المثال قد يسمح للمشروعات أن تحدد تكلفة شراء السلع الرأسمالية الجديدة في ضوء أرباحها قبل الضرائب مما يخفف من التزاماتها ، والضرائب المستحقة عليها .

ويمكن للحكومة أيضا أن تخفض من مستوى أسعار الفائدة الممنوحة على قروض تلك المشروعات ، ولو أن هذه السياسة تندرج في أول قائمة سياسات إدارة الطلب وتوجيهه في الاقتصاد . وعلى أي الأحوال فان تخفيض أسعار الفائدة سوف يزيد من مستوى الطلب النهائي على الاستثمار ، ومن ثم يرتفع مستوى الإنفاق الكلي ويؤتى التأثير في اتجاه تخفيض المعدل الطبيعي للبطالة . كذلك يمكن للحكومة أن ترفع من مستوى إنفاقها العام ، فيرتفع بالتالي مستوى التوظف في المجتمع .

والآن هل تخفيض معدل الإعانات ضد البطالة له اثر ناجح على تخفيض معدل البطالة ؟

بدون شك إن معدل الإعانات ضد البطالة يعتبر من سياسات جانب العرض وله اثر فوري على البطالة حيث انه يدفع إلى تخفيض المعدل الطبيعي للبطالة ، لكن من المتوقع إلا تؤتى هذه السياسة ثمارها إذا طبقت وحدها ، ففاعليتها سوف تتوقف على مساندتها من عدد أخر من السياسات الحكومية التى تتدخل في سوق العمل .

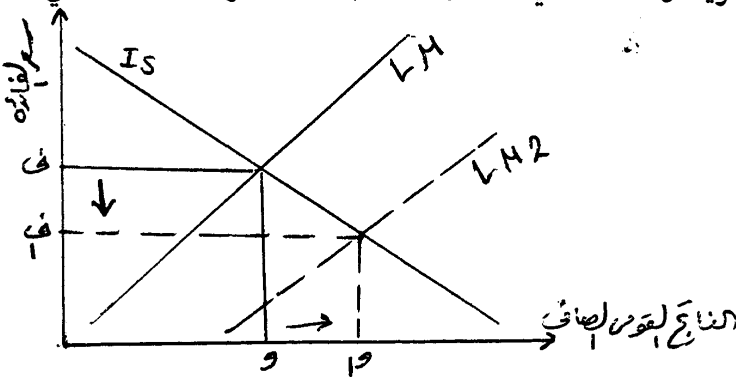
هذا بالإضافة لذلك فقد اقترح الاقتصادي الشهير كينز في النظرية العامة له حلولا مناسبة تتمثل في السياسات المالية والنقدية للحد من البطالة أو علاجها على النحو التالي :

أ- السياسات النقدية :

ويقصد بها الإجراءات التي تتخذها الحكومة بهدف التحكم في عرض كمية النقود في المجتمع ، ذلك انه في حالة الركود الاقتصادي وما يستتبعه من زيادة معدل البطالة ، فان السلطة

النقدية في الدولة بتفويض من الحكومة تلجأ إلى زيادة كمية النقود المعروضة في المجتمع ، وبافتراض ثابت العوامل الأخرى كما هي ، فان زيادة عرض كمية النقود سوف يؤثر على المستوى العام للأسعار بالانخفاض ، أيضا انخفاض سعر الفائدة .

ونظرا لان سعر الفائدة له أثره على الاستثمار كما سبق إيضاحه ، الأمر الذي من شأنه زيادة حجم الاستثمار ، وزيادة الاستثمار تعنى زيادة الإنتاج ، وزيادة الإنتاج تعني مزيد من العمالة ، أي انخفاض معدل البطالة ،كما يوضحه الشكل التالي . (شكل رقم ٤٧) .



حيث يتضح من الشكل السابق انه بانتقال منحنى LM إلى اليمين LM_1 ، وبتقاطعه مع منحنى IS ، فان سعر الفائدة ينخفض من ف إلى(ف١) ويزداد من د إلى(د١) وهذه الحالة تكون ملائمة في فترة زيادة البطالة . حيث في مثل هذا الوضع فان الهدف هو انتقال منحنى LM حتى يصل إلى مستوى توازن الناتج الصافي الذي يحقق التوظف الكامل .

كما إن انخفاض سعر الفائدة هنا يرجع إلى زيادة كمية النقود المعروضة . وبزيادة كمية النقود المتوافرة في سوق القروض فان المنافسة تكون اقل ، وبالتالي فان المقترضين يستطيعون الحصول على قروضهم بتكلفة منخفضة ، وبالتالي تزداد الاستثمارات ويزداد الإنفاق الكلى والناتج القومي والعمالة .

ب- السياسات المالية :

حيث تلجأ الحكومات إلى انتهاج سياسات مالية تتمثل في زيادة الإنفاق الحكومي ، سواء الاستهلاكي أو الاستثماري والذي من شانه زيادة الطلب الكلي للسلع والخدمات ، والذي بدوره يؤدي إلى مزيد من الإنتاج مقابل الطلب المتزايد ، وهذا يتطلب المزيد من العمالة وبالتالي انخفاض معدل البطالة .

أيضا السياسات الضريبة ، حيث تلجأ الحكومة إلى التلاعب في معدلات الضرائب بالانخفاض على كل من الدخل المتاح وكذا الإنتاج ، ففي حالة الركود تلجأ الحكومة إلى خفض الضرائب على الدخل ، والذي من شأنه زيادة الدخل الشخصي المتاح وبالتالي يتزايد الإنفاق على السلع والخدمات ، أما بالنسبة للإنتاج ، فان خفض الضرائب يؤثر مباشرة على تكلفته بالانخفاض وبالتالي زيادته ، وفي هذه الحالة سيزداد الإنتاج والعمالة أيضا وينخفض معدل البطالة .

الفصل الثالث : الدورات الاقتصادية Business Cycles

أولاً : طبيعة ومفهوم الدورة الاقتصادية :

تعرضت الغالبية العظمى من الدول الصناعية فى العالم قبل نشوب الحرب العالمية الثانية إلى تقلبات دورية فى النشاط الاقتصادى على فترات متفاوتة مصحوبة تارة بالرواج وتارة أخرى بالكساد (فترات التضخم والأنكماش) .

وبصرف النظر عن الفترات التى سادتها الحرب ، فقد كان هذا التعاقب منتظما إلى حد كبير حيث تستغرق كل فترة من فترات الكساد أو الرواج حوالى ٨-١٠ سنوات وذلك بالنسبة للدورة الكاملة التى يطلق عليها الدورة الاقتصادية والتى أعتبرت من الخصائص المميزة للاقتصاد الرأسمالي فى الدول الصناعية .

وقد أتخذت هذه التقلبات صفة الدورية ، أى أنها تتشابه بين فترة وأخرى باعتبارها ظاهرة ملازمة للنظام الاقتصادي الرأسمالى الذى تميز بخاصيتين رئيسيتين هما :

١- الاقتصاد الرأسمالى أقتصاد سوقى أى أن غرض الإنتاج هو إشباع حاجات أسواق غير محدودة فالمنتج لا يعرف حجم السوق ولا أذواق المستهلكين فأصبح أحتمال أختلال التوازن

بين العرض الكلى وبين الطلب الكلى قائم لا محال . هذا بالإضافة إلى أن التطور التكتيكى والإنتاج الكبير مما أدى إلى زيادة الإنتاج فى حدود بعيده وجعل من هذا الاحتمال أكثر واقعية .

٢- الأقتصاد الرأسمالى أقتصاد نقدى وائتماني يتميز بمقدرة المصارف على خلق النقود وتقديمها بمعدلات فائدة مناسبة ، فقد تسهل العمليات المصرفية وتمنح المنظمين القروض بسعة وبمعدلات فائدة منخفضة ، الأمر الذى يشجعهم على القيام باستثمارات واسعة وقد يحدث أن تنكمش المصارف فى منح القروض فترفع من معدلات الفائدة ، فينكمش المنظمون على أنفسهم فيحجمون أو يقللون من استثماراتهم فتظهر البطالة .

هذا بالإضافة إلى أن عوامل نفسية تشاؤمية أو تفاؤلية تلعب دوراً خطيراً فى تأرجح النشاطات ، فيبالغ المنظمون فى حالة التفاؤل ويندفعون فى بناء رؤوس أموال إنتاجيه أو يبالغون فى التشاؤم فيحجمون أو يقللون من أستثماراتهم .

هذا بالإضافة إلى وجود الملكية الخاصة وما يتبعها من سوء توزيع الدخل (فتقلبات حجم الأستهلاك وحجم الادخار لدى طبقات المجتمع تظل قائمة . فالاقتصاد الرأسمالى أذن لا يسير على وتيرة واحده ، ولكل مرحلة من مراحل الدورة مميزاتها الخاصة.

ففى الوقت الذى تتميز فيه مرحلة الرخاء بزيادة الاستخدام والإنتاج ، والطلب ، وزيادة الدخول فالرفاهية ، تتميز مرحلة الكساد بمميزات مغايرة تتمثل في تقليص النفقات الاستثمارية ، ظهور البطالة ، قلة فى الطلب على السلع الاستهلاكية ، فانخفاض شديد فى الاستخدام . ويشاهد ظاهرة أخرى وهى زيادة رغبة الأفراد فى الاحتفاظ بالسيولة النقدية وارتفاع فى معدل الفائدة .

هذا التذبذب فى النشاط الاقتصادى والذى يطلق عليه أسم الدورة الاقتصادية ، ورغم أستخدام صفة الدورية للتقلبات بمعنى التكرار ، غير أن هذا لا يعنى انتظامها أو ثباتها . فالواقع يشير إلى صعوبة تحديد مواعيد حدوثها أو الفترة الزمنية التى تستغرقها ، كذلك تتفاوت الأثار الناجمة عنها . ولكن هناك خاصية عامة لتلك التقلبات ، وهى تعرض الاقتصاد القومى لفترات رواج أو كساد قد تطول أو قد تقصر .

ثانياً : أنواع الدورات الاقتصادية :

سبق وأن أشرنا إلى أن كل الدورات ليست متشابهة من حيث حدتها ، ففى بعض الدورات تطول فترة الكساد ويصل مستوى النشاط الاقتصادى إلى مستويات دنيي . وفى دورات أخرى يكون الازدهار والتوسع سريعاً وملاحظاً عن الدورات السابقة . وقد تكون الدورة خفيفة فى مجملها ، بمعنى أن الفرق بين القمة والقاع ليس كبيراً ، كما فى بعض الدورات الأخرى .

وبالرغم من هذا فإن هناك تشابه فى ميكانيكية الدورة أى طبيعة حركتها . كما أن كل وجه من أوجه الدورة يحمل فى طياته عوامل التغير للوجه التالى . فمثلا نجد فى نهاية فترة الرواج و التوسع ، تتجمع الظواهر المؤدية إلى انتقال النشاط الاقتصادى إلى مرحلة الهبوط والانحسار .

وفى فترات الكساد والتى قد تطول أحياناً تتوالد الظروف المساعدة لدفع الاقتصاد إلى مرحلة استعادة النشاط وواقع الأمر أن التقلبات أو الدورات لها أنواع متعددة منها :

أ- الدورة التجارية الكلاسيكية Classical Trade Cycle

تم رصد هذه الدورة خلال القرن التاسع عشر ، من واقع ما تعرض له النشاط الاقتصادى ، فى إنجلترا ومعظم الدول الأوروبية ، إلى تقلبات منتظمة Regular . ويستغرق زمن كل دورة (من قمة الرواج إلى قمة الرواج) ما بين ثمانى على عشر سنوات .

ب- دورة كوزنتس **Kuznets Cycle**

وقد أكتسبت أسمها من العالم الاقتصادى الشهير سيمون كوزنتس **Simon Kuznets** الذى أكتشفها من متابعة لواقع الظروف الاقتصادية في أوروبا والولايات المتحدة خلال الثلاثينات من هذا القرن . وأرجع حدوثها إلى تقلب النشاط الاقتصادى في قطاع التشييد والبناء والصناعات المرتبطة به ويستغرق زمن هذه الدورة ما بين خمسة عشر إلى خمسة وعشرون عاماً .

ج- دورة كونداراتيف **Kondratif Cycle**

وقد أكتسبت أسمها أيضاً من العالم الروسى كوندراتيف وطورها فيما بعد جوزيف شومبيتر **Joseph Schumpeter** وقد أشار كلاهما إلى دورة أكثر طولاً من الناحية الزمنية وتستغرق ما بين خمسين إلى ستين عاما .

د- الدورة الاقتصادية **Business Cycle**

عانت الدول الصناعية المتقدمة . منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، من تقلبات فى النشاط الاقتصادى تستغرق ما بين أربع إلى خمس سنوات . وهذا النوع من الدورات هو ما يعرف فى الأدب الاقتصادى بالدورة الاقتصادية .

هـ- دورة المخزون السلعى :

وتعتبر أقل الدورات طولاً ، وتستغرق فترة زمنية تقدر ما بين عامين وأربعة أعوام . ويرجع حدوثها إلى تغير (زيادة وأنخفاض) الاستثمار فى المخزون السلعى . وهذه التغيرات فى هذا النوع من الاستثمار يتولد عنها تقلبات فى مستوى الدخل القومى .

ويرى شومبيتر أن هناك ثلاثة أنواع من الدورات الاقتصادية هى :

١- دورة كيتشن Kitchine تمتد من ٣:٤ سنة وتشهد بالتناسب ابتكارات ذات تأثير محدود

٢- دورة يوجلر Juglar تستمر من ٧:١١ سنة بسبب ابتكارات ذات تأثير أقوى من ابتكارات دورة كيتشن .

٣- دورة كوندراتيف Kondratieff تمتد من ٥٠:٥٥ سنة وتشهد ابتكارات ذات أثر واضح وباعث للحركة فى أنشطة أخرى وفى مجالات متعددة مثل اختراعات السكك الحديدية والطائرات والكيماويات .

ثالثاً : مراحل الدورة الاقتصادية Phase of the Business Cycle

جرت العادة فى تاريخ الفكر الاقتصادى إلى تقسيم الدورة الاقتصادية حسب التغير فى النشاط الاقتصادى إلى أربعة مراحل هى مرحلة الارتداد ومرحلة الرواج ثم مرحلة الركود وأخيراً مرحلة الكساد وفيما يلى عرضاً موجزاً لهذه المراحل الأربعة .

أ- المرحلة الأولى وتعرف بمرحلة الارتداد Recovery Phase

فإذا بدأنا من وضع معين متميز بانخفاض كل من مستوى العمالة والإنتاج والأسعار ، فسوف يحدث محرك أولى للاستثمار فى أحد قطاعات الاقتصاد وسوف يترتب عن هذه الزيادة فى الاستثمار دخولا جديدة ، مما يؤدى إلى زيادة الطلب وبالتالى زيادة الدخل كنتيجة لتأثير المضاعف Mulliplier السابق ذكره .

ونظرا لوجود جزء كبير من البطالة فى هذه المرحلة من مراحل الدورة ، فإن زيادة الطلب لن تؤدى إلى ارتفاع الأسعار ارتفاعا معنويا . وعن طريق استخدام كميات أكبر من رأس المال والعمل يمكن للمنظمين زيادة العرض لتغطية الطلب المتزايد . وسوف يشجع مستوى الطلب

الأكثر ارتفاعا ، الاستثمار فى كل من المخزون من السلع ورأس المال الثابت نظرا لتحسن توقعات الربح .

وسوف ينشأ عن هذا الاستثمار المتزايد زيادة أكثر من الدخول ، مما يؤدى إلى تشجيع الطلب ، وبالتالى الاستثمار ، وهكذا تستمر هذه العملية ومع ذلك ففى النهاية سوف يتم استيعاب الموارد الغير مستخدمة ، وكنتيجة فإنه لا يمكن تغطية الزيادات الإضافية فى الطلب عن طريق زيادة الناتج.

ب- المرحلة الثانية وتعرف بمرحلة الرواج Boom Phase

وتبدأ هذه المرحلة مع نهاية المرحلة الأولى ، فإذا أستمر الاستثمار فى الزيادة نتيجة للأرباح المشجعة فإنه لا يمكن أن تحدث زيادة فى كل من الدخل والإنفاق الناتج من هذه الزيادة فى الدخل إلا عن طريق زيادة المستوى العام للأسعار وذلك بسبب ضغط الطلب (النقدى) المتزايد على العرض (الحقيقى) الثابت تقريبا .

أى أنه يمكن القول بأن التضخم يظهر فى هذه الحالة نظراً لأن زيادة الاستثمار لا يؤدى إلى زيادة مستوى العمالة والناتج ولكنه يؤدى إلى رفع الأسعار . ولا ينتظر أن تستمر هذه المرحلة لفترة طويلة . فمن ناحية سوف يؤدى توقف زيادة حجم المبيعات إلى انخفاض الطلب على السلع الرأسمالية اللازمة لزيادة الإنتاج (فالمنظمون لن يزيدوا من الطاقة الإنتاجية لماكيناتهم إذا لم تزيد مبيعاتهم أو عندما تزيد بمعدل متناقص) .

ومن ناحية أخرى سوف يتناقص الميل الحدى للاستهلاك نتيجة لزيادة مستوى الدخول . وعلى ذلك فإنه ينتظر كنتيجة لذلك أن ينخفض كلا من مستوى الاستثمار والمضاعف بحيث

يؤدى ذلك فى النهاية إلى أن تنعكس الزيادة فى كل من الدخول والأسعار بحيث تصبح فى الاتجاه المضاد .

ج- المرحلة الثالثة وتعرف بمرحلة الركود **Recession Phase**

حيث تتميز توقعات رجال الأعمال فى هذه المرحلة بأنها تعتبر متقلبة إلى درجة كبيرة فانخفاض الأسعار والأرباح الذى يجب أن يحدث نتيجة لانخفاض الطلب سوف يؤدى إلى ظهور موجه عنيفة من التشاؤم .

وعندئذ سوف يحاول رجال الأعمال أن يخفضوا من خسائرهم بقدر الأمكان قبل أن تخفض الأسعار بدرجة أكبر من التىّ وصلت إليه . وذلك عن طريق خفض معدل الاستثمار بتخفيض كميات السلع المنتجة للأسواق وبعدم شراء معدات رأسمالية جديدة وبعد ذلك يبدأ الانخفاض الكبير من الاستثمار والذى يزيد عن طريق تأثير المضاعف مما ينتج عنه انخفاضا سريعا فى الدخول ، وأيضاً فى الأسعار .

وكذا فى مرحلة الرواج فإن هذه المرحلة لن تستمر لفترة طويلة أيضاً . فهناك حدود معينة على الانخفاض المنتظر فى الاستثمار على المخزون من السلع حتى لو تم الوصول إلى هذه الحدود عندما يصبح رصيد المخزون من هذه السلع صفرا .

وبالمثل فإنه لا يمكن أن يتم خفض معدل تكوين رأس المال الثابت إلى مالا نهاية . كما أن المنتظمين لا يستطيعون أن يخفضوا من معداتهم الرأسمالية الموجودة إلا عن طريق تلفها بالاستعمال بمرور الزمن .

وبطبيعة الحال فإنه عندما تنخفض الدخول فإن الميل للاستهلاك سوف يرتفع . وسوف يعانى الناس من الفقر لدرجة أن مدخراتهم سوف تخفض إلى الصفر، أو قد تصبح هذه المدخرات سالبة نتيجة لقيامهم بسحب مدخراتهم السابقة لكى ينفقونها فى الوقت الحالى .

د- المرحلة الرابعة وتعرف بمرحلة الكساد **Depression Phase** فبالرغم من توقف الدخول عن الانخفاض ، فإن هذه الدخول سوف تظل عند مستوى منخفض وسوف يوجد جزءا متعطلاً كبيرا من عوامل الإنتاج ولن تشجع ظروف ركود الأسواق هذه " الاستثمار " وسوف ينحدر الاقتصاد إلى درجة كبيرة من الفقر والبطالة وبمرور الوقت يستهلك رأس المال الموجود حتى يتم تعديل حجمه فى النهاية بالنسبة للمستوى المنخفض السائد من المبيعات والدخل .

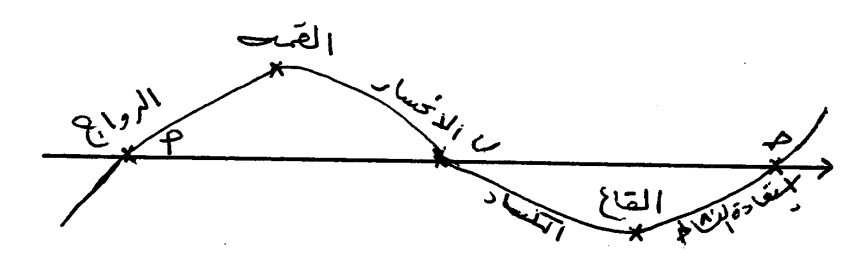
وسوف يؤدى استهلاك رأس المال بعد ذلك إلى خفض مستوى رأس المال بدرجة أقل من المستوى اللازم للمحافظة على المستوى المنخفض الجارى من الإنتاج ، ويجب فى هذه الحالة إحلال كمية من رأس المال محل الكمية المستهلكة ، وعندئذ سوف يرتفع معدل الاستثمار ويبدأ الاقتصاد فى الدخول مرة أخرى إلى المرحلة الأولى من الدورة وهى مرحلة الارتداد .

هذا ويمكن القول بأن كل دورة تتميز بوجود نقطتين تتقلب بينهما هما قمة الصعود أو الذروة **peak** وقاع الهبوط **Trough** كما أن دورة تمر بمرحلتين هما مرحلة الركود ومرحلة التوسع حيث تشهد المرحلة الأولى تناقص فى الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى والعكس فى مرحلة التوسع والتى يزداد فيها الناتج الحقيقى .

وأخيراً يمكن القول بأن التقلبات فى مستوى النشاط الاقتصادى التى يتم قياسها بالناتج المحلى الاجمالى الحقيقى قد تعكس دقة أكثر واقعية عن المرحلة التى تمر بها الدورة الاقتصادية . فحينما ينمو الناتج الحقيقى ، يكون الاقتصاد مارا بمرحلة أنتعاش أو توسع .

وحينما يتقلص هذا الناتج الحقيقى يكون الاقتصاد بمرحلة ركود أو كساد ومعنى ذلك أن تقلبات الناتج المحلى ترتبط بمؤشرات أخرى للدورة الاقتصادية . فعلى سبيل المثال ، فى حالة الركود تنخفض فرص العمل وتزيد معدلات البطالة.

وفى نهاية مطاف هذا الأمر أو فى أخره يزيد التضخم وتتزايد كمية الدعم الحكومى للمشروعات والأسر ، وتتقلص الواردات ، وبالمثل فى حالة التوسع أو الأنتعاش يتاح بالاقتصاد المزيد من فرص العمل وتزدهر الأحوال ، وينخفض معدل البطالة وفى النهاية يزيد معدل التضخم وتزيد الواردات ويوضح الشكل رقم(٤٨) التغير فى النشاط الاقتصادى ومراحل الدورة الاقتصادية . (شكل رقم ٤٨)



رابعاً : تفسير أسباب الدورة الاقتصادية :

جرت العادة فى تاريخ الفكر الاقتصادي التمييز بين مدرستين كبيرتين لتفسير الدورة الاقتصادية فهناك مدرسة نقص الاستهلاك **Under Consumption** والتى تمتد

جـذورها إلى عهـد Hobson Malthus Bioguilbert وهنـاك مدرسـة فـيض الاستثمارات (فيض الإنتاج) Over Investment . وكـل واحـدة مـن هـذه المجموعـة تحاول تفسير التناقض الرئيسى فى طريقة الإنتاج الرأسمالى ، وتهمل المميزات الأخرى .

أ- فمثلاً نرى أن كتاب مدرسة نقص الاستهلاك يفسرون الأزمة ابتدءا من التناقض بـين الميـل إلى التوسع اللا محدود للإنتاج ، وبين الميل لتضييق الاستهلاك للفئة التى تكـون الغالبيـة من السكان . فالأزمة تبدو وكأنها انعكاس لفائض القيمة.

فهذا الأخير الذى يضع الرأسمالى يده عليه يستخدمه فى بناء رؤوس أموال إنتاجية (ومن ثـم فإنتاج غير محدود من السلع الاستهلاكية) يؤدى إلى فيض فى إنتاج وعروض السلع فى السوق ، فى حين إن نفس القوة الشرائية لجماهير العمال الكبيرة يحول دون إمكانية هذه الطبقة من شراء الناتج خلال فترة زمنية معينة .

فالعمال الذين يخلقون القيم لا يستلمون مـن أجـورهم إلا قليـل مـن هـذه القيمـة ، أذن هنـاك تناقض بين دور العامل كمنتج للقيمة الجديدة (أو لفـائض القيمـة) وبـين دورة كمسـتهلك أم مشترى فى السوق .

ويتجلى هذا التناقض فى أن توسع السـوق والطلـب لا يمكـن لـه مطلقـا أن يتماشـى مـع توسـع الإنتاج. فالطلب يزداد ولكن ليس بنفس النسبة التى يزداد فيها إنتاج السلع وعرضـها . فـإذن هناك نقص فى الطلب من جهة وإفراط في الإنتاج من جهـة أخرى الأمر الـذى يـؤدى إلى توقـف الإنتاج وظهور البطالة .

ب- مدرسة فيض الاستثمارات Over Investment ظهـرت هـذه المدرسـة فـى بدايـة القرن العشرين ، وأغلب الظن أن كتاب هذه المدرسـة أسـتفادوا بشـكل أو بـأخر مـن الأداة

التحليلية التى وضعها تحت أيديهم الاقتصادى السويدى فينكل (معدل الفائدة الطبيعى معدل الفائدة النقدى) .

فبعد عودة المانيا إلى قاعدة الذهب عام ١٩٢٤ وساد أستقرار فى الأسعار ، تحول الاقتصاديون الألمان إلى دراسة الدورة الاقتصادية وخاصة الاقتصاديون النقديون منهم ومع أن هناك خلافات ضئيلة بين هؤلاء الكتاب إلا أن هناك نقاط التقاء جمعت بينهما وهى .

١- أن سبب الدورة الاقتصادية يكمن فى اختلال المساواة بين الادخار وبين الاستثمار .
٢- أن اختلال التوازن بين الادخار وبين الاستثمار ناجم من سلوك النظام المصرفى فى الدولة الذى قد يمنح القروض بمعدلات فائد منخفضة عن الربح المتوقع أو العكس .
٣-إن الصناعات التى تنتج سلع رأسمالية هى أكثر حساسية بالحركات الدورية من الصناعات التى تنتج السلع الاستهلاكية .

هذا بالإضافة إلى أن هناك العديد من النظريات التى تحاول تفسير هذه الظاهرة والأسباب التى تكمن فى حدوثها . فهناك من النظريات ما يؤكد أن التقلبات فى النشاط الاقتصادى ترجع أساساً إلى التقلبات فى مستوى الاستثمار الصافى أو قصور الطلب الاستثمارى . وأخرى ترجعها إلى التغير فى معدل الاختراعات ومستوى تطبيقاتها الاقتصادية ، وإن كان ذلك يؤدى إلى تغير مستوى الاستثمار الصافى .

كما ترى بعض النظريات أن منشأ الدورة يتواجد فى النظام الائتمانى حيث تستطيع البنوك بقدرتها على خلق الائتمان (بزيادة الأموال القابلة للإقراض بشكل يبلغ أضعاف حجم الودائع

لديها) فى إشاعة الثقة والتوسع فى النشاط الاقتصادى . ومن ثم إذا ضيقت من قدرتها لائتمانية . أشاعت عدم الثقة من جهة ، وقللت من الفرص الاستثمارية من الجهة الأخرى .

وكما تكون للدورة أسباب خارجية أى خارج العوامل المحددة للنشاط الاقتصادى ، مثل التقدم الفنى والاختراعات وزيادة السكان واكتشاف موارد جديدة والتى تسهم فى زيادة الاستثمار الصافى ، فاللدورة أسباب داخلية من داخل التشابكات الاقتصادية التى تربط بين العوامل الرئيسية المحددة النشاط الاقتصادى ، مثل التغير فى حجم الطلب أو فى مستوى الاستثمار .

ويعطى بعض الاقتصاديين أهمية خاصة للتفريق بين العوامل والأسباب الخارجية والداخلية التى تحدث دورات الأعمال . وقد يكون لذلك فائدة تحليلية إلا إن الدراسات المتقدمة والخاصة بالدورة تشير إلى أن العوامل الخارجية والداخلية تعمل فى اتجاه واحد وترجع أسباب حدوث الدورة الرئيسية أو العامل الأساسى المحرك لها بشكل رئيسى إلى التقلبات فى إنتاج السلع الرأسمالية ، نتيجة التغيرات الشديدة على مستوى الطلب الاستثمارى .

أى التغيرات على مستوى الاستثمار الصافى وما يعنى ذلك من تغيرات على مستوى الاستثمار الكلى . وذلك يرجع إلى طبيعة العلاقة بين الطلب على السلع الاستهلاكية ، والطلب على الأصول الرأسمالية ، والتى تتسم بالتعجيل .

ولهذا نجد انه فى بداية مرحلة التوسع يسهم مبدأ التعجيل (المعجل) فى الإسراع بوصول الاقتصاد القومى إلى حالة الازدهار . وكذلك يساعد فى الإسراع بوصول الاقتصاد القومى إلى حالة الازدهار . وكذلك يساعد فى الإسراع بالوصول إلى حالة الهبوط أو الكساد .

خامساً : التفسير الكينزى للدورة الاقتصادية :

تحدث كينز فى الفصل ٢٢ من النظرية العامة عن بعض الملاحظات بشأن الدورة الاقتصادية . وقد أشار إلى أن الأستخدام يعتبر داله فى الطلب الكلى (المتوقع) N=F (D) الأمر الذى يشير إلى إن العوامل التى تحدد حجم الطلب هى التى تفسر تقلبات الدورة الاقتصادية وهى تتمثل فى :

١- الكفاية الحدية لرأس المال

٢- معدل الفائدة النقدى

٣- الميل الحدى للأستهلاك ويحدد حجم الطلب الاستهلاكى والذى يتحدد بحجم الدخل وبالعادات الاستهلاكية .

حيث إن تقلبات حجم الاستثمار وحجم الاستهلاك هما اللذان يحددان تقلبات حجم الطلب الكلى وبالتالى تقلبات حجم الاستخدام .

ومع ذلك يلزم أن نكون حذرين عند تفسير العلاقة بين الطلب الكلى وبين الاستخدام ، فما دام الطلب الكلى هو مجموع الطلب الاستثمارى والطلب الاستهلاكى ، وحيث أن الطلب الاستهلاكى يتميز بنوع من الثبات والاستقرار ، وأصبح التقلب فى الطلب الاستثمارى هو الطلب الرئيسى وهو الذى يفسر الدورة الاقتصادية ومن هنا يصف كينز أن الدورة الاقتصادية أن هى إلا دورة تقلبات الاستثمار .

ويشدد كينز على ذلك فى أكثر من مكان واحد ، أن الدورة الاقتصادية أن هى إلا دورة فى الكفاية الحدية لرأس المال . وبذلك يكون كينز سار على النهج الذى رسمه فينكل حيث أن

كل منهما يرى أنه فى حالة ما إذا كان معدل الفائدة الطبيعى (عند فينكل) أو الكفاية الدية لرأس المال عند كينز أعلى من معدل الفائدة النقدى تزداد الاستثمارات عن الادخارات وتحدث حركه **Cumulative Process** نحو الأعلى :

بمعنى زيادة فى الاستخدام والدخل وزيادة فى الطلب الاستهلاكى . أى رخاء أقتصادى . ويحدث العكس فيما لو أرتفع معدل الفائدة النقدى عن معدل الفائدة الطبيعى أو عن الكفاية الحدية لرأس المال . فتقل الاستثمارات ويقل الاستخدام والدخل ، ويقل الطلب الاستهلاكى وينحدر الاقتصاد نحو الركود .

فمن هذه الوجهة يمكن القول أن كينز لم يضف شيئاً جديداً سوى أنه وطد الرأى الذى كان سائداً آنذاك عن أهمية تقلبات حجم الاستثمار فى الدورة الاقتصادية . فهو أذن بشكل أ و بأخر يعتبر فى هذه المرحلة من أنصار **Over Investment** . إلا أن إسهامه الكبير كان واضحاً فى تفسير مرحلة الانعطاف **Turning Point**.

فبينما يرى **Jevons** ، **Moore** أن الانعطاف يرجع إلى أسباب بيئية تتعلق بالمناخ ، فإن قلة هطول الأمطار وما يصاحب ذلك من جفاف ونقص فى المحصول الزراعى وقلة فى دخول المزارعين يؤدى إلى نقص فى الطلب على السلع المصنوعة .

وفى الوقت الذى كان فيه النقديون (أمثال **Hawtrey**) يرجعون الانعطاف إلى قلة الادخار وارتفاع معدل الفائدة (إذ ينفق الأفراد كثيراً من دخولهم فى أيام الرخاء ولا تبقى لديهم مدخرات كافية) نجد أن كينز يرجع ذلك إلى طبيعة الميل الحدى للاستهلاك .

ففى الوقت الذى يزداد فيه تكوين رؤوس الأموال الإنتاجية ويزداد عرض السلع فى السوق ، فإن الميل الحدى للاستهلاك الذى يأخذ في التناقص يحد من إقبال الأفراد على شراء السلع الاستهلاكية ، فتبقى السلع مكدسة فى الأسواق ويضطر منتجوها إلى تقليل الإنتاج أو غلق المصانع فتظهر البطالة .

سادساً : الجمع بين المضاعف والمعجل لتفسير الدورة الاقتصادية :

سبق وأن ذكرنا فى دراستنا للمضاعف كيف أن زيادة معينة فى النفقات الاستثمارية تحدث زيادة كبيرة فى الدخل والاستهلاك ، محددة بنسبة المضاعف الذى يعتمد مباشرة على الميل الحدى للاستهلاك . ووقفنا عند دراستنا لمبدأ التعجيل على ظاهرة أخرى هى ان الزيادة فى معدل الطلب على الأموال الاستهلاكية تحدث زيادة وبنفس النسبة فى طلب وإنتاج الأموال الاستثمارية .

فالتغير الذى يطرأ على النفقات الاستهلاكية مرتبط " وظيفيا" بالتبدل الذى يحدث فى الاستثمار بواسطة المضاعف ، كذلك أن التبدل الذى يصيب الاستثمار ناجم عن التبدل الذى يطرأ على النفقات الاستهلاكية .

وهكذا تكتمل السلسلة مع هاتين العلاقتين :

أستثمار – استهلاك (أو دخل) = المضاعف

استهلاك (دخل) – استثمار = المعجل

والأن علينا أن نعرف كيف تستطيع هاتان العلاقتان المترابطتان ، أن تحدثا فى ظروف معينة تقلبات دورية فى النشاط الاقتصادى ، ونقف فى الوقت نفسه على مدى التأثير الذى تحدثه النفقات الأولية على الدخل والاستخدام .

وقد قام عدد من الاقتصاديين بالتآلف والتوحيد بين عمل المضاعف وعمل المعجل وذلك عن طريق بناء نماذج نظرية وإحصائية متخذين فرضيات محدده حول نسب المعجل والمضاعف ومضاعف . تحليل الدورة الاقتصادية وتقلبات الدخل ، غير مقتنعين بالنظرية الكينزية أخذين فى الاعتبار فترات الزمن .

والنتيجة الحتمية لكل ذلك هو ليس الحصول على نظام لمعادلات أنيه معبرة عن توازن عام ، ولكن على تعاقب **Sequence** فى الزمن حيث تكون المتغيرات **Variables** فى فترة معينة محكومة ومحدودة بقيمة المتغيرات للفترة السابقة . وأن المتغيرات فى الفترة الحالية هى التى تحدد قيمة المتغيرات للفترات اللاحقة وهكذا نستطيع أن نحصل على قانون " لتطور النظام الاقتصادى ".

وبالرغم من جهود هؤلاء الاقتصاديين فى جعل هذه النماذج أكثر واقعية ، فإنها لا تزال بعيدة عن أن تكون كذلك ، لأن النسب **Coefficients** المعطاة عن المعجل والمضاعف تظل ثابتة خلال تعاقب الفترات .

وكان **Harrod** أول من وضع صيغة هذا العمل المشترك أو التداخل بين المضاعف والمعجل فى كتابه المعروف **The Trade Cycle** . حيث أوضح أن الزيادة فى الاستثمارات الصافية (ناجمة عن زيادة فى معدل الاستبدال أو تحسين وسائل الإنتاج ،(أو استثمارات حكومية) تؤدى إلى زيادة فى الدخل والاستهلاك يحددها الميل الحدى للاستهلاك (المضاعف) . وكيف أن هذه الزيادة فى الدخل والاستهلاك تعمل على أحداث زيادة كبيرة فى الاستثمارات يحددها المعجل ثم تعود هذه الزيادة فى الاستثمارات تحدث ، عن طريق النفقات الاستهلاكية المتعاقبة

، زيادة فى الدخل (المضاعف) وهكذا نحصل على حركة حلزونية للنشاط الاقتصادي ، والتى لا تقف عند حد معين إلا حين تستخدم جميع الموارد الإنتاجية فى الدولة .

ولكن لا بد لبعض المتغيرات الديناميكية المحددة **Dynamic Determinants** أن تتدخل وتضع حداً لحركة التوسع . وهذه المتغيرات إن هى إلا :

١- الميل للادخار .

٢- التبدل نحو الربح **Shift to Profits** .

٣- التبدل فى كميات رأس المال بالنسبة لوحدة منتجة .

ويرى الكاتب أن القوى التى يمكنها أن تضع حداً لهذا الكساد والتى تتركز حول ضرورة الاستبدال **Replacement** (بسبب الاختراع أو التحسين فى وسائل الإنتاج) .

وبزيادة الاستثمار ينتعش الاستهلاك من جديد (وفى وقت تكون فيه العوامل الديناميكية ملائمة للتوسع (ميل قليل للادخار ، توسيع فى رأس المال بسبب أنخفاض معدل الفائدة) .وهكذا تبدأ دورة جديدة حيث يلعب المعجل المحور الأساس فى هذه الحركة. فالمضاعف وحده لا يستطيع أن يحدث دورات ولكن زيادات تدريجية فى الدخل إلى مستوى محدد بالميل الحدى للاستهلاك .

ولكن حين ندخل المعجل إلى جانب المضاعف ، عندئذ نستطيع أن نحصل على مجموعات من التذبذبات **Series of Oscillations** فوق ذلك المستوى المحدد بالمضاعف .

إذ يرفع المعجل فى البداية ، الدخل الكلى إلى مستوى فوق هذا المستوى (مستوى المضاعف) ، ولكن بما أن معدل الزيادة فى الدخل (والاستهلاك) يأخذ فى التناقص عندئذ يبدأ المعجل

على تغيير الاتجاه والذى يدفع الدخل الكلى إلى مستوى أقل من ذلك المستوى المحدد بواسطة المضاعف وهكذا .

ومع كل هذا فإن هارود لم يستطيع بناء نظرية عامة عن التداخل والتفاعل بين المضاعف وبين المعجل ، لأنه لم يأخذ بنظر الاعتبار نتائج تغيير نسب كل من المضاعف والمعجل . وخلاصة ما سبق من تحليل ، أن منشأ التقلبات الاقتصادية راجع إلى التغيرات فى مستوى الاستثمار وبالذات الاستثمار الصافى . وذلك يرجع بدوره إلى العلاقة التى تتسم بالتعجيل بين الطلب الاستهلاكى والطلب الاستثمارى . ويصحب تغير مستوى النشاط الاقتصادى تغير فى مستوى العمالة (التوظف) وفى المستوى العام للأسعار .

وفى أوقات الرواج تصل العمالة إلى أعلى مستوى لها كما ترتفع الأسعار بشكل عام ، وعلى العكس فى أوقات الكساد تزيد البطالة وتصل إلى أعلى مستوى كما تميل الأسعار بشكل عام إلى الهبوط .

سابعاً : نماذج الدورة الاقتصادية :

أبدى الاقتصاديون فى الأعوام الأخيرة اهتماما " بالغا " بالإمكانيات المتضمنة من تداخل المضاعف والمعجل وما يحدثه من تذبذبات فى الدخل والاستخدام خاصة إذا نسبت قيماً مختلفة لكل من الميل للاستهلاك (المضاعف) وللعلاقة بين حجم الاستثمار وبين معدل التغير فى الطلب النهائى التى يحددها المعجل .

وفى إطار ذلك تم بناء نموذج يعتمد على الفرضيات الأتية :

١ – ضرورة التمييز بين الاستثمارات المستقلة وبين الاستثمارات المرغبة أو المولدة .

أما الأولى فهى مستقلة عن حجم البيع أو الطلب الحالى ، فهى تعتبر عامل خارجى Exogenous ناجم إما من تبدل تكنيكى ، أو زيادة فى السكان وإما من أستثمارت عامة . كما إنها الدافع المنشأ المولد لحركة توسع فى الاستخدام والإنتاج . وتتمثل قوتها بقيمة المضاعف .

أما الاستثمارات المولدة فهى تلك التى تحدث على أثر تبدل فى معدل الدخل أو الاستهلاك . بعبارة أخرى أنها رد الفعل لزيادة (أو نقص) فى الطلب أو الاستهلاك الكلى . ويتوقف حجمها إذا بقيت الأشياء الأخرى على حالها على معدل التغير فى الطلب الكلى . أى أنها محددة بقيمة المعجل . فهى عامل داخلى " Endogenous " أو رد فعل للاستثمارات المستقلة .

٢- افتراض قيم مختلفة لكل من المضاعف والمعجل ، واعتبار هذه القيم ثابتة خلال الدورة . أى بعبارة أخرى أنها تفترض ثبات الميل للاستهلاك (سواء كان متوسط الميل للاستهلاك ، أو الميل الحدى للاستهلاك) . ونفترض أيضاً ثبات العلاقة بين زيادة الطلب النهائى ، وبين زيادة الاستثمارات المولدة ، تلك العلاقة التى يطلق عليها أحياناً أسم " نسبة المعجل " Accelerator Coefficient .

أ- الدورة الاقتصادية من وجهة نظر ساموبلسون .

يرى ساموبلسون فى تحليله للدورة الاقتصادية مع افتراضه قيماً مختلفة لكل من المضاعف والمعجل من أن أى تغير أولى خارجى كزيادة فى الاستثمارات المستقلة يمكنها أن تحدث ليس

فقط أثار تراكمية متفجرة على الدخل ولكن تستطيع أيضاً أن تولد وتبدأ حركة دورية للدخل تلقائياً .

كما أشار ساموبلسون إلى أن أفتراض نسب مختلفة لكل من المضاعف والمعجل تؤدى إلى نتائج مختلفة بالنسبة للدخل . وقد ميز بين خمسة حالات هما :

١- فى الأولى حيث يكون الميل الحدى للاستهلاك ½ والمعجل = صفر (حين تكون هناك وفرة فى رؤوس الأموال الإنتاجية ، فى فترة الكساد مثلا) ، فيستقر الدخل القومى فى مستوى يحدده المضاعف (نتائج المضاعف) .

٢- وفى الحالة الثانية حيث يكون الميل الحدى للاستهلاك ½ ونسبة المعجل = ١ وهنا يرتفع الدخل إلى مستوى أعلى من ذلك الذى يحدده المضاعف ولكن تذبذباته محصورة ومقارنة لمستوى المضاعف .

٣- وفى الحالة الثالثة نفترض أن الميل الحدى للاستهلاك هو ½ وأن نسبة المعجل = ٢ ، عندئذ تحدث تقلبات منتظمة ، تعيد نفسها ، ويبلغ الدخل فى حركة دورية تذبذبية مستوى مقارب لمستوى المضاعف .

٤- وحين نفترض نسبا أعلى لكل من المضاعف ٦ر٠ والمعجل =٢ ، تصبح الدورات متفجرة ويرتفع الدخل إلى مستوى أعلى .

٥- أما فى الحالة الأخيرة ، وحين نفترض نسبا أعلى من النسب السابقة (الميل الحدى للاستهلاك ٨ر٠ والمعجل = ٤) فيؤدى ذلك إلى زيادة كبيرة للدخل ، أى يصبح الدخل فى حالة توسعية تراكمية والتى يمكن أن تكون لها صيغة تضخمية .

وفى ضوء ما سبق قد يبدو من العسير التسليم بثبات قيم كل من المضاعف والمعجل خلال مراحل الدورة ، وخاصة فيما يتعلق بالمعجل ، إذ يلاحظ أن عوامل عديدة تلعب دورا كبيرا فى تغيير قيمته من فترة لأخرى ، منها أهمية الاستهلاك كمية المخزون من رؤوس الأموال

الإنتاجية ، معدلات الفائدة ، حجم الاستبدال والصيانة والذى يتأثر بمقدار العمر الإنتاجي للألة ومرونة النظام المصرفى .. ألخ .

فهذه العوامل عرضة لتبدلات كبيرة خلال مراحل الدورة الاقتصادية . وعليه فأننا لا نستطيع تكوين نظرية عن الدورة بمجرد الاستناد على العمل المزدوج لكل من المضاعف والمعجل . هذا من جهة. ومن جهة أخرى فقد أشار ساموبلسون إلى أن الحالات الثانية والثالثة والرابعة هى ذات ميزة دورية وأن الدورات فى الحالتين الثانية والرابعة هى الدورات المحتملة الوقوع . ومع ذلك فهذه الدورات لا تتماشى مع الواقع التاريخى . فالدورات من النوع الأول لا تختفى من تلقاء نفسها ، والدورات من النوع الثانى لا تبقى كذلك ، لأن هناك فى الواقع بعض الحدود التى تقف فى وجه توسعها بشكل كبير . وعليه فقد أصبحت الفائدة التحليلية " للنموذج " الذى وضعه ساموبلسون محدودة جداً .

ب- نظرية هيكس فى الدورة الاقتصادية :

يستند هيكس فى بناء نموذجية على ثلاثة أفكار أساسية هى :

- فكرة المضاعف والاستخدام الكامل والعلاقة بين الادخار والاستثمار .
- مبدأ التعجيل .
- فكرة معدل النمو المتوازن والذى تدور حوله الدورة الاقتصادية .

ويبدأ هيكس ، فى تحليل نظريته عن الدورة بوجود نوعين من الاستثمارات : استثمارات مستقلة ، واستثمارات " مولدة " . أما الأولى فتتمثل بذلك الجزء من الاستثمارات التى لا علاقة لها بنمو الاقتصاد . وهى تشمل فى الغالب ذلك الإنفاق الاستثمارى لتعويض المخزون من رأس المال المستهلك بسبب العملية الإنتاجية . ومع ذلك فهى دالة لمستوى الإنتاج . أما الثانية فهى دالة لمعدل التبدل في الإنتاج عدل التبدل فى الإنتاج ، أو بعبارة أخرى ، هى دالة لمعدل نمو الاقتصاد . ولهذا التمييز بين نوعى الاستثمارات أهمية كبيرة . فما دامت الاستثمارات

المستقلة هى دالة للناتج الكلى للفترة الحالية ، فكميتها أذن مستمرة ، وهى مرتبطة بنسبة ثابتة مع الإنتاج . بينما تتغير الاستثمارات المولدة التى هى الأخرى لها أهميتها عند هيكس فى تحليل الدورة بنسبة معدل التغيير فى الناتج الكلى .

كما يفترض هيكس فى " نموذجه " ثبات دالة الاستهلاك (ثبات قيمة المضاعف) وثبات العلاقة بين الاستثمار وبين الزيادة فى الإنتاج (ثبات المعجل) ، وفى الحالتين يعتبر كل من المضاعف والمعجل علاقة زمنية تحدث أثرها بعد فترة زمنية .

ولكن بالرغم من ثبات هاتين الدالتين خلال الدورة إلا أن دالة الاستهلاك فقط هى التى تستطيع أن تعمل خلال وطوال مراحل الدورة بينما يصبح المعجل لا عمل له فى بعض مراحلها . وهذا نستطيع أن نتبين المعالم الرئيسة " للنموذج " الذى يعرضه هيكس لتفسير الدورة الاقتصادية التى من أهمها :

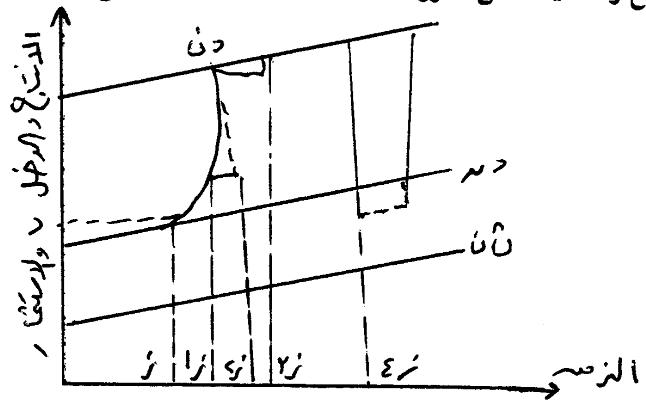
١- وجود نمو متصاعد طويل الأمد للناتج والدخل .

٢- وإن هناك معدل متوازن للنمو والذى يتطلب كمية من الاستثمارات كافية لاستيعاب المدخرات الناجمة من نمو ثابت للدخل .

٣- وإن الدورة تتذبذب وتدور حول هذا الاتجاه أو النمو المتصاعد ، بعبارة أخرى أن الدورة تتذبذب حول توازن متحرك وليس حول توازن إستاتيكى .

٤- ويفترض هيكس أخيراً ازدياد الاستثمارات المستقلة بمعدل ثابت ومنتظم .

ولتوضيح رأى هيكس فى الدورة لابد من الاستعانة بالشكل الأتى . (شكل رقم ٤٩)



وفى الشكل رقم(٤٩) تم التعبير عن الزمن على المحور الأفقى ، بينما تم التعبير عن الإنتاج والدخل والاستثمار على المحور الرأسى . وقد تم تمثيل الاستثمار التلقائى بالخط (ث ت) . بينما يعبر الخط (د ن) على اتجاهات الدخل عندما يتحقق فقط الاستثمار التلقائى بينما الخط الأخير (د ن) يعبر عن أقصى مستوى للإنتاج الذى لا يمكن تجاوزه .

ولما كان مستوى الإنتاج عند التوظف الكامل يتوقف على النمو السكانى والتقدم الفنى ، أفتراض هيكس أن أقصى معدل نمو يتساوى تماماً مع معدل النمو فى الاستثمار التلقائى .
فإذا أفترضنا أن الاقتصاد يعانى من الكساد خلال الفترة الزمنية (ز) وأن الإنتاج عند المستوى (د) ولما كانت عوامل النمو التلقائية تولد استثمارا تلقائياً ، مما ينتج عنه زيادة تلقائية فى مستوى الإنتاج ، مما يترتب عليه خاصة فى حالة انخفاض الطاقات العاطلة بشكل كبير نتيجة عنصر الإهلاك ظهور الاستثمار التابع .

ولما كان الاستثمار التابع يدفع مستوى الإنتاج إلى مزيد من الارتفاع ، فإن قدراً أكبر من الاستثمار التابع يتحقق من خلال زيادة الطاقات الإنتاجية اللازمة . وسوف يستمر التوسع الناتج من المعجل دافعاً الإنتاج إلى أن يصل الإنتاج إلى أقصاه فى الفترة الزمنية (ز٢) .

وعندما يصل الإنتاج إلى أقصاه فإن الإنتاج لا يمكن أن يتجاوزه إلا بمقدار معدل النمو فى الإنتاج الكلى عند مستوى التوظيف الكامل . ولكن هذا يعنى أن التغيرات المتاحة فى الإنتاج بين الفترتين (ز٢) و (ز٣) لا بد أن تكون أقل من التغيرات فى الفترة السابقة .

وهذا بدوره يعنى هبوطاً فى القيمة المطلقة للاستثمار ، ونتيجة لذلك ينكمش الإنتاج ، وينخفض الاستثمار التابع إلى الصفر ، ويدخل الاقتصاد مرحلة التدهور .

ويصل الاقتصاد إلى قاع الكساد خلال الفترة الزمنية (ز ٤) وسوف يظهر التوسع الجديد فى الاقتصاد عندما يتم القضاء على فائض الطاقة الإنتاجية . وعندما تفرز عوامل النمو تغيرات إيجابية فى الإنتاج أو عندما يرتفع الاستثمار الكلى نتيجة عملية الإحلال الضرورية ، تبدأ مرحلة التوسع فى الاقتصاد مرة أخرى .

ولكن ما هو دور النقود فى هذا " النموذج " الذى يعرضه هيكس والذى يقوم على أسس حقيقية **Real Terms** ؟ يرى هيكس أن العمل المشترك لكل من المضاعف والمعجل وتحقق حالة الاستخدام الكامل هى العوامل " الحقيقة " التى تلعب الدور الرئيسى فى نشوء الدورة وتكرارها ، وأن السياسة النقدية وتغيرات معدل الفائدة وما يصاحبها من توسع او أنكماش نقدى ، تلعب دوراً أقل شأناً من العوامل السابقة وأنها تستطيع فقط أن تغير من مجرى الدورة.

فهو لا ينكر أن تضييق الائتمان قد يضع حدا للحركة التراكمية الصاعدة قبل الوصول إلى حالة الاستخدام الكامل فارتفاع معدل الفائدة مثلا قد يحدث انخفاضا فى الاستثمارات " المولدة " قبل الوصول إلى حالة استخدام كامل .

ومع ذلك فهو لا يعتقد بأن ذلك محتملا خاصة وأن فترة الانتعاش هى فترة أرباح عالية ، للمقرض وللمقترض على السواء . كذلك فى حالة أنعكاس الدورة وظهور حالة الكساد ، فأن أزدياد " تفضيل السيولة النقدية " قد يعمل على الإسراع فى خنق النشاط ويزيد من حدة الكساد الاقتصادي .

وبعبارة أخرى ، يعتقد هيكس أن توسع أو انكماش الائتمان يمكن أن يزيد من سعة الدورة ولكنه لا يجعل من العامل النقدى العامل الرئيسى فى حدوث الدورة .

وقد تعرض تحليل هيكس للدورة الاقتصادية للعديد من الانتقادات منها :

حيث يرى هيكس مثلا بأن دالة الاستهلاك ودالة الاستثمار (قيمة المضاعف وقيمة المعجل) ثابتين خلال مراحل الدورة .

أما فرضية ثبات قيمة المضاعف فهى متأتية من فرضية ثبات الميل الحدى للاستهلاك . مع هذا ، ومن المشكوك فيه أن يبقى المضاعف محافظا على نفس القيمة طوال مراحل الدورة ، إذ من المحتمل أن يكون كبيرا فى بداية الرخاء (زيادة الاستهلاك) ثم يأخذ فى الهبوط فيما بعد .

وكذلك الحال فيما يخص فرضية ثبات قيمة المعجل ، إذ أثارت الدراسات الإحصائية كثيرا من الشكوك حول ثبات هذه القيمة . صحيح أن هناك علاقة تكنيكية بين زيادة الدخل (والاستهلاك) من جهة وبين الاستثمارات من جهة أخرى ولكن يحوم الشك حول ثبات هذه القيمة طوال مراحل الدورة .

حيث تختلف رؤوس الأموال الثابتة من ناحية عمرها الانتاجى ، ومن ثم لا يمكن التسليم بثبات المعجل لجميعها . لهذه الأسباب يظل نموذج هيكس فى تحليل الدورة الاقتصادية مجرد أداة تحليلية ذات فائدة محدودة .

ج- نظرية هانسن فى تفسير الدورة الاقتصادية :

يستند هانسن فى تحليلة للدورة بالإضافة إلى المتغيرات الأساسية التى تحدد الاستخدام والدخل على مبدأ التعجيل وتداخله الاستخدام والدخل على مبدأ التعجيل وتداخله مع المضاعف . بعبارة أخرى أن (١) الكفاية الحدية لرأس المال و(٢) الميل للاستهلاك (٣) معدل الفائدة (٤)مبدأ التعجيل ، هى العوامل التى تحدد كلا من التوسع والانكماش على السواء .

فالكفاية الحدية ومعدل الفائدة يحددان مستوى الاستثمارات المستقلة ، ويحدد الميل الحدى للاستهلاك قيمة المضاعف ، وبالتالى أثار الاستثمار على مستوى الدخل والاستخدام ، ويحدد

مبدأ التعجيل مقدار الزيادة فى الاستثمارات " المولدة " بالقياس إلى التغيرات التى تطرأ على مستوى الدخل .

فلو حدثت زيادة فى الاستثمارات المستقلة (ظهور أختراع جديد) فإنها ستؤدى إلى زيادة فى الدخل بنسبة يحددها المضاعف . ولكن حركة المضاعف لابد وأن تنتهى لأن الميل الحدى للاستهلاك هو أقل من الوحدة .

وبعبارة اخرى أن أزدياد الميل الحدى للادخار هو الذى يوقف أثر المضاعف . ولكن حين ندخل المعجل ، نحصل على حركة تراكمية من نوع أخر . فالزيادة الأولية فى الدخل ستولد زيادة وبنسبة أكبر فى الاستثمارات " المولدة " أى زيادة محددة بقيمة المعجل .

وهذه الاستثمارات المولدة ستبدأ حركة " تضاعفية " من جديد وسنحصل على حركة تراكمية مركبة قائمة على تداخل المضاعف مع المعجل . وهكذا نحصل على أنتعاش بسبب فرص الاستثمارات الجديدة التى تولدت عن الأختراع .

ولكن لا يمكن لهذا الانتعاش أن يدوم طويلا لأنه مرتكز على دعامتين غير ثابتتين وهما :

أ- معدل الاستثمارات المستقلة والذى لا يمكن الحفاظ عليه إلى مالا نهاية .

ب-وعلى مستوى الاستثمارات " المولدة " والذى يعتمد على معدل زيادة الدخل فى الماضى ، والتى هى الأخرى لا يمكن ضمانها لأجل طويل .

أذن لابد أن ينتهى هذا الانتعاش إذا أنهارت هاتان الدعامتان . وهذا الأنتهاء متحقق لا محال . وذلك لأن حركة التوسع لابد أن تقف حين يصل الاقتصاد إلى حالة أستخدام كامل للموارد

الأولية ولرأس المال . وعندئذ يبدأ معدل زيادة الإنتاج والدخل بالفتور ثم التوقف . وهنا نحصل على ظاهرة مزدوجة:

أولاً . انخفاض الاستثمارات " المولدة " لأنها تعتمد كما ذكرنا على معدل الزيادة فى الدخل ، وهذا الأخير بدأ ينخفض أو يتوقف

ثانياً . هبوط حجم الاستثمارات المستقلة (بسبب انخفاض الإنتاجية على أثر أزدياد الاستثمارات من جهة وبسبب النفاذ المؤقت لفرص الاستثمارات المستقلة من جهة أخرى) . وهذا ينتهى الرخاء من تلقاء نفسه .

والخلاصة أن هناك ، فى رأى هانسن ، بالإضافة إلى حالة الاستخدام الكامل التى تعتبر بمثابة السقف العلوى الذى يوقف الحركة التوسعية سببان رئيسين لإيقاف الحركة التوسعية وهما .

أ- أزدياد الميل الحدى للأدخار (نقص الاستهلاك)

ب- هبوط الاستثمارات المستقلة نظرا لانخفاض الكفاية الحدية لرأس المال كما أن حالة الكساد أيضاً لا تستمر طويلاً بل يعقبها حالة رواج لسببين :

١- حين يهبط الدخل ينخفض الاستهلاك بنسبة أقل ، وحين يصل هبوط الدخل إلى حده الأدنى يتوقف انحدار الاستهلاك ، فى وقت تظهر فيه حالة " الاستثمار السلبى " ويستنفذ خلاله المخزون من رأس المال المتداول . وعندئذ تبرز ظاهرة أستبدال رأس المال المستهلك ، ويبدأ المعجل عمله . وتنتهى حالة الكساد .

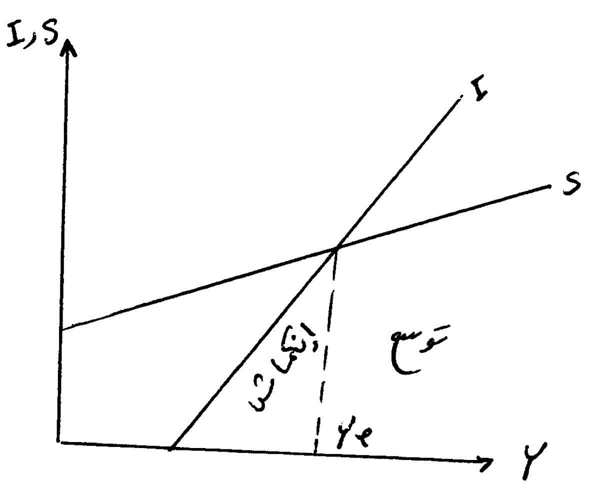
٢- حين يهبط حجم رأس المال الثابت بنسبة كبيرة ، تأخذ الكفاية الحدية لرأس المال فى الارتفاع قليلا ، وتعود الاستثمارات المستقلة للظهور من جديد . وهكذا تنعكس الدورة وتبدأ حركة تراكمية نحو الأعلى ، ومع ذلك يؤكد هانسن على أهمية وضرورة الاستثمارات العامة سوية مع الاستثمارات المستقلة فى تحريك هذا النشاط .

د- نظرية كالدور فى تفسير الدورة الاقتصادية :-

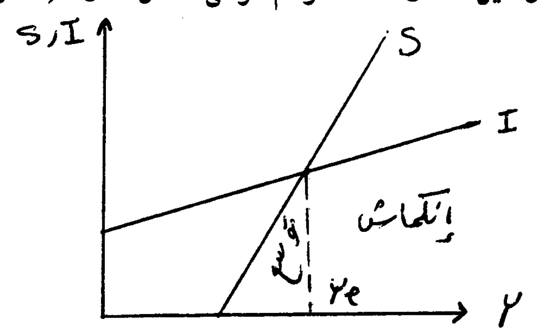
تعتبر هذه النظرية امتدادا لنظرية كينز فى تحديد مستوى الدخل والاستخدام . وقد رفض كالدور قانون الاسواق وأحل محله مبدأ الطلب الفعال ، حيث أحل عناصر **Endogenous** محل عناصر **Exogenous** فى تفسير الدورة الاقتصادية.

وقد رفض نظرية الفائدة عند الكلاسيك لأنها تفترض أن المساواة بين الأدخار وبين الاستثمار (**S=1**) متحققة بفعل معدل الفائدة وقد تبنى نظرية السيولة النقدية مع شيء من التطور وقبل الفكرة الجديدة عن النقود وأدخل عامل الزمن فى التحليل الاقتصادى .

والركيزة الأساسية عند كالدور فى تحليل الدورة هو أن الاستثمار دالة الدخل وكل تغير فى الدخل لابد أن يؤدى إلى تغير فى الاستثمار . فإذا فرضنا أن الميل الحدى للاستثمار أكبر من الميل الحدى للادخار أى إذا فرضنا أن **M.P.S < M.P.I** (شكل رقم ٥٠).



فإننا سنحصل على وضع توازنى فى Ye لكن هذا التـوازن غـير مسـتقر لأن أى خلـل يحـدث حركة فوق Ye(الذى هـو مسـتوى التـوازن) ، فهـذا يعنـى أن الاسـتثمار 1 هـو أكـبر مـن الأدخـار S أى $1 > S$. فـإن مسـتوى الـدخل ربمـا يرتفـع بـدون حـدود فيتحقـق أولاً الاستخدام الكامل وفيما بعـد يحـدث التضخم الجامح. وعلـى العكـس إذا كـان الميـل الحـدى للأدخار أكبر من الميل الحدى للاستثمار كم هو فى الشكل التالى . (شكل رقم ٥١) .



ويستنتج كالدور من التحليل السابق أن الدالتين ، دالة الاستثمار ودالة الادخار لا يمكن لهمـا أن يكونا موحده ومستقرة ، أو على الأقل لا يمكن أن يكونا مستقيمين على مدى الـدخل خـلال الدورة فإذا أستطعنا أن نقسم الدورة من حيث مسـتوى الـدخل إلى دخـل عـال ودخـل منخفض ودخل معتاد ، عندئذ لا يوجد هناك ما يدعو للأعتقاد بأن الميل الحدى للأستثمار هو واحد فـى جميع الحالات (وهى فرضية دالة الاستثمار المستقيمة) .

والخلاصة التى يمكن الأنتهاء إليها من تحليل كالدور للـدورة الاقتصـادية هـو أن الاقتصـاد لا يمكن أن يكون فى وضع توازنى مستقر طالما أن سلوك كل من الأدخار والاستثمار لـيس متشـابه عند أى مستوى من الدخل ومن حجم المخزون السلعى .

ثامناً : أسباب أخرى لتفسير الدورة الأقتصادية :

يرى بعض الاقتصاديين إن هناك مجموعة من الأسباب الأخرى التى تؤثر على الدورة الاقتصادية منها أسباب سياسية تتعلق بعملية الانتخابات فى إطار الظروف الاقتصادية السائدة فى المجتمع ومدى قدرة القادة السياسيين على إدارة الاقتصاد القومى .

وكذلك أسباب نفسية تتعلق بحالات التفاؤل والتشاؤم تجاه العملية التى تدفع رجال الأعمال الانخراط فيها سواء بالتوسع أو الحد منها ، الأمر الذى يؤدى فى نهاية المطاف إلى حالات كساد أو رواج فى المجتمع .

هذا بالإضافة إلى عوامل أو أسباب خارجية أو ما يسمى بالصدمات الخارجية مثل الحروب والأحداث السياسية سواء على المستوى المحلى أو الأقليمى أو الدولى والتى قد يكون لها بالغ الأثر فى التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي إيجابياً أو سلبياً ومثال ذلك الأزمات الاقتصادية فى جنوب شرق أسيا وكذلك الأحداث السياسية فى العراق مؤخراً وغير ذلك .

الفصل الرابع : السياسات الاقتصادية الكلية
Macroeconomic Policy

لقد تمثلت الفترة التى سادت قبل كينز فى إمكانية معالجة الأزمات الاقتصادية التى أحاطت بالنظام الرأسمالى بمجموعة من السياسات الاقتصادية وذلك من خلال التخلى عن سياسة الحرية الاقتصادية وقبول مبدأ تدخل الدولة.

وقد كانت وجهة النظر العامة السائدة بين الاقتصاديين هى أن الدور الملائم للحكومة يتمثل فى محاولتها تزويد المجتمع بالإطار الشرعى الذى يمكن الأفراد من السعى بحرية لتحقيق مصالحهم الذاتية . إلا أن كينز رأى فى هذا الأمر مشكلة . ورأى أنه يمكن للحكومة بل ويجب عليها أن تقدم خطوة أبعد بصياغة السياسة الاقتصادية التى تستهدف تحقيق الحفاظ على التوظف الكامل .

أولاً : مفهوم السياسات الاقتصادية :

يمكن تعريف السياسة الاقتصادية العامة بأنها مجموعة من الإجراءات الحكومية التى تحدد معالم البيئة الاقتصادية التى تعمل فى ظلها الوحدات الاقتصادية الأخرى . والسياسة الاقتصادية الحكومية قد تكون إيجابية وذلك إذا ما نجحت فى خلق ظروف بيئية تختلف عن تلك التى تتوفر فى حالة غياب النشاط الحكومى .

وقد تكون سلبية ، أو محايدة كما يسميها المتحفظون ، وذلك إذا ما بقت الحكومة خارج دائرة النشاط الاقتصادي . ومن ثم لا دخل لها في تحديد معالم وظروف البيئة الاقتصادية ومما لاشك فيه أن أهداف السياسة الاقتصادية العامة تختلف من دولة لأخرى ، وحتى من وقت لأخر فى نفس الدولة تبعاً لاختلاف الظروف المعاصرة .

ثانياً : أهداف السياسات الاقتصادية :

يمكن تحديد بعض الأهداف العامة للسياسات الاقتصادية الحكومية وذلك على النحو التالى :

١- تحقيق الكفاءة الاقتصادية :

على السياسة الاقتصادية العامة التى تتبعها الحكومة أن تعمل على استخدام الموارد المتاحة بأفضل طريقة ممكنة . فإذا كانت مجموعة من الموارد المستخدمة تعطى حجماً وخليطاً معيناً من الإنتاج ، فإن هذا الاستخدام لا يكون أكثر كفاءة ،فيما لو أمكن عن طريق استخدام أخر لنفس القدر من الموارد الحصول على حجم أكبر من الإنتاج ولو بنفس الخليط .

ومعنى ذلك أن معيار تحقيق الكفاءة الاقتصادية فى استخدام مجموعة من الموارد ، أى التخصيص الكفء للموارد يقتضى تحقيق أكبر حجم ممكن من الإنتاج . وإذا وصلنا باستخدامنا للموارد المتاحة إلى حيث لا يمكن تحقيق زيادات فى الحجم الكلى للإنتاج ولكن يمكن تغيير نسبة الخليط من مجموعات السلع والخدمات المختلفة ، هنا نجد أن معيار الكفاءة يتطلب تحقيق ذلك الخليط الذى يرغبه المجتمع .

٢- تحقيق التوظيف الكامل :

بدأ هدف تحقيق التوظف الكامل كأحد أهداف السياسة الاقتصادية العامة يلقى اهتماما متزايد خاصة بعد أزمة الكساد العالمى الكبير فى فترة الثلاثينات. وهدف التوظف الكامل لا ينظر إليه مستقلاً عن هدف تحقيق الكفاءة الاقتصادية .

ويواجه الإقتصادى صعوبات بالغة عند محاولة تعريف مستوى التوظف الكامل ، ذلك لأنه لا يمكن تعريفه دون الإشارة إلى مستويات الأجور النقدية . والعلاقة بينهما عكسية ذلك فى الوقت الذى تحول فيه العوامل المرفقية دون تحقيق تخفيضات فى الأجور النقدية لزيادة حجم التوظف ، بل أنها تعمل على رفعه .

وحتى إذا إفترضنا إمكانية التغلب على هذه المشكلة تبقى أمامنا مشكلة تحديد المستوى العام للأسعار . ذلك أن هناك ارتباطا وثيقاً بين الأجور والنقدية والأسعار فإذا زادت الأجور النقدية دون أن يقابلها زيادة فى إنتاجية العمل فلا بد وأن يتبع ذلك إما ارتفاعا فى الأسعار وإما زيادة فى نسبة البطالة . والسياسات الحكومية يجب أن يكون لها أثر فعالا لتحديد مستوى العمالة ومن ثم مستويات الأجور والأسعار .

٣- تحقيق النمو الإقتصادى :

لا تعنى السياسات الاقتصادية العامة فقط بتحقيق التوظيف الكامل والتخصيص الكفء للموارد المتاحة ولكن أيضاً بضمان زيادة متوسط نصيب الفرد فى حجم الإنتاج على مر الزمن ، ويعتبر ومتوسط نصيب الفرد من السلع والخدمات الحقيقية مقياساً لمدى التقدم الاقتصادى فى مستوى معيشة المواطنين وهذا هو هدف النمو الإقتصادى والذى لا يتحقق إلا بتوفير عدة مقومات منها التقدم التكنولوجى مع زيادة التراكم الرأسمالى ، والعمل الدائم لزيادة الموارد المتاحة كماً وتحسينها نوعاً .

٤- تحقيق العدالة فى توزيع الدخل :

تحاول الحكومة دائما تحقيق نوع من العدالة فى توزيع الدخول فيما بين أفراد المجتمع . وعدالة التوزيع تعبير مطاط يمكن أن يعنى أشياء مختلفة ومعايير مختلفة تتفاوت من شخص لأخر .

ولكن يمكن اتفاق ، بصفة عامة على أن تحقيق عدالة أكبر فى توزيع الدخل يقتضى تقليل التفاوت بين مستويات الدخل المختلفة والذى كثيراً ما ينتج عن توزيع ملكيات خدمات عوامل الإنتاج وأسعارها النسبية والسؤال المطروح هو إلى أى مدى يجب تقليل هذا التفاوت؟

ثالثاً : تحديات السياسات الاقتصادية :

يتفق أغلب الاقتصاديون على أن السياسة الاقتصادية الكلية تواجه اليوم خمسة تحديات متشابكة هى :

١- كيفية دعم وتعزيز نمو مستدام فى الأجل الطويل .

٢-كيفية تحقيق وتثبيت الاستقرار فى الدورة الاقتصادية .

٣- كيفية تخفيض معدل البطالة .

٤- كيفية مراقبة التضخم والتعايش معه .

٥- كيفية تخفيض العجز الجارى فى الموازنة العامة للدولة وعجز ميزان المدفوعات .

وفى إطار هذه التحديات فإن السياسات الاقتصادية كما ذكرنا تهدف إلى تحقيق هدف التوظف الكامل المصحوب باستقرار الأسعار مستوى الأسعار مع كفالة معدل مرتفع للنمو الاقتصادي .

وتعرف هذه الأهداف بالمثلث الصعب فتحقق الأهداف الثلاثة معاً وفى أن واحد لا يدوم لفترات طويلة إذا ما تحقق وذلك لتعارض هذه الأهداف مع بعضها ، فتحقيق أحدها يكون على حساب التنازل عن جزء من الأخرين .

وتتميز فترات الكساد الاقتصادى بارتفاع معدلات البطالة وانخفاض معدلات الإنتاج فتضعف القوى الشرائية وتختفى الحوافز لزيادة الإنتاج . كما تتميز فترات الرواج بزيادة

العمالة وارتفاع الدخول وزيادة الإنتاج وقد يعقبها إرتفاعات تضخمية فى الأسعار وذلك إذا كانت المعدلات التى ترتفع بها الدخول تفوق معدلات الزيادة فى الإنتاج.

ومن ثم قد يبدو لنا أن البطالة والتضخم ظاهرتان لا تجتمعان إلا أن فترة السبعينات تميزت بالجمع بين الظاهرتين معاً . والتساؤلات التى قد تتطرق إلى الأذهان هى لماذا فى بعض المناطق وفى بعض الفترات الزمنية ترتفع الأسعار بمعدلات عالية قد تستنفد معها مدخرات بعض الأفراد عبر السنين خلال شهور محدده .

فهل تستطيع الدولة التحكم فى التضخم ؟ وفل من الممكن أن يتمتع اقتصاد دولة ما بشيء من الاستقرار فى الأسعار المصحوب بتحقيق هدف التوظف الكامل ؟ وهل التساؤلات تدور جميعها فى النهاية حول الاستقرار العام للاقتصاد وحول أسباب ونتائج كل من الكساد والتضخم . وتتعلق أيضاً بمقدرة الأفراد والحكومات على التحكم فى متغيرات البيئة الاقتصادية التى يعيشون فيها .

رابعاً : أدوات السياسات الاقتصادية :

تنقسم أدوات السياسة الاقتصادية الكلية إلى نوعان هما السياسة المالية والسياسة النقدية

أولاً :السياسة المالية : Fiscal Policy

أ- مفهوم السياسة المالية .

يقصد بالسياسة المالية استخدام الحكومة للضرائب والإنفاق الحكومى والدين العام فى محاربة التضخم والانكماش . فالإنفاق الحكومى يجب أن يزداد فى أوقات الكساد لتزداد العمالة والدخل القومى .

ويجب أن يقل فى أوقات التضخم ليحد من الارتفاع فى الأسعار . ويكون زيادة الإنفاق الحكومى عن طريق زيادة الاقتراض من الأفراد والبنوك وزيادة الدين العام . والمفروض هنا أن يزداد الإنفاق عن إيرادات الحكومة .

ويرى البعض الاقتصاديين خاصة التقليديون منهم أن دور الحكومات يجب أن يقتصر على عمليات الدفاع الخارجى وحفظ الأمن الداخلى وأن تظل الحكومة بمنأى عن أى أفعال من شأنها التدخل أو حتى مجرد التأثير فى مجريات الاقتصاد القومى ، وكل العمليات المتعلقة بالنشاط الإقتصادى يجب أن تبقى فقط للنشاط الفردى ، أى القطاع الخاص ، وهذا ما يعرف بنظام الاقتصاد الحر .

إلا أن واقع الأمر يختلف عن ذلك كثيراً فهناك من الأحداث ما أدى إلى ضرورة تدخل الحكومات فى الاقتصاد لتصحيح مساره خاصة فى فترات الكساد والتضخم . وتأكدت أهمية الدور الاقتصادى الذى يمكن أن تلعبه الحكومات لنجاح الدولة فى كثير من الأحيان فى الحد من شدة التقلبات الاقتصادية .

ولقد أدى تزايد النشاط الإقتصادى الحكومى والتوسع فى العمليات الاقتصادية الحكومية إلى ظهور ما يعرف بالقطاع العام والذى يلعب دوراً أساسياً بدرجات متفاوتة فى إقتصادات أغلب دول العالم .

ولكن التساؤلات التى تتبادر إلى الأذهان فى هذا المجال هى . هل يوجد حدود يجب أن يقف عندها التدخل الحكومى فى الاقتصاد ؟ ولماذا يصر الاقتصاديون على الحقيقة المؤكدة بأنه إذا حصل فرد ما فى المجتمع على عدد أكبر من الجنيهات (أى دخل أكبر) فإنه يصبح دون شك أكثر غنى ولكن ليس من الضرورى أن يكون المجتمع أكثر غنى إذا حصل جميع أفراده على جنيهات أكثر ؟ ، وما هو دور الحكومات فى هذا المجال ؟ ، وما هى

المعايير التى تحدد حجم النشاط الإقتصادى الحديث والمعقد ؟ ومما لا شك فيه أن هذه التساؤلات تشغل بال الاقتصاديين المعاصرين فى معظم دول العالم .

ب- نظرية السياسة المالية :

تعنى السياسات المالية دراسة الأوجه والمسائل المالية المتعلقة بالنشاط الحكومى الإنفاقى والإيرادى ، وميزانية الدولة وقيامها بعمليات الاقتراض وكيفية استخدامها لهذه الأنشطة فى التأثير على المجرى العام للاقتصاد .

وقد ساد الاعتقاد فى فترة ما بأن الحكومة عليها أن تحافظ دائما على توازن ميزانيتها أى تساوى إنفاقها مع إيراداتها ، ذلك أسوة بما يفعله الأفراد . فالفرد الذى ينفق دائماً ما يفوق دخله يظل فى حالة من المديونية الدائمة . وهذا ما يعرف بنظرية سياسة الميزانية المتوازنة .

ولكن يلاحظ أن الحكومة التى تتبع سياسة الميزانية المتوازنة . (كما حاولت ذلك بعض الحكومات أثناء فترة الكساد العظيم) فإن إنفاقها سينخفض تلقائياً فى فترات الكساد حيث ينخفض بالضرورة ما تحصل عليه من ضرائب . وعلى العكس من ذلك تتزايد متحصلاتها الضريبية ومن ثم إنفاقها فى فترات الرواج والانتعاش . وهكذا نجد أن الحكومة التى تتبع هذه السياسة تتقلب إنفاقها هى الأخرى مع الحالة الاقتصادية أسوة بالوحدات الاقتصادية الأخرى .

ومسايرة الحكومة للوحدات الاقتصادية الخاصة بهذه الطريقة يفقدها ، فى نظر البعض ، إحدى الميزات الرئيسية التى يمكن أن تحققها وهى القدرة على التحكم فى أو توجيه المسار الاقتصادي بطريقة مفيدة . فلماذا لا تحاول الحكومة العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادى وذلك بأن تفعل العكس تماماً لما تفعله الوحدات الاقتصادية الأخرى ، فلا

تتقيد بمبدأ توازن الميزانية ، وتزيد من طلبها (إنفاقها) عندما ينخفض طلب الآخرون أى فى حالات الكساد حيث تنخفض إيراداتها الضريبية وتخفض حجم إنفاقها عندما يتزايد الطلب الخاص فى حالات الرواج وحيث تتزايد متحصلاتها الضريبية ؟ وهذا ما يعرف بنظرية سياسة الميزانية غير المتوازنة .

ويمكن أن تتزايد فعالية مثل هذه السياسات فى تحقيق الاستقرار الإقتصادى كلما كبر الحجم النسبى للقطاع الحكومى بالنسبة للاقتصاد القومى لذلك فإن دور القطاع الحكومى أخذ فى التعاظم فى أغلب دول العالم ، فتقوم الحكومة بزيادة إنفاقها فى فترات الكساد حيث تقل إيراداتها بسبب ظهور عجز فى ميزانيتها كما يظهر فائض فى حالات الرواج حيث تقلل من إنفاقها فى الوقت الذى تتزايد فيه إليه إيراداتها .

ويمكن أيضاً زيادة الإنفاق من جانب الحكومة بخفض الضرائب على الأفراد والمؤسسات وترك المزيد من الأموال فى أيديهم تمكنهم من زيادة الإنفاق على الاستهلاك والاستثمار .

وإذا أرادت الحكومة فإن فى استطاعتها أن تنفق من إيرادها وتحقق بذلك فائض فى الميزانية الحكومية . ويمكن أيضا للحكومة أن تزيد من معدلات الضرائب على الأفراد والهيئات لتحد من إنفاقهم على الاستهلاك والاستثمار .

ويرى البعض أن السياسة المالية ، أى التلاعب فى حجم الإنفاق والضرائب والدين العام فى أمراً أكثر فاعلية فى محاربة التضخم والكساد وفى أوقات التضخم يكون المطلوب هو ضرورة تخفيض الإنفاق الحكومى على المنتجات ، وكذا تخفيض المدفوعات التحويلية ، (ما تأخذه الحكومة بواسطة الضرائب من بعض الأغنياء وتعطيه للبعض الأخر من الفقراء لرفع مستوى معيشتهم) ، أو زيادة متحصلات الضرائب .

وعلى الحكومات أن تتخذ قرارات محددة بالنسبة لمستويات ومكونات إنفاقها وإيراداتها . وعليها أن تقرر ما إذا كانت ستتبع سياسة الميزانية المتوازنة ومن ثم لن يترتب على ذلك

ظهور عجز أو فائض ، أم أنها ستتبع سياسة الميزانية غير الموازنة وما ينتج عنها من خلق عجز أو فائض .

وهنا عليها أن تكيف وجود عدم التوازن بين إنفاقها وإيراداتها بالطريقة التى تمكنها من تحقيق أهداف اقتصادية محددة . فعندما تفوق إنفاقاتها إيراداتها عليها أن تقرر من أين وكيف تمول هذا العجز ؟ وعلى العكس إذا أنفقت أقل مما تحصل عليه من إيراد فأين وكيف تتصرف فى الفائض ؟ .

وبصفة أساسية ينعكس الاختلاف بين (ق ، ض) على حجم الدين الحكومى فالعجز يجب أن يمول عن طريق الاقتراض من طرف ما والفائض يجب أن يستخدم فى تسديد الديون السابقة .

وتمويل العجز عن طريق الاستدانة يمكن أن يأتى من مصادر ثلاثة . البنك المركزى ، والبنوك التجارية ، الجمهور والمبالغ التى تحصل عليها الحكومة خاصة من قطاع البنوك تمثل مصدراً جديداً للنقود وتمثل زيادة صافية فى الإنفاق فى المجتمع أو على الأقل تمثل تغييرا فى مجرى الإنفاق من قناة لأخرى .

ج- أدوات السياسة المالية :

يمكن للحكومة أن تؤثر فى المسار الإقتصادى العالم عن طريق تغيير حجم إنفاقها وإيراداتها ، أى عن طريق تغير كل من ق ، ض . ويمكنها فى فترات الكساد حيث يعانى الاقتصاد من حالة الركود والبطالة أن تتبع سياسة مالية توسعية **Expansionary Fiscal Policy** وذلك عن طريق زيادة إنفاقها مع إبقاء حصيلتها الضريبية ثابتة أو تخفيض الضرائب مع إبقاء حجم إنفاقها ثابتاً أو الاثنين معاً . وهذا فى حالة ما إذا كانت تتبع سياسة الميزانية غير المتوازنة لأن ذلك يخلق عجزاً فى الميزانية .

وإما عن طريق زيادة إنفاقها وتمويل ذلك عن طريق زيادة مساوية فى الضرائب وهذا فى حالة ما إذا التزمت بإتباع سياسة الميزانية المتوازنة وأيضاً يمكنها فى حالات الرواج ، لمنع التضخم ، أن تتبع سياسة مالية انكماشية **Contractionary Fiscal Policy** وذلك عن طريق تخفيض إنفاقها أو زيادة حصيلتها الضريبية أو الإثنين معاً لخلق فائض فى الميزانية .

وإما عن طريق تخفيض إنفاقها وحصيلتها الضرائبية بنفس المقدار إذا ما أرادت الاحتفاظ بتوازن الميزانية .

د- أثار السياسة المالية :

يمكن تلخيص الأثار التى يمكن أن تتسرب على إتباع السياسة المالية في ثلاثة أتجاهات هي:

١- تغيير مستوى النشاط الاقتصادي العام :

من المؤكد أن تأثير النشاط الحكومى على تخصيص الموارد وتوزيع الدخول والثروات سيؤدى إلى تغيير حجم الإنتاج ومستويات الأسعار . ويراقب المستثمر الخاص النشاط الحكومى من زاويتين ، الأولى (أى الحكومة) تنافسه فى طلبه على الموارد المتاحة وأنها تطالبه دائما بدفع ضرائب عن نشاط الإقتصادى وذلك لتمويل مختلف المشروعات التى تقوم بها .

أى أنها تقوم بمنافسته فى الحصول على الموارد الاقتصادية بأمواله التى تكون جزء من إيراداتها . أما الزاوية الثانية ، فهناك من ينظر إلى النشاط الحكومى ، بالنسبة لمشروعات

المرافق العامة وإقامة شبكة من طرق المواصلات البرية أو السكك الحديدية إلى جانب اهتمامها بتنمية مصادر الطاقة ... إلخ .

إلى أنه يساعد المنتجين فى القيام بعملياتهم الاستثمارية والتى تستفيد كثيراً من هذه المشروعات الحكومية . ومن ثم فإن قيامها بالاشتراك فى تمويل النشاط الحكومى بدفع الضرائب المستحقة يعود عليهم بفوائد أكبر لأنه ليس فى مقدورهم القيام بهذه المشروعات الحكومية ذات الفائدة العامة . وهكذا نجد أنه فى الحالتين لابد وأن يؤدى النشاط الحكومى إلى أحداث تغييرات واسعة فى هيكل الإنتاج ومستويات الأسعار فى المجتمع .

٢- إعادة تخصيص الموارد من القطاع الخاص إلى القطاع الحكومى

رأينا أن النشاط الإقتصادى الحكومى يتطلب استخدام جزء من موارد المجتمع ، فعند قيام الحكومة ببناء كوبرى أو إقامة الأبنية العامة أو فرض قواعد المرور ... الخ . فإنها تحتاج إلى موارد بشرية وغيرها مما كان يمكن للقطاع الخاص أستخدامها في لإنتاج سلع وخدمات استهلاكية وكان يمكن للقطاع الخاص أيضاً أن يستخدم هذه الموارد لتقديم خدمات بعض المرافق التى تديرها الدولة . ولكن من المؤكد أن الكميات التى تقدمها الدولة من تلك الخدمات تختلف اختلافا جوهرياً عن تلك التى كان يمكن أن يقدمها القطاع الخاص ، مما يبررتحويل خدمات بعض الموارد إلى القطاع الحكومى .

٣-تغيير نمط توزيع الدخل :

حيث أن قيام الحكومة بجباية الضرائب وإنفاق حصيلتها يمكن أن يؤثر بطريقة مباشرة فى توزيع القوة الشرائية لمختلف أفراد المجتمع . فبعض الإنفاقات الحكومية مثل تعويضات ومعاشات ضحايا الحرب ، والمعاشات التى تدفع للمدنيين ، والتعويضات التى

تدفعها الدولة لبعض الأفراد فى مختلف المناسبات ... الخ ، (المدفوعات التحويلية) ، تمثل تحويلاً مباشراً للقوة الشرائية لصالح المستفيدين فهى مبالغ تدفع لهم دون التزام من جانبهم بتقديم خدمات أو إنتاج فى مقابلها .

والمدى الذى تنخفض به دخول أو القوة الشرائية لبعض أفراد المجتمع حتى يمكن زيادة دخول أفراد أخرين لابد وأن يؤثر على النمط الإنتاجي والإستهلاكى للمجتمع . وسبب ذلك هو أن تفضيلات هؤلاء الذين ستزداد دخولهم ستختلف بالقطع عن تفضيلات هؤلاء الذين انخفضت دخولهم .

وهناك بعض الإنفاقات الحكومية التى تذهب لصالح بعض الأفراد مباشرة ، مثال ذلك الإنفاقات الحكومية على المستشفيات العامة التى تمنح العلاج مجاناً . ومثل قيام الحكومة بتدعيم بعض السلع والمرافق وقيامها بمنح أولويات للإسكان الشعبى .... الخ .
كما أن نظام الضرائب التصاعدية فى حد ذاته يؤثر على التوزيع الفعلى للدخول والثروات ويعمل على تعديله لصالح الطبقات صاحبة الدخول الصغيرة كذلك يمكن أن يؤثر النظام الضريبى على تخصيص الموارد عن طريق تغيير الأسعار النسبية لمختلف السلع وخدمات عوامل الإنتاج وعلى الربحية النسبية للصناعات المختلفة يؤدى إلى تحركها وانتقالها فيما بين قطاعات الاقتصاد القومى .

ثانياً : السياسة النقدية :

أ- مفهوم السياسة النقدية

السياسة النقدية هى السياسة التى يستطيع البنك المركزى من خلالها التأثير فى مقدرة البنوك التجارية على منح الائتمان وذلك باستخدام الأدوات التقليدية فى ذلك وهى عمليات السوق المفتوحة ، وسعر الخصم ونسبة الاحتياطي النقدى .

وهذه الأدوات النقدية التقليدية بالإضافة إلى تأثيرها على حجم الائتمان فإنها فى الإمكان أيضاً أن تؤثر على سعر الفائدة ، وبالتالى يكون لها أثار على الاستثمار والنشاط الاقتصادي فى المجتمع .

ففى فترات الكساد يستطيع البنك المركزى عن طريق إتباع سياسات نقدية توسعية المساهمة فى تقليل حجم الفجوة الانكماشية . وتقتضى السياسة النقدية التوسعية قيام البنك المركزى بتخفيض نسبة الإحتياطى القانونى وتخفيض سعر الخصم بجانب دخوله مشترياً فى السوق المفتوحة . وهكذا يعمل على زيادة فرص الاستثمار مما يساهم فى التخفيف من حدة الفجوة الانكماشية .

وعلى العكس من ذلك يعمل البنك المركزى على إتباع سياسة نقدية انكماشية فى أوقات التضخم وذلك برفع نسبة الإحتياطى القانونى وزيادة سعر الخصم بجانب دخوله بائعاً فى

سوق الأوراق المالية ، وهكذا يساهم فى التخفيف من حدة التضخم وتقليل حجم الفجوة التضخمية .

ب- أدوات السياسة النقدية :-

يستطيع البنك المركزى التحكم فى العرض النقدى إما مباشرة عن طريق الإصدار النقدى وإما عن طريق التأثير فى قدرة البنوك التجارية على منح ائتمان . وفيما يلى نستعرض وسائل التحكم فى العرض النقدى .

أولاً : الإصدار النقدى :

أن قيام البنك المركزى بمهمة إصدار أوراق البنكنوت تعتبر سلاح فى يد البنك المركزى للتحكم فى العرض النقدى ولقد كان الأمر كذلك فعلاً ولكن عندما كانت إمكانية تحويل أوراق البنكنوت المصدرة إلى ذهب قائمة ، فكانت أى تغيرات فى إصدار أوراق البنكنوت تتم على أساس التغيرات المقابلة فى عرض الذهب ولكن قد ترتب على الخروج عن قاعدة الذهب أن البنوك المركزية استطاعت إصدار أوراق بنكنوت بقيم أسمية تفوق ما لديها من ذهب . وهكذا بدأت هذه الوسيلة تفقد أهميتها كمؤثر فعلى للتحكم فى العرض النقدى .

ثانياً : نسبة الإحتياطى القانونى :-

يستطيع البنك المركزى التحكم فى قدرة البنوك التجارية على خلق الودائع ومن ثم منح الائتمان عن طرق تغيير نسبة الإحتياطى القانونى التى يلزم تلك البنوك الاحتفاظ بها ويعتبر تغيير هذه النسبة سلاحاً فعالاً ومؤثراً فى حجم العرض النقدى ومن ثم يكون له

أثاره الواضحة على مستوى النشاط الاقتصادى . وبطبيعة الحال إذا إختارت البنوك التجارية عدم التوسع فى منح القروض (الائتمان) فإنها ليست ملزمة بتخفيض إحتياطيها القانونى . فتخفيض نسبة الإحتياطى القانونى من جانب البنك المركزى تمثل مجرد إمكانية متاحة للبنوك التجارية ، فتحتفظ بإحتياطى أقل فى حساباتها لدى البنك المركزى لو أرادت .

ولكن كثيراً ما يدفع هدف تحقيق الربح ، هذه البنوك ، فى الظروف العادية ، للتجاوب مع تخفيض نسبة الإحتياطى ومن ثم تتوسع فى منح القروض . وعلى العكس من ذلك ، فإذا قرر البنك المركزى رفع نسبة الإحتياطى القانونى ، تجد البنوك التجارية نفسها ملزمة بتنفيذ ذلك ومن ثم تضطر إلى تخفيض حجم الائتمان (القروض) الذى تمنحه .

وعلى عكس الحالة الأولى حيث يعنى التوسع فى فرص منح الائتمان زيادة العرض النقدى ، نجد فى هذه الحالة أن رفع نسبة الإحتياطى القانونى تؤدى إلى تخفيض العرض النقدى وتتضاءل فرص الحصول على ائتمان .

ثالثاً : تغيير سعر الخصم :

سعر الخصم هو سعر الفائدة الذى يحمله البنك المركزى على القروض التى يمنحها للبنوك التجارية ويستطيع البنك المركزى زيادة العرض النقدى بتخفيض سعر الخصم حيث يشجع البنوك التجارية على زيادة الاقتراض منه فتحصل على سيولة أكبر تمكنها من التوسع فى منح الائتمان عن طريق إقراضها للمستثمرين .

وعلى العكس من ذلك يستطيع البنك المركزى تخفيض العرض النقدى عن طريق رفع سعر الخصم حيث تحجم البنوك التجارية عن الاقتراض منه وبذلك ينكمش حجم الائتمان الذى يمكن أن تقدمه للمستثمرين .

رابعاً : عمليات السوق المفتوحة :

يقصد بعمليات السوق المفتوحة دخول البنك المركزى مشترياً أو بائعاً فى سوق الأوراق المالية ، خاصة السندات الحكومية فعندما يقوم البنك المركزى بشراء سند من شخص ما أو مؤسسة ما فإنه يقدم للبائع شيكاً مسحوباً عليه بقيمة السند . ويقوم البائع بدوره بإيداع هذا الشيك فى حسابه الجارى لدى البنك التجارى الذى يتعامل معه والذى يقوم هو الأخر بتقديمه للبنك المركزى لتحصيل قيمته . وهنا يقوم البنك المركزى بعمل تسوية حسابية تؤدى إلى زيادة ودائع البنك التجارى لديه بقيمة هذا الشيك . وتكون النتيجة النهائية لهذه العملية زيادة أصول البنك المركزى متمثلة بالسند الذى اشتراه يقابلها زيادة مماثلة فى خصومه (التزاماته) متمثلة فى زيادة ودائع البنك التجارى لديه .

وبالنسبة لبائع السند يقل ما فى حوزته من سندات وتزيد ودائعه النقدية ويكون البنك التجارى قد حصل فى نفس الوقت على وديعة جديدة تساوى قيمة السند التى دفعها البنك المركزى ، وهكذا تزيد إحتياطات وإلتزامات البنك التجارى بنفس المقدار . وهكذا نجد أنه إذا أراد البنك المركزى زيادة إحتياطات البنوك التجارية لديه ومن ثم زيادة العرض النقدى ، ما عليه إلا أن يدخل مشترياً للسندات (أو الأوراق المالية) فى السوق المفتوحة .

ج- السياسة النقدية الكنزية :

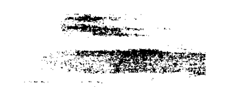
نادى كينز بضرورة أن يكون للدولة سياسة نقدية مدروسة تضمن لاقتصادها القومى وفره النقود فى التداول من ناحية وتضمن الاحتفاظ بسعر الفائدة فى أدنى مستوى من ناحية أخرى .

ويقتضى الأخذ بهذه السياسة فى المقام الأول معالجة مشكلة تفضيل السيولة لأن هذا التفضيل هو الذى يحد من عرض النقود ويتسبب فى جعل سعر الفائدة مرتفعا .

وقد نصح كينز بوجوب أن تتخلى الدولة عن الأساس الذهبى لنقدها حيث يرى انه متى تم ذلك أصبح من السهل على بنوك الإصدار أن تعدل فى قيمة النقود كما تشاء . فتستطيع العمل على أضعاف قيمة الوحدة النقدية بصورة مستمرة . وهذا ما يقلل من حب الناس لإكتناز النقود ويؤدى إلى الزيادة فى سرعة تداولها لأن أفراد المجتمع سوف يعرضون عن ادخار نقود تضعف قيمتها يوما بعد يوم ، ولما كان سعر الفائدة مرتبطا بل وناشئا عن تفضيل الناس للنقود السائلة فإن ضعف تمسكهم بها يؤدى بالتبعية لذلك إلى هبوط سعر الفائدة .

ويلاحظ كينز أن معالجه مشكلة أكتناز النقود وتخفيض سعر الفائدة عن طريق أضعاف قيمة الوحدة النقدية أمر لا يخلو من عقبات ، فقد يلجأ الناس إلى الإكتناز بواسطة وسائل أخرى غير النقود وبذلك يتفادون خطر انخفاض قيمتها كأن يعتمدوا فى ادخارهم على النقود الأجنبية أو الأحجار الكريمة أو المعادن النفسية نفسها أو غير ذلك من الوسائل الأخرى .

ولهذا فإن كينز أشار بضرورة أن يجرى تخفيض سعر الفائدة وأضعاف قيمة الوحدة النقدية عن طريق غير مباشر وهو زيادة كمية النقد المتداول لأن هذه الزيادة تعنى زيادة فى عرضه وبالتالى ضعفا فى قوته الشرائية وفى تمسك الناس به .



وهذا الطريق يتمثل من الناحية العملية فى إصدار الأوراق النقدية من (بنك الإصدار) والذى هو فى العادة البنك المركزى أو بنك الدولة ، وبتوسيع الإعتمادات التى تمنحها المصارف أى التوسع فى الائتمان ، مع تحديد معدل رسمى لسعر الفائدة يكون بقدر الإمكان فى أقل مستوى ممكن .

ويلاحظ فى هذا الصدد أن دعوه كينز إلى إتباع سياسة دائمة تستهدف خفض سعر الفائدة على نحو ما سبق فهذا يرجع إلى اعتقاده فى أن تطبيق هذه السياسة يؤدى إلى تشجيع الاستثمار من جهة وإلى الحد من جهة أخرى من ظاهرة قيام طبقة غنية تعتمد فى معيشتها على ما تغله ملكيتها للأوراق المالية أكثر مما تعيش على المساهمة فى الإنتاج (بل أن كينز كان يتوقع زوال هذه الطبقة حين يميل سعر الفائدة إلى الانخفاض حتى يصل درجة الصفر) .

وفى هذا الصدد فقد كان يرى أن السياسة النقدية الناجحة ليست هى السياسة التى تساعد على الاحتفاظ بقيمة ثابتة للنقود بل هى السياسة التى تجعل النقود تساعد على ازدهار النشاط الإقتصادى فى الدولة وعلى نمو التشغيل فيها بصرف النظر عن ثبات أو عدم ثبات قيمتها .

ويرى كينز أن سياسته النقدية غير تضخمية لأن هذا يحدث فى اقتصاد بلغ درجة الاستخدام الكامل لكافة موارده الاقتصادية ، وأصبح فيه مستوى الإنتاج ثابتا ، وعلى هذا فإن زيادة كمية النقود المتداولة لا يمكن أن تؤدى إلى ارتفاع فى الأسعار والأجور إلا بعد الوصول إلى درجة الاستخدام (التشغيل) الكامل .

ويرى كينز أن التضخم البسيط الذى قد يحدث من جراء سياسته النقدية بما ينطوى عليه من انخفاض الأجر الحقيقى للعمال يجب أن تقبله الطبقة العمالية كتضحية بسيطة فى مقابل الاستخدام (التشغيل) الكامل الذى تحصل عليه من وراء هذا التضخم .

المصطلحات الاقتصادية الكلية

Imports	الواردات
Exports	الصادرات
Marginal Propensity to Import	الميل الحدى للواردات
Balance of Payment	ميزان المدفوعات
Balance of Trade	الميزان التجارى
Disposable Income .	الدخل المتاح
Expenditure Multiplier	مضاعف الإنفاق
Fixed Tax Multiplier	مضاعف الضريبة الثابتة
Proportional Tax Multiplier	مضاعف الضريبة النسبية
Balanced Budget Multiplier	مضاعف الميزانية المتوازنة
Planned and Realized Expenditure	الإنفاق المخطط والناتج المحقق
Marginal Propensity to Consume	الميل الحدى للاستهلاك
Marginal Propensity to Save	الميل الحدى للإدخار
Average Propensity to Consume	الميل المتوسط للاستهلاك
Average Propensity to Save	الميل المتوسط للادخار
Autonomous Consumption	الاستهلاك التلقائى
Induced Consumption	الاستهلاك التبعى
Multiplier	المضاعف

Saving Paradox	لغز الادخار
Autonomous Investment	الاستثمار التلقائي
Induced Investment	الاستثمار التابعي
Gross Domestic Product (GDP).	إجمالي الناتج المحلي والدخل المحلي
Gross Domestic Income (GDI).	إجمالي الدخل المحلي
Investment	الاستثمار
Capital Depreciation	اهتلاك رأس المال
Gross National Product	إجمالي الناتج القومي
Price Index	الأرقام القياسية للأسعار
Money Domestic Income	الدخل المحلي النقدي
Real Domestic Income	الدخل المحلي الحقيقي
Meaning of Economics	مفهوم علي الاقتصاد
Economic Problem	المشكلة الاقتصادية
Opportunity Cost	الفرصة البديلة
Macroeconomics	الاقتصاد التحليلي الكلي
Microeconomics	الاقتصاد التحليلي الجزئي
Hypothesis and Assumptions	الفرضية والافتراض
Aggregate Demand	الطلب الكلي
Aggregate Supply	العرض الكلي
Flow	التدفق
Stocks	الرصيد

Income and Wealth	الدخل والثروة
Marginal Propensity to Consume	الميل الحدى للاستهلاك
Price Elasticity	المرونة السعرية
Income Elasticity	المرونة الدخلية
Actua	المحقق
Aggregate consumption	إستهلاك كلى
Aggregate demand	طلب كلى
Aggregate demand function	دالة الطلب الكلى
Aggregate Saving	المدخلات الكلية
Aggregate supply function	دالة العرض الكلى
Aggregate supply	عرض كلى
Agricultural Economics	إقتصاد زراعى
Allocation of Foreign Exchange	تخصيص النقد الأجنبى
Allocation of shares	تخصيص الأسهم
Balance of invisible	ميزان التجارة غير المنظورة
Balance of payments deficit	عجز ميزان المدفوعات
Balanced Economic growth	نمو إقتصادى متوازن
Balance Economy	إقتصاد متوازن
Balance growth	نمو متوازن
Basic development sectors	قطاعات تدعيم النشاط الإقتصادى

Capital loss	خسارة رأسمالية
Capital movement	حركة رؤوس الأموال
Capitalist Economy	اقتصاد رأسمالى
Central market	سوق مركزى
Commodity development	تنمية المجتمع
Comprehensive plan	خطة شاملة
Continuous demand	الطلب المستمر
Cost push Inflation	التضخم من جانب النفقات
Course of exchange	سعر الصرف
Creeping inflation	التضخم الزاحف
Crouding out	أثر المزاحمة
Cyclical Deficit	العجز الدورى
Cyclical unemployment	بطالة دورية
Deflation	انكماش
Demand-Pull Inflation	التضخم من جانب الطلب
Depreciation	إهلاك
Derived demand	طلب مشتق
Descriptive Economy	أسلوب وصفى
Direct economy	إقتصاد موجه
Disposable income	الدخل المتاح
Distributive shares method	طريقة الأنصبة

Econometrics	الإقتصاد القياسى
Economic analysis	تحليل إقتصادى
Economic crisis	أزمة إقتصادية
Economic depression	كساد إقتصادى
Economic development	تنمية إقتصادية
Economic growth	نمو إقتصادية
Economic indicators	مؤشرات إقتصادية
Economic situation	الوضع الاقتصادى
Economic system as a whole	النظام الاقتصادى
Economic welfare	الرفاهية الاقتصادية
Economics Depression	كساد إقتصادى
Economy	إقتصاد
Economy wide inflation	تضخم الشامل
Effective demand	الطلب الفعال
Employment	التوظف
Exportation	التصدير
Farm products	منتجات زراعية
Final sales method	طريقة المبيعات النهائي
Flat market	سوق راكدة
Frictional unemployment	البطالة العرضية
Full Employment	التوظف الكامل

Functions of money	وظائف النقود
General theory of employment ,Interest and Moneg	النظرية العامة في العمالة والفائدة والنقود
Gross national product (G.N.P)	الناتج القومى الإجمالى
Highest rate	أعلى معدل
Hoarding of cash balances	اكتناز الأرصدة النقدية
Human Capita	رأس المال البشرى
Hyper-inflation	التضخم الشديد /الجامح
Inflation	تضخم
Inflation Gab	فجوة تضخمية
Investment demand curve	منحنى طلب الاستثمار
Investment multiplier	مضاعف الاستثمار
Isocosts curves	منحنيات التكاليف المتكافئة
Isoquants curves	منحنيات الناتج المتكافئة
Labor demand	الطلب على العمالة
Labor economics	اقتصاديات العمل
Labor market	سوق العمل
Labor supply	عرض العمل
Liquidity Trap	مصيدة السيولة
Macro economics	إقتصاد كلى
Marginal efficiency of capital	الكفاية الحدية لرأس المال
National expenditure	إنفاق قومى

National income	الدخل القومى
Natural Employment	التوظيف الطبيعى
Net Imports	صافى الواردات
Net output method	طريقة الناتج النهائى
Normative Economy	الاقتصاد الإقليمى
Planned	المخطط
Political economy	اقتصادى سياسى
Positive Economy	الاقتصاد الواقعى
Precautionary	دافع الإحتياط
Present value	القيمة الحالية
Price Inflation	التضخم
Permanent income	الدخل الدائم
Real of economic growth	معدل النمو الإقتصادى
Rate of exchange	سعر الصرف
Rate of growth	معدل النمو
Rate of return over cost	معدل العائد على التكاليف
Real Balance	الأرصدة الحقيقية
Real Exchange Rate	سعر الصرف الحقيقى
Real Money Supply	زيادة عرض النقود الحقيقية
Realized Investment	الاستثمار المحقق
Realized saving	الادخار المحقق

Replacement cost	تكلفة الإحلال
Sporadic inflation	التضخم الجزئى
Speculative motive	دافع المضاربة
The money illusion	الخداع النقدى
Theory of demand for money	نظرية الطلب على النقود
Transactions motive	دافع المعاملات

المـــــــراجع

أولاً : المراجع العربية :

١- زين العابدين ناصر ، الاقتصاد السياسي ، دار الثقافة الجامعية ١٩٩٦

٢- عبد المنعم راضى ، مبادئ الاقتصاد تحليل كلى وجزئي ، الجزء الثاني ، مكتبة عين شمس ١٩٩٥ .

٣- صقر أحمد صقر ، النظرية الاقتصادية الكلية ، وكالة المطبوعات ، الكويت ١٩٨٣

٤- عبد النبى حسن يوسف ، حمدى احمد العنانى ، مقدمه في الاقتصاد الكلى ،

٥- حمدى أحمد العنانى ، الاقتصاد الكلى ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ١٩٩٥

٦- محمد رضا العدل ، الاقتصاد الكلى ، مكتبة التعاون ، القاهرة ١٩٨٣ .

٧- إكلى ، ج . ، الاقتصاد الكلى ، النظرية والسياسات ، الجزء الأول ، ترجمة عطية مهدى عيسى ، بغداد ١٩٨٠ .

٨- يوجين أ .د يوليو ، النظرية الاقتصادية الكلية ، ترجمة محمد رضا العدل ، حمدى رضوان ، دار ماكجر وهيل للنشر ، القاهرة ١٩٧٤ .

٩- جاب الله عبد الفضيل ، مبادئ الاقتصاد الكلى ،١٩٩٨

١٠-صلاح وهيب عبد الغنى ، أساسيات في التحليل الاقتصادى الكلى ، مكتبة عين شمس ٢٠٠١

١١- محمد محمد النجار ، محاضرات في التحليل الاقتصادى الكلى ، الجزء الأول ١٩٩٨ .

١٢- خزعل البيرمانى ، مبادئ الاقتصاد الكلى ، مكتبة النهضة العربية ، بغداد ١٩٨٧ .

١٣- سعيد عبد العليم عماره ، التحليل الاقتصادى الكلى ، المعهد العالى للدراسات النوعية ٢٠٠١ .

١٤- نادية سالم النمر ، محاضرات في التحليل الاقتصادى الكلى ١٩٩٥/٩٤ .

١٥- محمد يحيى عويس ، التحليل الاقتصادى الكلى ، الطبعة الثانية ١٩٧٢ .

١٦- فرج عزت وأخرون ، مبادئ الاقتصاد الكلى " إقتصاد ٢ " ١٩٩٤ .

١٧- سهير محمود معتوق ، التحليل الاقتصادى الكلى ، مكتبة عين شمس ٢٠٠١ .

١٨- على لطفى وأخرون ، التحليل الاقتصادى الكلى ، عين شمس ١٩٩٨ .

١٩- سامى خليل ، نظرية الاقتصاد الكلى ، الكتاب الأول ، الكويت ١٩٩٤ .

٢٠- إسماعيل محمد هاشم ، التحليل الكلى والدورات التجارية ، دار الجامعات المصرية ١٩٧٥ .

٢١- رمزى زكى ، مشكلة التضخم في مصر ، الهيئة المصرية للكتاب ١٩٨٠ .

٢٢- عبد المنعم راضى ، التوازن الاقتصادى والنظم الاقتصادية ، مكتبة عين شمس ٢٠٠١ .

٢٣- محمد زكى شافعى ، مقدمه في النقود والبنوك ، ١٩٦٧ .

٢٤- نبيل الروبى ، التضخم في الاقتصاديات المختلفة ، دار الثقافة الجامعية ، الاسكندرية ١٩٧٣

٢٥- أبو بكر متولى ، مبادئ النظرية الاقتصادية ، مكتبة عين شمس ١٩٨٧ .

٢٦- مصطفى كامل السعيد ، أحمد رشاد موسى ، مبادئ على الاقتصاد ، دار النهضة العربية ١٩٨٥.

٢٧- سلوى سليمان ، محاضرات في التشغيل والدورات .

٢٨- فاروق حسين ، تطور الفكر الاقتصادى ، القاهرة ١٩٩٤ .

ثانياً : المراجع الأجنبية

1-Gardener Ackley ," Macroceonomic Theory " (Macmillan ,New York , 1961).

2- Gordon Brunhild & Robert H. Barton " Macroeconomics" (Prentice-Hall, U.S.A, 1974) .

3- John. M. Culberson " Macroeconomic Theory and Stabilization Policy ". (Mc Graw-Hill,) .London, 1971 .

4- Paul Davidson & Eugene Somolensky , " Aggregate Supply and Demand , Analysis " (Harper International , New York,1964).

6- Dernburg & D.Mc Dougall , " Macroeconomics" (Mc Graw Hill, New York 1969) .

6- Dudley Dillard , " The Economics of John Mynard Keynes. " (Prentice- Hall, N.J.U.J.S.A.1961) .

7- Milton Friedman, " A theory of the Consumption Funcion " (Princeton Univ . press. 1957) .

8- A Q . Ford, " Income, Spending and the Price Level " (Fonata Collius , London, 1975) .

9- Alvin Hansen , " Business Cycles and National Incom " (W.W. Norton, New York ,1964) .

10- John Lindauer " Macroeconomics" (John willey, New York ,Second Edition , 1975) .

11-Joseph Mckenna "Aggregate Economic Analysis " (Holt Rinehart and Winston. New York 1969) .

12- D.C. Rowan " Output, Inflation and Growth " (Mc millan, London, 1968) .

13- Bailey , M.J." Saving and the rate of interest " , J.P.E., Vol,LXV,1957 .

14- Brooman , F.S. " Macroeconomics" , G. Allen and Unwin, London,1977 .

15- Curiven, P.j. " Inflation ". The Macmillan Press. LTD, The United Kingdom, 1976 .

16-Dernburg , Th.F. and D.M. McDougall, " Macroeconomics ,International student edition , fourth edition , 1972.

17-Blanchard , O. (1997) : Macroeconomics , Prentice-Hall, International , Inc.

18- Dolan, E.G. (1983): Macro Economics , The Dryden Press.

19- Fleisher B. & kniener (1985) : Economics, WM.C., Brown Publishers, Dubuque, Lowa .

20- Heath field , D. Russell (1992) : Modern Economics, Harvester Weaqtsheaf, New York .

21-Miller ,R.& Pulsinelli , R. (1985) : Modern Money and Banking, McGraw-Hill .

22- Shapiro E . (1977) : Macroeconomic Analysis , Harcourt Brace Jovanovich , Inc., New York .